

# مصر لمصرين

اسليم خليل النقاش

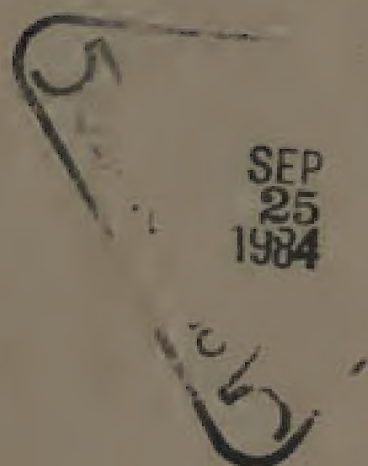
الجزء السادس

من ١٥ - تمير (البلول) سنة ١٨٨٣ الى نهاية عام ١٨٨٤



\* (طبع في مطبعة جريدته المحروسة بالاسكندرية) \*

\* (١٣٠٢ سنة ١٨٨٤) \*



DT  
107  
.4  
N<sub>36</sub>  
1884  
v. 6-7

# المقدمة

بسم الله الفتاح

هذا هو الجزء السادس احد ادلتنا على اجتهادنا المتصرف الى انجاز مشروعنا التاريخي تصدرة مضافاً الى الجزئين الرابع والخامس من اجزاء التأليف والجزئين السابع والثامن في ترتيب عدد الاجزاء والاولين من اجزاء التقارير العربية ونبعث به الى الفراء مشتملاً على اهم الحوادث التي كرت بعد اندفاع الشدة العسكرية منذ ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ الى نهاية عام ١٨٨٤ قائمين على وعد ان نشفع الاجزاء الصادرة الى الان ببقية اجزاء التأليف والتقارير الساقية التنويه بها بأن نشفع عملنا القادم باصدار الجزء الاول مفتتحاً بمقدمة مسهبة العبارة وافرة الشروح نضمها كلامنا السياسي المطول على حوادث مصر الاخيرة ما لم نأت على شيء منه في فصول هذا الجزء الا ما نعلق منها بمسائل مصر الداخلية واحوالها العمومية مستندين في كل ذلك على براء حضرة صديقنا البارع الاكاتب جرجس افندي ميخائيل نجاس احد محرري جريدتنا «المهروسة» الذي عول فقيدنا رحمه الله على مساعدته في تأليف هذا الكتاب كاستنادنا على غيرته في انجاز ما صدر الى الان من الاجزاء الآتفة الذكر فستولنا ان يظل مشتركونا وقراؤنا على ما اعاروه ابانا الى اليوم من الثقة التي وقفنا الهمة والاجتهاد على واجب الشكر لها والله الموفق في كل حال لما به النفع المطلوب في مثل هذه الخدمة الوطنية

« خليل النشاش »



# الفهرس

صفحة		صفحة
١	فصل فيما كان بعد دخول الانكليز الى مصر	١٤
٤	فصل في النهائي التي وردت الى الخديو والجنرال ولسلي	١٤
٥	فصل في عبد العال حلي	١٤
٦	فصل في الغاء جريدتين	١٥
٦	فصل في آثار من الاحباط والافنام	١٥
٨	فصل في عود الخديو الى القاهرة	١٥
٩	فصل في تشكيل لجنة القاهرة المختصة ومحكمتي القاهرة والاسكندرية العسكرية	١٦
١١	فصل في مدينة اهل البلاد للاميرال سمور والجنرال ولسلي والجنرال لو	١٧
١١	فصل في العساكر الانكليزية بعد الثورة	١٧
١٢	فصل في استقرار الراحة في مصر	١٩
١٣	فصل في عرض الجيوش الانكليزية على الخديو	٢١
	فصل في بعض احوال عمومية وفيه	
١٣	مشيخة الجامع الازهر	٢٠
١٤	مأدبة خديوية	٢٢
١٣	مكافأة سلطان باشا	٢٤
١٤	الغاء الجيش المصري	٢٧
	منظومة الشيخ علي افندي اللبني	
	منظومة محمد افندي البسيوني	
	منظومة عبد الرحمن افندي الاياري	
	منظومة ابراهيم افندي الكفروني	
	فصل في مظاهر وطنية	
	فصل في شأن قتاصل الدول ازا	
	تأيد الراحة	

فصل فيما ترتب على النيات الحسنة  
من الآثار النافعة

قبائل البدو

فصل في تنبيه وإخطار

ملائمة اعطاء المجالس المختلطة حق

فصل في المنهوبات التي قبضت عليها  
الحكومة

الحكم في المواد الجنائية

فصل في عدم اختصاص المحاكم المختلطة  
بالنظر في قضايا التعويضات

حق مصر في ابرام معاهدات تجارية

فصل في اضرار المالية

اعفاء الاجانب من الضرائب

فصل في مهمة اللورد دفرين وقدمه  
الى النظر المصري والاراء والاقوال

اقامة وكلاء للحكومة المصرية في اوربا

في شأنه وتقريره المطول

ترعة السويس

وفيه:

نظرة فيما تم من الاصلاحات

الجيش

الميزانية المصرية

الجندرمه

النتيجة

البوليس المدني

رقم اللورد دفرين الى شريف باشا

النظامات

جواب شريف باشا

المحاكم الاهلية

فصل في استيفاء الكلام على مهمة

الترع والري

اللورد دفرين وفيه كلامنا على مسألة

الدائرة السنية والدومين

ديون الاهالي

حالة الفلاحين من حيث ما عليهم

فصل في مسألة التعويض

من الديون

فصل في إلغاء المراقبة المثوبة

تعديل الضرائب

» في إلغاء المراقبة المثوبة

الاطيان العشورية

» في الاحكام الصادرة على العراقيين

المعارف

» في لائحة اللورد غرنفيل

الموظفون الملكيون الاوريون في

» في ذكر احوال عمومية متعلقة

العونة

بداخلية البلاد

التجنيد

وفيه

الحكومة المصرية

الغاء الامر الصادر سابقا بارجاع

العونة

مرتبات الضباط الى ما كانت عليه

التجنيد

مرتبات العساكر

صفحة		صفحة
٢٢٧	فصل في بعض كلمات داخلية على مصر	١٩١ إلغاء قسم الاملاك بنظارة المالية
٢٢٨	» في الخلاف الذي وقع بين نوبار	١٩١ ارباب المطلوبات بالتصفية
	باشا والمستر كليفورلويدي	١٩٢ تكذيب الحكومة المصرية بلسان صحيفتها
٢٢٠	فصل في الحماية الانكليزية	الرسمية لما شاع من ابطال وظيفة مفتي
٢٢١	» في مؤتمر لندره	المالكية بمصر
٢٢٨	» في ام محنويات الكتاب الاصفر	١٩٢ تقرير في بيان حالة الدين السائر الى
	الفرنساوي الصادر عام ١٨٨٤ مثملاً	غاية عام ١٨٨٢
	على الرسائل المتعلقة بالمؤتمر والمسألة	١٩٥ القانون النظامي
	المصرية	٢٠١ قانون الانتخاب
٢٤٤	فصل في قدوم اللورد نورثبروك	٢٠٨ فصل في الجندرمه والبوليس والجيش
٢٤٧	» في توقيف الاستهلاك	المصري الجديد
٢٥٠	» في المعرض القبطي	٢١٢ فصل في المجالس المحلية وفيه لائحة
٢٥٢	» في النقود الجديدة	ترتيب المحاكم المحلية
٢٥٢	الخاتمة	٢٢٥ فصل في الهواء الاصفر
٢٥٤	ملحق بالنصل المختص بمسألة التعويض	٢٢٦ » في استعفاء شريف باشا



## الجزء السادس

ويشتمل على الحوادث التي مرت بمصر من يوم دخول الانكليز

ابوابها الى نهاية عام ١٨٨٤ وفيه الكلام

على محيى اللورد دفرين وتقريده ووزارة

شريف باشا ولجنة التعويضات وغير

ذلك من الحوادث التالية لعهد

انقضاء الثورة

### فصل

فيما كان بعد دخول الانكليز الى مصر

كان يوم ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ وهو يوم

دخول الجنرال ولسلي وجيشه الى مصر على ما

سبقت لنا الاشارة اليه في ختام الجزء الخامس

من الابام المعدودة فقد انفتحت له الصدور في

العاصمة وحل في القلوب محل البرء من ابواب

الآن ان زمر المخازين الى العرايين من اهل

العاصمة والريف اسوا بعد سقوط التل الكبير

كم صعدوا بصعقات الخيبة وكان كثيرون

منهم غير مصدقين بما حصل اعتقاد ان التل

حصن منيع لا ينال بمثل السهولة التي رفع فيها

علم النصر فوق روابيه ونلاله

واشأ من قواد جيش كفر الدوار اثر

سقوط التل وانفوا بالسلمة عودا الى الخضوع

والطاعة فصار السير اقليل وود في ١٦ سبتمبر

الى المحل الذي كان قد انشاء عرابي فيه

المحسن المتبع في تلك الجهة ويعرف بعزبة اصلان

وكان قد صحبه الى ذلك المكان ضباط من

اركان حربه واخرون من قبل الجناب الخديوي

فاستلم الطاية ثم امر بنسائها فنفيت وبعد ذلك

تقدم قائد الجند المتحصن في تلك الجهة الى

الجنرال ونبغة من كان يعبث من الضباط فالتوا

جميعهم السلمة خاضعين واعدين بالقيام على

عهد الطاعة للحضرة الخديوية ثم ابلغوا الجنرال

ان حامية المحسن كانت مؤلفة من ٣٥٠ جنديا

وانهم ركنوا الى الهزيمة قبل حصول الاستئذان

وكان قد علم قبل ذلك ان في حصون

كفر الدوار ضابطا ايتاليايا يدعى باولوتشي

متوليا قيادة العرايين فلما استسلم قادة المحسن

طلب الجنرال منهم ان يرشدوه الى مكان ذلك

الضابط او يسلموه له اذا كان باقيا في حوزتهم

فلما واجابوا واثرو بالضابط فوجه على ما فعل

وسلمه لبضعة ضباط من ضباط البحرية الايتاليانية

كان قد استصحهم الى ذلك الموقع لهذا النصد

وأرسل بعد ذلك الى كفر الدوار نحو  
من ثمانمائة جندي من الجنود الانكليزية للحلول  
فيه واما العربان الذين كانوا منضمين الى  
الجيش فكانوا قد ركضوا الى الفرار من ذلك  
الموقع قبل وصول الانكليز اليه

وكان نزول الجنرال ولسلي بمصر في سراي  
عابدين التي كان قد صدر الامر الخديوي  
باعدادها له وكانت اقامة البرنس دي كونوغت  
نجل الملكة في قصر التزهة . ولم يكن يمر يوم  
بعد دخول الجنرال الى عاصمة المصريين من  
غير ان ينفذ عليها قوم من العساكر الانكليزية  
من كانوا يرسلون اليها تباعاً سراعاً

وسجن من قبض عليهم من الملكية في سجن  
الضبطية والجهادية في القلعة وغيرها وعراي  
وطلبة ومحمود سامي في العباسية . وقبض على  
عدة اشخاص ممن كانوا في عداد العرايين  
فمحجز عليهم في اماكن مخصوصة

وأبى عبد العال محافظ دمياط وقومندانها  
اذ ذاك ان يستسلم للانكليز باسم الخديوي وحاول  
ان يحمل الاهالي على الاعتقاد بان عراي لم  
يزل ثابِتاً امام قوتهم وانه لا بد من القتال الى  
النفاء فصممت الحكومة الخديوية اثر ذلك ان  
تقبض عليه وتعاقبه باطلاق الرصاص فلما بلغه  
ذلك اذعن واستأمن فخرجت العساكر الانكليزية  
الى طاية الجميل واستلمتها في يوم الخميس  
الواقع في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢

وقد ورد تلغراف من محافظة بورسعيد  
الى نظارة الداخلية بتاريخ ذلك اليوم متضمن  
انه عند مغيب شمس ٢٠ سبتمبر توجهت السفن  
الحربية الى انام طاية الجميل وفي الساعة

السابعة (على الاصطلاح الافرنجي) خرجت  
الى البر جنود انكليزية وفي الساعة الثالثة بعد  
متصف الليل توجه المدوبون الى الطاية  
بالاعلان الذي حرر لحكمدها وفي الساعة  
الثامنة رفعت فوق الطاية الراية البيضاء فدخلها  
جند الانكليز واستولوا عليها باسم الجناب  
الخديوي

وصدرت الاوامر الخديوية بعد سقوط التل  
الكبير بتعيين حكام للمدريات من اهل التزاهة  
والاخلاص فعين ابراهيم ادم باشا مديراً  
للغربية ومحمد شاكر باشا للدقهلية واحمد فريد  
باشا للشرقية وابراهيم بك توفيق للجيزة وحسن  
فهمي بك للمنوفية والياس بك لبني سويف ومراد  
باشا رفعت للفيوم وخاليل بك عنفت للمنيا  
وحسن بك رفعت لقنا وعثمان باشا صدقي  
لاسنا .

وعين عثمان باشا غالب مأموراً بالضبطية  
بمصر واحمد باشا رأفت محافظاً للاسكندرية  
واسماعيل زهدي باشا محافظاً لدمياط وحسين  
بك البغدادي محافظاً لرشيد

ورسم يوم صدور الاوامر بتشكيل لجنة  
مخصوصة في الاسكندرية لتحقيق مواد السرقة  
والقتل والتهتك والنهب والحريق التي وقعت في  
الاسكندرية يوم ١١ يونيو سنة ٨٢ وفي الايام  
التالية ليوم ١١ يوليو الى غاية ١٦ منه وأمر ان  
تكون وظيفة هذه اللجنة قاصرة على تحرير تقرير  
عن كل قضية يجري تحقيقها وان تقيم الدعوى  
على كل شخص تظهر جنائنه لديها وان تقرير  
الدعوى والمستندات المشفوع بها تقدم بعد ذلك  
للجلس المخصوص الذي يتناط بالنظر في المواد

السابقة الذكر والحكم فيها وإن ترسل اللجنة  
مندوباً مخصوصاً من قبلها لإقامة الدعوى أمام  
المجلس المخصوص وأنه يجب على هذه اللجنة  
أن تطلب التناء التماس على أي شخص يقتضى  
طلب يقدم منها لمحافظة الاسكندرية الذي يجب  
عليه تنفيذ هذا الطلب وأنه يجوز للتفصيلات  
أن ترسل معتمدين من قبلها (إذا شئت)  
ليحضر واجلسات اللجنة وإن يكون لهؤلاء المعتمدين  
حق اداء ملاحظاتهم للجنة بواسطة الرئيس وإن  
يكن لا يجوز لهم الاشتراك في المذكرات  
والمداولات

أما عبارة هذه اللجنة فكانت موصلة على نحو  
ما ترى

الرئيس

عبد الرحمن باشا رشدي - وكان يومئذ  
يكتب بك -

الاعضاء

كازيمير آرا ناظر قسم قضايا نظاري الاشغال  
العمومية والحرية والجزية

احمد يلغ افندي نائب وكيل الحضرة  
الخديوية

الموسيو كليار امين عموم الحمارك المصرية  
احمد امين بك نائب وكيل الحضرة  
الخديوية في المجالس المحلية

حماد بك قاضي في محكمة الاستئناف  
ابراهيم بك فؤاد رئيس مجلس الجيزة والتلويبية  
الموسيو فاشيه دي مونجويون وكيل الحضرة  
الخديوية في المحاكم المختلطة

وصدر ايضاً امر آخر بتشكيل لجنة  
مخصوصة في طعنا من مثل هذه اللجنة لتحقيق

المواد السابق الايام اليها التي حدثت في جميع  
انحاء النطر المصري ما عدا مدينة الاسكندرية  
فتألفت هيئتها على الوجه الاتي

الرئيس

محمود باشا الفاي

الاعضاء

لطيف بك سليم

جبرائيل افندي كخيل نائب بقم قضايا  
نظاري المالية والداخلية

شفيق بك منصور

موسيو شكوفي نائب بقم قضايا نظاري  
الحفانية والخارجية

وبعد ان تشكلت هاتان اللجان اخذنا  
في اجراء الاعمال التي تطلبها اجراءها فكانت  
آية الدقة ورأية الضبط وكان من نتائج اجراءاتها  
ما كان له حسن الوقع وترتب عليه الاثر  
المطلوب في البلاد المصرية بعد منوط العرايين  
وانثناء الاعتقاد بتوهم ونشأت عنه منافع كثيرة  
سيجي الكلام عليها في غير هذا المقام

واختمت الحكومة الخديوية باستخدام وسائل  
تسكين النفوس واعادة الراحة الى البلاد وملاشاة  
اسباب الضغائن والاحقاد وتأيد جانب الامن  
العام ارجاءاً للنائب الاعمال واجاء لمئات ما  
مر على مصر من حسن الحال واصلاحاً للمآل  
فصرفت همها يداعة ذي بدء الى جمع الاسلحة سواء  
كانت اميرية او غير اميرية وإلى جمع المهمات  
والبحرانيات المختصة بها فاصدرت مشوراً بقول  
فيه ما معناه :

ان العساكر الذين كانوا في وقائع العصيان  
التي انتهت حال انصرافهم الى بلادهم بالحجة

والوفا بالسياسة اخذوا معهم السلحة ومهمات  
وحيوانات تخص بالحكومة والذين انهم يقتنونها  
لانفسهم كما ان بعض اهالي البلاد الذين قادم  
الجهل والضلال الى العصبة النائرة فانضوا  
اليها بصفة متطوعين قد افندوا السلحة لانفسهم  
واحصلوا على السلحة ومهمات ايضا من مقتنيات  
الحكومة واخذوها معهم مقتدين بالعساكر وبما  
ان بعض الاهالي الذين كانوا مستقرين في  
البلاد اتفوا السلحة والادوات في خلال تلك  
المنة وكان نظام الحكومة يوجب عدم التغافل  
عن بقا السلحة في هاتيك البواحي واستنباب  
الامن والراحة مستلزما جميع ما يوجد في بلاد  
الحكومة من السلحة والادوات كالبارود ونحوه  
سواء كانت اميرية او غير اميرية مع الاستحضار  
على جميع المهمات والحيوانات الاميرية التي  
بقيت مع العساكر وغيرهم - كل ذلك يتعين  
من اجله (كافي منطوق المنشور) على المديرين  
ان يراعوا الى جمع هذه المعدات من بنادر  
المديرية وبلادها وكنوزها وعزيمها وعربانها  
ولزماها الى مخازن الحكومة بحيث لا يترك شي  
منها باي بلد وجنح

وشل المديرين في هذا المنشور ان  
يبدروا العمد والمشاخ ونظار العرب وغيرهم من  
يكون اندازهم واجبا وان يجعلهم على علم بانهم  
يجابون ويعاقبون اذا وجد عندهم سلحة او  
ادوات نارية او مهمات او حيوانات اميرية كانت  
او غير اميرية - اما العقاب فعقاب «الليان»  
يرسلون اليه ولا يخرجون منه  
وطالب اليهم ان ياخذوا على اولئك العمد  
والخارج مهمات قوية بذلك يجري العمل على

مقتضاها . وفي ثم جمع السلحة وارسلها الى  
مخازن الحكومة يقدم لنظارة الداخلية كشف  
شامل لبيان ما صار جمعه وارسله  
فطلق المديرين هذا المنشور واخذوا في  
انفاذ احكامه فكان الامر صعبا في بادئ ولكن  
لم يمض عليه ايام بسيرة حتى افلحوا في جمع قسم  
واقر من تلك السلحة والادوات

ثم اصدرت نظارة الداخلية منشورا اخر  
في شأن الذين تطوعوا في سلك العرايين  
فطلبت الى الحكام الذين ارسلته اليهم ان يقدموا  
لها كشفا عموما مبينا اسماء الاشخاص الذين  
تطوعوا في الجندية العراية واسماء بلادهم وبيان  
الكيفية التي تجمعوا بها وتوجهوا الى الجيش  
النائر فتعلقوا على قدر الاستطاعة والامكان

—————

### فصل

في التهاذي التي وردت الى الخديو

### والجنرال ولسلي

ونالت رسائل التهمة الواردة بالبرق على  
الخديو والجنرال ولسلي من اكثر المالك  
الاوربية بهتبا اعظم اوربا فيها بهتبا النافرين  
ويخصصون الجناب الخديوي بهتمة الاستظهار  
على مضاديه وادخاله في حوزته

ورقد على الخديو في الاسكندرية قوم  
عديدون من اقلعوا على طاعته وهناه على  
نجاته من شر التفتة واعزوا له عن اخلاصهم  
وايمانوا ما كانوا يتأسنون من اجل انهاء الحرب  
على غراب الاسكندرية ولحقوا بالضرر باهل  
من الديار الجبونة

وكانت الروح في الواقع ملامح الأسف على  
وجوه كثيرين من أهل الريف الذين كانوا  
يردون إلى الإسكندرية بعد انكسار ثورة  
والتخاض حدة المصائب . فدخل البعض ظن  
أنهم متأمنون على خيمة عرابي والتغذوا له فارادوا  
امتحان الأمر فاجتمعوا بكثيرين منهم وتبادلوا  
الحديث معهم فيما كان فرأوم يبدون من عواطف  
الشفقة على البلاد ما تعجز عن وصفه إلا سنة  
والأفلام وكانوا يفسحون الأمان المعظمة على أنهم  
من كانوا أعلم الناس بعاقبة الأمر وإنما لم يكن في  
يدم قوة تردع أو سلطة تمنع

وكان اللورد ولسلي من جهة أخرى يتلقى  
رسائل التهتة وفيها بيان أن القوم في الكثرة  
كانوا من انقاد البصيرة وحده البصر على الجانب  
الاعظم أثناء الحرب العراقية فانهم كانوا يعتقدون  
الرهائن مع قوم آخرين على اعتقاد أنه لا بد  
أن ينوز الانكليز عاجلاً أو آجلاً ومما كان  
امراً واقعياً

## فصل

### في عبد العال حلي

نقدم هنا القول في أول الفصلين السابقين  
أن عبد العال حلي شافظ نعر ديباط وقائد  
سوقه اسلم بعد الألباء والامتناع من التسليم  
وشنعنا ذلك بما جاء مذكوراً في محلو فتبيناً  
لفائدة التفصيل والاستيفاء نقص هذا الفصل  
منصل ما ورد متعلقاً بكيفية خضوع عبد العال  
وقومه بعد العثوق والاصرار على المقاومة وعالك  
اليان

بعد انقباد عبد العال واستثنائه توارد الجند  
الذين كانوا بقيادة إلى طنطا لتسليم الأسلحة  
والذخائر فيها وفقاً لأمر الجنرال ولسلي في ٢٠  
سبتمبر سنة ٨٢ ورد من مقدمة ديباط إلى  
شرين أربعة بلوكات من المشاة ومعهم مدفعا  
من مدافع كروب ومدفعا جيلان وذخائرهم  
وأدواتهم وضباطهم وعرضوا أن يلقوا السلاح  
من أيديهم ويسلموا المدافع والخيول والبغال  
لأن علف الهم وموتواتهم كانت قد نفذت  
منهم فاستشير الجنرال السن في ذلك فامر  
بصرف الجند القرية بلادهم من شربين وأن  
يرسل الباقون إلى المديرية

وفي ٢٢ من (سبتمبر) وفد على طنطا نحو  
ثمانائة رجل من المشاة ورجال المدافع وأردن  
من مقدمة ديباط مع اثنين وثلاثين ضابطاً  
ومعهم محمد بك حلي وفي صحتهم مدفعا  
جيلان فالتقى العساكر السخنة وتوجهوا في سبلهم  
عملاً بأمر الجنرال أما الضباط فارسلوا إلى  
الجهادية من غير أن تتزعج سبقتهم منهم

ورود من مديرية الدقهلية على نظارة  
الداخلية تلغراف في ٢٢ سبتمبر مفاده أن المديرية  
لما علمت بقدم عدة جنود من ديباط إلى  
شرين صدر التنبيه لمهندس سكة ديباط الحديثة  
ونظر محطة طنطا بتركيب قطع السكة لحضورهم  
فكان ذلك وورد قطار يقل سبعائة جندي من  
رجال عبد العال بذخائرهم والسخنة فصاروا  
إلى طنطا فاستقبلهم مدير القرية استقبال المسلم  
على المسلم ثم تلازم قدوم ثمانية رجل إليها  
(أي إلى طنطا) وتواردت بعد ذلك بقية  
العساكر على تلك المدينة محضدلم حتى منهم في

دمياط حتى رابع وعشرين سبتمبر ألا النذر  
اليسير

أما عبد العال فبعد استثنائه قبض عليه  
وعلى سليمان نجاتي وغيرها وأرسلوا جميعاً إلى  
مصر تخضع العساكر الانكليزية

### فصل

#### في إلغاء جريدتين

وفي ٢٢ سبتمبر من ذلك العام أصدر ناظر  
الداخلية أمراً بإلغاء جريدتي الزمان والسفير  
فكان إلغاء الأولى من قبيل الاستصواب والإلغاء  
الثانية مبنياً على ما يأتي

كانت نظارة الجهادية قد كتبت قبل  
المحادثات إلى نظارة الداخلية بالترخيص لحسن  
الشمسي في إنشاء جريدة سياسية أدبية موسومة  
بالسفير تصدر مرتين في الأسبوع مع إعفاء  
صاحبها إعفاء موقتاً من أداء مبلغ التأمين أو  
الضمانة المقرر في قانون المطبوعات فاجابت  
نظارة الداخلية ذلك وكتبت إلى ضبطية مصر  
بألا تعارض نشر تلك الجريدة

ألا أن رياض باشا ناظر الداخلية الجديد  
اذ ذلك رأى ذلك الترخيص على تلك الصورة  
مخالفاً لقانون المطبوعات الذي صدر به الأمر  
الحديوي في ٢٦ نوفمبر سنة ٨١ فكاتب إلى  
ضبطية مصر يقول:

سقى أن ورد إلى نظارة الداخلية مكانة  
من ديوان الجهادية مؤرخة في ٢٥ ن سنة ٩٩  
تضمن طلب الترخيص لحسن الشمسي في إنشاء  
جريدة سياسية أدبية بعنوان السفير تصدر  
مرتين في الأسبوع وطلب إعفائه من قيمة التأمين

إعفاء موقتاً فبناءً على ذلك كتب إلى ضبطية  
مصر في ٢٨ منه بعدم معارضة حسن السابق  
الذكر في نشر جريدته وحيث أن قرار الترخيص  
على هذه الصورة يخالف لنص المادة الثانية  
عشرة من قانون المطبوعات الذي صدر به  
الأمر العالي في ٢٦ نوفمبر سنة ٨١ اقتضى الغاؤها  
لأن المادة المذكورة تنفي بوجوب دفع مبلغ  
خمس جنيه بصفة تأمين على مثل هذه الجريدة  
وفوق هذه الحجّة القوية فإن حسن الشمسي  
كان من أهل العصاة النائرة وكان مستقدياً  
«سفيه» أثناء الحرب العراية في تهيج الخواطر  
وإثارة الأفكار وحمل النفوس على الاندفاع  
إلى ساحات القتال كرميلو عبد الله نديم صاحب  
الطائف الذي سبى الكلام عليه فكان وجود  
صاحب السفير بهذه الصفة من الأسباب التي  
بعثت نظارة الداخلية فيما نعلم على إلغاء تلك  
الجريدة

### فصل

#### في إنبار من الاحتياط والافتقار

واهتمت الحكومة بشأن من يقض عليهم  
من الدين كانوا منضمين إلى العرايين من  
الاهالي وكانت جهات الإدارة قد ألقت القبض  
على أشخاص كثيرين منهم فأصدرت نظارة  
الداخلية أمراً إلى جميع هذه الجهات بوجوب  
النظر في كنية انضمام كل منهم إلى أهل الثورة  
وقد يكون قد أجراه من وسائل الاتحاد والمساعدة  
سواء كان الأسعاف مالياً أو بدنياً وإن استجوب  
عن الأسباب التي حملته على ما ارتكب  
فانفذ المديرون ذلك بما ترسب عليه منع

جربل بان حصل على التو في النفوس ما كان  
يدفع بالرجل الى تقرير الواقع من تلقاء نفسه  
اما استياء من عرابي واعوانه واما استكانة وندما  
على ما فرط منه

واصدرت مشورا الى جميع الجهات طلست  
في ان يرسل اليها في كل اربع وعشرين ساعة  
علم بما يحدث من الوقائع وما يجري المأمورون  
من الاعمال وغير ذلك من المهام واليك  
نصه بالحرف :

لقد من الله سبحانه وتعالى على سكان مصر  
بل وسكان جميع القطر بان انقذهم من غوائل  
المسلمين الذين خرجوا عن طاعة الحكومة الشرعية  
وعصوا الله ورسوله بعصيانهم لولي الامر وهي  
الحجابه الخديوي العليم الذي هو صاحب السلطة  
العامه وكانوا مصعبين على ما كانوا مصعبين  
عليه من الانلاف والاضرار بالخلقوات زيادة  
على ما جرى منهم من الضرر البالغ كما هو ليس  
بخافد على احد من افراد الاهالي وقد استنت  
الراحة وعاد الامن بفضل الله تعالى وعناية  
الحضرة العلية الخديوية ولم يبق ائلك الحوادث  
اثر يذكر اذ الله علم لكم ما حل بالعصاة من  
الخسران والدمار وعودة الخيبة عليهم بما جنت  
ايديهم الا ان مقاصدنا التي لا نخفي عليكم قدما  
في دوام المحافظة على استناب الراحة والامن  
في جميع جهات الاقطار المصرية وعلى هذا  
يكون من الضروري الاخذ في اسباب الحزم  
بزيادة التيفظ والالتفات لما يوجب استدامة  
الامن العمومي والوقاية من وقوع ادنى امر من  
الاختلال باي جهة من جهات طرفكم فونعي  
انه مع زيادة الاعناء والمهمة في المحافظة على ما

ذكر نبادرون باعطاء اختطارات لنظارة الداخلية  
في كل اربع وعشرين ساعة مرة عما يحدث من  
الوقائع وما تجرؤنه من الاعمال الادارية كما  
ان مأموري الفروع يجتهدون بيلفونكم مثل ما ذكر  
يوما حتى ترد لهذا الطرف الاختطارات اليومية  
عن عموم وفروع المرور في الوقت المحدد وعدا  
ذلك فان الامور والحوادث المهمة التي تقع  
نبادرون بتدارك حتميا في الحال وتخطر منافعاها  
بالاعراف وكذلك اذكركم بان تراجعوا جميع  
الامر ومشورات الحكومة الخديوية الصادرة  
قديما بما يتعلق بالاجراءات الادارية وقواعد  
الضبط والربط ونظام خفر البلاد وضبط الاشياء  
واجراء منقضيات الاصول والتعليقات الهندسية  
في امور الري وتنفيذ ما تصدره مكاتبات  
مجلس الصحة العمومية فيما يتعلق بامور الصحة  
وغير ذلك مما لا يخفى على حضرتكم وانذركم باله  
اذا حصل ادنى تهاون في اي امر من هذه  
الامور المهمة او غيرها فتكونوا اثم ووكيل  
المحافظة او المديرية ومن يكون له اشتراك في  
هذا التهاون مسئولين شخصيا وبعد المحاكمة تعالون  
بما تقتضيه القوانين وسنرى ان شاء الله تعالى  
من هم واعناء حضرتكم ما يخفى آمالنا في  
حسن ادارتكم وعدم حصول ادنى امر يوجب  
المحاكمة او العتاب . اه

ولم يجي اتمام نظارة الداخلية اذ ذاك  
قاصرا على توجيه العناية الى مثل ما ذكر في  
المشورين السابق الذكر بل تطرق الى شأن  
الزراعة في الوجهين القبلي والبحري بعد انتضاء  
الحوادث فاعزت الى المديرين بان يرسلوا  
اليها ايضا حات كافية مينة ما صارت البواحوال

الزراعة الشتوية في الجهات القليلة والصيفية  
في الجهات الجبلية واشتغال الاهالي بامرالتعش  
والنكسب حتى اذا رأت ما يوجب اتخاذ الوسائل  
اللازمة لدفع الآفات عمدت الى استخدامها قبل  
ازدياد الضئك

وقبض في تلك الاثناء على كثير من  
خبول العرايين وجمالم ومواشيهم ولم يعرف  
لها اصحاب حقيقون فرسم بان تباع بالميزاد  
فبيعت واستوردت الحكومة اثامها

وفي ٢٤ ستمبر اصدر ناظر الداخلية رياض  
باشا قراراً بالغاء اللجنة الصحية التي كانت قد  
تشكلت في الاسكندرية بمقتضى قرار الداخلية  
المؤرخ في ٢ ستمبر وذلك بناء على ان مجلس  
عموم الصحة بالقاهرة قد تسرلة بعد استئجاب  
النظام ان يعود الى النظر في اعمال المعتادة التي  
كان قد انقطع عنها بسبب الحوادث الاخيرة

## فصل

### في عود الخديو الى القاهرة

ومر على الخديو في الاسكندرية عشرة  
ايام من تاريخ سقوط القل الكبير ودخول  
الانكليز الى مصر فكان في خلال هذه الايام  
يتلقى الزيارات والتهاني من غير انقطاع على ما  
مر بنا في غير هذا الفصل ففي يوم الاثنين  
الواقع في ٢٥ ستمبر سنة ١٢٠٢ اقبل على العاصمة  
فتواردت الجواهر الكثرية الى المحافظة افواجاً  
افواجاً فرادى وازواجاً وكان في طليعتهم فريق  
الامراء والاعيان والعلماء الاعلام وعمد البلاد  
ووجوهها متردين بالملايس الرسمية . وكانت

المحطة قد فرشت باليسط الفاخرة والطنافس  
الثينة ونثر فيها الرياحين والازهار وانتظمت  
العساكر الانكليزية صفوفاً من المحطة الى الشارع  
المؤدي الى نزل شبت ثم منه الى مخدرة عابدين  
ومنها الى الجهة الغربية . الى سراي البرنس  
محمود بك شقيق الخديو . الى سراي الاسمعية  
وكان وفوده على العاصمة في منتصف  
الساعة العاشرة صباحاً على الاصطلاح الافرنجي .  
ففيها وصل القطار المخصوص بقل سموه العالي  
وشريف باشا رئيس النظار وزملاءه فاستقبلهم  
جمهور الحضور بالاجلال والتعظيم وتقدم رياض  
باشا للقاء الخديو وتبعه المغنورة سلطان باشا  
رئيس مجلس النواب اذ ذاك وتلاه لفيق العلماء  
واطلقت المدافع التي كان معدة في محطة السكة  
الحديدية انذاناً بوصوله ثم تلها مدافع القلعة  
وضدحت الموسيقى بانغام السلام الخديوي  
المخصوص

وبعد ذلك تقدم الشيخ عبد الهادي الاياري  
ودعا له فامن عليه الحاضرون ثم تقدم رياض  
باشا ونطق بثل هذا الدعاء نطقاً مخفوماً بقوله  
«فليعيش الجباب العالي مؤيداً بالنصر والاجلال»  
ثم توالى اصوات الدعاء من كل جانب وصوب  
وبعد ان لبث في المحطة زمناً قليلاً سار في  
مركبة خصوصية الى يساره الدوق دي كورنوت  
نجل ملكة الانكليز وامامه الجنرال واسلي  
والمستر ماليت وسار ورائه الفرسان الانكليز  
وياورانته وتبعه النظار والامراء والعلماء وغيرهم  
من وجهاء العاصمة وعمد البلاد واعيانها وكان  
ترولة في سراي الاسمعية فاطلقت المدافع  
لإعلاماً بوصوله اليها سالماً

فانتجحت منهم النجوس لدى تلك المناظر وقرئت  
بما رأوا النواظر وفي الجملة ان تلك الليالي  
الثلاث قضيت بما لم يكن أبهى وما لم يكن أزهى

## فصل

### في تشكيل لجنة القاهرة المختصة ومحكمة القاهرة والاسكندرية العسكريين

وبعد ان استقر المقام بالخدوي في عاصمة  
بلاد المحروسة توجهت عنايته الى شأن الذين  
قبض عليهم بعد انقضاء الحوادث من زعماء  
الثقة فاصدر في تاريخ ٢٨ شمس سنة ١٢٨٢  
الموافق ١٥ ذي القعدة سنة ١٢٩٩ امراً بتشكيل  
لجنة مختصة في القاهرة لتحقيق قضية كل من  
ارتكب جريمة العصيان او التمدي على السلطة  
الخدوية او الاهانة للخدوي سواء كان مرتكب  
هذه الجرائم مديني او من طائفة الجندية « اصلين  
في الفعل الجنائي » ( كذا في نص الامر ) او  
مشاركين فيه او محرضين عليه

ومن احكام هذا الامر ان من واجبات  
هذه اللجنة ان تظهر حقائق هذه الامور وتقدم  
الدعوى على مرتكبي الجناية شخصاً شخصاً  
وان تقارير الدعوى ومستنداتها بصير تقديمها  
المحكمة العسكرية التي تعين للنظر في تلك المواد  
والحكم فيها

وان ترسل اللجنة المواد اليها مندوباً من  
قبلها لاقامة الدعوى امام المحكمة العسكرية  
وان اللجنة حتى ان تطلب خط اي شخص

واسمع صباح الثلاثاء وهو اليوم التالي ليوم  
وصوله الى العاصمة فتوجه الى سراي الجزيرة  
لاجراء رسوم التشرينات فيها فاجدها اجراؤها  
في الساعة الثالثة - على الاصطلاح العربي -  
من ذلك اليوم وكان اول المهتمين بالبرس  
محمود بك شقيقة ومتصور باشا يكن ثم العلماء  
ثم النظار والدوات ثم تلاميذ الروساء الروحانيون  
ثم الدوق دي كوتونوغت والدوق دونك  
والضباط الانكليز ما عدا الجنرال والسلي فانه  
كان معتل المزاج في ذلك اليوم ثم موظفي  
الحكومة الملكية ثم التجار الاوروبيون واعفيهم  
المديرون وخدمة الافاقم وكثير من اعضاء  
مجلس النواب وعدد عظيم من عمد البلاد ثم  
القناصل ثم تجار العاصمة واعيانها من الوطنيين  
وسطعت العاصمة في ليلة وصوله بانوار  
الزينة ورفعت فوق الابنية والمنارل اعلام  
النصر وثبتت في المساجد الصلوات ورفعت  
عبارات الحمد على انصراف الضيق وذهاب  
الشد وانتفاء المخاوف ونجاة الفطر ما كانت  
تلك الاحوال تنوعده بشر اعظم - واستباح  
سكان العاصمة من الخديو ان يوالى الزينة  
ليثنين آخرين بعد تلك الليلة فسمح لهم بذلك  
فاعادوا في تلك الليلتين من اسباب الزينة  
ما كان أبهى رونقا ما اتخذ في الليلة الاولى  
وقد اتى رياض باشا في احداهما حديقة الارميكية  
فسر بما رآه من حسن الوضع وجمال التزيين  
وكمال الانتظام وانما ايضا كل من خبري باشا  
ناظر المعارف العمومية اذ ذاك وعلي باشا مبارك  
ناظر النافعة وزكي باشا ناظر الاوقاف العمومية  
وغيرهم من الامراء والوجهاء وموظفي الحكومة

بمقتضى طلب يقدم منها لناظر الداخلية وهو  
يجري تنفيذ هذا الطلب

أما هيئة هذه اللجنة فقد تشكلت على الوجه الآتي

الرئيس اسمعيل باشا

أعضاؤها

علي غالب باشا

يوسف شهدي باشا

محمد زكي باشا

سعد الدين بك

محمد حمدي بك

مصطفى راغب بك

سليمان يسري بك

مصطفى خلوصي بك

محمد مختار افندي

وأصدر أمراً آخر بتشكيل محكمة عسكرية  
في القاهرة للحكم بالدعاوي التي تقدم من اللجنة  
المخصصة وإن تكون أحكام هذه المحكمة قطعية  
لا تستأنف تصدر مطابقة للقانون العسكري  
وتألفت هيئة هذه المحكمة من الذوات الآتية أسماؤهم

الرئيس

محمد راؤف باشا

الأعضاء

أبراهيم باشا الفريق

اسمعيل كامل باشا

حسين عاصم باشا

خورشيد باشا «لواء طوبجية سابقاً»

سليمان نيازلي باشا

عثمان لطيف باشا

أحمد حسين باشا

سليمان نجاتي بك

وجاء في مواد هذا الأمر القاضي بتشكيل

محكمة القاهرة أن رئاسة المحكمة تود إلى من

يكون أعلى رتبة وإقدمها بين أعضائها وذلك

في حالة غياب الرئيس أو حدوث مانع يمنعه من

الحضور إلى مقام القضاء . وأن أحكام هذه

المحكمة لا تعتبر موضعاً للعلل إلا إذا كانت

صادرة من ستة أعضاء في الأقل غير الرئيس

ثم أنه يجب أن تصدر بغالبية الآراء المطلقة

وأصدر أمراً آخر أيضاً بتشكيل محكمة

عسكرية في الاسكندرية للحكم في الدعاوي التي

تقدم لها من اللجنتين المخصصتين اللتين تشكلتا

في الاسكندرية وطناً

وإن تكون أحكام هذه المحكمة قطعية أيضاً

لا تستأنف صادرة طبقاً للقانون العسكري

وعين عثمان نجيب باشا رئيساً لها وأما

أعضاؤها فالذوات الآتية أسماؤهم

رضوان باشا

يوسف باشا

مصطفى باشا العرب

حسين واصف باشا

علي وهي بك

حسين مظهر بك

ورسم في الأمر الصادر بتشكيل هذه المحكمة

أن تصدر أحكامها بغالبية الآراء المطلقة أيضاً

وبعد أن تشكلت اللجنة السابقة الذكر

وهاتان المحكمتان أخذ كل منهما في إجراء ما

عهد به إليها على ما سيأتي بيانه بعد

## فصل

في هدية اهل البلاد للاميرال سبور  
والجنرال واسلي والجنرال لو

وقد في ٢٨ ستمبر على نظارة الداخلية  
سلطان باشا واحمد بك السيوفي في وفد عظيم  
مؤلف من كثير من عمد الوجهين الثلي والجري  
والغول رياض باشا انهم على عزم ان يقدموا  
نوعا من الاسلحة الفاخرة هدية منهم للاميرال  
سبور امير البحر الانكليزي والجنرال واسلي القائد  
العام والجنرال لو الذي تدارك العاصمة بعد  
سقوط النل الكبير قبل ان يحل بها بلاء الثلث  
ونصاب بضرر ما ما كان قد عزم العرايون  
على اجرائه كالتهب والسلب والاحراق والردم  
والهدم وغير ذلك من الاضرار ثم طلبوا منه  
(اي من رياض باشا) ان يأذن لهم بتقديم ما  
عزموا على تقديمه للاميرال والجنرالين شكرا لهم  
على انقاذ البلاد من غوائل الثورة فاجابهم الى  
ما طلبوه ورخص لهم في تقديم الاسلحة للقادة  
المؤمنين اليهم

وكانوا قد عزموا قبل ذلك ان يوثقوا  
لجانا في كل جهة يشتمون فيها اكتسابا لجميع  
نمود كافية لانفاذ هذا النصد ولكم اكتفوا  
بشراء الهدية من ما لهم الخصوصي

## فصل

## في العساكر الانكليزية

## بعد الثورة

وبعد ان تجلت عن سماء الراحة في مصر

غيوم الثورة العسكرية واستمر بالانكليز المقام  
وطالب لم العيش بعد الفوز اخذ فريق منهم  
في بسط الاكف الى باعة المسكرات ابتغاء  
للاشربة الانكليزية حتى ان كثيرين منهم توغلوا  
في الافراط الى درجة ان جعلوا يبيعون الخمر  
وملابسهم العسكرية لرواء اللغليل بما يجمونه  
دواء العليل فلما علمت الحكومة بذلك رأت ان  
تتلافى الامر قبل تفاقم الشر فاصدرت نظارة  
الداخلية منشورا وبشت ي الى جميع الجهات  
تؤكد فيه بمنع الاهالي من شراء الملابس من  
العساكر الانكليزية او بيع المسكرات لم فقالت  
فيه انه بناء على ما بلغها من ان بعض الاهالي  
آخذون في استحضار اشربة روية وبيعها  
للجنود الانكليزية وان بعضا منهم يتجرا على شراء  
ملبوسات منهم وحيث ان ذلك مخالف للاصول  
والقواعد فالجنرال القائد العام للجيش الانكليزي  
اصدر اعلانات مقتضاها ان يكف الاهالي عن  
بيع المشروبات للعساكر الانكليزية وشراء ملابس  
منهم او غيرها وان من يتجرا من الان فصاعدا  
على ما ذكر فيصير القبض عليه وضبط الاشياء  
التي يجري شراؤها وبعد اخذها منه يعاقب  
بشد العقاب

قال ناظر الداخلية في المنشور - وقد  
طلب - اي الجنرال - منا اصدار مكاتبات  
الى الجهات تتضمن توصية المديرين بالتنبيه على  
الاهالي ومنعهم من اجراء ذلك البيع والشراء  
للسير على مقتضاها وحيث انه من المنقضى  
الاعلان لجميع الموجودين في تلك الجهات ان  
يراعي كل من الاهالي ما ذكر بتجنب هذه الامور  
وان يلتفت المأمورون لمع ذلك وتعليق نسخ

## فصل

### في استقرار الراحة في مصر

نقدم لنا ان اتينا على ذكر المشور الذي ارسلته نظارة الداخلية الى جميع الجهات طالبة فيه ان يرسل اليها في كل اربع وعشرين ساعة علم بما يقع من الحوادث في كل جهة من جهات القطر فعملاً باحكام هذا المشور اخذت كل مديرية من مديريات الوجهين النيلي والبحري ترسل الى النظارة تلغرافات مخصوصة متينة باستقرار الراحة في انحاء تلك المديرية وعموم الامن وانقطاع اسباب الازعاج وعدم وقوع ما يكدر الخواطر او يخلق الافكار وان جميع الاهالي قائمون على الدعاء بتأييد جانب الحكومة وحفظ الخديو ورجاله

واستمرت هذه التلغرافات تنوارد على الحكومة في الاجال المعينة لها وتتابع على نظارة الداخلية عدة شهور بعد انقضاء الحوادث حتى كان الناس يخالون القطر المصري بلداً تحمد بلاد الارض على استتباب النظام فيه وتأيد الراحة في جوانبه بمثل تلك الثمرة اليسيرة

## فصل

في عرض الجيوش الانكليزية على الخديو وفي اواخر ستمبر اخذ في اعداد مقام لائق بالخديو في ساحات عابدين ليقبله اثناء عرض الجيوش الانكليزية عليه ففي يوم السبت الواقع في ٢٠ ستمبر تم اعداده على نظام ووضع متقنين ورفعت فوقه الالوية البيضاء وقرش بالسط النيسة والمفروشات الثينة حتى كانت ابهة

من هذا المشور في المراكز المهمة ليكون ذلك في علم الجميع فيسبرون على مقتضاه بحيث ان من يقدم على ارتكاب اي شيء من هذه الامور فيعاقب باشد العقاب ومن يشتري شيئاً يضبط منه ويجازى على شرائه . اهـ

وفي واقع الامر ان الجنرال ولسلي نشر اعلانين يتضمنان نحو ما ذكر في مشور الحكومة فقال في اولهما :

قد بلغنا ان بعض الافراد من الاهالي يجراؤن على شراء ملابس من العساكر الانكليزية الموجودين الان في الاقطار المصرية مثل «ستر» حمر وغيرها وبما ان مثل ذلك مخالف ومتوع بالكلية فليعلم الجميع ان من يجراء على شراء شيء من هذه الملابس او غيرها يجري القبض عليه وضبط الاشياء التي يكون قد اشتراها ويجازى باشد الجزاء

وقال في الاعلان الثاني :

بلغنا ان بعض الاهالي آخذون في استحضار اشربة روجية وبيعها للعساكر الانكليزية الموجودين الان في الاقطار المصرية وبما ان ذلك من الامور المنوعة يجب ان يتجنب الاهالي هذا الامر ومن يجراء على استحضار مسكرات وبيعها للجيش الانكليزي يجري في الحال الفاء القبض عليه ومعاقبته بالجزاء الصارم . اهـ

وبناء على هذين الاعلانيين وتبقيات الحكومة لم يقع بعد صدورهما شيء مخالف لمضمون ما اشتملت عليه

من مهارة الرواة والقباط وحسن انتظام العمل

## فصل

### في بعض أحوال عمومية

مشيخة الجامع الأزهر

ونلا ذلك من الأحوال العمومية ما نورد  
ليانه هذا الفصل المخصوص ففي ٢ أكتوبر  
استعفى الشيخ محمد الانبائي من وظيفة مشيخة  
الجامع الأزهر فتوجهت الأنظار الخديوية إلى  
الشيخ محمد العباسي المهدي مني السادة الخفية  
ليكون خلفاً له فصدر الأمر الخديوي بتعيينه  
بدلاً منه وأرسلت إلى نظارة الداخلية في شأنه  
الكتابة الآتي نصها مؤرخة في ١٨ ذي الحجة  
سنة ٩٦ و ٢ أكتوبر سنة ١٨٨٢

أه بناء على استعفاء حضرة الأستاذ الشيخ  
محمد الانبائي من وظيفة مشيخة الجامع الأزهر  
ووفقاً بنصائل وعالمية حضرة الأستاذ الشيخ  
محمد العباسي المهدي قد انقضت إرادتنا توجيه  
هذه الوظيفة لعبدته كما كانت قبلاً علاوة على  
وظيفة افتاء السادة الخفية المخلي بها سابقاً و صدر  
أمرنا اليوماً إليه بذلك في تاريخه ولزم إصدار  
هذا الدولتكم . اهـ

«مأدبة خديوية»

وإدب الخديو مأدبة شائعة في سراي الجزيرة  
أكراماً للقباط الأنكليز في ليلة كانت من  
الليالي المعبودة ولم تكن من قبل معبودة  
«مكافأة سلطان باشا»

وكافأ الخديو المغفور له سلطان باشا  
ب عشرة آلاف جنيه على ما قام به من الخدمات

للأنظار وسجراً للعقول وفي ذلك اليوم أخذت  
العساكر الأنكليزية تنبأ للمرور بين يدي  
الخديو حتى كانت الساعة الرابعة - على الاصطلاح  
الأفريقي - بعد الظهر فاقبل الخديو بالملايس  
الرسمية على المقام الذي أعد له وكان على يساره  
شريف باشا رئيس مجلس الأنظار وإمامه رياض  
باشا ناظر الداخلية وعمر باشا لطف ناظر البحرية  
والجزيرة ووراء مركبته مركبات بنية الأنظار  
وبعض العلماء وذيوات الحكومة ورجال المعية  
وعبدهم من الوجها والأعيان وكثير كانوا  
منزدين بالملايس الرسمية اجلاً واحتراماً  
لذلك المشهد

ثم انتظمت العساكر الأنكليزية صفواً على  
اختلاف طبقاتها واستعدت للمرور أمام الخديو  
ومن كان يبعثه من رجال الحكومة . وكان  
الجنرال ولسلي والدوق دي كورنوغت نجل  
الملكة على ظهور الخيل بجانب المقام الخديوي  
وكثير من القباط والياوران الأنكليز تجماعة  
فراناً

وفي بدء الساعة الخامسة - على الاصطلاح  
الأفريقي - أخذت العساكر في المرور واستمرت  
ساعة ونصف ساعة وكانت موسيقى كل فرقة  
منهم تغف أمام المقام وتعرف بالحانها العسكرية  
حتى يتم مرور فرقتها ثم تليها الثانية ثم تليها  
الأخرى وهكذا إلى أن تم مرور الجيش باجمعه  
وكان الجيش في مروره مشعاً إلى قسمين  
وكل منهما مؤلفاً من الفرسان ورجال المدافع  
والمشاة وأكمل مرورهم على هذا النظام والترتيب  
العسكريين قبل الغروب من ذلك اليوم  
فأشرحت صدور الحضور وسر الخديو بما رآه

الناتجة وبالنشأن الخديوي من الدرجة الاولى  
وصدر امرٌ خديوي بذلك قيل فيه :

حيث انه بالنظر الى ما اظهره سعادة محمد  
سلطان باشا من الصداقة لحكومتنا الخديوية  
ومعارضته للعصاة في جميع امورهم وعرائثهم بالمخاطرة  
بحياته والى ما حصل له بسبب ذلك من  
الضرر والتعدي منهم على شخصه واقربائه  
وموجوداته ومقدار جسم من مزروعاته قد  
استحق المكافأة من الحكومة فبناء على ما عرضه  
علينا مجلس نظارنا امرنا بان يعطى بوجه استثنائي  
لسعادته مبلغ عشرة الاف جنيه من خزانة  
المالية محسوماً من المبلغ الاحتياطي لسنة ٨٢  
تعويضاً للاضرار التي لحقت به ومكافأة لسعادته  
على صداقته

#### « الغاء الجيش المصري »

وصدر امرٌ خديوي بالغاء الجيش المصري  
فصد به صرف العساكر التي جاهدت بالعصيان  
الى منازلهم والاكثنا بمحاكمة الضباط وكبار قادة  
الجيش كعراقي وعبد العال وغيرها ومعاقبتهم  
ثم صدر امرٌ بتجديد تنظيمه وعين لذلك  
باكر باشا على ما سيجي بيانه في غير هذا المقام  
« احكام »

واصدر مجلس الاسكندرية العسكري في  
تلك الاثناء احكاماً مختلفة على عدة اشخاص من  
مرتكبي جرائم العصيان فتقضي بالاعدام على ذلك  
خطاب احد رجال الشرطة سابقاً لانه غير هيئته  
بملابس ملكية وعين من قبل سعد بك ابي  
جيل قائمقام البوليس السابق لاخذ اخبار من  
الاسكندرية وابصالها الى جيش العصاة فكان  
بذلك جاسوساً متكرراً وحكم عليه بالليان سنة

واحدة على احد ساقه العربات لانه اشترى  
مالاً متهرباً وعلى آخر من الجند بان يجلد  
١٥٠ جلدة على ظهره وان يقيد بالحديد في  
الليان مدة ست سنوات وقضى على عدة خفراء  
بالليان لانهم نهبوا امتعة واموالاً كثيرة  
« القاء قبض »

وبذلت الهيئة في القبض على من توجهت  
عليه شبهة الاشتراك في المفاصد والاعمال العرابية  
فقبض على كثيرين في مقدمتهم السيد قنديل  
وسليمان داود وفي جملتهم بعض اعضاء جمعية  
الشبان في الاسكندرية والمشايخ احمد الشبري  
وابو الفضل واحمد عبد الغني واحمد المنصوري  
والخلفاوي واحمد بك الزمر ومحمد الصدر  
ومحمود افندي صادق وخضر بك وحسن  
بك جاد وجون نينه السويسري المشهور  
بالامبال العرابية وعلي منصور بك وكيل مديرية  
الدقهلية اذ ذاك وقبض ايضاً على عبد الله  
باشا فكري ونجله وغيرها وسأتي بيان ما يتعلق  
ببعضهم في غير هذا المقام

#### « الغاء قوانين »

نقدم : في الصفحة ١١٥ من الجزء الرابع  
ان نشرنا صورة التقرير الذي رفعه شريف  
باشا الى الخديوي ايام وزارته السابقة اعهد وزارة  
محمود سامي طالبا فيه التصديق على القوانين  
العسكرية التي كانت من ضمن طلبات الجهادية  
وهي قانون الاجازات العسكرية البرية والبحرية  
وقانون القواعد الاساسية في المنظمات العسكرية  
وقانون الترفي وقانون الضائم والامتيازات  
والاعانة العسكرية وايتنا على نص تلك القوانين  
بجملتها فيعد انقضاء الحوادث وانطفاء نار الثورة

الرابعة وعشرة من الدرجة الخامسة . وكان  
فيهم امراء الااليات والجنرالات وقادة الالف  
وقادة المائة والملازمون

«حادثة في ميت غمر»

وارتاع بعض الناس لخبير ورد فيه ان قد  
انقض المسلمون في ميت غمر على المسيحيين  
فاوقعوا بهم وقيل ان المسلمين هاجلوا مراراً  
على مسيحي ذلك البندر حتى انه بلغ من الزيادة  
في المرق الاخيرة حدان ترتب عليه اطفاء الزيت  
التي احتفل بها في رجوع الخديو الى العاصمة  
فاخذت الحكومة لذلك تخري هذه المسألة  
وتنقص اسبابها وخفاتها فظهر لها بعد دقة  
البحث انه لم يحدث شيء في تلك الجهة من  
هذا القيل

ثم وردت على الحكومة كتابة من مدير  
الدقهلية مفيد انه لم يحصل شيء مما ادعى  
وكلاء الاقباط والاروام من هياج المسلمين  
على المسيحيين ( وكانوا قد بعضوا بتلغرافات الى  
نظارة الداخلية ) وانما حقيقة الامر في انه كان  
قد ورد الى المدير تلغراف من وكيل الاقباط  
وعند كفر البطل جاء فيه انه حصل هياج في  
ميت غمر فعين وكيل ضبطية العموم وتخري  
الامر سرّاً فلم يظهر لديه علامة تدل على صحة  
تلك الدعوى بل ان اجوبة مأمور ضبطية  
الجهة ومأمور ومعاون المركز والعد والاعيان  
والنصار كلها ناطقة بعدم حصول هياج البتة

وكان احد الاقباط في ميت غمر قد  
بعث الى المديرية تلغرافاً نسب فيه احد  
السوريين الى العصاة العراية ولكن لم يعم  
الامر حتى ظهر ان ذلك ليس له مكان من

اصدر الخديو امراً بالغائها قال فيه انه بعد  
الاطلاع على الاوامر الصادرة في تاريخ ٢٦  
شوال سنة ١٢٩٨ بالتصديق على قوانين  
الاعانة والضائم والامتيازات العسكرية البرية  
والبحرية والاجازات ونسوة حالة الضباط  
المستودعين والذرفي ومعاشات نقاء العسكرية  
وبناء على ما عرض عليه من ناظر البحرية  
والبحرية صارت هذه القوانين في حكم الالغاء  
وكان من احكام هذا الامر ان ناظر البحرية  
والبحرية مأذون بان يطبق موقفاً في حق  
الضباط والصف ضباط البريين والبحريين  
احكام الامر الصادر بتاريخ ٢٥ ذي الحجة سنة  
١٢٩٦ في شأن نفقات انتقال الموظفين الملكية  
وذلك الى حين وضع قانون للعسكرية

وصدر امراً اخر بالغاء الامر الصادر بتقرير  
مراتب الضباط والصف ضباط والعساكر  
البرية والبحرية وان تعاد مراتب الضباط والصف  
ضباط والعساكر الى ما كانت عليه قبل صدور  
الامر المؤرخ في ٢١ جمادى الاولى سنة ١٢٩٩  
وان تلغى جميع العلاوات التي اضيفت الى  
رواتب الاستيداع ومعاش التقاعد

«انعامات على الضباط الانكليز»

وانعم الخديو على ٥٢ ضابطاً من الضباط  
الانكليز بالنيشان المجيدي والنيشان العثماني من  
رتب مختلفة فاصاب واحداً منهم النيشان المجيدي  
من الدرجة الاولى واثنين النيشان العثماني من  
الدرجة الثانية وخمسة النيشان العثماني ايضا من  
الدرجة الثالثة و١٤ النيشان ذاته من الدرجة  
الرابعة واربعة النيشان المجيدي من الدرجة  
الثانية و٩ من الدرجة الثالثة و٧ من الدرجة

الى ذلك البندر وتحقق ان ليس لتلك المدعيات  
من اثر قط

« امور قضائية »

وتشأ عن تعطيل الاشغال في المئة التي  
مرت على الفطر ايام الثورة وجوب ان يلتفت  
الى المواعيد التي كان يجب ان يخرج فيها على  
الاوراق المالية امام المحاكم فصدر امر مخديوي  
بانه اعتباراً من ابتداء ١٠ يونيو الى اول  
ديسمبر سنة ٨٢ لا تعتبر المواعيد المعينة لسنوط  
الحق في المئة الطويلة وبطلان المرافعة وجميع  
المواعيد المحددة لقبول الرهنيات وتجديدها  
وتسجيل عقودها وفي الجمعة لاسر الاعمال التي  
يجب تمهيداً في مدة مقررته بتقضى القانون او  
بتقضى احكام قضائية وكذلك مواعيد اعلان  
الاحكام القضائية او الادارية والمعارضة فيها .  
وان تمتد الى اول ديسمبر سنة ٨٢ التي يلزم  
او كان يلزم ان تعمل فيها الاحتجاجات ولسر  
الاعمال التي يجب اجراؤها امام المحاكم في  
شأن قيمة جميع الاوراق التجارية التي يجوز  
تداولها متى كانت محررة قبل ١١ يونيو سنة ٨٢  
ثم كان من حكم هذا الامر انه لا يجوز في  
مدة التوقيف المذكورة طلب سداد قيمة تلك  
الاوراق من المجلدين ومن باقي الملتزمين  
بالسداد انما تكون التوائد مسجلة عليها من  
تاريخ استحقاقها الى حين سدادها

ثم صدر امر آخر مفاده ان جميع المواعيد  
المقررة قانوناً او المعينة بتقضى احكام صادرة  
من المجالس المحلية يصير امتدادها امام هذه المجالس  
من ابتداء ١٠ يونيو سنة ٨٢ الى غاية ٣٠  
نوفمبر من تلك السنة وكذلك مواعيد «الكبيالات»

الصحة فان عمدة الناحية احسن الشهادة في شأنه  
وقال ان بينه وبين بعض الاقباط دعاوي  
مهمة وربما كان بعض اخصامهم هم الذين  
اغروا القبطي على ارسال ذلك التلغراف الى  
المديرية خصوصاً وان ذلك القبطي «مرسل  
التلغراف» ابن عم عمدة كفر البطل هو الذي  
كان قد ارسل التلغراف الى المدير بوقوع  
الحياج في بيت عمر

وقال المدير ايضا في تلك الكتابة الرسمية  
انه عندما كان مديراً هذه المديرية ( الدقهلية )  
قبل تلك المدة ارسل اليه وكيل الاقباط تلغرافاً  
مبنياً بحصول حياج فعيرت وكيل المديرية  
ومأموري المركز والضبطية لغري هذه القضية  
وبعد التدقيق لم يجدوا لها اثرًا وقد استجوبوا  
مأموري ضبطية الجهة والمشايخ وفيهم عمدة كفر  
البطل والتجار من الاوربيين وغيرهم فجهزت  
كلها ناطقة بعدم وقوع امر يخل بالراحة  
وزيادة على ذلك سبق لكثير من اهل البندر  
ان قدموا لنظارة الداخلية والمديرية عرائض  
بتضررون فيها من ارسال وكيل الاقباط  
لذلك التلغراف ( الذي ارسله الى المدير في  
مدته السابقة ) وتسموه ( اي وكيل الاقباط )  
الى انه يغري بعض من يلود به على التفتك  
بالمسلمين

وبعد ان بسط المدير هذا البيان لنظارة  
الداخلية طلب منها ان تعيد اليه اوراق هذه  
المسألة ليتوجه بنفسه الى البندر عند تفرغه تماماً  
من الاشغال المتراكمة عليه ويغري البواعث  
والاسباب التي حملت وكيل الاقباط على كتابة  
تلك التلغرافات وكان كذلك فان المدير توجه

ونحوها من الأوراق التجارية التي كان التعامل جارياً بها

وان امتداد المواعيد المذكورة لا يخل بسير التوائد المثبتة على «الكيميالات» وغيرها بل يترتب عليه فوائد

« عتو »

وعفا الخديوي في امر أصدره في ١٤ أكتوبر سنة ٨٢ عن الملازمين الثنائي والملازمين الأول والبوزباشية الذين كانوا في جيش عراقي ولكنه امر بان يعرد الضباط الآتي بياهم من رتبهم ويخرجوا من كل حق في رتب الاستبداد ومعاش الجناد .  
اولاً . من يكون من هؤلاء الضباط قد اشترك في إحدى المفاومتين العسكريتين التي حصلت احداها في فبراير والثانية في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ ثانياً من يكون من هؤلاء الضباط قد وجد تحت السلاح في تاريخ ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ وبقي مثقلاً للسلاح الى يوم خضوع الجيش الذي كان فيه

ثالثاً . من يكون من أولئك الضباط قد دخل في العسكرية منطوعاً في المدة التي مضت من تاريخ ١١ يوليو سنة ٨٢ الى يوم الطاعة والخضوع

## فصل

في عود المهاجرين

والوسائل التي اتخذها الانكليز

لصيانة الراحة

. وكان قد اخذ بعض مهاجري القطر في العود الى الاسكندرية بعد نزول الانكليز

الى الثغر نحو اطلاق المدافع على الحصون وانهرام العرايين وخصصهم في كثر الدوار على ما تقدم الكلام عليه في الجزء الخامس فبعد ان خمدت نار الحرب ووقع القتل الكبير في قبضة الانكليز ونشرت رايات الامن فوق ارجاء القطر وصح الصبح وانقطع رجاء الاماين بالنزول وطارت اخبار النصر الى جميع انظار الارض اخذ المهاجرون العائدون زدادون عدداً يوماً بعد يوم وكان السواد الاعظم منهم قد فقدوا مخازنهم وحواسنهم بالحريق فرخصت الحكومة لبعضهم في انشاء مقامات خشبية في ساحة « المنشية » فشكروا هذه العناية واقبلوا على انشائها وفي مدى شهر من الزمان ضاقت الساحة بما قام فيها من تلك الابنية الموقفة ثم رخص لبعض باعة التبغ وغيرهم في اتخاذ بعض زوايا الطرق التي تردت ابنتها اماكن ينشئون فيها الدكاكين الخشبية ناعماً لحرفتهم ففعلوا واستمرت تلك الدكاكين قائمة الى ما بعد الشروع في كتابة هذا التاريخ بزمان غير يسير

اما مخيمات المنشية فاستمرت الى هذه الايام (ما قبل انقضاء هذه السنة) (عام ١٨٨٤) حيث صدر امر الحكومة لاصحابها بالخروج من ساحة الخديفة واتخاذ شلالات من الدكاكين والمخازن التي تم بناؤها وكثر يومئذ عددها وقد ضربت لخروجهم اجلاً محدوداً فامتنلوا وفي فترة يسيرة من الزمان اطلق الساحة وانشأ في احياء المدينة وشوارعها التي كانت قد اخذت في العود الى رونقها السابق بنيام البناء المتفنن في جوانبها وكان قيامه سبيلاً الى تجدد بعض الحركة في الاعمال باشتغال الصانع والفاعل ورواج سوق

الادوات والمعدات اللازمة للبناء وكان خبر العزم على اداء التعويضات لمصابي نوازل النيب والاحراق باعثاً على اشعاش الامال واليقين يقرب عود الاعمال الى ما كانت عليه ولكن تلك الامال لم تحقق حتى ساعة تحرير هذه السطور ومع ذلك لم ينقطع الاقدام بشييد ما ردمته النار وجارت عليه تقلبات الايام

ولم يكن عود المهاجرين الى القطر مختصراً في الاسكندرية بل في انحاء مصر جميعها فانهم انشؤا في العاصمة والريف واخذوا يسعون في تحصيل الرزق وتدارك ما وصلوا اليه من سوء الحانة وسأقي في غير هذا الفصل على بيان ما كان من شأن الاعمال التجارية بعد استقرار النظام في القطر واستتباب الحالة

وقد سهلت لهم مصلحة السكك الحديدية المصرية بل الانتقال الى مراكزهم بان زادت عدد القطارات متعاً للازدحام ووفرت لهم غير ذلك من اسباب التسهيل

واكثر الانكيز في الاسكندرية بالاشتراك مع حكومتها من وسائل الحرص على الراحة العمومية بالقبض على من كان يبدو منه اقل باعث على الاخلال بها ويمنع التبول ليلاً الى ما بعد الوقت المعين فكانوا يصطلحون في كل يوم على كلمة او لفظة تعرف بسر الليل فتبت بين الضباط ورجال الخافر والعسس ولا يعلنونها الا لمن جاء بطلبها لحاجة يوجبها قضاؤها التأخر عن العود الى منزل أو قبل الساعة المعينة او يجلولها فكانوا اذا عثروا باحد بعد الوقت المعين سألوه سر الليل فاذا عرفة اطلقوا سبيله والا قبضوا عليه وارسلوه الى السجن حتى

تقف الحكومة على امره في صباح اليوم الثاني وكان الخفاء منهم اذا رأوا من المارة احداً يسير بعد ذلك الوقت مخجياً متوارياً انتهزوا فاذا لم يحجم لاول مرة كرروا الصباح وهكذا الى المرة الثالثة فاذا اصر على التوارى ولم يحضر اليهم او لم يحجم بكلمة اطلقوا عليه الرصاص وجندلوه في مكانه قتيلاً

ثم كانوا في بادئ الامر ينفون العامة عن النقاط ما يعثرون به في الطرق مشوراً من بقايا الامتعة المسلوقة فاذا خالف اعدم ذلك تعرض لخطر القتل وبيان وجه هذا الخطر هو ان الخفاء والارصاد اذا رأوا احداً اتحنى الى الارض ليلتقط شيئاً اطلقوا عليه الرصاص في الحال فيبقى ذلك المنكود الحظ مخفي الظهر معداً للقبر . وكثيرون كانوا اذا سقطت من يدهم العصا او غيرها مما يكون في يده او جيبه لا يجسرون على التقاطه خيفة الموت في الطريق قتلاً

فهذه الوسيلة وغيرها من وسائل المحافظة على الثقة والامن تمكن الانكيز من وقاية الراحة ودفع اسباب المخاوف

وكان هذا الضيق على الاهالي يتناقص شيئاً فشيئاً فقد كان سر الليل يطلب في الساعة التاسعة على الاصطلاح الا فرنجي قبل سقوط النبل الكبير ببضعة ايام بل بعد خروج الانكيز الى الثغر الاسكندري وفي اواخر ستمبر تعينت طلبه من المارة في الساعة العاشرة بمعنى انه لم يكن مسموحاً للاهالي ان يكونوا فيما خارج منازلهم الى ما بعد تلك الساعة وفي اكتوبر عينت وقت العود الى الميايت في الساعة الحادية عشرة

ثم في منتصف الليل وفي نوفمبر صدر الامر  
بمنعه وبعود الاهالي الى حالتهم السابقة من غير  
معارض ولكن الاماكن العمومية كالمحانات  
والقهاوي استمرت تحت ذلك الحكم الى ما بعد  
الزمن الذي ألغى فيه سر الليل

## فصل

### في استيفاء آت متفرقة

استطاعنا ان ندوين الوقائع في اوقاتها ثبتت  
في هذا الفصل اهم الحوادث المتفرقة التي اغتشت  
سقوط النيل الكبير ودخول الانكليز الى مصر  
وعودة الخديوي الى العاصمة تاركين ما يستوجب  
العود اليه في معرض الملاحظات الى الفصول  
الآتية مراعين في ذلك تنسيق الوقائع وترتيبها  
بقول . بدأت المهمة بعد تأييد الراحة في  
القاء القبض على من عرف انهم كانوا في عداد  
الباعثين على الهياج والمرتكبين لجرائم القتل  
فالتي القبض على كثيرين وادعوا السجن  
لمحاكمتهم والحكم عليهم وكان في جملة الذين وقعوا  
في قبضة الحكومة محمد السيد وفرج عطية  
ومصطفى « العرفوسي » وهو احد باعة عرق  
السوس المحلي الاصل الذي كان متوطناً في  
الاسكندرية وكانت له اليد الطولى في التجميع  
والقتل فبعد ان اجري المجلس العسكري محاكمتهم حكم  
عليهم بعقاب الاعداء فشنق كل من محمد السيد  
وفرج عطية امام جامع سلطان في جهة العطارين  
وشنق مصطفى في « كوم الشقافة » وقد نفذ  
الحكم بحضور العساكر الانكليزية ورجال الشرطة  
وجم غدير من الاجانب والوطنيين وسيأتي

الكلام على غيرم في الفصول الآتية  
وانصرف هم الحكومة ايضاً الى القبض على  
كل من حسن موسى العقاد وسليمان داود سامي  
وعبدالله نديم فتيسر لها القبض على الاول  
والثاني وسجن الكلام على ما كان من شأنها  
اما الثالث صاحب جريدة الطائف فلم تظهر  
يو حتى اليوم وقد تعددت الاقوال في مقره  
والجهة التي لجأ اليها فمن قائل انه التجأ الى  
البلاد الابنالية ومن قائل انه فر الى طرابلس  
الغرب وتوغل فيها ومن زاعم انه اتى السودان  
واعلق باذبال المهدي وصار له خلاً ندباً يرشد  
الى الوسائل التي تمكنه من التقدم الى جهات  
الصعيد وقال اخرون غير ذلك ويرجح بعض  
الرواة ان قدمه مستقرة في طرابلس الغرب وقال  
قوم انه ساعى ولا يعلم كيف اتصل بهم  
خير سعيه في السفر الى جزيرة سيلان للاجتماع  
بعراي ورفقائه والحقيقة فيما نعلم انه اتى باريس  
في الايام الاخيرة ونشر فيها مقالة اتى فيها على  
ذكر الحرب العراقية وندد بالمصريين ونسب  
اليهم الضعف والجبن وقال فيها غير ذلك ما  
يشنف من خلافه انه غير نادم على ما فعل  
وغير ذاك ما اتاه العراقيون من الاعمال المبنية  
على قلة الحكمة وعدم الرصانة فجلبت المصائب  
على هذه الديار ومهدت للانكليز سبل الاستقرار  
ووجدت الشرطة في ضواحي الاسكندرية  
عدة عربات وخيول منهوبة ورأت عدداً  
كثيراً منها ملقى في الترع  
وانتلف العراقيون عربة نوبار باشا الكاشنة  
بين بحيرة مريوط وترعة المحمودية وهدموا ما  
فيها من البناء وانقلوا مزروعاتها

وأول كثيرون من وجهاء الوطنيين الامناء  
في العاصمة ولائم فاخرة أكراما للجنرال ولسلي  
ونجل الملكة والضباط الانكليز

وبعد ان دخل الانكليز ابواب العاصمة  
اخذ العراقيون يلصقون ليلاً على جدران  
المنازل والدكاكين اعلانات مهيجة فاهتمت  
الحكومة بملافاة الامر وتأثر من كان يقدم على  
خدمة تلك الغايات

وبلغ عدد البنادق التي جمعها الانكليز  
من جيش العراقيين في رشيد وادي قير والمكس  
ومربوط خمسين الف بندقية من صنع ريمكتون  
ثم نقلوا الى محطة الرمل المدافع التي كانت في  
طاية اصلا وحضون كفر الدوار

وعينت الحكومة بمعالجة جرحى المصريين  
فاستحضرت لهم الجراحين والاطباء لمعالجتهم وقد  
ارسل منهم الى قصر العيني ٢٥٠ جرحيا سلموا  
لعناية الدكتور دكرونيا بك

واعده بيت عراقي في العاصمة مستشفى للجرحى  
المصريين وتولت امر الاعتناء بنزلاته السيدة  
لادي سترانكنورت الانكليزية

ولقد تقدم لنا الكلام على ما كان من  
احتفال النور في العاصمة بعودة الخديو اليها  
وذلك في فصل العودة المخصوص ونزيد على  
ذلك في هذه المناسبات ان وداع الاسكندريين  
لحضرة السامية كان فوق ما يصف قلم او يشرح  
لسان وفي اثناء حفلة الوداع ارتجل قصري بك  
معتمد الحضرة السلطانية لدى الحكومة الخديوية  
يتين من الشعرايين قال فيها :

ادر بعز الخديو

من الهاني كورسا

فاليوم زنت اليه

امر البلاد عروسا

وكان العراقيون قد سجنوا في «الطوبخانه»

اناسا كثيرين يتجاوز عددهم حد الالف وبينهم  
عدد كثير من السوريين فلما حل الانكليز  
في العاصمة أطلق سبيلهم

وفي اثناء الحوادث قرر كثيرون من المجرمين  
الذين كانوا مسجونين في سجون العاصمة  
والاسكندرية واخذوا يرتكبون جرائم جديدة  
متفرقين في داخلية البلاد فنظمت الحكومة لهم  
واخذت عنهم بالقبض عليهم فألقت القبض على  
كثيرين منهم واعادتهم الى السجون

واستمرت الحكومة تعنى بالقبض على المشتركين  
في الحوادث كما تقدم لنا القول فكان لا يخلو  
يوم من غير ان تقبض فيه على عدة اشخاص  
نذكر اسماء بعض الذين تحصلنا على اسمائهم وهم

عبد الرزاق قبطان

ابراهيم السعودي

رضا باشا

الشيخ امين ابو يوسف

علي فخري

محمد خطاب

مأمور مركز ميت غمر اذ ذاك

عبد المجيد النقي

احمد النقي

حسن الديب

عبد الهادي رزق

اولاد احمد بك ابو مصطفى

ابو العطا

ارهم بك التريحي

محمد قبطان شريف

وقبض على غيرهم من سيأتي ذكرهم في  
مكائهم تبعاً لتواريخ الوقائع ومن هؤلاء من كان  
مشاركاً في حادثة ١١ يونية محرراً على الهياج  
ومنهم من كان متغافراً الى العصابة المرامية  
ومنهم من كان على غير ذلك ما كانت الحكومة  
تستد اليه بعد الوقوف على خبره

## فصل

### فيما كان من الاقوال بعد انقضاء الحوادث

ومن اهم ما يجب ان يدون في هذا الجز  
اقوال بعض الصحف الخطيرة فيما كان بعد  
تفجر المراميين مشفوعة بملاحظاتنا السياسية فان  
في بعضها ما هو مرآة لما وصلت احوال  
مصر اليه

قول . بعد ان خمدت نار الحرب وقبض  
على عراني واعوانه ورحمت قدم الانكليز في  
مصر اخذت العيون تنظر من وراء حجب  
الحديث الى ما سيكون من شأن انكلترة في  
وادي النيل وشأن الدول ازمائها وكانت  
البحرائد الانكليزية قد رأت في انتصار الجيش  
الانكليزي سبيلاً الى تحصيل الغاية التي طالما  
انصرفت اليها النيات في البلاد البريطانية  
فافتتحت مطالبتها بوجوب الغاء المراقبة المنوية  
في مصر وهي المراقبة التي كانت فرنسا وانكلترة  
مشاركة فيها ثم جهرت بمصادرة تنظيم مراقبة  
دولة عمومية وطلبت احداها وهي التمس ان  
يكون لانكلترة حق التقدم على سائر الدول في

احمد بك فرج

علي بك يوسف

فرج بك عبد العال

عبد بك محمد

مهنا ابو عمر

حسن بك رأفت

مصطفى بك النجدي

السيد افندي عرفة

احمد بك عبد الغفار

حسن افندي حسني

عجوي افندي الباطي

رضي افندي احمد

عقابه حسن

يحيى بك شنا

عثمان فرغلي

يعقوب بك صبري

محمود احمد

محمد الصباد

يوسف فمني

حسن صبري

محمد شبيب

علي الصيوي

امين يوسف الخرجي

محمد افندي فرج

محمد شكري

محمد جبر القاضي واثبه الشيخ سلي

علي مصرف

ابراهيم خليل

ابو عبيدة

علي مكارم

المراقبة على خليج السويس وإن تنشأ ترعة  
أخرى جديدة تخصص للملاحة الانكليزية دون  
سواها ورأت غيرها أن سياسة انكلترة في مصر  
لا يجب أن تكون مختلفة للتصورات السابقة وهي  
(مصر للمصريين) ثم قبل أن في دوائر الحكومة  
الانكليزية في لوندرة ما يؤكد أن استرجاع  
الجيش الانكليزي من مصر لا يكون في وقت  
قريب. كل ذلك وغيره مما سيجي الكلام عليه يعتبر  
لدينا بمثابة سبب نصميم على ما مر بنا إلى  
الآن من سياسة انكلترة في الديار المصرية  
ويستدل منه أن الوعود العديدة التي تعهد  
بإنجازها وزراء الانكليز بعد فوات بضعة شهور  
على عهد انقضاء الحوادث لم تكن إلا ضرباً من  
المواريات ألا وهي الوعود التي اعلتق بها انهم  
سيسترجعون عما قليل جنودهم من القطر المصري  
فإن يكون مصمماً على امر ما قبل حصول  
اسبابه ووقعت له وسيلة انفاذه لا يكون سهلاً  
عليه أن يعدل عنه فذا كيد النوم في دوائر  
الحكومة الانكليزية أن استرجاع الجيش من  
مصر لا يكون في وقت قريب دليل بين على  
ما كان من ثباته واستقراره في هذه الديار  
وكان يتخلل اقوال صحف الانكليز المداينة  
والرياء فيما يتعلق بالمصالح الفرنسية في القطر  
المصري فمن الجهة الاولى كانت تلك الجرائد  
تعرب للحكومة عن الرأي العام وميل الامة إلى  
الاستئثار بامر مصر ومن الجهة الاخرى كانت  
تقول أن السياسة الانكليزية مبنية على غاية أن  
تكون انكلترة آمنة مطمئنة البال على ترعة  
السويس وإن لا يكون من ثم خطر يتوعد مصر  
بظهور عرابي آخر وإن تنشأ وتؤيد في مصر

حكومة منظمة ثابتة أما ما اخصص بالمراقبة  
فانكلترة غير غافلة عن النظر إلى مطالب فرنسا  
يعين الاعتبار

فكان في هذا الكلام ما يتعلق باستقرار الانكليز  
في مصر نظراً إلى أمل في خروج الجيش الانكليزي  
من مصر متى حصلت انكلترة على ما تروم  
وتتمنى باستتباب حالة ترعة السويس واجتماع  
الدول على صيانة المنافع المترتبة على انشائها  
بالاشتراك في وقاية تلك المنافع بحيث لا يكون  
بعد ذلك من خطر تخشاه انكلترة فيضطرها  
إلى الإقامة في مصر وتكون من ثم التبعة حجة  
تذرع بها إلى إطالة مدة الاستقرار وربما  
توسلت بها إلى الاخلال بالقاعدة التي كتبت  
بجروف «مصر للمصريين» ولما كانت الدول  
شديدات الاهتمام فيما تعلم بتقرير مسألة التبعة  
كان لا بد أن يمتدح بإنجازها ويؤيد المصالح  
المشتركة فلا يبقى لانكلترة من سبل الاستقرار  
على الإقامة في ديار ليست لها وإن تداخلت  
فيها بالعلم الحربي وقاية لمصلحتها لا حياً  
بسواد العيون

ومن أعجب ضروب الغتاب البادية الآثار  
في سياسة الانكليز أنهم يسعون الآن جميعاً في  
الاتحاد مع الدولة الألمانية مع أن كثيرين منهم  
كانوا ينددون أواخر عام ١٨٨٢ أي بعد  
انطفاء نار الفتنة بالاتحاد مع ألمانيا في المسألة  
المصرية خيفة أن ينجي عابثاً بحقوق الحكومة  
الفرنسية. والأعجب من ذلك أنهم كانوا  
يدون هذا القول في حالة أنهم كانوا معارضين  
للدولة الفرنسية في مطالبها وعلى ملتمس الدليل  
أن يراجع تاريخ أواخر المراقبة الاشتراكية التي

الحاضرة لتكون مخصصة للملاحة الانكليزية ارسل الموسويدي لبس كتاباً الى جريدة التيمس يقول فيه ان حاول انكلتة في ترعة السويس وإنشاء ترعة اخرى موازية لها يضادان الامتياز الذي منحه الفرمانات لشركة الترعة

وتنوعت اقوال الانكليز بعد انقضاء الحوادث وتعددت اشكالها والوانها فحارت فيها الافكار بحيث كنا يومئذ نقرب على بساط الحيرة بين المخافة والرجاء فمن الجرائد الانكليزية ما كان يقول ان الباب العالي قد اجاب انكلتة الى ما طلبت بشهار عراقي عاصياً لمحكومة الملكة لذلك قد صارت حليفة للحضرة السلطانية وامست «دولة» بحق لها السهر على مصر» ولكن الدولة العثمانية لم تتفع شيئاً مما خدمت به انكلتة ولعلها ترددت بين امرين احدهما محالفة انكلتة والثاني محالفة روسيا فاختارت اولاهما اعتقاد انها ارجى لبلوغ الامال واقدر على ادارة الاعمال من اعمال السياسة فصار لذلك في الظن ان تعود علاقات الدولتين الى ما كانت عليه على عهد بيونسفيلد الى ان قالت ان رجال انكلتة الذين قتلوا بيونسفيلد قد عادوا الان الى السير على سنه

وظهرت المانيا بعد الحرب العربية بمظهر المحافظة على ان للباب العالي حق التداخل التعمال في المسألة المصرية بحجة ان مصالح الدول في مصر تستلزم اتحاده معين والاشتراك في تقريرها

وكانت تعلن ذلك وتقول ان انكلتة وعدت بالقاء المسألة المصرية الى الدول لتتفق على تحديدها وتعيينها وذلك بعد ان تستتب

البحث العامة دل على عزم انكلتة على الانفراد واللو كانت تداخلها الحربي مبنياً على قصد المدافعة عن مصالح اوربا لاقت المرافقة على نظامها القديم وان تكن جاريتها الحكومة الفرنسية لم تشترك معها في اتخاذ البلاد المصرية من القوضى

وشكلت في الاستانة لجنة للبحث في المسألة المصرية تألفت من رئيس الوكلاء وناظر الخارجية سعيد باشا وعاصم باشا ودرويش باشا فكانت مداولاتها قاصدة على ما يكون من مقاصد انكلتة بعد خمود نار الحرب وانتصار الانكليز ثم اعتب ذلك ان قدم الباب العالي للورد دفرين لائحة يقول فيها انه لم يبق من فائز قط في ارسال جنود عثمانية الى القطر المصري وبأمل ان يتم بعد وقت يسير جلاء الجيش الانكليزي عنه ويطلب ان تتخذ الوسائل اللازمة لانعام هذا الجلاء

وكان الباب العالي قد شعر في هذا الطلب والتصریح بغير نجاح محاول انكلتة اخفائها وراء ستارة التداخل الحربي فتعجل الاسر خوفاً من بقاء الانكليز في مصر بقاء مضرًا بحقوق سيادته ولكنه لم يتج فيما طلب وفيما كرر طلبه بعد ذلك على ما سيأتي بيانه في موقعه ونجاء ذلك كانت انكلتة تعبد حيناً بعد حين قولها انها لا تريد في مصر الا تأييد حكومة منظمة حسنة ونعمه بافضل ما يكون من الحرية والاستقلال وانه لا ينبغي العود الى ما ارتكبه المراقبة السابقة من التطرف والعلواء

وعلى اثر ما عرض في البلاد الانكليزية من فتح ترعة اخرى موازية لترعة السويس

الحالة في مصر ويتأيد جانب النظام

فكان لذلك في الظن انه متى تأيدت الراحة في مصر وحين اجل خروج الجيش الانكليزي منها دعت انكلترة الدول الاوربية لتنظيم لائحة تدعو بها الدولة العلية الى الاشتراك في حل المسألة حلاً قطعياً

وكان من بعض الجرائد الايتاليانية ان احتجت على ما زعم بعض الانكليز من ان الخطاظر العمومية في ايتاليا جانحة الى مساواة انكلترة وارضحت ان المسألة المصرية لم تحدث ولن تحدث تغييراً في عقود الولاء التي تمت اغصانها بين الامتين في حدائق الاخلاص ثم عظفت على شأن المستر غلادستون في مسألة مصر فقالت انه لم يف بما وعد به فيما يتعلق بوضع النظام النهائي لهذه المسألة

فكانها بذلك تريد ان تقول انه لم يضع لمسألة مصر حلاً يكون لها فصل الخطاب بأن يعطى كل قسمه ونسخ مصر عن سيادة الباب العالي وهو الامر الذي اذا ارادته الدول وجب عليها ان تتوقعه من المحافظين لامن الاحرار

وفي اللائحة التي ارسلها الباب العالي الى انكلترة بشأن جلاء الجيش الانكليزي عن مصر اذكرها بما بين الدولتين من المودة القديمة وقال انه يأمل ان الخدمات العظيمة التي قدمتها انكلترة للقطر المصري ستكون سبباً كافياً في وثق عرى الود بين الدولتين وان طلب جلاء الجيش عن وادي النيل لا يمنع من تمكن هذه الصلات

وكانت بعض الجرائد الفرنسية قد وهمت

- قبل ان تنسب بينها وبين الجرائد الانكليزية حرب الاقلام - ان ليس من رأي انكلترة ان تنسأثر بالمسألة المصرية وتخصص مصر بها فانها كثيراً ما صرحت بذلك وهي من الدول الصادقات فبعد ان مرت الايام على استقرار الجيش الانكليزي في مصر ايانت خوف الدول من انفراد انكلترة فيها ومنذ ذلك الوقت لم يهدأ لفرنسا بال وكأنها ندمت على عدم اشتراكها مع جارها في التداخل الحربي

ولم تكن الجرائد الفرنسية وحدها بين الجرائد التي تعلقت باعداب ذلك الوهم في بادئ الامر بل حذت حذوها الجرائد الالمانية والنسوية فقالت ان لا تنصار انكلترة تأثيراً عظيماً في قلوب الاوربيين فان الدول الاوربية كانت بدامة ذي بدء على اعتقاد ان انكلترة لا تقم اخطار الحرب المصرية ولما انقضى ذلك الاعتقاد ذهبت مذهباً اخر فظنت ان وسائل انكلترة الحربية لا تكفي للثقل في مصر ولما اقتدت الحوادث هذا الظن وهنت قوى التعصبات السياسية وكانت النتيجة ان المستر غلادستون جنى من رياض الاعمال الاخيرة ثمار نجاح . وقالت بعد ذلك ان المسألة المصرية لم تعد متعلقة بامر تأييد الراحة في مصر بل بانشاء حكومة منظمة فيها تدبر امورها على ما يكون فيه منفعة عظمى لمصالح انكلترة ومصالح سائر الدول - الى ان قالت - اما المجالس في المانيا والنمسا فلم يبق لها ارب في نزاع ما لانكلترة من الحقوق الشرعية فانها كابدت بانتصارها المشاق ونجمت مزيد العناء واما مسألة استتباب النظام في مصر فليس

لاؤشربا حتى التداخل مع أنكلترة فيها وهي  
حل أجل التنظيمات النهائية وحب على وياته  
ان تعترف للندن بالمتزلة الاولى والتقدم على  
سائر العواصم الكبرى . ومن اقوالها المؤثرة  
ان انتصار إنجلترا والسلي في مصر بعد ضربة  
من الضربات المؤلمة التي يقتضي ان يلى بها  
الشرق لعله يعتبر وينصرف

ومن الغرابة ان بعض الجرائد الانكليزية  
كانت تلقى كلام الصحف الفرنسية الودي  
( في بادئ الامر ) بقولها ان عدم اشتراك فرنسا  
مع أنكلترة في التداخل الحربي قد احرما ( أي  
فرنسا ) حتى استعادة نفوذها في القطر المصري  
فانه لا يجرى للدول ان تدعي بالحقوقي التي  
لم تدفع عنها بالسلاح واذا سمح لفرنسا في  
الاستقبال ان تندي رأيا في المسألة المصرية  
كان ذلك من قبيل التكرم عليها لا من قبيل  
ان لها يد حقا ثابته شرعا

وم تشبه افكار الفرنسيين لمثل هذا المقال  
الا لما شعروا بضرورة النهوض للدود عن  
مصلحة فرنسا في مصر فعملوا بتدوين بمقاصد  
أنكلترة واعمالها وسياستها واجراءاتها في البلاد  
المصرية ويسمون اليها المكر والخداع وغير  
ذلك ما كان بين الصحف الانكليزية والصحف  
الفرنسية نزاعا عتيقا صالت فيه المطاعن  
وجالت في ميدان فرسان الاضطرام بنا رحب  
الاطوان

واكثر الجرائد الاوربية بحثها في المسألة  
المصرية بعد حلول الانكليز في وادي النيل  
ولكن بحثا جاء متسككا باطراف اللون فولا

والتضارب رأيا فقالت الجرائد الفرنسية ان  
الغالب على الفطن والمرجح لدى الدول ان  
أنكلترة لا ترضي من مسألة مصر باعادة الاحوال  
الى عهد ما السابق وتأيد النظام والراحة في  
القطر المصري فان نجاحها في قهر العرايين  
يستلزم امتياز لا مرجع فيه ولا مرة له فهي  
لها الحق ان تطلب مثل هذا الامتياز في تصرفها  
بالبلاد التي انقذتها من الفوضى وكان من  
قولها ايضا ان المستر غلادستون واللورد غرنفيل  
لا بد ان يبرعوا حكمة فرنسا ويحافظوا على  
مصحتها

ومن اقوالها انه متى حل زمن اشارة  
اوربا في اعمال مصر امكن التوافق مع الباب  
العالي والاستغناء عن عقد مؤتمر لان المؤتمر  
يتمحور بابا لمناظرات تخل سلام اوربا ويخشى  
من اجله ان يتخذ البرنس بحرك وسيلة لالقاء  
بعض المسائل العمومية كسألة الحدود العثمانية  
واليونانية وتونس ومطالب الدولة الروسية في  
ارمنيا وذلك بقصد ان يلقي الشقاق بين  
أنكلترة وفرنسا

ثم من اقوالها ان مصالح الحكومة الانكليزية  
في القطر المصري لم تزد شيئا على ما كانت  
عليه قبل الحرب العراية وهكذا المصالح  
الفرنسية ايضا فان أنكلترة لم ترفع السلاح في  
مصر ضد الحكومة الفرنسية بل ضد العصاة  
فمعا لعصيانهم على الخديو وما قصدت أنكلترة  
بذلك الا اعادة النظام الى البلاد التي تعتبرها  
مفتاحا لاملاكها الاسيوية لا زيادة املاكها

وقالت . ليس من وجه لنا اليوم به أنكلترة

على الإعجاب بانتصارها في مصر او منع غالبية  
المخاطر في أوروبا من الميل الى التباهي بما فعلته  
في تلك الديار ولذلك فلانكثرة الحق الصريح  
بالحصول على امتياز أكسبها اياه ما بذلته من  
الرجال والاموال استئصالاً لجرائم الفتنة في  
مصر ولا يسعنا الا ان نطلب العود الى الاشتراك  
معا في ادارة الاعمال المصرية ولكن من العار  
ان نطلب الى جارتنا ما يعتبر من قبيل الصدقة  
وما دمتنا لم نشترك معا في اخطار الحرب فلا  
يجب لنا ان نشترك معا في قوائدها

اما الجرائد الانكليزية الخطيرة فكانت توضح  
في بادئ الامر باجلى بيان مقاصد انكثرة في  
مصر مندفعة الى ذلك بما كانت تراه من  
استحسان الجرائد الفرنسية لاعمال انكثرة الحرية  
فكانت جريدة التيمس تقول ان حل المشكلة  
التي توده مصر وانكثرة وتضطر الدول الى  
قبوله انما هو بقاء الاولى ( اي مصر ) تحت  
حماية الثانية ( اي الحكومة الانكليزية ) الى ان  
تبيت قادرة على ادارة اعمالها بنفسها . بل ان  
مصر ترغب ان تنصرف انكثرة في امورها على  
ما نشاء وتروم ان تنظم محاكمها وترتب ما بينها  
وتتخذ لها وسائل اقتصادية في الدخل والخرج  
الى ان قالت : وان انكثرة تريد ان تبقى  
مصر مستقلة وحليقة لها وان تخلص من متاعب  
التعرض لنزاع الدول وان تعيد اليها نظامها  
من غير اشتراك في اعادة تويع دوله اخرى فانه  
لا يجب لغيرها ان يتداخل مثل تداخلها النافذ  
بحكم انها هي التي انقضت من خطر الفوضى  
واذا انقضت انكثرة هذه المطالب فليس من  
دولة تمنعها او تعارضها فيما اذا انفردت بمصر

في اي الاعمال

وكان انكثرة كانت تحاول الانفراد في  
التداخل الحربي وتسعى جهدها في حمل فرنسا  
على عدم الاشتراك معا في الحرب العربية  
لتكون خالية من متاعب الاشتراك مع دولة  
اخرى بعد قمع الفتنة وإدارة امثال مصر وهو ما  
نقدم لنا الامامع اليه في الجزء الخامس وعلى ذلك  
يدل قول جريدة الساندرد الانكليزية في  
ردها على جريدة الريبلدك فرنيز اثر تشكيكها  
( اي تشكيك الجريدة الفرنسية ) من تنهي فرنسا  
وعدم اشتراكها مع انكثرة في الحملة المصرية  
فقالت : ان رجال السياسة الانكليزية الذين  
رموا غمبتا بسهام اللوم والتعنيف على استعفاء  
من رئاسة الوزارة الفرنسية سرورا كثيرا من  
عدم اشتراك فرنسا مع انكثرة في اطلاق  
المدافع على حصون الاسكندرية واخضاع  
العرايين فانها لو اشتركت معا لنشأ عن ذلك  
انقسام عروة الوفاق بين الدولتين اما الان  
فترى ان افراد انكثرة قد عاد بحسن النتيجة  
على الحكومتين ولم يكن تمنع غمبتا من الاشتراك  
في الحرب الا وسيلة يوثق بها عرى اللفة والوفاق  
بينهما وهو ما اصاب به وبعد له مائة تذكر  
على مدى الايام فتشكر

على ان امتناع الحكومة الفرنسية من  
الاشتراك مع انكثرة في ذلك التداخل الحربي  
كان ذريعة للامه الفرنسية الى القاء تبعه  
الاجحاف بمصالح الفرنسيين في مصر على عائق  
الحكومة وذلك بعد ان تبينت من انكثرة غير  
النصد الذي صرحت انكثرة يوم راراً وراة منها  
نية منصرفة الى الحماية او الاستيلاء واننا نذكر

فما تريد ان تفعله واحدة منها وقد قيل رأيان  
افضل من رأي وما تبصرون اربع عيون لا  
تقدر ان تبصروا عينا خصوصاً وان اشتراك  
دولتين او اشتراك الدول اجمع في ادارة الاعمال  
المصرية بعد انتفاع الثورة العربية يعني كل  
شيء من شبهات المطامع عن انكلترا

ومن اقوال بعض تلك الجرائد ايضا ان  
ستند المناظرة في شأن ترعة السويس ولذلك  
فقد ارتأى المستر بالمر ان تنشأ ترعة اخرى  
تخص بانكلترا وقال ان ذلك لا يحتاج الى  
نفقات جسيمة

واستصوبت جريدة التيمس هذا الرأي  
فقالت ان التربة الحاضرة غير كافية للتجارة فان  
سفنًا كثيرة تضطر الى صرف نحو اربعين ساعة  
في عبورها على حين يجب ان تقطع هذه المسافة  
في ١٧ ساعة فقط

وقال احد مراسلي الجرائد الانكليزية في  
الاستانة اذ ذاك ان رجال السياسة فيها  
حائرون في مقاصد انكلترا ويرومون ان يعرفوا  
شيئا منها ما يتعلق بتنظيمات مصر المستقبلية اما  
سفراء الدول فقد اظهروا الثقة بسياستها وشاروا  
على الباب العالي ان يتفق معها ثم كذب ما  
قيل من ان سفير الروسية اشار عليه بمضادها  
والذي السير ستافورد نورثكوت (وهو من  
حزب المحافظين في انكلترا) في خلال ذلك  
خطاباً قال فيه ان الحملة الانكليزية في مصر  
لم تكن ضرورية وانها لم تنجح الا عن سياسة  
المستر غلادستون التي كانت في بادئ الامر  
على غير حكمة وحزم ثم ابان ان نجاحها (اي  
نجاح الحملة) جعل للوزارة الحرة شهرة عظيمة

ان الفرنسيين كانوا منذ من انكلترا ميلاً الى  
التدخل الحربي الفاضل فمن ذلك انه شاع  
اشياء الاضطرابات المصرية وبعد سقوط غميتنا  
ان وزارة قريسيه سقطت وان غميتنا عاد الى  
رئاسة الوزارة الفرنسية على عزم ان يسبق  
انكلترا الى اطلاق المدافع على حصون الاسكندرية  
فمرت نفوس الفرنسيين بذلك وكان محرر  
من السطور يومئذ في بيروت فرأى من ميل  
الفرنسيين وراء ذلك التفرد الى اشتراك حكومتهم  
في اضرار نار الحرب ما جاء منطقاً بعد ذلك  
على اقوال الجرائد الفرنسية التي اعربت عن  
ندم الحكومة الفرنسية على اعتزالها وإخلاء  
الجو للانكليز

وهذه شروح وملاحظات نستطاع لفراء  
هذا التاريخ بياناً لبعض الدخائل وليس تلك  
الحوادث على غير المتظر والمأمول

ولنعد الى استيفاء الاقوال المهمة الواردة على  
امر انتصار الانكليز فنقول

استمكت بعض الجرائد الانكليزية بمبدأ  
كون حكومتها تريد فيما تفعل في الشرق ان تضمن  
ونفي طرفها اليه فقالت : هنا ان تضمن على  
طريقنا الى البلاد الشرقية وهو يقضي بانشاء  
حكومة ثابتة في مصر بدون الاستيلاء عليها فان  
الاستيلاء ليس لنا رغبة فيه وجنوح اليه لانه  
يأتي تحت انتقال المشاق والمصاعب وربما التي  
بيننا وبين غيرنا شقاقاً ولكن لا بد لنا من  
الانفراد في العمل ومنع تدخل الدول الاخرى  
ونقول نحن : طالما ان انكلترا ليس لها  
رغبة في الاستيلاء على النظم المصري فلماذا  
تحتاج تدخل دول اخرى معها فتشارك الدولتان

ولكنه يرى ان الرأي العام لا بد له من استقباها يوم تعرض هذه السياسة على مباحث مجلس النواب

ومن الاقوال العديدة التي نشرتها التمس والساندرود في شأن المسألة المصرية بعد الحرب قول الثانية من هاتين الجريدتين : ان نجاحنا غير الاعيادي في مصر قد احبط اراء بعض السياسيين الفرنسيين الذين طالما تصدوا لاشتراك فرنسا مع انكلترا فهم بعد انتصارنا اخذوا يحاولون نزعبة من انتاد لارائهم في حرمان فرنسا من فوائد ذلك الانتصار

وتكلم الموسيو جورج بيرن الفرنسي في صناية امتناع فرنسا من التداخل في المسألة فقال ان اضطراب مصر نشأ عن اصحاب الاملاك وموظفي المالية فلا يليق بفرنسا لذلك ان تسفك دماء ابنائها مدافعة عن مصالحهم وانتهى في خطابه الى ان قال في كلامه على وجوب بقاء فرنسا على سياستها الاولى ان متابعة سيرنا على سنن هذه السياسة يمكننا في المستقبل من اثاره الحرب على المانيا حتى في القرن الحاضر وشفع ذلك بقوله ان فشل فرنسا منذ ١٢ سنة ومقامها الان بين الدول لا يسبحان لها بالسير على غير هذه السياسة فان ما يمكن لانكلترا ان تجرؤ بسهولة لا يمكن لفرنسا ان تجرؤ الا باقتحام الاحوال والاضطراب

وردد في البال مال غازت في اوائل شهر اكتوبر عام ٨٢ اي بعد سقوط التل الكبير بما ينيف على ٢٥ يوما ان وزير انكلترا الاول (المستر غلادستون) التي عام ٨١ خطبة قال فيها ان الغاية من سياسة انكلترا في مصر

هي ان يستلم المصريون ادارة احكامهم واعمالهم ويديروها بايديهم وقد صرح بذلك بعد الثورة العسكرية ايضا وهو لا يزال محافظا على قوله . قالت ولعله يريد بما قال ان الحكومة عزمت على تنظيم الاحوال المصرية فقد ألغيت الجهادية وتلاشت قوتها وكان قوادها ينادون بالوطنية واتحاد الوجهة ولكن لم يطل عليهم الامر حتى نبذوا هذا المبدأ وطهوا الى تحصيل غاياتهم فكان ما راموه من التنظيمات هو السبب الاول في اتخاذهم . وقد ادعى عرابي ان غاية منصرفه الى انتاذ الفلاح من جور البغاة فكذبته الحوادث اما نحن فقد اتخذنا الفلاح من محالب العصاة ولم نعرضه لاضطراب المطامع الاوربية وسببهم من سياستنا للجميع اننا لا نقصد امتلاك مصر فان مصلحتنا وواجباتنا تدعونا الى اتباع سياسة مبنية على قول المستر غلادستون وهو ان يدير المصريون اعمالهم بايديهم

ومن قول الانكليز بعد الحرب العربية ان المركز الذي اتخذناه في مصر يدفع عنها كل تداخل اجني سياسيا كان او ماليا مضرا باستقلالنا ولكن لا سبيل الى جعل مصر للمصريين في زمن يسير فانه يجب قبل كل شيء ان نحصل على وسائل الكمال والوسائط الممكنة للمصريين من استلام الاحكام والحاملة لنا على الفاء مقابلد الامور اليهم فاذا ذلك تنفذي من اقامه القواد الانكليز في مصر ولا يلبث منهم فيها الا الموظفون . - وقالوا ان تخفيض الرواتب باستبدال الموظفين الاوربيين بمصريين انما هو مبدأ فاسد من مبادئ الاقتصاد ولكن الافضلية تقضي بوسود الاعمال الى الوطنيين

في بعض الاحوال من غير ان يكرموا على  
اسماع نظامات لا يقبلونها . ووزراء الخديوي  
ليس من غرضهم واربعهم الا التعويل على النظامات  
المصرية النافعة وتخفيف الابد منها ما هو متبع  
الاجراء في ادارات الحكومة . وفي الامر مسألة  
اخرى الا وهي استثناء الاجانب من اداء الضرائب  
العقارية وهو الامر الذي يحول دون الوصول  
الي صعوبات جمة نشأ عن معارضة الدول  
ولكن هذه الصعوبات لا تليق ان تدور  
بمرور الاوقات

ومن قولهم : ينبغي علينا ان نتبع لأمير  
اولاً بحجة الاشتراك في العمل مع الحكومة  
الفرنسية في مصر والثاني / وهو ما حرص عليه  
اللورد دربي كل الحرص / ألا تلقى نفعاً ما على  
انكسار في امر المالية . وقد ختمت الحرب  
بالانتصار لنفع السياسة بأياً فليخرج الآن  
الجنرال ولسلي ما كابد من العناء وليتقدم المستر  
غلادستون ويبسط لنا سياسة التي تلي بحسن  
نتيجتها وفي مثل هذه الظروف نود ان يبل  
رجال السياسة اذانهم عن وسوس الناصحين  
الذين سئلوا فقالوا : بما أننا أخذنا مصر فلنا  
الحق ان نتصرف فيها كما نشاء ونريد ولا يخفى  
ان كبيرين يعلمون جيداً مالوك المستر غلادستون  
مع دول اوربا في المسألة المصرية اما نحن  
فلا نسلم ان الدولة من الدول مصلحة اعظم  
من مصلحتنا في استنباب الراحة وتأييد النظام  
والسلام في مصر او ان لاحداهن حقاً مثل  
حقنا في الاتيان بما نريد من ضروب السياسة  
التي نجازا للمسألة وهب اننا لم نجد سبباً في مصر  
ولم نطلب بدقية فيها ولم نسخ لنا الفرصة

بالداخل فلنا الحق في كل حال ان نطلب  
نفس الامتياز الذي نطلبه الان في تلك البلاد  
وقاية لطريقنا الى املاكنا الاسيوية واننا لسأل  
بقولنا : ما هو الامتياز الذي يعطى لنا في مصر  
بعد اعادة الراحة اليها وبعد ان تكملت هامات  
اعمالنا باكاليل الفتح اذا لم يكن الامتياز المراد  
به وقاية طريقنا الهندي

ولست الخطة التي اتبعناها انكسار فاصق  
على مصلحتها الخصوصية فقط بل تناول منفعة  
البلاد المصرية ايضاً ومنافع الدول المتعددة بل  
منافع العالم اجمع ومن يا ترى يتجرأ على مقاومة  
سياسة فيها وقاية تلك المصالح

واو تحت اوربا ووقفت ترقب اعمال  
انكسار في البلاد التي افقدتها من النوصي  
لانكسار من سرعة اعادة النظام اليها واجراء  
الاصلاح فيها ومن التواعد العلمية انه كلما كان  
التركيب بسيطاً كان الاصلاح سهلاً فترميم  
منزل هدم جانب منه أكثر سهولة من ترميمه  
لو تقوضت اساساته فعراي قد قسم المصريين  
الى قسمين شرعنا نحن في جمعها والتأليف بينهما  
وسخر ذلك بأسرع من لمح البصر وسخض اوربا  
من العمل الذي عولنا عليه فقد اعدنا اوراق  
الضرائب الى اصحابها والغينا النفقات العسكرية  
الفادحة وسعروض الاضرار المالية الناجمة عن  
الحوادث الاخيرة وفوق هذا وذلك فان انكسار  
لم نطلب غرامة حرية

هذه شذرة مهمة من اقوال كثيرة اثبتناها  
في هذا الفصل مشفوعة بملاحظاتنا السياسية  
وجعلناها توطئة لكلام نستوفي في فصل اخر  
من فصول هذا الجرد

## فصل

في استيفاء ما نظمته قرائح بعض الشعراء  
بعد انقضاء الحرب

نعمل في هذا الجزء مكاناً نلحق فيه  
بالمنظومات المثبتة في الجزء الخامس ما تحصلنا عليه  
من بقية ما نظم بعد الحرب في وصف الحوادث  
العراية وتاريخها

منظومة حضرة العلامة

الشيخ علي افندي الليثي

كل حال لضد بخول

فالزم الصبر اذ عليه المعول

بافوادي استرح فا الشأن الا

ما يو مظهر القضاء تنزل

رب ساع الحنف وهو ممن

ظن بالسعي للعلا يتوصل

قدر غالب وسر الخفايا

فوق عقل الاربب مما تكل

غاية العقل حيرة وعقال

والليب الذكي من قد تأمل

كيف تنسى وحادثات الليالي

فاجأتنا بكارث ليس بحمل

اذ هبت انفسا وغالت نفوسا

وذوى مربع الحفظ والمحل

كان اقليمنا رياض صفاء

فيه للواردين اعذب مهمل

من راء يقول توفيق مصر

ابصر الناس بالامور واعدل

قد امننا الزمان فيه ونمنا

امين الخطوب لا تقلل

نتهادي في ظلي امي عليك

من سجاياه كل خير يؤمل

فسرت اعين الحواسد فينا

فاطرحنا الوفار والامر اعزل

وراي غرنا من الحلم امرا

غره فابتغى الذي لا يحصل

واذا المره كان بالوهم بيني

فخيال الظنون ما قد تغفل

ويج قوم سعا لادراك امر

دون ادراكه الجبال تزلزل

ما اصروا عليه الا اضروا

بأناس من نابه او مغفل

ذاك يسعى على النقية خوفا

وسواه سعي انكيا بحمل

لو اصابوا الرشاد عند ابتداء

كانت الغاية الجميلة اتمل

وكفينا معرة او ينقنا

فاستوى شائك السلاح واعزل

آه من رقعة الخوم ودهر

ايقلتنا صروفه اذ تبدل

كانت الناس في ظلال نعيم

تجننى من ثمار غدن تبدل

ما لنا لم نتم بحمد وندع

من عدى للهدى وتنصع من ضل

مالنا كلنا سوى الفل منا

قد سلطنا سيل غار مظل

قد تساوى الغني والفقير

وعليم من جاهل صار اجهل

قد جئنا وصاحب الحين جان

وهو بالطبع في الأنام مردل  
لو رزقنا السداد لانهذباب

وحقنا دماء قوم تحلل  
كان باقوته المذاب مصاناً

فستينا به الثرى اذ تبيل  
كم غرنا حجاجاً وجسوماً

وجئنا الامى بزله من زل  
يا ثرى من يوم عنا بعذر

اذ اطعنا الغواة في كل محفل  
حيث عدنا عن الملك وخبنا

طوة من عداه والفطر مقل  
حيث لا يرفع البريد شكاة

وسلوك السلوك صار معطل  
حيرة ادهشت اولي اللب حتى

ما اعتدى للصواب منهم محفل  
ذاك سر القضا وليس عجباً

ان يجار الاربيب فيه فيدخل  
غير اما لما امقنا ارقنا

من شؤون العيون دما تسلسل  
وبسطنا اللسان في ذم قوم

ان ذكرناهم نقصاً ونجلاً  
ومدداً اكف ذل لولى

شأنه البر كم عنا ونطول  
آل مصر بغيره لا تلوثوا

اذ هو الملقب الملاء لمن ذل  
يا عظيم الجباب يا خير ملك

سعد قد اباد من قد نقول  
من نغى والوغى اثار فحكم

في طلاء الحسام فالسيف فيصل

واجعل العدل عادل الرشع فيهم

نافذاً قدر ما يعلى ويهمل  
واسفهم كالذبي سقناه انا

قد شربنا من بعد بعدك عنظل  
واغتر ذلة لمن جر رغباً

لبلاء ولا منع يؤمل  
كم ملك عنا وانت المفدى

فوقهم همة فلا تتجمل  
وامنح الناس من بجاياك عطفاً

واجعل العفو موضع الشكر واعمل  
فجدير بمجد ذات الخديوي

كل فضل وليس للعذر محفل  
فابق واستبق من رعاياك قوماً

املوا العفو من حباك المسهل  
ان تدقق تدق اعناق الف

بل مئين من الالوف تنقل  
والرعايا تضيع بيت عدو

وولي له القمار المؤئل  
حاش توفيقنا ينصر عما

ينشر الصفوة في البلاد وينقل  
سيدي لا عدمت شكراً سناء

يلا الخافقين ليس يعلى  
لا تكلف جميل طبعك امراً

غير ما فيه فهو لا يتحول  
كان ما قد اساء حلاً فلما

اصبح الصبح بالسرور تاؤل  
هذه مصر زيت واستعدت

لسعيد الركاب لما تفضل  
واردهت بالجمال حين تبدى

موكب بدره بنور نهلك

موكب حفت بالكواكب زار

من رجال اعزة قد نجل

كلم صادق شريف الطوايا

نصهم والخطوب تنهل يذل

ما رأت مصر يوم بشرك هذا

اي يوم بدا اغرّ تحجل

دعت للدين والدنا خير راع

ولعباسك النجيب المؤمل

ما جرى بالفخار عنك حديث

صار بين الملوك بالمدح اكل

او اشار الزمان للسعد ارخ

الخدوي ناصر يا سعد اقبل

سنة ١٢٩٩

وما مثلها الا لمثلك ينقي

فيسويها بين الانام انماها

ولولاك لاستعلت عليها اجانب

ولولاك حقاً ضاق ذرعاً قضاها

لبعدك كم قاست لعمرى شدائد

فانقضت الى ان تستباح دماءها

ولولا تلافيتها لاصبح ثالثاً

بنفس اهلها وعز غلامها

واضحت لارواح الرياح ملاعباً

وما طاب فيها بالتعيم مواءها

تداركها الرحمن بالمطف بعد ما

أيد سيف النبي منها وفاءها

واعجب شيء ما سمعت بثقل

يقولون احرار وهن اماءها

يقابلن بالعسكران نعاك سيدي

ونعاك لا يحصى عليك نداءها

ولم يحجر وفضل المليك وانما

فديتك كم ضرّ القلوب نداءها

نعم ضحكك من جهلها كل امير

وقد اصحبت نيكى وتيكى نساءها

لنقد رجال ما لك قط موجب

سوى جهلها الموما اليه عناءها

فكم سلبوا الاموال ظلماً وما رعو

ظلامه مظلوم بجاب نداءها

وكم قالت الشعراء قولاً مزوراً

ينادي يويين الورى اغنياءها

وكم قالت العلماء قولاً مزخرفاً

وما هو الا ميلها والنواها

وكم طاف فيهم بالندامة طائف

اساطير تنلى لا يبارى امتراءها

مظلومة محمد افندي البهيوتي

وقد نظمتها تهشة بعود الخديوي الى مصر

وضمتها بعض الكلام على الخواص

رجوعك يا توفيق مصر هناه

وشمس بيها دائماً وضياءها

فانت خديويها وانت ملكها

وانت لها من كل نعم شفاءها

وانت لها حصن على رغم حسد

وانت لها بدر وانت سماءها

وما هي الا روضة وفكاهة

وما انت الا حسنها وازدهاءها

وانت لها انسان عين حباتها

ولولا تلافيتها لحيف عناءها

وما هي الا جنة انت روحها

وما انت الا مجدها وعلاءها

وكما ضل ناس يدعون ولاية  
 وما هو الا افكها ورباهما  
 وطاشوا جميعا بنس طيش اخي الردي  
 اذا لم ير العقي وعز ارباهما  
 كطيش فراش جرّة طلاكو  
 نراهم في نار يزيد ذكاهما  
 نعمري وما عمري عني بهت  
 اذا ما اعتدى قوم عليها اعتداهما  
 اولئك كالانعام بل هم بداهة  
 افضل من الانعام بهم رعاها  
 او استعملوا الافكار ما ضل سعيهم  
 ولا كان من احدى العظام داهها  
 اناروا بمصر النار فالذات شوهت  
 واحرق منها نوبها ورداهما  
 والملك السعواء كل مهدم  
 وبزعم ان قد شيد منه بناءها  
 تليس ابليس اللعين عليهم  
 غطيت رياض الحق عنهم وماها  
 الم يعلموا ان الشريعة صرحت  
 بضد مواعم كي يدوم ارتقاها  
 وقد اضروا الاسفل والله عادة  
 بان قلوب السوء يدرى انطواها  
 والفاة السعواء شتى وما دروا  
 بان لها نارا يفر اصطلاها  
 مدافع دفع ما لها من مدافع  
 ونم كروب للكروب دواها  
 على عصاة البهتان لا ناس اذ حوت  
 بها في مهاوي الموفقات افتراهما  
 فقد خلعت ثوب النجاة مذ اكنت  
 نياث الردي جهلا ونس اكناهما

وحيث ابت الا عواها سفاها  
 وساق لها الاخذ الويل سفاها  
 رأيت بها رأي الملوك فاصبحت  
 وقد ساءها اصباحها ومساءها  
 وصلت عليها صولة الاسد فانتنت  
 وجرعها كأس العذاب اجترأها  
 لعمر ك ما كل الحديد يابيا  
 ولا مثل ارباب النوى سفاها  
 ولا كل من عانى السياسة حارما  
 اذا ما اغترأها طوعها واباهما  
 ابي الله الا ان تدوم مليكا  
 على رغم قوم يستزيد بلاها  
 اذا لم تر الصقع الجميل مكافئا  
 وخالفت ما يعتاد خاب رجاءها  
 فان شئت فاصنع او اذا شئت فانقم  
 فنك بقاها لو تشا وقناهما  
 فشكر لمن اولاك ما انت اهله  
 تفيض بخارا اين منها دلاها  
 وصبرها بين البرية عذرة  
 وحل عليها ويلها ووباهما  
 ودع فاة ضلت بقي جهالة  
 فحابت مساعيها وهذا جزاءها  
 ودم فوق عرش الملك بالعزراقيا  
 وكل لتلك الذات دامت قداها  
 قضت عزة الرحمن انك لم تزل  
 على ذروة العليا فتعم قضاها  
 وتلك رجال للوزارة كفوها  
 لها من سنا الافكار يدوسناها  
 ولا زلت والابحال في ذروة العلى  
 برايات نصر والسعود لواها

كذا الآل جمعاً ثم جمع معية

يلوح عليها بالوفاء صفاءها

مدى الدهر أو ما قلت يوماً مؤرخاً

رجوعك يا توفيق مصرًا هاءها

٢٩٩ ٦٠٧ ٢٢١ ٦٣

منظومة حضرة العلامة

عبد الرحمن افندي الاياري

قاضي نجر الاسكندرية

عصابةً حالت في مصر اشفاها

وخالت من لنصر المجد رقابها

ومصرم عفروها وفي آبنهم

وقد سفتهم من الالبان احلامها

فأي داع دعاهم لا ابا لهم

وما الجواب اذا قامت قضايها

ومع عساكر عصيان قد اجتمعوا

على النجور وجاسوا في زواياها

لقد رمت بسهام الختف انفسها

بد الشعال في تحصيل امواها

بظلمها بحثت عن مديرة قطعت

اوداجها ففقدت والرمس سكانها

عادت بخفي حنين وهي جادة

أنف التكبر والخذلان واقافها

عضوا الانامل في يوم الشبر على

الثل الكبير وذاك العض ادمها

كانت على سرر الاقبال جالسة

فاصبحت وحضيض الذل مثواها

وأني داع لخرق التصور سوى

ساب ونهب وقتل بس عنفاها

قد فرقت جمعنا في كل ناحية

ايدي سبا ولغنت عدد مفاها

وارقدت غازها في الثغر فاحترقت

ايبائه واستغالت بعد سكتها

منشية الثغر امست وهي خاوية

على العروش وثوب الحزن يغشاها

اصابها نظرة من عين حاسدة

حتى غدت اعين التخريب ترعاها

ظنوا الحريق عن النيات برآم

او أن جوف ليالي النهب واراها

لا والذي اوجد الاشياء من عدم

هم اللصوص بادنادا واقصافا

للثغر فضوا وما غصوا بصائرهم

عن شهوة النفس بل جاءوا باشهاها

تالله ما ملكك بل انها هلكت

بالغي اذ سلكت والله جازاها

قد اخرجوا الناس من دور اصحبهم

ان اخرجوا فلان الحرق ناداها

كأنه يوم نفع الصور من فزع

والناس سكرى كأن البعث واقافها

فلو تراءم وقد صاروا على عجل

وفي السفينة بسم الله يجرها

ولو رأيت بكاهم عند طلعتهم

وكل طائفة تبكي لآخرها

رأيت قوماً حيارى لا معيت لهم

كل يصيح ولا يدري بهداها

والام تبكي على طفل لما فقدت

وطائفة تحجل الغزلان عيناها

وذاك بسحب اطلاقاً مشقة

وذاك بترك زوجا كان يرعاها

ورب حامله طفلاً وفانث  
 أعى فقيراً وقد جرث لاثاها  
 وم محذرة نادت علانية  
 من يحفظ البكر من جند سيلناها  
 وم رأينا خيولاً وهي ساجدة  
 نجر فوماً ولا ينفلك اجراها  
 وم رأينا سقاءً وهي حامله  
 لتطفر بعجز الملهوف احصاها  
 حتى اذا وصلوا للربل حل بهم  
 ضرب البنادق ممن قد تولاه  
 كم سيدات مصونات برزن بلا  
 نقابهن ولم تنظر لعلها  
 تخرج حافية الاقدام قد تركت  
 قناعها وخماراً كان غطاها  
 وم رضيع له في اهل شرف  
 بصيحة الصعق امسى ضمن قنلاها  
 يارب كاسبه من قصرها خرجت  
 في العاريات ولم تستر لسيها  
 وم مخاض اناها الطلق فانطلقت  
 لحرق وصراخ الطفل اشجاها  
 طفي عليها ولم يرضع لها لبناً  
 بل سقنت لبناً ما كان افاها  
 ابيها سفي ثم راودها  
 عن نساها وقوي الطلق اعيها  
 ولا اقوى باقوال سمعت بها  
 في شأنها ان طبع الوحش يا باها  
 لا نسألن عن الواور ان له  
 من الدواهي اموراً لم تساه  
 دائرت رجاء على الاجسام فالتفت  
 تلك العظام ولم يرحم اصعهاها

وقد اثبت له والفطر مردحم  
 والحرب ملثم والعقل قد ناها  
 فقبل لي اطلع على سطح فقلت لم  
 تلك السطوح ولكن اين مرقاها  
 لكن تولت بالهادي وشيعته  
 حتى وصلت من الخانات ارقاها  
 حتى اذا خرجوا من دورهم رهبا  
 قالت جنود العرابي قد غنماها  
 كم من سفينة بريئة قد شحت  
 وحملوها من الاوزار اثباها  
 والعرب قد دخلوا سوق التجار ضحى  
 مع الجنود وسهم النفر اخناها  
 فجردوا السوق من طربوش زيتو  
 ومن سرايل وادي الغرب اهداها  
 تلك البضائع لا تدرون قيمها  
 ابغتموها ام الدوار واراها  
 تقاسموا كي يبروا في تقاسمهم  
 وحسب كل لظى نار سيصلاها  
 تلك الغرائر بالساعات قد ملئت  
 وبالجواهر لا يدرون انماها  
 صالوا على بلدة كانت لهم سكناً  
 مدى الزمان وقد كانوا بأفياها  
 قتل لهم بالطواني رب معذرة  
 وحرق دور الوري هل فيواحيها  
 تأويلهم مبض زور لا مساغ له  
 بل حاربوا ملكاً في مصر انفاها  
 ان الاجانب قد جاءت مؤبدة  
 وليس ينكر منها حال مسعاها  
 قد ابدوا للحدوبنا وناصريا  
 توفيقنا البر هادي مصر مولاها

هو العزيز الذي من عزه انفرجت

عنا الخطوب وقد شدت مطاياها

من صبر النظر في امن وفي سعة

في ساعة نلت ازهار بشرها

مطاع امر مطيع اللال على

كرمي العدالة بالانوار جلاها

مد اوقد العصبه الجبال نارهم

استعمل الخزم مع عزم فاطفاها

لم يأل جهدا دوانا في نصيحتهم

لكنهم لم يثملوا طيب رباها

ابن الربوع التي اهدى الربيع لها

جدائق الانس تزهو حول مبناها

ابن الرياض وما تحويه ترهنا

وانت ازهارها مع نفع ارجاها

ماذا اردتم بسد النهر عن بلد

اظلموها ولم ترضوا بسقياها

اكان قصدكم موتا على ظلم

امر المزارع لا ترضون ابتها

اذاك اسلامكم ام ضاع عقلكم

ام عروة الدين لم يمسك بوثقاها

فاني شرع اني يقضي بانكم

على الطريقة اوختمت بمباها

فل تنصرون وفيه خالفتم سننا

وواجبات لسان الشرع باباها

خاطرتم بدماء المسلمين اما

راينم ذمهم في الارض رواها

فهل علمت بتلى كل طائفة

وهل دفتهم ام البارود واراها

ابن البخاري وابن الذكر عندكم

ابن الدلائل يامن ظل يقرأها

ابن الملمات من قوم لقد خرجوا

عن الطريق وما ساروا يسراها

ثالث انكم قوم بكم لعبت

تلك الشياطين في تعجيم نجواها

بيض الدجاج لقد نادى بتصرفكم

كما زعمتم وديك الجن رباها

فان صدقتم فان النصر كان لنا

وانت كذبت فاهدي بأولاها

يا غافلا عن حدود الشرع مرتكبا

على الملمات لا تفرح بمراها

ولا تصدق بمنكب على زحل

وصدق الملة البيضاء ومعناها

قل للعراي الذي افكاره طمعت

في المستحيل اما عابث كلاها

جمعت نفسك والجبال وانحدت

بك العساكر في تحصيل جدواها

ومد رأيت وجه البقي مغلثة

فتحت خطة غي انت مرضاها

قد اتهمت بها قوما جراكسة

وصرت تعرب عن تعداد اسماها

وكنت خصمهم فيها وحاكمهم

حتى جرى ما جرى والله نجهاها

وذاك حرب به الشيطان بأمرهم

وحزبه في اراضي التيه قد تاها

كم قال فانهم حرب الاله عم

وحزبه غالب والخلق قد باها

نارنج حتى لتوفيق لتصرفه

ونصره دونها نقض الدعواها

جاءت به في خلال الذكر مائة

لكن عالمهم لم يدبر معانها

من بعض سلطانه مات عوافيه  
 وثله لجيت بل كراما  
 وكيف بلغ عاص امر سيد  
 وجاحدر نعما مولا اولها  
 قطعتمونا عن الوالي ودول  
 بخت ناري فظلل النظر اوها  
 خالتمو امر والينا وما الصنا  
 حتى عزلتم اسودا كان ولاها  
 اما اكنينم بنهب الثغر اجمع  
 وكان بكفي من الاعمار انضاه  
 حتى نهيم من الفلاح طارفة  
 مع التليد وثوب اليسر اقضاه  
 نول وقع ومسل كذا خشب  
 خيل جمال جنهات وماضاه  
 اشعم ان ذاك الدين مرتفع  
 عن البلاد اذا ردت لاعداها  
 وتلك حيلكم في سلب نعمهم  
 بل جلب قنهم واته انماها  
 والبعض يفتدي بالآقد مؤلفه  
 من بعد طيخانة برمي بادناها  
 ما تلك الامصيات بهم تزل  
 لكنها ارتحلت اذ زال ميداه  
 اني لا عيب من جند قد اجتمعوا  
 على سراية رمل قصد مرها  
 حيث الخديوي ومن تحوي معية  
 مشرف الرمل في اعلى سراياها  
 والوفد مع جملة النظار اجمعهم  
 مع الرئيس وقد حلوا بالبحاها  
 اهل يصح لهم يا اهل ملنا  
 احاطة بالسرايا حول انداه

لولا الاجاب ما ابقيتموا احدا  
 من حونة وكان الضرب ارداه  
 ومن يكن بكتاب الله معصما  
 اين تلتك القول يا من شر لياها  
 للانكليز اليد اليمنى لقد حفظت  
 حياتنا ولجلب اليسر يراها  
 قد اطفأوا النار من تحريق عسكرنا  
 واوثقوا سارقا يسعى لنواها  
 حتى اتى اهلها والحال منتظم  
 والامر ملثم والامن وفاها  
 فهاكها رحلة تهديك بهشة  
 الى الخديوي وطبع الحسن حلاها  
 ان صادفها يد الاقبال كست بها  
 في غابة الخيد محفوظا بيناه  
 لسان سعد خديونا يؤرخها  
 مصري بتوفيقها الرحمن احياها

### منظومة ابراهيم افندي الكفروني السوربي

ما لوجه الحبيب يصفو ويصفى  
 ولا لي الجفون في الخد تنفر  
 وعلام السور منهنكات  
 ويحل المصاب والخطب يكبر  
 انرى فارق الربوع صفاه  
 وتبدلن منه افج مظهر  
 وتوالت مصائب وخطوب  
 دك منها طود السعود المعمر  
 فيحق الاخاء هل دفن العذل  
 وهل اصبح الحق ميتا معمر

ويحلف الوفاء هل اصبح الظلم  
 على الناس سائداً يتجبر  
 ما ترى سائر القلوب اخا العقل  
 شربت المصوم سجا مقطر  
 ساد فينا اسافل من بني العدر  
 واضمح دنيتهم يتحمر  
 وعشنا في البلاد ظلماً وعدوا  
 تا وجاوا الانام بالويل والضر  
 اضرمو نارهم فشببت وللنو  
 م باهلها احاديث تخبر  
 قصص ان ذكرت للطفل في المهد  
 يشب او قصصت للبيت ينشر  
 هلك انارهم تناديك جهراً  
 فانك الخمر فانظر الكاس تسكر  
 جاء الاسكندرية العجم بجرأ  
 اضرمو اهلها بنار تسمر  
 دهمها قتابل هزمت كل  
 جبان وروعت كل قصور  
 ذاق منها اولو العزيمة والحزم  
 اليم العذاب والجيش ادبر  
 قادم مضرم الحروب عرابي  
 بعد ما احرق القصور ودمر  
 واذاقوا اهل الولاء عظيم  
 الويل اذ اقدوا على كل منكر  
 فرأوا من بني الاعاجم حرباً  
 لم يرول مثلها بجر ولا بر  
 من جنود لا تكو الموت في الحر  
 ب فسيان ان دنا او تاخر  
 نزلوا البر عنوة واقتداراً  
 غلبوا القاتلين بالكر والبر

منهم جاهل بعض ثراء  
 من رصاص العدو والنقص قد فر  
 عجب بها نادياً وناد ثبوراً  
 وتأمل مصابها ونحسر  
 ان يحبرك خطيبها فعزاء  
 او ببرك امرها فتصبر  
 مة فلولا عرش الخديوي فيها  
 لحسبت النساد ساد على البر  
 يشتهي القوم انس توفيقه السا  
 مي ويلقون منه ميتا مطهر  
 فاذا أتت البلاد من الخا  
 نه تلقى السعود منه فتعمر  
 طاهر الآل فاق اصلاً وفرعاً  
 ليس الحمد والبهاء تدثر  
 اذ بغى الظلم ان يس بعز  
 ملكه خاب سعة وتنهز  
 وبقي الجبل رمية بنبال  
 من جباب الخنا فخاب وادبر  
 كلما رامة الزمان بقدر  
 جاءه ربه بخر مفسر  
 فهو في الناس ظل حق ظليل  
 وهو في الارض طود مجر مودر  
 بفخر الحمد في حماه ويأبي  
 ان يداني سواء فهو الموقر  
 وله من لدى المهيمن نصر  
 وله في العداة سيف مجوهر  
 ولديه للانكسار جنود  
 طوع ما ينبغي تنهي وتؤمر  
 ولديه من الملوك حماة  
 بجيشي أسهم بنو العدر والشر

فإذا ما طامع القوم بات  
جاءهم موكب يصد ويدحر  
ورأوا من عساكر العرب والعجم  
سلاحاً بهز بهم فبحر  
كل سيف للحق يخدم مصرًا  
يتضيق كل شجاع غضنفر  
فهي محروسة من الله الدهر  
وتوفيقها عيود مظهر  
عناها الله ما توالى الجديد  
و دامت به نحب وشكر

## فصل

### في مظاهر وطنية

واقفدى بآرباب القريض والله في مصر  
كثيرون من اهل الوجاهة في حش القوم  
وغرضهم بعد انقضاء الحوادث على التزام  
السكينة والطاعة والافلاح عن النظر الى اهل  
العصاة العرايية بعين الاعتبار موضحين معلنين  
على ردوس الانتباه ان رجال تلك الاعمال  
لم يطقوا عليها من اقوالهم في محافل الخطابة ايام  
التظاهرات ما يشهد على صحة وطنيتهم وحسن  
تدبيرهم فانهم جلدوا على مصر الدمار وكانوا  
الباعث الاقوى على تمكن قدم الاجني في مصر  
اذ لو تركوا الاعمال السابقة ماثرة على ما كانت  
عليه وحفوها بوسائل التدبير النافع واكتفوها  
باسباب العزم والدراية وسلكوا مسلكا يدعو  
الى رضى الدول عنهم ويحفظ مصر للمصريين  
مستقلة عن التدخل الاجني بالرغم عما كان  
للدولتين فرنسا وانكلتة من التدخل في امور

الملاية مينة الخوفهم لفي القطار خاضلا على  
راحتهم سالما من شوائب المتاعب - هذا  
كان ينفذ اهل العقول الناقية والافكار الصائبة  
على من كانوا يلقونه من عمد البلاد ومشائخها  
ووجوهها في كل محفل وناد

وكان ذلك من رغائب الحكومة الحسنة  
ومقاصدها المبنية على اسس الحكمة فكانوا يساعدونها  
في بث هذه النصائح والاشارات فيتلقاها القوم  
بالتبصر والاعتبار وذكرى ما سافته اليهم الاقدار  
تذكر من اولئك الناصحين المرشدين  
حضرات الفضلاء انجال الشيخ سليمان باشا  
وحضرة الوجيه سعد الله بك جلالة وحضرات  
الكواكبات انساء المرحوم شربين باشا وغيرهم ممن  
كانت تدفعهم الغيرة الوطنية والنية الطامحة الى  
نعم المبادئ الصريقة دفعا للعوائق وتناديا من  
سوء العواقب ولم تكن ارشادات حضرة البك  
الموما الى قاصدة على تخييض النصح للاسكدرين  
وغيرهم من معارفه المصريين بل سمعا بثل  
ذلك من محاسن سلوكه المشكور في نغز بيروت  
حيث قضى مدة المهاجرة واعظا مرشدا شارحا  
لحنائق الاحوال مبيئا كيف تكون عواقب  
الجهل وكيف يكون مصرع البغاة والامروا فزع  
معلوم فان العرايين كانوا باعمالهم كمن يقول  
للاجني الغريب اهلا بك ومرحبا اثم ضيف  
هذه الدار ما شئت فان لم تجد منزلا فالقلوب  
الك منازل وهل من يحلب على وطنيه المتاعب  
بعد وطبا

وكانت الحكومة قد اعتمدت على ما اشرا  
اليه في فصل سابق يجمع الاسلحة من الاهالي  
دفعاً للحدود واحتياطاً فشرع المديرون وعال

المحكومة في انفاذ الاوامر الصادرة بهذا الشأن  
ولكن كثيرين من العربان والفلاحين استمروا  
حاصلين على تلك الامانة وليس للحكومة علم  
بها فكان اهل الاخلاص من العمد والمشايع  
يتصمون لحاملها بسليها للحكومة انقاء الضرر  
وبذلك حصل بعض التمكن من جمعها بالسهولة  
المطالبة

وبعد ان حل الانكليز في الاسكندرية  
واتخذوا وسائل الصيانة للراحة على ما تقدم  
ذكر استمر بعض السقاط على النظائر بالعدوان  
ضد الاوربيين فقبضت الحكومة على كثيرين  
منهم حتى نظرت المدينة من ادران قبائحهم  
فلم علم بذلك بعض نبلاء الثغر ووجهائه  
كالنضلاء الذين تقدمت الاشارة اليهم اخذوا  
ببذلون الجهد في ردع اولئك الرعاع عن غيهم  
ويهنونهم عن الاتيان باي عمل يعود  
عليهم بالضرر ويقولون لم ان العاقل من رأى  
العبرة في غيرهم فاعتبر

وجملة القول ان تلك المظاهر الوطنية  
جعلت تأثيراً نافعاً وانت بنفع عظيم فكانت جذبة  
بالذكر في هذا التاريخ لتكون شاهداً على ان  
مصر لم تعد على اثر تلك الحوادث عقلاً  
يقدر على الامور قدرها



## فصل

في شأن فواصل الدول ازاء

تأيد الراحة

وجعل فواصل الدول يراقبون اعمال  
المحكومة والقوة الانكليزية في تأيد الراحة واعادة

النظام الى النظر المصري وراسلون وزاراتهم  
الخارجية بما كانوا يرون ويعلمون فكانت اقوالهم في  
شأنها دالة على تشكرهم من اجراءات الحكومة  
واتخاذها جميع وسائل الوقاية لقطع دابر الاشقياء  
واستئصال شائفة اهل الاعتداءات وتأديب من كانت  
تقبض عليه من ذوي التظاهرات الفظة التي  
كانوا يظهرون بها ضد الاوربيين بعد  
انقضاء الحوادث وحلول الانكليز في قلب البلاد  
وكانوا يشكرون لمساغي ارباب النضل والنيل  
والمشورات والنصائح التي اتينا على ذكرها في  
الفصل السابق ويظهرون امتنانهم من اجتهاد  
الحكومة في القبض على من كانت تثار به من  
رجال المستغظين الذين كان لهم اطول باع  
وقدم في حادثة ١١ يونيو في الاسكندرية ويشنون  
على اهتمامها بالتنشيط على التفتيش بالسلب  
والهيب والقبض عليهم وعلى ما كان من اجتهاد  
مجلس التحقيق الذي تشكل في الاسكندرية  
للتنظر في الامور التي عيها اليها وإراعه في  
انجاز الاعمال استنطاقاً وشكامة وقد رأوا في  
كل ذلك همه وغاية منصرفين الى محو ما  
ترتب على الثورة من الاثار المضرة بضاف اليها  
توجه قصد الحكومة الى التعويض على منكوبي  
الحريق والهيب بعزمها على انشاء اللجنة التي  
تشكلت لهذا الغرض على ما سمعنا بيانه وقد  
اصبح ذلك يومئذ محققاً لديهم بما رأوا من عناية  
الخديو وهم بعد اندفاع ويلات الاسكندرية  
واختلاج عواطف الشفقة في صدره على اولئك  
المنكوبين فصرح بعزم الحكومة على اداء ما  
يعوض الضرر على المرزوقين من الاجانب  
والوطنيين

وفضلاً عن إخراج الفناصل إلى أحرار أنت  
الحكومة واجتهاداتها التي كانت مصروفة في  
سبيل التنظيم والإصلاح وتوطيد دعائم الراحة  
وتهدئة سبل الأعمال وإعادتها إلى مجراها السابق  
وتطهير البلاد من المفسدين وتهذيب الخواطر  
كانت الفناصل يوعزون إلى رعاياهم بالتزام  
السكينة وبتبوءهم عن الاتيان بأسباب توجب  
التشكي منهم وتبعث على الإخلال بالراحة  
العمومية وكانوا يوعزون إلى قواستهم أيضاً  
بمساعدة الشرط على ردع من يلقونه في الطرق  
معتدياً فكان ذلك منهم صنفاً حميلاً وكان  
القواصة يتناولون لحكم هذه الأوامر فكانت لذلك  
حالة الأوربيين طائفة مساعدة على عود الراحة  
إلى حالتها السابقة إلا بعض الأجلاف منهم  
فكانت التفصيلات تنقض عليهم وتبليهم ما يستحقون  
من العقاب

### فصل

فيما ترتب على النيات الحسنة  
من الآثار النافعة

وقد كان لمساعي الوطنيين المخلصين على  
ما تقدمت الإشارة إليه أثر نافع في نفوس  
الأهالي فإن كثيرين من العمد والمشايخ ووجوه  
البلاد كانوا يقضون اجتماعاتهم في الليل والنهار  
والعداء والآصال بالدعاء للتخدير والتحدث في  
شأن العرايين وما سيكون من أمرهم بعد  
الاستنطاق والمحاكمة ثم انهم اخذوا يولون الولائم  
ويدعون إليها الصبح والخلان على سر انتشار  
التخدير وتغليب على من عصى أو امن وفيد

بواحيه . هذا ما كان من شأن أهل الداخلية  
من اعيانها ووجهائها وأما اعيان العاصمة  
والاسكندرية فلم يكن اظهارهم للسرور إلا محض  
اخلاص مني على سبيل اعتقاد بضعف العرايين  
لا على النصائح والإرشادات فكانوا بأدبهم  
المآدب ويكثرون من استخدام وسائل الاقتراح  
استشارياً بحلول عهد الرجا وتفاوتاً يعود  
مصر إلى زمن الرخاء

وأما تذكر لحضرة شيخ الجامع الأزهر وفتي  
الديار المصرية في القاهرة اثر ولهم تجلت فيها  
انوار الوطنية الخاصة وسطعت شمس الامانة  
والاخلاص بان أعداً مادية على اثر عود  
التخدير إلى مصر ونأبد جانب الراحة في جوانب  
القطر فدعا إليها العلماء الاعلام وبعض قضاة  
المديريات ونائبيها وبعض اعضاء مجلس المحكمة  
الكبرى الشرعية وبعض معلمي الفروع التقنية  
في دار العلوم وغيرها بديوان المعارف العمومية  
وطلبة العلم فتواردوا إليها افواجا وبعد ان  
تناولوا الطعام اجتمعوا وارتضى بعض العلماء إلى  
مرئف وملا مقالة ناب فيها عن الشيخ السابق  
الابن أبيه فدعا فيها للتخدير والتخالف ورجاله  
وكان جميع الحاضرين وفاقاً على الاقدام  
مستقبلين القبلة باسطين أكف الضراعة والابتهال  
إلى الله في قبول تلك الدعوات الخيرية وبعد  
تلاوتها قرأوا فاتحة الكتاب العزيز ودعوا  
لا يبر مصر بالعز والتأييد وهذا نص المقالة

قال : الحمد لله ولي التوفيق والهداية  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد ذوي  
الضلالة والبقاوة وعلى آله وصحبه الذين سلكوا  
سبيل الرشاد وقموا أهل الزرع والفساد وبعد

وهو الموسيو فورين ارسل الى جريدة الاجيبان غازت رسالة متعلقة بالتعويضات عن الاضرار التي وقعت لبعض سكان القطر المصري ايام الحوادث قرأت نظارة الداخلية ان التواين الادارية لا تسوغ لمستخدمي مصالح الحكومة ان يكاتبوا الجرائد بشيء ما فكتبت الى مدير عموم الجمارك المصرية بان يبينه على الموسيو فورين بان لا يعود الى ذلك مرة ثانية وأنه اذا عاد الى ما نهي عنه فيكون مستوجباً للجزاء القانوني ثم نشرت صورة ما كتبت للمدير وارسلته الى جميع جهات الادارة واعزت اليها بان تعمل على مقتضاه فلا يرسل احد المستخدمين في دوائر الحكومة جريدة من الجرائد ما داموا موظفين فيها . وهذا نص الكتاب المرسل من نظارة الداخلية الى مدير عموم الجمارك في هذا الشأن

قد عثر في جريدة « الاجيبان غازت » على مقالة تتعلق بمواد التعويضات عن الاضرار التي لحقت بسكان القطر المصري من جراء الحوادث الاخيرة وعلم ان محررها هو الموسيو فورين باسكشاف الجبرك باسكدرية . وأنه وان كانت تلك المقالة خالية من العبارات الخلة بشأن الحكومة الا انه لا يجوز لمستخدمي الحكومة جميعاً ان يكاتبوا الجرائد بشيء ما ولهذا يلزم التنبيه على الموسيو فورين بان يحجب التحرير في الجرائد لما في ذلك من المخالفة للاصول الادارية وأنه اذا اجترأ على ذلك مرة ثانية فيكون مستوجباً للجزاء وهذا نص ما كتبت به الى جهات

فان الله جلت اعنته وعظمت منته قد اسعدنا باستناب الراحة وبلوغ الاماني والنجاة بانتهاز فرصة السرور والتهاني واسعدنا بعودة جناب خديوتنا الافخم وعزيزنا الامجد الذي اثرت بشرف (١) رياض (٢) عدلوه علي (٣) فخر (٤) غصون السعادة واتجهت بخير (٥) عنايته السنية نفوس السادة كيف وانه من دوحة رفعة وسنا اصلها ثابت وفرعها في السماء هذا وقد اعد هذا الاجتماع المشغل على حضرات العلماء الافاضل وطلبة العلم الاماجد الامائل مسروراً باستناب الراحة العمومية واعادة الامن الذي سر نفوس الرعية وطلباً للدعاء للحضرة الفخيمة الخديوية فارفعوا اكف الابهاج والابتهال متوسلين الى الله بيبه وصحبه وآلال ان يديم لنا اشراق عزه واقباله ويسرنا بدوام بدور انجاله ورجاله امين

فامن عليه الحاضرون ثم كرروا الدعاء وانصرفوا وعلى وجوههم شارات التفاؤل بالاسعاد وقد توالى مثل هذه المآدب اياماً عديدة كان الجميع في خلالها كأنهم في اعيادهم وافراح اعقبت انقضاء زمن الاتراح وثمة معبد تلك الارواح الى عهد الصفاء والانشرح

### فصل

#### تنبيه واخطار

وانفق ان الكشاف الاول في جرك الاسكدرية

(١) اشارة الى شريف باشا (٢) الماعا الى رياض باشا (٣) دلالة على علي باشا (٤) تنوياً بذكر فخري باشا (٥) تعريضاً باسم خيرى باشا

الادارة مشفوعا بصورة الكتاب المرسى الى  
مدير عموم الجمارك

قالت : هذا هو ما صدر من نظارة  
الداخلية لحضرة مدير عموم الجمارك بشأن التنبه  
على الموسىو فورين باشكشاف الجمارك اجتناب  
مكانية الجرائد وحيث انه من اللازم ان تكون  
جميع الجهات على علم بما اشتمل عليه ومن  
الواجب ان يكون عليه العمل في جميع الجهات  
فقد تحرر هذا لانياعه واجراء العمل على  
مقتضاه . اد

مصر

### فصل

في المهوبات التي قبضت عليها الحكومة

وعثرت الحكومة على مفادير وافرة من  
المهوبات في الثغر الاسكندري فحرصت عليها  
وحفظتها في دار الضريبة يرسم ردها الى اصحابها  
ولما لم يتمكن من معرفتهم لتعبيدها اليهم رأيت  
نظارة الداخلية ان تعلن امرها وتدعو اربابها  
الى استلامها فحددت لهم ميعادا واعلنت انه  
بعد انقضاء الميعاد تطرح تلك الموجودات  
في المزاد

وقد قصدت بذلك ان يحصل كل على  
حقه جريا على قواعد الاصلاح وتخفيفا للضار  
عن الحكومة وقد تم ذلك بان ورد على لسان الجريد  
الرسمية القول الآتي مشفوعا بقرارها الصادر  
في هذا الشأن

ان ابصال الحقوق الى ذويها هو القاعدة  
الاساسية لكل حكومة وجهت عنايتها الى  
اصلاح البلاد التي سلت لها ادارة اعمالها

وفوتى اليها حفظ النظام فيها وعهد اليها  
بتأمين اهلها على الارواح والاموال

وان كل واحد من الناس لا يرى شيئا  
جديرا بالمحافظة والرعاية بعد ذاته الا ماله  
حيث انه تكبد في جمع المتاعب والمشقات  
وبذل نفسه في سبيل تحصيله بآية وسيلة من  
وسائل الاكتساب وبدلنا على هذا ما يشاهد  
في نوع الانسان من تعريض نفسه للتلف في  
الدفاع عن ماله ثم اذا رأى الضرر لا محالة  
لاحقا باخذها (ثمة وماله) ركن الى النجاة  
بالنفس تاركا المال للضياع فلا يعرض نفسه  
للتلف الا لعظم ما يبدلها دونه عظاما بحالة على  
المخاطرة بالحياة

وان هيئة الحكومة المصرية الان قد اخذت  
بهذه القاعدة الاساسية وعملت بكل وسيلة  
ينجم عنها تسهيل ابصال الحقوق الى اربابها  
والمحافظة عليها من الضياع فلهذا نظرت في  
هذه الايام الى اخراج هذه القاعدة من حيز القوة  
الى عالم النعل والعيان

ولقد رأيت انه من اهم الحقوق التي يجب  
المحافظة عليها وتبذل الهمة في توصيلها الى ذويها  
مع تسهيل الطرق في طلبها في الاشياء التي  
اتي عليها النهب والسلب اللذين وقعا في مدينة  
الاسكندرية في ١١ يونيو و١٢ و١٣ و١٤ الوابن  
سنة ٨٢ واستخضرن منها كثير الى ضريبة اسكندرية  
وحفظ فيها الى حين ان تطلبه اصحابه فاصدر  
دولتوناظر الداخلية لحرصه على توصيلها لاربابها  
بكل سهولته قرارا يثبت فيما يجب اجراؤه  
في تلك المنتهات والمسروقات التي حصلت  
في ضريبة اسكندرية وحدد فيه المواعيد التي

الى الضبطية بعد هذا الميعاد يعمل عنها جدول  
في كل خمسة عشر يوماً وينشر في جريدة  
الحكومة الرسمية وقد تحدد ايضاً لتقديم الطلبات  
عن هذه الاشياء ميعاد شهر واحد اعتباراً من  
تاريخ النشر وما يبقى منها بعد مضي هذا الميعاد  
يباع ايضاً في المزاد العمومي . اهـ

وقد تكرر نشر هذا القرار في الصحيفة  
الرسمية رغبة في تعميم نشره توصلًا الى رد الحقوق  
واعادتها الى ذويها وصيانتها من التلف والضياع  
وهو امر وجهته الحكومة عنايتها اليه توجيهاً تاماً

### فصل

في عدم اختصاص المحاكم المختلطة

بالنظر في قضايا التعويضات

وقبل ان تشكلت لجنة التعويض الآتي  
الكلام عليها رأيت الحكومة ان لا يكون للمحاكم  
المختلطة دخل في رؤية القضايا التي ترفع من  
ارباب المطالب فتوهت بذلك في ٢٢ ذي  
الحجة سنة ١٢٩٩ الموافق ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٢  
واعلنت ان سيشكل فيما بعد لجنة مخصوصة  
للنظر في قضايا التعويض فاصدر الخديو امراً  
بذلك مفاده انه من بعد الاطلاع على لائحة  
ترتيب المحاكم المختلطة وبناء على الاتفاق الذي  
وقع بين الحكومة المصرية وبين الدول وما  
عرض للخديو من ناظر الحقائق وموافقة رأي  
مجلس النظار أمر بان المحاكم المختلطة لا تختص  
بالنظر في قضايا التعويضات التي ترفع ضد  
الحكومة المصرية وتكون متعلقة بالحوادث  
الثورية التي وقعت في مصر من ابتداء ١٠

يجب على اربابها ان تطلبها فيه ثم بين انه اذا  
لم يحضر احد لطلبها فعلن بيعها في المزاد  
العمومي وبين ان الحالة تكون كذلك فيما يوجد  
بعد من تلك الاشياء ( التي اتي عليها التهرب  
والسلب )

ولا يخفى ما في تحديد هذه المواعيد من  
النوائد للحكومة ولارباب هذه الاشياء وقد  
اشارت مقدمة القرار الى هذه النوائد الجلية  
التي صار ملاحظتها في اصداره وكانت هي  
السبب الوحيد في تقريره

ثم انت على ذكر صورة ذلك القرار فكان  
على ما يأتي

« نحن ناظر الداخلية »

بالنظر الى ما وقع من التهرب والسلب  
بمدينة الاسكندرية في ١١ يونيو و ١٢ و ٢٠ و ١١  
يوليو سنة ٨٢ قد وجدت جملة منهوبات جرى  
احضارها وحفظها في الضبطية منذ عدة اسابيع  
تحت طلب اصحابها وحيث لا يتأتى للحكومة  
مداومة الحفارة والمحافظة على هذه الاشياء ومن  
الضروري تحديد ميعاد كي عند انقضاء  
يشرع نهائياً في بيعها بالمزاد العمومي قررنا  
ما هو آت

المادة الاولى . تعين ميعاد شهر واحد  
اعتباراً من اول نوفمبر سنة ٨٢ لتقديم جميع  
الطلبات المتعلقة بالمنهوبات الموجودة في  
ضبطية الاسكندرية

المادة الثانية . بعد مضي هذا الميعاد فجميع  
الاشياء التي لا يصير طلبها تباع في المزاد  
العمومي

المادة الثالثة . المنهوبات التي يصير احضارها

جويلية سنة ١٨٨٢ ثم منع ذلك بما موداه اليه  
بشكل فيما بعد لجنة مخصصة للحكم في الطلبات  
المذكورة

## فصل

### في اضرار المالية

ولما كانت قد تولت على القطر المصري  
صواعق المضار المالية بسبب حوادث الحرب  
التي عطلت الاشغال وغلت الادي عن  
الاعمال ولحق مالية مصر من جراءها اضرار  
بلغت ود ناظر المالية اذ ذاك ان ينف على  
مقدار تلك الاضرار ويبلغها فارعم الى وكيل  
المالية بتنظيم كشف يتضمن بيان حالة المالية  
على وجه التريب فاجاب وحرر تقريراً مطولاً  
مبيناً لجميع الحسابات ونتاجها وهذه صورة  
التقرير

لما نراى لسعادتكم وجوب الوقوف على  
مقدار الضرر الذي لحق بالقطر بسبب الحوادث  
التي مرت عليه وذلك عما يتعلق بالنظارة  
المهودة اسعادتكم امرتوني بتقديم كشف بوجه  
التريب عن الحالة المالية بناء عليه اقدم الان  
اسعادتكم نتيجة الحسابات التي صار تحريرها لهذا  
الغرض فاقول

ان عجز الايرادات في بعض الاقاليم  
والمصالح يمكن تفسيره بمبالغ جسيمة وفي هذا  
التقرير اقتصرنا على تقرير عجز الايرادات في  
الاقاليم والمصالح غير المخصصة للدين العمومي  
اما المخصصات التي قررها قانون التصفية  
للدين فهي واقية لنا كبد تأدية ما يلزم لهذه

الخدمة منها حصل في ايراداتها من العجز بسبب  
الحوادث الاخيرة فمن هذه الجهة لا يخفى ان  
من وجود عجز وجميع الضرر يكون قاصراً على  
تنقيص مبلغ الزيادة التي تظهر في سنة اعيادية  
بالايرادات المخصصة وعليه فاني اتبع في  
التوضيح عن ارقام الايرادات الترتيب الوارد  
لها بالميزانية

#### (١) ايرادات

##### اموال مفرقة

( اموال اطيان ) قد انضح من الكشوف  
التي جرى تحريرها من مخصصات السنة الجارية  
والسنة الماضية ومن مطالعة التقارير المقدمة  
من المديرين الى دولتلو ناظر الداخلية بان  
الفرق بين المبالغ المنظور تحصيلها وبين المبالغ  
المفرقة بالميزانية لا يكون اقل من ١٩٦٩١٢ اجنيهاً  
مصرياً من ذلك ١٠٣٠٠٠ اجنيه مصري قيمة الاموال  
المطلوبة من مصلحة الاملاك الاميرية وصار  
استبعادها لكونه غير منظور تحصيلها والباقي  
وقدره ٩٤٠٠٠ اجنيه مصري منه ٥٠٠٠٠ اجنيه  
مصري عجز في ايرادات مديرية الدقهلية قيمة  
الاموال غير المنظور تحصيلها وان امكن تحصيلها  
فلا يتم ذلك الا في السنوات المقبلة وبقيمة المبلغ  
عجز في ايرادات باقي الاقاليم غير المخصصة ومن  
ثم لا يخفى على سعادتكم بان العجز في ايرادات  
الاقاليم وقدره ٩٤٠٠٠ اجنيه مصري ان هو  
الا عجز ظاهري في مخصصات الاموال والعشور  
على انه لم اعتبر ان المبالغ المستزلة باسباب  
الشرافي بلغت في سنة ١٨٨١ ( ٢٢٠٠٠ اجنيه  
مصري ) وان تلك الاسباب لم يكن لها وجود  
في سنة ١٨٨٢ فيكون العجز الحقيقي ليس

( ٢ ) اموال وايرادات غير مقررة ( محاكم ) العجز في مخصصات الرسوم الشرعية يبلغ الى ما ياتي  
جنيه مصري

٢٠٧٦٧ في المجالس المحلية

في المحاكم المختلطة وذلك على منقضى  
تقرير النائب العمومي الذي لا يعود  
في شهر اكتوبر ونوفمبر وديسمبر الا  
على ايرادات يبلغ مقدارها الى ٧٨٢  
جنيهاً مصرياً عوضاً عن ٢٩٢٥٦  
جنيهاً مصرياً المتصلة في الشهور  
٤٩١٧٤ المذكورة في السنة الماضية

٦٩٩٤١ المجموع

( البوستة ) على منقضى تقرير مدير عموم  
البرستة يبلغ العجز في ايرادات هذه المصلحة الى  
٨٠١٨ جنيهاً مصرياً

( الدخولية ) قد اعتمدت عما يختص  
بالاسكندرية والقاهرة على الايضاحات المقدمة  
من منقضى عموم الدخوليات وقد صار توقيع  
حساب الايرادات المختصة الى غاية شهر سبتمبر  
واعتمدت في تقرير مخصصات الذمة الشهور  
الاخيرة على مبلغ قيمته اقل من قيمة متوسط  
المخصصات في ذات المدة بسني ١٨٨٠ وسنة  
١٨٨١ فتخرج عن هذا الحساب عجز في ايرادات  
الدخولية يبلغ مقداره ٢٢٦٥٢ جنيهاً مصرياً

( مصلح ) باجراء العمل في حساب المصلح  
على حسب ما توضح عن الدخوليات تقدر العجز  
في ايرادات هذا النوع الى ٤٣٢٥ جنيهاً مصرياً  
اما باقي الاموال والايرادات غير المقررة

٦٤٠٠٠ جنيه مصري بل ١٢٧٠٠٠ جنيه مصري  
( ويركو ارباب الكارات ) العجز في  
ايرادات هذا النوع يبلغ ٢١٥٦٧ جنيهاً مصرياً  
واسبابه لا يحتاج الحال الى ايضاحها هنا اذ ان قسماً  
عظيماً من المولدين بالويركو وهو من اهالي  
الاسكندرية والشغالة في هذه المدينة انجبروا  
ليس فقط لان يلبثوا عدة شهور بدون شغل  
حتى صار اكثرهم غير قادر على السداد بل  
كثيرون منهم لم يعودوا حتى الان الى البلدة  
رغم ان رجوع الاشغال فيها على عادتها الاصلية  
( عوائد الاملاك ) بالنظر الى ما حصل

من حريق الاماكن في مدينة الاسكندرية فالعجز  
في ايرادات هذا النوع لا يكون كلياً ويمكن  
تقريبه الى ٤٨٩٥ جنيهاً مصرياً وهذا ناشئ عن  
ان اكثر اصحاب الاملاك هم من الرعايا الاجانب  
الذين توقفوا على الدوام عن تسديد العوائد  
ولذلك فالمبالغ التي كان يجب طلبها منهم ما  
وردت في الميزانية

( عوائد على العربات ) ( وعوائد معاصر  
الزيت ) في ايرادات هذين النوعين عجز ٢٦٨  
جنيهاً مصرياً في النوع الاول و ٢٢٥ جنيهاً  
مصرياً في النوع الثاني والمجموع ٥١٣ جنيهاً  
مصرياً

( عوائد على الاعنم ) بالنظر الى الاوامر  
المشددة التي جعلت دقة كلية في التعداد سببها  
هذا النوع زيادة في ايراداته ٢١٧٤ جنيهاً مصرياً  
وبالاختصار ان العجز في مجموع الاموال  
المقررة ما عدا في اموال الاطيان يبلغ الى ٢٢٨٨١  
جنيهاً مصرياً

فيبلغ العمر في إيراداتها الى ٤٥٢٢٥ جنيهًا مصرياً  
وبالجملة

### جنيه مصري

٢٤٧٤	نفقة وقبدي
٢٨٨٦	مصابد الاسماك
٢٤٠٨٠	عوائد الرسالة
٩٠٦٥	اقلام متنوعة
٤٥٢٢٥	الجملة

( ٢ السكة الحديدية )

ايرادات سكة حديد حلوان التي تذكرها  
في هذا التقرير فيها زيادة تبلغ ٦٦ جنيهًا مصرياً  
بالنظر الى كون ايراداتها تابعة للمالية  
( ٤ وابورات البوستة )

على حسب التقرير الذي اظلمه مدير عموم  
منه المصلحة يوجد في ايراداتها عجز يبلغ ١٢٨٠  
جنيهًا مصرياً

( ٥ ايرادات باقي مصالح الحكومة )

في ايرادات الضرائب عجزاً يبلغ ١٢٤٩٧  
جنيهًا مصرياً وهذا العجز بسبب عن تأخير  
قرار مجلس النظار بخصوص ضرب العملة الجديدة  
وقد نتج عن ذلك تأخير بدون ان يحصل وفر  
في الاجر ولم يكن من الحكم رفت العملة  
المختصين بالعمل الذين ربما لا يمكن وجودهم  
عند الرجوع للاشغال

وفي ايرادات الليانات غير مينا الاسكندرية  
عجز يبلغ ٢٦٤ جنيهًا مصرياً

وفي ايرادات الفنايات زيادة تبلغ ٦٦٥٤  
جنيهًا مصرياً

وعليه فمجموع العمر في ايرادات هذا

الفصل الميزانية يبلغ ٢١٠٢ جنيهات مصرية  
( ٦ ايرادات متنوعة )

محصلات ايجارات الاراضي والاماكن فيها  
عجز يبلغ ١٠٠٠٠ جنيه مصري

محصلات متنوعة

منه المحصلات الجارية في مصلحة الصحة  
ودبوان بحرية ونظارة المعارف وغيرها فيها  
عجز يبلغ ٦٥٦١ جنيهًا مصرياً انما بالنسبة لما  
يبيع بمعرفة نظارة الجهادية من المهمات غير اللازمة  
بمبلغ ٢٨٥٢٤ جنيهًا مصرياً فقد نتج زيادة في  
ايرادات هذا الفصل يبلغ مقدارها ٢١٦٦٢  
جنيهًا مصرياً

وبالاجمال ان العجز الممكن تقريره في  
الايرادات كما يتضح من الكشف المرفوق بهذا  
التقرير يبلغ

جنيه مصري

٢٩٠٦٥٢

٢٢٠٢٩ والزيادة تبلغ

٢٦٨٦٢٢ فيكون العجز في مجموع ايرادات  
الخزينة سنة ٨٢

لكن بواقى ان يستنزل من هذا  
المبلغ قيمة غير المنظور تخصلة  
من الاموال المقررة الواردة في  
الميزانية وقدره ١٤٠٠٠٠

٢٢٨٦٢٢ فيكون الفرق الحقيقي بين المبالغ  
المنظور تحصيلها والمبالغ المربوطة بالميزانية  
« مصروفات »

بما ان التوفيرات في مصروفات سنة ٨٢  
لا تحتاج الى تأييد فاكثني بايضاحها عن كل

## نظارة ومصلحة

(مجلس النظارة) بما ان مرتبات رئيس المجلس كان صرفها في كل سنة ٨٢ من ميزانية النظارات التي كانت تعهد اليه وليس من ميزانية رئاسة المجلس فقد توفر من هذا النوع مبلغ ٢٠٠٠ جنيه مصري

(نظارة الخارجية) سيكون الوفرة في مصروفات هذه النظارة ١٠٠٠ جنيه مصري (نظارة المالية) الوفرة في مصروفات هذه النظارة وقدره ٦٨٥٠٠ جنيه مصري هو كما يأتي بيانه

جنيه مصري

ديوان العموم	١١٥٠٠
قلم المراقبين العموميين	٢٠٠٠
صندوق الدين العمومي عن مصاريف الكبير	٥٠٠٠
التاريخ	١٥٠٠٠
فصل ٥ و ٦ و ٧ و ٨	٤٠٠٠
خدمات متنوعة فصل ١١	٢١٠٠٠
	<hr/> ٦٨٥٠٠

(ديوان بحرية) منظور في مصروفاته و فريبلغ ١٧٤٤١ جنيهًا مصريًا (نظارة المعارف) ٢٠٤٢٨ جنيهًا مصريًا (نظارة الداخلية) مع ابقائها لمبلغ ١٦٩٦٢ جنيهًا مصريًا لتأدية ما يستلزمه ترتيب مصلحة البوليس من زيادة المصروفات من أكتوبر لغاية ديسمبر يمكنها والحالة هذه ان توفر بكل تحقيق مبلغ ١٩٠٠٠ جنيه مصري (نظارة الخزانة) منظور وفرة مصروفاتها مبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه مصري بما فيه ٢٠٠٠٠ جنيه

مصري من اصل المبلغ الاحياطي المعد لترتيب المجالس المحلية الجديد وذلك على حسب التقدير المقبول من وكيل هذه النظارة

(نظارة الاشغال العمومية) يمكنها ان تقتصد من النصول الاتي بيانه وذلك على حسب تقديرها

جنيه مصري

فصل ٤ اشغال حفظ النيل	١٠٠٠٠
فصل ٦ القناطر	٢٠٠٠
فصل ٧ ري البحيرة	٤٠٠٠
فصل ١٥ مصالح بالاسكندرية	٧٠٠٠
فصل ١٨ معادن وخلافه	٢٠٠٠
المجموع	<hr/> ٢٥٠٠٠

يستتر من ذلك زيادة منظور حصولها في مصروفات فصل ١٨ ترعة الابراهيمية

المجموع ٢٢٠٠٠

ففي ذلك قبلغ الاقتصادات المنظور حصولها وموضحة عن كل نظارة الى مبلغ قدره

جنيه مصري

١٨٦٨٦٩

غير انه يلزم من جهة اخرى تقدير زيادة في مصروفات نظارة الحرية ومقدارها ٨٨٠٠٠

بناء على اذا جمعت التروقات عن الايرادات والمصروفات التي صار الاعتناء بتوضيحها في هذا التقرير تكون النتيجة كما يأتي

جنيه مصري

٤٤٧٦٢٢٢ قيمة الايرادات المقررة في

أما عن سنة ١٨٨٢ فنظراً لوجوب تأدية بعض المصروفات من الميزانية غير الاعتيادية ولكون رئيس مجلس النظار اعتمد على إيرادات غير اعتيادية مثل السنة الماضية طلب في ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨١ فتح اعتماد بمبلغ ٤٥٠.٠٠٠ جنيه مصري وبما أنه ظهر من تفصيل حسابات السنة الماضية كما توضع أعلاه بأن الإيرادات المخصصة بالميزانية غير الاعتيادية بلغت فقط إلى ٢٨٥٨١٦ جنيهًا مصريًا فالتزمتم سعادتكم لأن تطلبوا من مجلس النظار ابطال ذكر بنو سنة ٨١ وتنقيص الاعتمادات السابق فتحها إلى مبلغ يوازي الإيرادات

ومن الحق أن المصروفات المتقضي احتسابها من الميزانية غير الاعتيادية لا تكون في سنة ٨٢ أقل مما كانت في السنة الجارية والسنة الماضية إذ أن بعض اشغال عمومية التي كان من الضرورة اجزاؤها وعدم تأجيلها إلى وقت آخر مع مهات في السكة حصل انلافها أثناء الحوادث الأخيرة وبعدها ومن اللازم تجديد لها فالمنظور والحالة هذه أن الميزانية غير الاعتيادية تبلغ على الأقل ما بلغت إليه ميزانية سنة ٨٠ وستة ٨١ ولذلك استلتمت نظر سعادتكم إلى ضرورة البحث من الآن في الطرق والوسائل التي تمكن الحكومة من وجود المبالغ اللازمة لها ليس فقط لتكميل العجز الموضع أعلاه بل أيضًا بتأدية المصروفات التي يقتضي احتسابها من الميزانية غير الاعتيادية في السنة القادمة ومع هذا فآخير سعادتكم بأنه لحين صدور قرار عن هذا الخصوص لا يزال سير المصالح يجري بانتظام وذلك بالنظر إلى التقديرات التي يمكن

ميرانية سنة ٨٢

منها قيمة العجوزات ٢٦٨٦٢٢

٤١.٧٦.٠

فاذا اضيف إلى كل ذلك قيمة السعة بالمائة من أصل الإيرادات في الأقاليم المخصصة وفدرها ٢٢١.٨

٤١٤.٧.٨

جنيه مصري

قيمة المصروفات المقررة بالميزانية

٤٢٦٦٨٦٨

منها جنيه مصري

قيمة الوفرة في مصروفات

جميع النظارات ما عدا

نظارة الحرية

يستعمل قيمة الزيادة

المذكور حصولها في ٨٨.٠٠٠

مصروفات نظارة الحرية

٢٨٨٦٩

مجموع عمومي عن المصروفات

٢٢٧٩٩٩

فيكون العجز ١٢٧٢٩١ جنيهًا مصريًا

غير أن هذا العجز ليس هو جملة المبلغ الذي يتقضي في إيرادات الحكومة وبالواقع أن التوفيرات وزيادات الميزانية بلغت في سنة ٨١ عند تفصيل حسابات هذه السنة إلى ٢٨٥٨١٦ جنيهًا مصريًا

وعند تفصيل الحسابات في السنة التي قبلها بلغت زيادات الميزانية والتوفيرات إلى ٢٦٢٢٢١ جنيهًا مصريًا راجع ذكر بنو ١٦ يوليو سنة ٨١ وهذا المبلغ قد استغرق في الميزانية غير الاعتيادية

للحكومة ان تنصرف فيها مؤقتاً انعدم

في ٥ نوفمبر سنة ٨٢ (وكيل مالية بلوم) وعرض ناظر المالية على مجلس النظار تقريراً بين فيه وجوب تنقيص الاعتمادات التي فُتحت بمقتضى الامر الخديوي الصادر في ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨١ مبلغاً قدره ١٥٤١٨٤ جنيناً مصرياً وذلك لكي توجد الموازنة والمعادلة بين مبالغ الاعتمادات وبين المصروفات وبعد ان تناوَض مجلس النظار في شأن هذا التقرير اجمعت الاراء عليه ورفع رئيس مجلس النظار الى الخديو تقريراً اوضح فيه الاسباب التي بعثت على تنقيص هذا المبلغ من اصل مبالغ الاعتمادات والنس من الخديو التصديق على مشروع امر عالٍ يتعلق بهذا الموضوع فانجاب الالتباس وصدق على المشروع وهذه صورة التقرير المشار اليه

قال ناظر المالية

مولاي

قد تشرفت في ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨١ بان النس من جنابكم العالي التصريح حين ذاك بفتح اعتمادات في ميزانية سنة ١٨٨٢ غير الاعتيادية يبلغ مقدارها ٥٤٠٠٠٠ جنينه مصري

وانه وان كان من الواجب تقرير هذه الميزانية وربطها بعد قفل حسابات سنة ٨١ الا ان ضرورة اتمام الاشغال التي طلبت لاجلها تلك الاعتمادات قد الجأتني اذ ذاك لان النس من اعتباركم السنة التصديق على هذا الاجراء وكان ذلك في محله اذ انه كان يسوغ للحكومة ان تقدر الايرادات المتقضي تخصيصها لميزانية سنة ٨٢ غير الاعتيادية بمبلغ لا يتقص عما

اقرر في سنة ٨١

ولم يكن منظوراً للحكومة ان العجز في ايرادات مصلحة الاملاك الميرية في سنة ٨١ الذي قد التزمت بتسديده يبلغ ١٠٨١١٤ جنيناً مصرياً وهذا غير الاموال المطلوبة من المصلحة الى المديرية الغير المخصصة للدين ولم يحجر تسديدها وفضلاً عن ذلك فان مبلغ ٨٠٠٠٠ جنينه مصري الذي صار لتدبيره في الايرادات قيمة جزء من الاموال المطلوبة من الدائرة السنية عن سنة ١٨٨١ في المديرية الغير المخصصة للدين لم يمكن الحصول عليه لداعي تأخير قفل حسابات تلك المصلحة الى غاية الحوادث التي اوقعت الخلل في جميع المصالح

فكانت نتيجة هذه الاسباب المتعددة انه عند اقفال حسابات سنة ٨١ افصح منها ان جملة الايرادات المخصصة لميزانية سنة ٨٢ غير الاعتيادية لا تبلغ الا ٢٨٥٨١٦ جنيناً مصرياً فتشاً عن ذلك فرق قدره ١٥٤١٨٤ جنيناً مصرياً بين مبلغ الايرادات وبين قيمة الاعتمادات التي سبق فتحها بالامر العالي الصادر في ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨١

فهذه الحالة تلجئ الى تنقيص المصروفات المخصصة للميزانية غير الاعتيادية ولكن يمكن من جهة اخرى تأخير صرف جملة مصاريف الى سنة ١٨٨٢ حيث ان الحوادث الاخيرة اوقفت اتمام اغلب الاشغال التي كان مشروعاً فيها فعلى ذلك ناظر مالية حكومتكم بعد الاتفاق مع المصالح ذات الشأن في هذه المادة عرض على المجلس بان يتقص من الاعتمادات السابق فتحها مبلغ ١٥٤١٨٤ جنيناً مصرياً حتى يتعديل

المادة الثانية . الاعتمادات المصرح بها  
في اعتمادات ميزانية سنة ١٨٨١ الغير اعنيادية  
بمقتضى امرنا الصادر بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ٨١  
صار تنقيصها الى مبلغ ٣٨٥٨١٦ جنهما مصرياً  
المادة الثالثة . يصير تخصيص هذا المبلغ  
الى المصالح الموضحة بالجدول حرف ( ب )  
المرفوق بهذا

المادة الرابعة . على ناظر مالية حكومتنا  
تنفيذ امرنا هذا  
صدر بسراي الجزيرة في ٢ محرم سنة ١٢٠٠  
الموافق ١٥ نوفمبر سنة ١٨٨٢  
( الامضاء ) محمد توفيق  
بامر الحضرة الفخيمة الخديوية  
رئيس مجلس النظار  
( الامضاء ) شريف ناظر المالية  
( الامضاء ) حيدر

الميزانية الغير الاعنيادية على هذه الكيفية توجد  
الموازنة والمعادلة التامتين مبالغ الاعتمادات وبين  
المصروفات فلذا انشرف بان اقدم اسديكم العلية  
مشروع الامر العالي المرفوق بهذا ملتصقاً التصديق  
عليه من لدن حضرتم السنية . اهـ  
وهذه صورة الامر العالي  
( نحن خديو مصر )

بعد الاطلاع على التقرير المرفوع اليها من  
رئيس مجلس نظارنا بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ٨٢  
وبناء على بندي ١٥ و ١٦ من قانون التصفية  
وموافقة رأي مجلس نظارنا امرنا بما هو آت  
المادة الاولى . قد صار ربط مقدار  
التوفيرات والزيادات في ميزانية سنة ٨٢ ( راجع  
السند ١٦ من قانون التصفية ) بمبلغ ٣٨٥٨١٦  
جنهما مصرياً حسب الجدول حرف ( ا )  
المرفوق بهذا

## جدول حرف ( ا )

( ايرادات ميزانية سنة ١٨٨٢ غير الاعنيادية )

( ميزانية سنة ١٨٨١ الاعنيادية )

المصالح الغير المخصصة للدين المنتظم

جنيه مصري جنيه مصري

قيمة المبالغ المخصصة بالمصالح الغير المخصصة

يضاف الى ذلك

فرق بين المصروفات المصرح بها في قانون التصفية والمصروفات التي  
صار اجراؤها في المديرية والمصالح المخصصة

جنيه مصري

جنيه مصري

دين عمومي ٢٤١.٢٨٩

مصرفات مصر	سبعة في المائة على مبلغ ٢٥٨٢٢٩٦ جنيها	. ١٨.٧٦.
	مصريا المخصص بالمديريات المخصصة	
	مصلحة السكك الحديدية والتلغرافات ومينا	. ٤٦١٩٩٢
	الاسكندرية	
	مصلحة الكارك	. ٦٦٦٤٥

الجملة ٤١١٩٦٨٦

٩٨٢٥ ٤١.٩٨٦١ قيمة المصروفات التي صار اجراؤها

٤٤٦٢٨٩٥ جملة ايرادات الحكومة

يستعمل من ذلك

٤٢٦٧٥٦٢ مصروفات المصالح الغير المخصصة

١٩٦٢٢٢ الزيادة في ايرادات المصالح الغير المخصصة عن مصروفاتها

( ميزانية سنة ١٨٨١ غير الاعيادية )

٥٤١٧٢٦ قيمة المقرر بالميزانية بمقتضى نص ديكريته ١٦ يوليو سنة ١٨٨١

٢٥٧٢٥٢ قيمة المبالغ التي صرفت في سنة ١٨٨١ من الميزانية غير الاعيادية

١٨٩٤٨٢ الباقي تحت تصرف الحكومة الى غاية سنة ١٨٨١

٢٨٥٨١٦ جملة ايرادات ميزانية سنة ١٨٨٢ غير الاعيادية

## جدول حرف (ب)

( ميزانية سنة ١٨٨٢ غير الاعيادية )

جنيه مصري

نظارة الحرية	١.٠.٠.٠.٠
نظارة الاشغال العمومية	١١٥.٠.٠.٠
مصلحة السكك الحديدية والتلغرافات ومينا الاسكندرية	. ١١.٠.٠.٠
حكومة السودان	١.٠.٠.٠.٠
مبلغ احتياطي لمصاريف غير مقرر	. ٥٩٨١٦
	٢٨٥٨١٦

وحررت بهذا الفصل ان يشمل على المهم من تعلمات الاجراءات المالية بعد عود الحكومة الخديوية الى القضاء على زمام المهام فمن ذلك ان نظارة الداخلية اصدرت منشوراً وارسلته الى جميع فروعها مبينة فيه ما يجب اجراؤه في اعمال ميزانية سنة ٨٢ آمرة باجراء العمل على مقتضاه مشيرة الى لزوم وجود الميزانيات عندما قبل حين وموداه انه بناء على قرب حلول سنة ٨٢ وانقضاء العزم على الشروع في تنظيم ميزانيات لما بحالة اقتصاد في الرواتب والتعانات وعدم قبول علاوات ومطالب جديدة توجب التنبيل على خزينة الحكومة الا اذا كانت ضرورية جداً وذلك بالنظر الى ما آلت اليه حالة النظر على اثر ما طرأ عليه من الحوادث الاخيرة فبناء على ذلك ينبغي تحرير ميزانية متضمنة بيان الرواتب والتعانات في كل جهة من تلك الدروع التي تختص بسم الداخلية بمزيد الصبط والتدقيق على كيفية تكفل وجود اقتصادات كلية عن ميزانية السنة الماضية بحيث تكون على حسب النصول والبنود المعتادة ويندرج فيها بيان الرواتب عن « اصل ربط سنة ٨٢ » قال . واذا وجد هناك مستجدات ومتغيرات من ربط المصروفات ( صدر عنها نصريجات ) تريد على المربوط بايضاح تواريج وتبر نصريجاتها ( كذا ) ويستبعد ما يستغنى عنه في سنة ٨٢ مع ما يكون منظوراً في الاستغناء عنه من اصل المعينات والرواتب الصافية يجري توضيحه فئة فئة ونوعاً ونوعاً وكذلك التفتات فانها توضح على هذه الكيفية

قال ومن حيث انه سبق توريد مبالغ في

ميزانيات بعض الجهات في باب الرواتب غير المصروفة وفي مدى السنة تعلت مبالغ كانت متدرجة من ضمن الرواتب المستحقة وبالنظر الى عدم الاقرار على ربطها وردت في الباب المذكور ثم احتسبت منه مبالغ بمقتضى نصريجات فهذا يبين اصل ما كان وارداً في الميزانية والذي اضيف اليه والذي احتسب منه والباقي عن المنتضي اقتصاده في سنة ٨٢

واشار المنشور في ختام الكلام الى وجوب تقديم هذه الميزانيات لنظارة الداخلية مشفوعة بالافادة اللازمة

وقرر مجلس النظار ان تحسب رواتب الموظفين ( الذين عينوا مؤقتاً بسبب الحوادث العارضة ) من انواع التفتات المقررة في ميزانية الجهات التابع لما اولئك الموظفون ثم ارسل هذا القرار الى نظارة المالية للعمل بمقتضاه فكشفت نظارة المالية الى جميع الجهات بما مفاده وشغته بما يفيد انه اذا وجد في احدى الجهات شيء من هذا القليل فيصرف محسوباً من اقتصادات قسم الرواتب الموجودة في الميزانية واذا كان قد تقدم لبعض الجهات ان صرفت منه شيئاً وتفيد بالعهد فتخصمه على مقتضى ما ذكر ( اي من اقتصادات قسم الرواتب )

## فصل

في مهمة اللورد دفرين وقدمه الى

القطر المصري والاراء

والافوال في شأنه

وتقريره المطول

مراعاة لتنسيق الحوادث نفرد هذا الفصل المطول للكلام على مهمة اللورد دفرين وقدمه الى القطر المصري والاراء والافوال في شأنه وتقريره المنفصل المسهب العبارة قبل الكلام على لجنة التعويض والقضاء المراقبة ومحاكمة العرايين والحكم عليهم وغير ذلك فنقول

اعلمت الجرائد الانكليزية ان حكومتها عازمت على ارسال اللورد دفرين (سفير انكلترة) اذ ذاك لدى الباب العالي الى القطر المصري لتسوية المسائل المصرية وتنظيم تقرير بشأنها فكان لهذا الخبر في عاصمة الدولة العلية ومصر واوروبا وقع استلفت الى موضوع تلك المهمة انظار السياسيين واستوجب بحكم المدقق واراؤهم وافوالهم المختلفة وحسب البعض من رأى في تلك المهمة خيراً ان القاء مفاليد المسألة المصرية الى ذاك الرسول سيكون فاتحة الاصلاح بعد انقضاء الحوادث التي جلبت على مصر انواع المتاعب فاستصوبت جرائد لوندرة ارسال اللورد الى الديار المصرية واذا عت ان مدة اقامته في مصر لا تكون اقل من شهرين ثم اخبرت ان سيساعده في تلك المهمة السير ادوارد مالت فنصل انكلترة الجنرال ووكيلها السياسي اذ ذاك في النظر المصري وفي ٢١ اكتوبر سنة ٨٣

ورد تفراف من الاسنانة يفيد ان اللورد دفرين يسافر الى مصر في اوائل شهر نوفمبر وكانت كذلك فانه قدم الى القصر الاسكندري يوم الثلاثاء الواقع في سابع الشهر المذكور الموافق ٢٥ ذي الحجة سنة ١٢٩٧ فوجد من القاهرة على الاسكندرية سامي باشا المهندس وزيرى بك من رجال المعية الخديوية لاستقباله وبوصوله اطلقت البارجة محمد علي مدافعها اثناً بقدمه واجلالاً له ثم نزل ضيفاً في سراي رأس التين فتأمله بها من رجال الحكومة محافظ القصر ومأمور الضبطية (وكانت الضبطية غير ملغاة اذ ذاك) وعدد من قادة العساكر الانكليزية فتناولوا معه الطعام واقاموا معه الى ان كانت الساعة ١ ١/٢ (على الاصطلاح الافرنجي) بعد ظهر ذلك اليوم حيث ركب اللورد بصحبة حرمة ورجال معيته وسامي باشا وزيرى بك الموما اليها وساروا الى المحطة وكان فيها فريق من الجند ورجال الشرطة قاموا على جانبها صفواً انما ارسوم الوداع فبعد ان نهضوا بوجوب توديعه وتشيعه ركب القطار متطلقاً الى المحروسة فوصل اليها بعد الساعة الاولى من غروب اليوم الخامس والعشرين من شهر ذي الحجة والسابع من شهر نوفمبر وهو يوم وصوله الى الاسكندرية وكان ينتظره في المحطة كل من شريف باشا (١) رئيس مجلس النظار اذ ذاك وذر القفار باشا بالنيابة عن الخديو وكثير من كبار رجال الحكومة

(١) سبق لنا الاشارة في الجزئين الرابع والخامس الى اننا جرينا على اصطلاح المؤرخين الافرنج في ذكر اسماء الكبار من رجال الحكومة وارباب المناصب حافظين الفاهم

والسير ادوار ماليت فتصل جبال انكلتر ووكيلها السياسي في مصر ورجال القنصلية والجنرال اليزون القائد العام للجيش الانكليزية وباكر باشا الفريق وكثير من الضباط الانكليز وكان في المحطة فريق من رجال الشرطة (البوليس) منتظرين صديقاً لاستقباله فلما وقف القطار نزل منه اللورد فتقدم اليه السير ادوارد ماليت ثم رئيس مجلس النظار وذو القنار باشا والجنرال اليزون وغيرهم فقاموا لديه بواجب الاستقبال مهتمين اياه بسلامة وصوله فقابلهم بالتحية والاياس ثم ركب ومن معه عربة مخصوصة وسار الى قصر الترحمة الذي أعد لسكناه مدة اقامته في مصر

وفي صبيحة ثامن نوفمبر اقبل اللورد على سراي الجزيرة محموقاً بموكب حافل من خيالة الانكليز لزيارة الخديو بصحبة السير ماليت عن بساره وامامه زكي بك احد رجال المعية السالف الذكر والموسى نيكلسون كاتب سره المحصري والمستربلوند كاتب سره الثاني فاستقبلهم ذو القنار باشا رئيس قلم التشريعات الخديوية وانطلق بهم الى قاعة الخديو قوطاً لهم جانب الرعاية واكرم وفادتهم ثم خاطبه اللورد بكلام ايمان له فيه انه استمال اليه خواطر اوربا بحرمه وثباته وفي الساعة السادسة من ذلك اليوم رد الخديو له الزيارة جرياً على العادة المألوفة

وجرى تبادل الزيارات بعد ذلك بينه وبين كبار رجال الحكومة فزار اول الامر شريف باشا مستقراً به يدولة في المواضيع السياسية ويتقل منها الى احاديث المودة والولاء.

وقبل ان نأتي على بيان اجراءاته في مصر نورد الاقوال المختلفة في شأنه واراها رجال

السياسة في مهمته وما كان لهذه المهمة من المركز السياسي في نظر الدولة العلية وذلك ان الباب العالي كان قد عارض بداعة ذي بدء رسالة اللورد وطلب ان يؤجل سفره الى ان يستتم النظر في مهمته والاسباب التي بعثت عليها والنتائج التي ستؤول اليها ثم اخذ وكلاء الدولة يبحثون فيما اذا كان ليس من الملائم ارسال احد رجالها الى مصر اثر تعيين اللورد رسولا لانكلتر بضع الاصلاحات ويجعل في حياة مصر تغييراً ثم حاج خاطر الدولة العلية قول الجرائد الانكليزية في كلامها على مهمة اللورد بقولها انه يستحيل ان تجعل رسالته باسم الحضرة السلطانية ويكون تنظيمة للقطر المصري مؤسماً على مثل القواعد الواردة في الترميمات على ان الحكومة الانكليزية لما احست بتعج الخواطر في الاسنان وما حصل فيها من الاثر الناشئ عن منشورات الصحف الانكليزية اوضحت في جوابها على معارضات الباب العالي المتعلقة برسالة اللورد دوفرين ان مهمته لا تجعل تغييراً قط في العلاقات السياسية التجارية بين الدولتين وتلا ذلك جواب للسير شارل ديلك الناه في مجلس العموم على سؤال قال فيه ان الباب العالي لما اعترض على المهمة التي عهد بها الى اللورد دوفرين أقيمت اليه ابصاحات جليلة مينة ان مأمورية اللورد لا تمس العلاقات السياسية الكائنة بين انكلتر والباب العالي ثم قال ان الدول الاخرى تبدى مانعة او اعتراضاً او ملاحظة ما ثم عقب ذلك ان عدل الباب العالي عن ارسال مندوب مخصوص من قبله الى مصر

ليقوم ازالة اللورد دوفرين فيما يروم ان يجريه  
 وبسطت بعض الجرائد الانكليزية كلاماً  
 على مأمورية اللورد بعد وصوله الى مصر وقبل  
 شروعه في العمل فقالت ان المأرب الوحيد  
 والغاية المعينة من هذه المأمورية لم يعرف لها  
 وضوح كما انه لا تعلم نتيجتها الا متى بلغت الحد  
 المطلوب وصار في الامكان ان يرفع عنها بيان  
 الى الدول واذا كان ذلك من الامور التي يتفق  
 حدوثها في مثل هذا الشأن كان من الواجب  
 ان يبدأ باولها مقولاً فيها ان سيادة جلالة  
 السلطان سيوضع لها حد واضح معين بحيث  
 تكون مخاطر الدساس العثمانية مبعدة عن النظر  
 المصري في الاستنبال

واخذ اللورد دوفرين بعد وصوله الى مصر  
 يجتمع بالخدو ووزرائه ويتداول معهم في  
 المسائل التي يجب النظر فيها فكان القوم ينتظرون  
 ما يروم ان ينفذه من الاجراءات بتارغ الصبر  
 اما اللورد فقد صرف اياماً كثيرة قبل تنظيم  
 تقريره في درس احوال البلاد والبحث في الامور  
 التي كان عاجزاً على وضعها موضع النظر وايداء  
 الرأي في شأنها كما يظهر من تقريره الاتي  
 وبعد ان تمكن من البحث والاستطلاع  
 والوقوف على الاحوال التي أرسل للنظر فيها  
 اصدر التقرير الملحق اليه وارسله في ٦ فبراير  
 ( شباط ) الى اللورد غرنفيل وهذا تعريفة  
 قال

لما كان مجلس الامة على وشك الانتام  
 رأيت من الملائم ان ابسط لكم نتيجة آرائي في  
 شأن اصلاح النظر المصري ومع ذلك فاني  
 ارجوكم ان تذكرتم اني لم يخص علي وصولي الى  
 مصر ثثة اشهر قضيت اغلبها في ملاحظة الامور  
 الوقفية التي استلزمت زيادة التدقيق والتنقيب  
 بالنظر الى اشغالها وارتيابها واتقصت كتابة  
 محررات ومخاطبات ضافية الذبول بحيث انني  
 لم احصل على الوقت الكافي كما هو المرغوب  
 للبحث والنظر في المسائل العديدة المختلفة المواضيع  
 التي طلبتم مني ابداء رأيي في شأنها فاقول  
 قد دهمت النظر المصري حوادث فحائية  
 لم يكن لنا وجه في المراقبة عليها وقد بدلنا ما  
 في وسعنا لدفعها فاضطرتنا الى دخول البلاد  
 المصرية منفردين واوجبت حلول عساكرنا في  
 عاصمتها وفي البلاد الكبيرة منها فكانت نتيجة  
 جميع ذلك اننا حملنا انفسنا التبعة وحتى لاوريا

ومثل هذا الكلام كان يفعل في عقول  
 الكبراء من رجال الدولة العلية ولا فعل المدام  
 في الباب العوام ولكن اللورد غرانفيل وزير  
 خارجية انكثرة اذ ذاك كانت بتلافي ظواهر  
 الدماء بمظاهر المالاة ويعلن من حين الى حين  
 مع زملائه ان ليس لانكثرة مقصد سي في مصر  
 ولا تريد خلع سيادة الباب العالي عنها  
 ولا يد من القول ان تأثر الباب العالي  
 من مجي اللورد دوفرين الى مصر كان عظيماً وقد  
 اجتمع به رئيس الوكلاء سعيد باشا قبل سفره  
 وابلغة كدر الدولة العلية من اقدام انكثرة على  
 ذلك الامر بدون رضى الباب العالي عنه فلم  
 نعباً انكثرة بذلك اما الجرائد الفرنسية فقد  
 املت ان يحصل على به انصراف الخلاف الذي  
 كان قد وقع بين المراقب الفرنسي والحكومة  
 المصرية على ما سيجي بيانه بعد في باب الغاء  
 المراقبة المثنوية

والقطر المصري الذي انقضاء من الفوضى ان  
يطلبنا ما ان يكون قد اخلنا مبنياً على حب خير  
البلاد وما تشيعة حسنة مستمرة ويكون من شأنه  
مع حدوث اي اضطراب او انقلاب في المستقبل  
وتشييد اركان العدل والحرية والسعادة على  
اسس قوية ودعائم وطيدة وسابذل جهدي في  
ان ابين لكم بهذا التقرير الطرق والوسائل  
المؤدية الى تلك الغاية المنصودة

قد اشغل التاريخ على عدة ادلة تثبت صعوبة  
ايجاد حكومة عادلة للشعب المصري اما انا  
فلست من اهل هذا الرأي لانه وان ثبت ان كل  
من ساد على وادي النيل من منذ ان وجدته  
تاريخ كان من الاجانب وان اهلها كانوا دائماً  
تحت نير اقوام غريباء ولم يذكر في ذلك التاريخ  
انه مضى عليهم حين من الدهر كانت فيها الاحكام  
خالصة من شائبة الميل والانحراف والادارة منزهة  
عن وصة الجور والاعتساف او مر عليهم وقت  
لم يكونوا فيه ملازمين الاشقياء والطاعة او ناهضين  
من رفقة الدل والمسكنة الا انه لا يلزم من  
ذلك ان تنصور انه لا بد من استمرار حال ما  
بدلالة وجوده في الماضي ولو كان ذلك في  
الشرق الذي من شأنه عدم التحول

ولا يصح ايضاً ان نسلم بان قوماً البت  
بعض افرادهم قوة عزيمهم في الفتوحات واستعمار  
البلاد وعرفوا قدر العلوم والفتون بفطنتهم  
وذكايتهم يستعصي عليهم ابداً تعلم مبادئ الاداب  
المدنية واكتساب الاميال الوطنية وإدراك  
قواعد الحكم العمومية التي اجمعت الامم المتقدمة  
على ان الثروة لا تنال بدونها وهو واقع الامر  
فان الاحوال تدل على ان هذا الوقت ملائم

لاصلاح شؤون البلاد وقد اجمعت دول اوربا  
على وجوب اجراء ذلك من باب التجربة والاختبار  
وذهبت الى ان ظروف الاحوال تساعد على  
نجاح العمل والحصول على الغاية المنصودة من  
تلك التجربة واعترف الكل بان بلاد الخديوية  
المصرية خارجة عن دائرة المنازعات الاوربية  
والمطامع الدولية

اما مسألة ترعة السويس التي اوصلت  
البحر الغربي بالارقيانوس الهندي والابحر  
الصينية فقد اجمع الملا على وجوب الاهتمام بها  
وافقد بطلت الاعمال غير القانونية الصادرة من  
الادارة الاجنبية التي كانت تسعى في سرعة هدم  
اركان القوة التي كانت تلك الادارة جزءاً منها  
وقد تركت المدعيات الملتفة او سقطت من  
ذاتها وهي المدعيات التي استعملتها كل جهة  
للتوصل الى مراقبة الادارة الوطنية ثم قامت  
تلك الدولة الوحيدة التي اقر العالم باولوية  
اهتمامها برأفة القطر تسعى في تنظيم هيئة جديدة  
للعلم في القطر المصري الا وهي الدولة التي لم  
يشك احد في صدق طويتها وسلامة مقاصدها  
وان الاسباب التي تقدم ذكرها واستوجبت

تسويد تاريخ القطر المصري في الماضي وان  
تمكن لم تزل موجودة الى الان الا انها قد فقدت  
- لعدة اسباب - شيئاً من قوتها المضرة نعم  
ان الحاكم الحالي على القطر المصري هو اجنبي  
الاصل انما رأس هذه العائلة كان احد مشاهير  
هذا العصر وقد اثبت لنفسه حق تأسيس دولة  
لعائلته برفع من كان حاكماً عليهم من وهذه  
الاستبداد وقد هذا خلفائه حذوه وزادوا  
استغلال القطر المصري الذي اتخذوه وطناً لم

و يحافظ عليها مثل أكبر محافظ من الاهالي  
وقد ساعد على وجود هذا الائتلاف والاختلاط  
بين المواطنين في مصر الحكام المتأخرون حيث  
رأى عباس ( باشا ) وسعيد ( باشا ) واسماعيل  
( باشا ) ان من فائدتهم تعيين مأمورين من  
النلاحين لبعض المناصب العالية الشريفة ويوجد  
الان مصلحان مهمتان من مصالح الحكومة تحت  
رئاسة مصريين من سلالة الفراغة

وساطان باشا هو من الذوات المشهورين  
مصري الاصل ومتولي رئاسة مجلس النواب وله  
في النظر مركز وثقوة عظيمان كما ان اغلب  
النضاة وروساء الدين مصريون وكذلك اغلب  
ارباب الاطيان والاملاك ومستقدي الحكومة  
ومع كون نفوذ الاعيان الذين اصلهم من  
الأتراك ما زال أكبر مما يرغبه كل فيلسوف  
فيمكننا ان نقبل ذلك النفوذ لانه نتيجة ماضي  
النظر وهم جذبرون بالنظر الى كونهم أكبر علما  
واوفر مهارة ولهم من العزم ما للاقوام الاقوياء  
وعلى هذا فلا يكون من العدل استعمال القوة  
في ازالة هذه الامتيازات بحيث لو فرض سلمنا  
بجواز ازلتها لاضطررنا الى ابعاد الذين اصلهم  
من الطوائف الاخر مثل الارمن والاروام  
والسوريين والاسرائيليين وتكون نتيجة ذلك  
منع ذوات مثل نوبار باشا ورياض باشا وتيغران  
باشا بل شريف باشا ورفقاؤه من التداخل في  
المصالح العمومية وهكذا حتى يؤول الامر الى  
ان الاقليات يطلبون سنوط حقوق العرب الذين  
فعلوا لادهم

ثم ان العدل يقضي بان كل شخص ولد  
مصريا مهما كان اصله يكون له الحق بالتوظيف

والامير الجالس الان على عرش الخديوية انما  
هو حاكم بحسب اصول الحكومة الوراثية المستقلة  
المنجبة حرية التجارة . اما اخلاقه وعواطفه وصفاته  
فعلى غايه من الدعة واللين والتهذيب وليس  
فيها شيء من القسوة والاستبداد اللذين امتاز  
بهما المستلطون على مصر قيا سلف

ولوقوفه حق الوقوف على دقائق التواريخ  
وانتيابه لسير الحوادث تأتي نفسه ان يستخدم  
قوة استبدادية مثل حكم الشرق بل انه لزيادة  
رغبته في تقدم مصر واهتمامه بسعادة رعاياه يرغب  
ان يفهم نظمات اساسية بقدر ما تؤهلهم له  
حالتهم المتأخرة

ومع كون العنصر الاجنبي لم يزل حاصلا على  
السود في القطر المصري كما كان في السابق وله  
من الامتيازات السياسية والمدنية ما لا يلائم اصول  
الحكومة الديمقراطية الا انه من العيب ان تصور  
ان ذلك العنصر ناهج الى الان منهج الجهلة  
الغرباء الذين حكموا القطر المصري بسلب  
الفلاح واهانتة واذلاله وقد حدثت عدة ظروف  
اوجبت ان نزول من النظر اسباب عدم المساواة  
في الحقوق الا وان عدم المساواة نتيجة تغلب  
شعب على آخر وان الأتراك الموجودين الان  
ان هم الا عدد قليل جدا وليسوا بالكيث  
للارض ولا مؤجربا للاهالي بل منهم لا يملكون  
الا بعض مئات الوف من التندادين من اصل  
خمسة ملايين قدام وهم مختلطون بالاهالي  
ومقيمون بينهم ومرتطون معهم بديانة مؤسسة  
على الاخاء والمساواة وحسن المعاشرة وترى  
المصري العائلي يعرف حق قدر الامتيازات السياسية  
المنوحة لوطنه بقتضى الثمرانات ويفخر بها

في المنصب الذي يؤهله له علمه واستعداده وإن لا يحصل الاختصاص الا على نوبه التناوب المؤسفة على المساواة ولا الاستناد الا على زيادة اصول المنظمات الاساسية واتساع نطاقها الارادة المدعيات المتعلقة بالنسب وإبطال الامتيازات الجنسية الذميمة هذا وإن تأصل نسل محمد علي ورفقائه في النظر المصري لا يمكن أن يعتبر مناقياً لاقامة حكومة اهلية على أن وجود النسل المشار اليه وتنفذه الادبي يجعلان اقامة محكم - قوية مؤدية للعدل والمساواة اراء القانون - ضربة لازب

وقد ساعدتنا الحوادث في هذا الباب ايضاً لان المحاكم الاهلية وإن لم تكن محتوية أكثر مما هي الآن الا أن ايجاد المحاكم المختلطة بالحدود المقررة لها وفضائها بالعدل على مرأى الجميع وعلمهم ينقطع النظر عما فيها من الفاتنات اوجب اعتقاد العموم بأن المحاكم المختلطة المذكورة لا تقبل الرشوة ولا الوعيد ثم ولد في قلوب الاهالي رغبة شديدة في الحصول على قوانين عادلة وقضاء مستفيين ومن المعلوم انه متى طلعت امة بشدة اضطرابها واحتياجها الى امر مثل هذا تنزد يد المساعدة من كل جهة للحصول عليه وتزول المحظورات والعوائق المانعة من الوصول اليه

وبالجملة فأننا وإن تكن مجبورين على التسليم بأن ضعف الرأي الذي اشتهر به المصريون في الماضي لا زال يبرى في السواد الاعظم منهم الا انه لا يترتب على ذلك فتور همنا عن السعي للحصول على الغاية المقصودة فان التحول والانتقال اللذين حصلا في الافكار في هذا العصر بسبب الاختراعات العلمية بالمواصلات

مع بلاد اوربا وغير ذلك من المؤثرات الموجبة للتقدم اوجدنا عند الفلاح حاسة معرفة حقوقه وواجباته وإدراك عدة امور لم يسبق لها أن تخطر على باله وقد اثرت فيه مبادئ هذا الروح الجديد كما كانت تؤثر اشعة الشمس على ميمنون ( اسم لبعض آلهة قدماء المصريين وقد كان كلما اشرقت عليه الشمس يسمع له صباح عظيم ) وأنه وإن لم ينطق بطلب الاصلاح فقد تحركت به شغفه وفي جملة احوال قد اظهر لطرق غير مقصودة انه لائق للتوظيف في اسي الوظائف التي لا يتأهل لها الا بعض افراد الامم المتقدمة لا بل ظهر للبيان فجأة انه قادر على معرفة فوائد السياسية وحقوقه الادبية حتى المعرفة

وإذا كان ما سبق توضيحه كافياً لترجمة حال العناصر المتركب منها القطر من البديهي ان الدعائم التي تؤسس على هيئة حكم جديدة لا يجب ان تبعد كل البعد عن الاصول التي تقرر تنعها في البلاد الاخر وهي وجهان : الاستقلال الوطني والحكومة المشترطة . نعم ان مصر لا تقدر الان ان تسترجع استقلالها ولا اهلية لها بان تمتع بما تطلق عليه الحكومة المشترطة ولكنها تأمل من مساعدة اوربا الحصول على الوجه الاول ومن كرور الايام اتساع نطاق الوجه الثاني . وإن رجل السياسة العظيم الذي تناسف أنكلترة وفرنسا على فقد وإن يكن قد قال « انه لا يمكن المحافظة على النظام في القطر المصري الا بتأديب اهله بواسطة استاذين من الاجانب وبالكرياج الوطني » ثم ان رأي الاجانب جميعاً الفاطنين في هذه الديار وان

يكن قد عقد هذا القول وترتب على مقتضاه ان يكون الشعب المصري غير قادر على ادارة مصالحه بنفسه لما ان الادارة المسلم بامكانها انما تكون الادارة الناجمة من اعمال مأمورين غير مسئولين الا انني اطلب مع ذلك من حكومة جلالة الملكة ان تنظر الى القطر المصري بنظر اعلى من هذا بكيفية انما تستعمل ما يترتب عليها ايجاد هيآت نياية بمحدود معقولة وادارة للقرى ومجاسن للمشيخة مستقلة في الادارة من شأنها ان يتولى عنها مستقبل سياسي لا يتعطل سيره بواسطة اجبية مع تعصّب لزمن ما بحسب الاقتضاء بمشورات ومساعدات حية وفي الواقع انه لا توجد طريقة متوسطة بين الطريقتين السابق ذكرهما فانه لا يؤمل ان يمكن للوندرة ادارة وادي النيل بكيفية ينشأ عنها النجاح ولو شرعنا في ذلك لاصح اهل هذا الوادي ينظرون اليها بعين الفت والكرامة ويستبدون اليها عدم الامّ خلاص والصدقة وتصبح القاهرة محلاً لانداسن والمؤامرات الاجبية ضدنا ونلتزم بعد حين ان نترك السير في مشروعاتنا بكيفية لا تلائم شرفنا او تكن على استعمال امور من شأنها ان تلجئنا الى ان نبود على مصر سيادة كلية بخلاف ما اذا اكتفينا بنصيب اقل من ذلك وافهمنا المصريين اننا لا نسعى ولا نرغب في أن نحكمهم بواسطة حكومة من طرفنا استبدادية بل نرغب بصدق طوية وإخلاص الية في أن نؤهلهم لأن يحكموا انفسهم تحت ظلال مودتنا المخلصة فانه يظهر لم جلياً ان الحكومة الانكليزية من شأنها ومصالحها أكثر من غيرها من الحكومات الاخر الاوربية ان نراهم راقلين مجلل الثروة

والسعادة متمتعين بثمار السلم والراحة ولا نسح مثل غيرها من تلك الحكومات بان النفوذ الذي اضطرت الى استعماله يجرى الحوادث يؤول الى سطوة يترتب عليها الظلم والاضطهاد وتميت مبادئ الوطنية والحرية التي افتخرنا بنشرها في جميع البلاد التي وضعنا قدمنا فيها

وبناء على ما ذكره ساعمل الكثير في بيان تفاصيل ما يلزم اجراؤه من الامور اللازمة للوصول الى الاصلاح المرغوب وذلك ان سعادة كل امة يلزم ان تكون مكتولة بثلاثة امور اولها مادي والثاني ادبي والثالث سياسي فالحصول على الاول لا يكون الا بالنظام المدني والعسكري والثاني بايجاد محاكم عادلة والثالث بتشكيل هيآت نياية

### (في الجيش)

قد امنت النظر ودققت البحث في رسالتي المؤرخة ٤ نوفمبر الماضي فيما يتعلق بنظام الجيش المصري والجندرمه والبوليس فلا حاجة الان الى اعادة بيان ما استنتجته في هذا الشأن من ذلك البحث بياناً مسهباً بل اقول بالاختصار انه لا يلزم ان تكون قوة مصر العسكرية كثيرة العدد لان هك البلاد تحدها الصحاري من ثلاث جهات

وقد قال كثير من الناس انها لا تحتاج الى قوة عسكرية بالسكينة ولكن يحمل حدوث بعض امور نستلزم ان يكون تحت تصرف مصر بعض الفرق المدرية على الفنون العسكرية وخصوصاً انه كثيراً ما ظهر للوجود في قرانا اناس متعصبون ودجالون من دأبهم ايقاع

البلاد في خطر وإيهام السذج من أهلها أنهم  
مكتفون برسالة خارجة عن حدود الطبيعة  
البشرية ولا يخفى أن الدعاوي التي في هذا  
القبيل يسلم بها بغاية السهولة ويتولد عنها هيجان  
دعفي ينشأ عنه اضطراب حقيقي وإرتباك عظيم  
أن لم يتلاف أمر على الفور باستعمال القوة بأن  
يصير القرض على زعيمه وتديد تمل انصاره  
وهذا فضلاً عن أن العرب كثيراً ما يكذبون  
كأس السلم وأو علموا خلق البلاد من القوة  
ليعظم ذلك على اقحام اغنى المدن المصرية حتى  
القاهرة نفسها ولكن مع ذلك يلزم أن تكون  
العسكرية بمصر ساكنة وإن تكليفها بالعمل يجب  
أن يعتبر دليلاً على تفكير الحكومة في مع  
وقوع حوادث كان يمكنها الاحتراز منها وتلافيها  
قبل وقوعها والذي أرى هو أن ننظم جيش  
مؤلف من ستة آلاف رجل يكفي للوصول إلى  
الغاية التي اشترينا اليها ويجب أن يؤلف هذا  
الجيش من الأهالي دون غيرهم

ولا يخفى أن من كان في مركز الخديو  
ولاسيما بعد الحوادث الأخيرة يميل كل الميل إلى  
استثمار قوة عسكرية اجنبية تكتسبه كما كان يفعل  
الحكام السرفيون في سائر الأعصار ولكن لا  
لزم لئلا من الاحتياطات فانه مع ایجاد الجيش  
بكيفية تكفل قيادة بمطالب الحكومة الحق لا ينبغي  
تنظيمه بحيث يكون آلة عمياء للجور والظلم بل  
يجب تأليفه بطريقة يعلم منها القابضون على أزمة  
الاحكام أنه لم يوجد ليستخدم في مقاصد الاستبداد  
ثم أنه وإن يكن من الواجب للوصول إلى هذه  
الغاية منع استخدام المنصر الاجني سواء كان  
من الالبانيين أو الاناطوليين أو غيرهم إلا أنه

لا يترتب على ذلك أن يبعد من الخدمة من  
كان من الانترالك المصريين راغباً في نيل الرتب  
العسكرية السامية بل من الحكمة أن توجد في  
العساكر الذين تعودوا التسلسل والحمود قوة  
تبعث فيهم الهمة والنشاط بالتعليم والتدريب  
بكيفية أن يدخل في سلوكهم ذرية أولئك الشجعان  
الذين رفعوا لواء محمد علي من القاهرة إلى قونية  
وبناء على مجرد ارادة الخديو ووزرائه ارادة  
مطلقة يجعل الجيش المصري مؤتمناً تحت قيادة  
جنرال انكليزي وبعض ضباط انكليز يعينون  
في الاليات ولعمري أن لزوم اتفادهن الطريقة  
لا يحتاج إلى دليل وبرهان ولا يمكن أن تلام  
الحكومة المصرية عليه إذا كان من بينها ترتيب  
جيش اقوى جاشاً وأكثر امنية من ذلك الذي  
بعد أن عصى على رؤسائه ظهر للعيان أنه غير  
قادر على الذب عن الدعوى التي كان متمسكاً  
بها وكانت علة لعصيانه ومن المعلوم أن عيب  
الجيش المصري كان ناشئاً عن عدم كفاية  
الضباط فمن الضرورة حينئذ ازالة ذلك العيب  
بواسطة رجال ذوي كفاية واستعداد في الامور  
العسكرية يعلمونهم ويكونون قدوة لهم اما القيادة  
العليا للجيش فتكون للحضرة الخديوية ولكي  
لا يكون وجود الضباط الانكليز علة لعدم تقدم  
الوطنيين أو حرمانهم من الرتب العالية سنقسم  
القيادة إلى لواءين ولا تستخدم الضباط الانكليز  
الا في احدها بمعنى أنه سيوجد ثاني اورط قيادة  
اربع منها يكون ضباطها وصف ضباطها من  
الوطنيين ويتولى قيادتها لواء مصري اما امراء  
الاليات وقائمات كل من الاورط الاربع  
الاخر فيكونون من الانكليز ولاجل عدم

وقد انتظم من ضمن هذا العدد في سلك  
العسكرية الثان وسبعائة واربعة وسبعون ولزيادة  
البيان برأجع الكشف الملحق بهذا التقرير مرة (١)  
( في الجندرية )

واذ قد ارجدا بما ذكر قوة كافية لحسم ما  
يحمل وقوعه من التنازل بواسطة تشكيل جيش  
قليل مثل هذا الجيش مهذب وحسن التنظيم  
قاول امر نشعر بضروريته هو انشاء جندرية  
من رجال ذوي ادراك ونشاط . ولما كانت  
مركز النظر المصري محدودا بالصحاري على  
امتداد التي ميل وزيادة ومعرضا لاغارة قبائل  
العرب عليه سلبا ونهبا وجب ان يكون رجال  
الجندرية شبيهين على نوع ما بالمسكينة والآن  
لما امكثهم مقاومة اوائك النوم الرجل . ويلزم  
ان يكون معظمهم من النظام والملايس والاسلحة  
للشاة الخيالة من عساكر الجيش والاعمال التي  
تفرض عليهم في النظر المصري تكون مدنية  
محضة ويكونون شبيهين على قدر الامكان بالوليس  
الاعتبادي في حركاتهم وديانتهم وملايسهم  
ونظامهم

وانه ليلزمنا زيادة التأكيد بوجوب جعل  
الاعمال ارجال الجندرية مدنية لانهم يرغبون  
في التطبع بالطباع العسكرية وروساوعهم يملون  
الى ان يزيدوا فيهم هذه الرغبة بدلا من ان  
يلطفوها وربما يريدون قصد النظام جمع هذه  
القوة وعدم تجزئتها الى فرق صغيرة فيطول وظائف  
الضباط والانفار غير محلها ويستعملون عدم  
الاكثرات والصرامة اللذين هما ديدن العسكري  
بدلا من ان يتصنوا بالصفة الثلاثة للمحافظين على  
السلم والراحة وهي الحلم . ولذلك يجب الاهتمام

تعطيل الاشغال في حالة ما اذا مرض احد  
الضباط المذكورين او غاب سيلحق باربع  
اورط المذكورة ثلاثة ضباط للاستعانة بهم عند  
اللزوم وعلى هذا القياس سيجري تشكيل الطوبجية  
بكنية انها تركب من اربع بطاريات تحت  
قيادة امير الاي طوبجي انكيري وسبعين ضابطان  
انكليزيان لبطارتين منها يتألف كل منهما من  
سنة مدافع اما البطارتان الباقيتان فيسكون  
كل منهما مؤلفا من اربعة مدافع وستكون تحت  
قيادة ضباط مصريين وسينظم الاي سوارى  
مؤلف من خمسمائة عسكري يتولى امره ضابطان  
انكليزيان من الضباط العظام وسيلحق به ايضا  
ضابط انكليزي من ذوي الرتب الصغيرة ومن  
نية الحكومة ايضا ان تنظم فرقة هجاة مؤلفة من  
مائتي رجل و « بلوك » هندسة ايضا وقد تراءى  
رفع راتب العسكري من عشرين الى ثلاثين قرشا  
والضباط الانكليزيون استخدامهم بمنتهى  
صكوك اتفاق يشترط فيها التزامهم بتعلم اللغة  
العربية وتأدية امتحان فيها بعد زمن تحدده مدته  
في تلك الماواثق ومجموع عدد الضباط الانكليز  
سيكون سبعة وعشرين

وهاك جدولاً ببيان الجيش المذكور

عدد	
٥٦٠	الاي سوارى
٤٦٤	اربع بطاريات طوبجية فيها ٢٠ مدفعاً
٤٧١٢	ثلاثي اورط بياده
٢٠٥	فرقة الخيالة
١٠٤	بلوك الهندسة
١٠٢	طوبجية سواحل
٦١٤٧	المجموع بين ضباط وانفار

شيوخهم عن تلك الاموال والاهواء ودمي جعل  
الروساء والارزوين منهم على علم بانهم وجدوا  
لخدمة المصلحة العمومية لان يكونوا آلة في  
يد الساطة الاستبدادية

ويجب فتح مدرسة بالفاخرة للجندرماء يدخل  
فيها كل من يصير احضاره للاستخدام في هذه  
القوة قبل انتظامه بسلوكها ليتعلم بحسن الاخلاق  
ويتطبعوا بالاطلاع الملائمة في جميع الاحوال  
ويعرف كل واحد منهم حقيقة وظائفه معرفة تامة  
وتؤلف الجندرمة كالعسكرية من رجال  
مصري المولد عربي اللغة وتنقسم على ما سيأتي  
البيان الآتي

عدد

جندرمة المدبريات	١٨٠٠
جندرمة المدن بالاسكندرية والقاهرة	١٢٥٠
جندرمة تقوم مقام البوليس السابق	١٠٠٠
الناظم حالاً بالخدمة في الوجهين الشمالي والجنوبي	
جندرمة في مدرسة التمرين والتعليم	٥٠٠
اورطنان احتياطيتان تؤلف كل نهما من خمسمائة رجل	١٠٠٠
المجموع	٥٦٥٠

وفي العزم تأليف الاورطنين الاحتياطيتين  
من المتطوعين فقط ولذلك سيكون رانهم اكثر  
من الراتب المقرر لباقي رجال الجندرمة الذين  
يصور انهم بالفرقة كالجاري عادة فان حصل  
الفوز والتجاح من قول المتطوعين المذكورين  
في الجندرمة يصير قبولهم في الجيش ايضاً وحيث  
انه صار استخدام جندرمة المدن مع رجال  
البوليس العادي واخذ منها خيالة للمعس

وخفراء للسجون ولم تبلغ مصاريفها ما تبلغه  
مصاريف البوليس المذكور فيكون اختلاطها به  
من باب الاقتصاد

وقد جعلت الجندرمة بناء على طلب الحضرة  
القضية الخديوية تحت رئاسة مفتش عمومي  
ومساعد له من الاوربيين كما جعل الجيش  
والحق بالمفتش والمساعد المذكورين لمعاونتهما  
اربعة اورباريون بوظيفة مفتشين اولين  
وثانويين وسيكون عدد جميع الضباط والصف  
ضباط الاوربيين ثمانية عشر ولا يصح اعتبار  
هذا العدد زائداً اذ انه سيكون من الواجب  
على هؤلاء الضباط تعليم خمسة الاف وستائة  
نفر وتدريبهم على وظائفهم الدقيقة الصعبة فضلاً  
عن تفتيش مراكزهم اسكائياً في بقعة طولها ٢٠٠٠  
ميل ولم تجعل الرتب السامية في الجندرمة قاصرة  
على الاوربيين بل تخصص نصفها للضباط  
المصريين ولم تنقص الضباط الاوربيين الا  
بالاورطنين الاحتياطيتين لوجوب رفعها الى  
اسمى درجات النظام وتعليمها بصفات الكمال

وستجعل الجندرمة تحت امر نظارة الداخلية  
والداعي الى ترجيح هذا الرأي هو اسباب عديدة  
اخصها ان جعل الجندرمة تابعة لنظارة الداخلية  
يتم انفصالها عن الجيش مع انها لو انضمت بنظارة  
الحربية لخشى ان يبتث فيها روح الجيش وينتهي  
بها الحال للتشبه به تشبهاً تاماً وهذا عكس  
المراد منها لانه يجب ان تكون الجندرمة متباينة  
في الجنسية والاهواء عن الجيش حتى اذا وقعت  
فتنة من احد الفريقين لا تمتد الى الفريق الاخر  
بل يمكن الاعتماد ايضاً على فرق مدنية صادقة  
تروغ ذلك العنصران العسكري حال ظهوره

## ( في البوليس المدني )

يعهد بالمحافظة على الامن العمومي في مدن الوجه البحري كالقاهرة والاسكندرية ودسباط والاسماعيليه والسويس الى بوليس مدني يؤلف من ١٦٠٠ رجل يكون بينهم فريق قليل من الافرنج اذ لم يرح من البال ان يقع النشاع التي حدثت في مذبحة الاسكندرية كانت عبارة عن قتل عساكر المستعظمين بالاوربيين فتكا ذريعا وم العساكر الذين كانوا مكثين بحفظ الأمن ولذلك راعت الحكومة المصرية عدم الثقة التي تولدت في الناس من جراء هذه الحادثة وعولت من تلقاء نفسها على توزيع رجال البوليس الاوربيين في شوارع القاهرة والاسكندرية التي يسكنها الاجانب وخصوصا ان في الاسكندرية اقواما مختلفي الاجناس ميالين بانطبع الى تشويش الراحة طالما لقي رجال البوليس الوطنيين شديد العناية في مقارنتهم فاعتماد الحكومة المحلية على بعض رجال البوليس الاوربي التشيطن المتدربين يزيد رهبتها وخطورتها وقد اوجبت هذه الاجاب نفسها اتخاذ مثل هذه التدابير في القاهرة وان كان الاضطراب اليها في القاهرة اقل منه في الاسكندرية الا ان هذه الطريقة تزيد في الدقات الحالية لانه اذا اريد تعيين رجال ذوي كفاءة من الاوربيين استلزم ذلك ادخال عدد كاف من الضباط الاجانب ايضا رجلا ورواتب الانصار والضباط المذكورين اكثر جدا من رواتب اقرانهم الوطنيين وهذا ان الامرات يزيدان في ميزانية البوليس المدني زيادة فائقة الحد ولكن يرجى ان الحكومة المصرية ستجهد بان تكون قادرة عند الحاجة

ان تضمن الامن وعدم ايصال الاذى للاجانب الفاطنين في بلادها حتى تتمكن من ابطال هذه الاحيائط الغير العادية وتقليل عدد رجال البوليس الاجانب بالتدريج الى ان لا يبقى واحد منهم واذا اريد التوصل الى تنظيم بوليس ذي كفاءة فينبغي ان يدخل فيه بعض الضباط الاجانب المتدربين الخبيرين باصول البوليس - اما رجال البوليس في الاسكندرية من اجانب ووطنيين فهم على حالة غير مرضية لانهم جعلوا اثر الحوادث الماضية على عمل وبدون انتقاء حيث اجتمع في موافي بحر الادرياتيک وشرقي البحر المتوسط جموع مختلفة الاجناس من نصارى واناطوليين واليان بشبهون جيشا قادمًا لحاول مختلط لا جدرة معه لحفظ الامن ولكن قد تيسر الان التخلص من اكثرهم غير ما سوف عليهم وعول على خدمة ضابطيين من رجال بوليس الهند فيها من الكفاءة ما لا يشك معه في سرعة تأليف ضابطة تأتي بالنتائج الحثيثة المتصودة تحت مراقبتها

وستعمل الجندرية والبوليس مباشرة تحت اوامر منتشر عمومي ويكون الموظفون الذين تعهد اليهم مراقبة الجندرية منوطون بمراقبة البوليس ايضا اما البوليس في القاهرة والاسكندرية فيعمل تحت رئاسة ضابطيين اوربيين يكون لهما مساعدان ويلحق بدوائر البوليس الاوربي فريق من الضباط ذوي الرتب الصغرى يكون عددهم ثلثة وثلاثين ضابطا اما تأليف الجندرية والبوليس فيكون على الاطلاق من ضباط وائتار وطنيين محضا ولا يقبل في صفوفها الاليانويون ولا الاناطوليون الذين كان يخشى من تكاثرهم فيها

وقد ما انا المجموع الذي تواف منه الجندرية  
والبوليس على هذه الصورة لحفظ الامن القومي  
في النظر المصري فيكون ٧٢٢٠ نفسا كما يرى  
بيان ذلك في الجدول الآتي  
بيان المجموع الذي تواف منه الجندرية  
المصرية والبوليس في المدن  
الجندرية

عدد

١٨٠٠ في المديرية

١٢٥٠ في المدن

٥٠٠ تحت التعليم

١٠٠٠ احتياطي

١٠٠٠ بدل عن البوليس القديم في مدن

الوجهين البحري والقبلي البالغ عدده ١٢٦٧

وقد انتظم من اصل هذا العدد ٢٨٠٠

رجل وجرى توزيعهم

البوليس

عدد

٥٩٦ اوريون

١٧٤٠ ١١٤٤ وطيون

٧٢٩٠ مجموع الجندرية والبوليس

وستبلغ نفقات الجيش والبوليس والجندرية

٥١٩٧٤١ جنيها مصريا وفي ذلك نقص

مائة الف جنيه عن المبلغ الذي تقرر لها عام

١٨٨١ قبل ان يزيد الحزب العسكري ونقص

خمسين الف جنيه عما تقرر لها في ميزانية لجنة

التصفية ولا شك ان هذه النتيجة مرضية اذ

تبرر معها ادخال عدد من الضباط الاجانب

في هذه الفروع الثلاثة وانتظام خمسمائة اوري

انفرا في سلك البوليس وكذلك زيادة رواتب

الجند مع انه يدخل في هذا القدر مبلغ وامر  
يعين ثمة لحيول الجندرية

واست ارناب في ان اخبار الحكومة  
المصرية في هذه السنة يمكنها من ادخال اصلاحات  
مهمة في نظام تلك الفروع وخصوصا من  
حيث الاقتصاد وقد جرى استصواب تخفيض  
مائة رجل من رجال البوليس الاوربيين  
المعدين للقاهرة وذلك بعد ارسال خطابي  
المؤرخ في اول يناير (كانون الثاني) «نمرة ٢»  
ومى انتظم سير هذه المصلحة فريما يهتدى الى  
وسائل يمكن معها اجراء اقتصادات اخرى  
وينبغي ان تشترط الحكومة على الضباط والانصار  
في العقود (الكوتراتات) التي تعقدونها معهم ان  
يجوز لها الاستغناء عنهم متى انتهت المدة التي  
تحدد حسب اللزوم وعلى فرض ان يكون  
النظام الذي ذكرت اهم شروطه غير محكم في  
امس الوجوه فلا اررد في الجزم بانها تضمن  
دفع كل عدوان خارجي وحفظ السلم الداخلي  
ضمانة لم يوفق النظر المصري لها منذ قرون  
عديدة

#### في النظامات

ايما فيما تقدم ما يلزم ماديا لامن البلاد  
فيجب علينا الان ان نبحث فيما يسوغ اجراؤه  
ما يتعلق باحتياجاتها السياسية ولا يصح الاكتفاء  
برسم قانون اساسي على الاوراق فان ذلك  
قل ما يكون واسطة للوصول الى الغاية المقصودة  
بالذات فضلا عن ان اصول النظامات لا  
تثبت في ارض ان لم تتم ببطء وتند فروعا  
بالتدريج ومن المقررات الشرق ايس فيه  
جرثومة الحرية النظامية فان الاستبداد لا يثبت

بذور تلك الحرية فقط بل يجعل الأرض التي  
يحل فيها غير صالحة للانبات وكل أمة قضت  
زمنًا مديدًا في الرق والاستعباد تطالب بالطبع  
أن يسود عليها من كان ذا يد قوية ولا ترغب  
في إدارة نظامية لا تستعمل القوة ولا الغلبة  
ولو حكمها من كان على جانب عظيم من الدين  
والدعة لازدرت به ونبتت عنه بدلًا من أن  
تقابل بالشكر والامتنان وهذا القول لم يظهر  
حقيقته جليًا في بلد أكثر من ظهورها في هذه  
البلاد وقد أصاب من مدح استخدام الكرياج  
( السوط ) من حيث كونه الوسيلة الوحيدة  
للحصول على إدارة النظم وحكمه بتخصيص الداء  
ومعرفة أعراضه أيًا كان خطأه في تعيين الدواء  
والمسألة التي نحن بصدد حلها لا تستوجب  
مع ذلك فتور المهمة فإن الهيئات الاجتماعية  
في الشرق وإن كانت لم تقم إلى الآن بالقوة  
الاستبداد وقهرها إلا أنه يجب أن نعلم أن  
الديانة المحمدية مبنية على المبادئ الديمقراطية  
( المساواة وعدم الاستبداد ) ولم يزل الخلف  
يقضي أثر السلف فيما ارتآه قدامه الفطر من  
عند مجلس حول كبيرهم فضلًا عن أن أصول  
الانتخابات لم تزل مرعية في القرى فإذا رفعنا  
صروحها على الأساسات الموجودة الآن وسعينا  
في توسيع جوانبها بقدر ما يلائم احتياجات  
البلاد واستعدادها نفوز بإيجاد نظام يقي ويتوهم  
بدون واسطة خارجية وتمتد فروعه بقوة  
عصارته ولأجل الوصول إلى هذه الغاية ينبغي  
أن تكون الأساسات التي يبنى عليها ذلك  
النظام راسخة وطيدة بخلاف ما صار استعماله  
إلى الآن فإن ما جرى قيا مضى إنما كان

أعمال الأصل والاهتمام بالفرع اهتمامًا زائدًا  
وقد توهم كثيرون أن تشكيل مجلس  
النواب يستلزم الحرية القانونية مع أن هذا المجلس  
لم يوجد فيه من ينوب عن احتياجات السواد  
الأعظم من الشعب وعن مقتضيات طبائعهم  
وأهاليهم وكان مثله مثل مجلس نواب أرند  
البروتستانت في نيابته عن أهالي تلك البلاد  
وذلك لأنه كان مؤلفًا من أرباب العقارات  
ومن الأغنياء من أهالي المدن ومن مشايخ القرى  
أعني من الناس لا يكثرنون بمصالح الفلاح بل  
يجهلون في تعطيلها والأضرار بها مع أنه من  
الواجب علينا الاهتمام خصوصًا برعاية الفلاحين  
الذين يقومون بأعمالهم ولا يقومون بمنتهى شدة  
وخصوصًا بالفرقة العسكرية والعونة ( السخرة )  
والكرياج ( السوط )

وإني لمحتفئ أنه سيمضي عليهم حين من  
الدمر يحدون فيه المحاكم المستعبدة ملجأ ميمًا  
يحميهم من الظلم والجور أكثر من جميع مجالس  
النواب أية كانت لأنني أخشى أن النظام النيابي  
مهما كان محكمًا لا يقوم على أساس استئثارهم من  
جهة الرأي في الانتخاب بالنظر إلى نفوذهم على  
الخضوع والأذعان ونسلط الجمل عليهم وإحاطتهم  
بالمؤثرات الدينية ومع ذلك يجب أن تعطى لهم  
حرية تامة في الانتخاب بأن يكون لهم حق في  
انتخاب نوابهم كي يفتعلوا بالفوائد التي ترغب  
أن ينيلها أيادها بالمدلول لا بالمحسوس ولا يخفى  
أن مشايخ القرى قد اعتبروا إلى الآن أنهم لسان  
حال أهالي بلادهم ومندوبهم مع أنه بالحقيقة  
قل أن يكون لهم حق بالانصاف بتلك الصفة  
والقيام بالوظائف المذكورة فإنه يوجد من المشايخ

فقط ومن المفضل ان اتجاد استقلال اداري في  
حكومة كل جهة من احسن الطرق المؤدية  
الى انشاء نظمات شبيهة بالنظمات الاساسية  
ومن افضل الوسائل التي تفيد الحصول على  
تلك النظمات فعلاً

والبحث الان في المسألة المتعلقة بالمجلس  
العمومي فاقول

اما اذا نظرنا اليها نظر مبدع انظمات  
اساسية يكفي بالتصور دون العمل لوجدناها  
من ابسط الامور فانه لا يحتاج الامر في هذه  
الحالة الا لتعيين عدد الاعضاء الذين ينتخبون  
من المدن الكبيرة في القطر ومن كل مديرية  
لكي يشكل منهم مجلس للتواب مع ان تشكل  
مجلس بهذه الكيفية بدون ترق ولا نودة لا  
يأتي في الحقيقة بالفرض المقصود بل غاية ما  
تتمثل من ذلك ان يكون المجلس مؤلفاً من  
اناس عاقل من المعارف عميري الانتباه ضعيفي  
الادراك غير قادرين على الملاحظة والمداولة  
في الامور العمومية ولا على فهم المسائل المالية  
ولو منحوا مزايا غير محصورة لاصبحت البلاد عرضة  
للاخطار والاضرار فضلاً عن انه لا يتيسر  
للمجلس المذكور بسبب تشكيلة على الصيغة  
السابق ذكرها ان يعقد جلساته متى تريد عن  
بضعة اسابيع فيترتب على ذلك اما جعل الحكومة  
مطلقة التصرف مستقلة في العمل في بقية ايام  
السنة واما تعطيل الاعمال

واللازم في الحقيقة هو اتجاد مجلس مستمر  
على المراقبة وبؤلف من عدد اقل من ذلك  
العدد وينتخب اعضاؤه من اناس اوفر معرفة  
واقوى ادراكاً وينظم بالدقة ويكون دائماً على

في كل قرية سنة او اكثر على حسب كبر  
الناحية وصغرها وقد نال هذه الرتبة بعض  
هؤلاء المشايخ بظرفي الارث والبعض بانتخاب  
الحكومة مباشرة او بواسطة او بانتخاب اعيان  
النواحي المجاورة لهم ويعتبر اغلبهم من الفاضلين  
ان هم تحت سلطتهم وهم الذين يعرفون اكثر  
من غيرهم من يمكنهم جبر المنفعة منه من اهالي  
قراهم وهم الذين يستطيعون دائماً ابدعهم لتناول  
ما يقدم لهم الفلاح ذو السعة رغبة في التخلص  
من الحرّة او توجلاً للحصول على نصيبه في  
الرأي والله وان كان الداخل في مركز هؤلاء  
الموظفين الذين يرئس في استقامتهم بعد سابقاً  
للحزم الان الا انه يجب على الاقل ان يعطى  
لا اهالي البلاد حتى في انتخاب من يكون شيخاً عليهم  
ا في المنتخبين ا بكسر الخاء ا في مجالس المديريات ا  
ا وفي مجالس الشرايع وفي المجلس العمومي ا

فد وصلنا الان الى الاصول الاساسية  
التي تكفل لنا تنفيذ مشروعاتنا وفي انتخاب  
وكيل عن كل قرية او كل مركز يقوم مقام  
جميع اهالي بلد في الانتخاب للمجالس السابق  
ذكرها وهذه الواجبات تكون آراء اهالي بلاد  
كل مديرية قد انحصرت في الوكلاء المنتخبين  
من قبلهم وهذه الطريقة ملائمة لاعادات الامة  
المصرية وحيثما يدعى الوكلاء المذكورون  
لا انتخاب اعضاء مجالس المديرية

ولا خفاء ان اشتراك مجلس مؤلف من  
الاعيان مع المدير وان كان منافياً لحالة الاستبداد  
الراشدة الا انه لم يكن بدعة او غير ملائمة لمصلحة  
اي شخص كان وانما يحصل ان لا يوافق المدير

استعداد لمساعدة النظار في تحرير مشروعاتهم وإرشادهم إلى مطالب واحتياجات البلاد ومنعهم من الاستبداد فإن تألف مجلس على هذه الصفة يمكن تسميته «مجلس التشريع» وينبغي أن يكون مؤلفاً من نحو ٢٠ عضواً تعيين الحضرة الخديوية أقل من نصفهم وينتخب الباقون إنما يجب أن يبقى من تعيينهم الحضرة الخديوية في وظائفهم طول حياتهم أو يستقدمون بالأقل لعدد معين من السنين ليكونوا مستقلين في الرأي استقلالاً تاماً

وحيث أن القطر المصري يشمل على أربع عشرة مديرية فإذا جعل عضوات للأربع المديریات الصغيرة وعضو واحد لكل من بقية المديریات كان مجموع الأعضاء الثواب اثني عشر وإذا أضيف إليه العدد المنتخب من المدن الكبيرة كانت جملة التمثيل الثماني في المجلس ستة عشر عضواً وكانت المراكز الفارغة في المجلس اثني عشر مركزاً فتكون الأعضاء التي تعينها الحضرة الخديوية ولا شك أن في تعيين الفريق الثاني فوائد واضحة فإن التعيين على هذه الصورة يتحقق به وجود أعضاء في المجلس من امتازوا باختبارهم وسابقى فعالهم وسمو مكانتهم في المقام الاجتماعي حتى أنهم استغفوا ثقة أميرهم بهم فضلاً عن ثقة مشاهير الأقباط وبقية المسيحيين الذين ربما تعذر عليهم استمالة المسلمين إلى اقتنائهم وإيضاً فإنه تحفظ به بقية من تقاليد الإدارة فإن حق الشروع في الإجراءات يجب أن يبقى الآن مختصاً بالحكومة بدون أن يكون للمجلس حق في معارضة القرارات المتخذة

ثم إن القوانين والأوامر السامية الصادرة

فيما يتعلق بالإصلاح الإداري لا يسوغ وضعها موضع العمل ولا تكون نافذة إلا بعد عرضها على المجلس ويكون لهذا المجلس الحرية التامة في انتقادها والتداول فيها وإصدار الرأي وله بالطبع حق النظر في الميزانية عمداً ما يتعلق منها بقانون النصفية أو بالاتفاقات الدولية فإن هذا ينبغي أن يكون خارجاً عن دائرة مذكراته وله الحق أيضاً بمراجعة مصروفات جميع المصالح ليتحقق أن المبالغ التي خصصت لكل نظارة استعملت على حسب مربوط ميزانية السنة السابقة وينبغي أن لا يتبدل حق من البحث والتحقيق بحد ما

ثم أنه وإن صح لنا أن نعتبر أن إنشاء مجلس متحد مع الحكومة كالمجلس المتقدم بيانه الحاصل على تلك السلطة المتسعة النطاق في المراقبة يكون كافياً لمنع الاستبداد والخروج عن الحد لكن يسوغ لنا مع ذلك أن نخطو أيضاً خطوة واحدة في سبيل تحرير المنظمات المصرية فائدة على تقدير أن مجلس التشريع كان مشتملاً على أفضل رجال البلاد وأكثرهم استعداداً ألا يمكن مع ذلك اعتباره كمجلس متصل اتصالاً تاماً بطبقات الفلاحين من الأهالي فيحسن لمعالجة هذا النقص أن يعضد المجلس بأرب يدخل فيه عنصر يكون أميل إلى جانب الديمقراطية فلاجل هذا ينبغي أن يكف نواب الأهالي الذين يناط بهم انتخاب أعضاء مجلس المديریات بأن ينتخبوا عضوين لكل مديرية حتى إذا أضيف إلى مجموع أعضاء المديریات عدد الأعضاء المنتخبين من المدن بلغت الجملة ٤٦ عضواً وهم مع أعضاء مجلس التشريع يؤلفون المجلس العمومي الذي ينبغي عند اللزوم

(١٢) مجالس المديرية وهي تختلف عدد  
اعضائها بين أربعة وخمسة ويتخون من مشايخ  
القرى

(١٣) مجلس الشريعة وهو يؤولف من ٢٦  
عضواً ١٢ منهم تعيينهم الحضرة الخديوية بناءً  
على موافقة رأي مجلس نظارها وأما الستة عشر  
الباقون (كذا) يتعينهم أعضاء مجالس  
المديرية

(١٤) المجلس العمومي وهو يؤولف من ثلثين  
عضواً وهم النظار الثانية وأعضاء مجلس الشريعة  
الذين يبلغ عددهم ٢٦ عضواً و ٤٦ عضواً  
يتعينهم مشايخ القرى

(١٥) ثمانية نظار وهم مسئولون لدى الحضرة  
الخديوية

(١٦) الحضرة الخديوية

وربّ فائز يقول ان هذا النظام لا يشمل  
المبدأ النهائي من حيث هو في الواقع ونفس  
الامر حيث ان حقيقة المجلس العمومي ومجلس  
الشريعة هما الى جانب الشريعة اقرب منها الى  
جانب الاستشارة فحجة انه قل من يذهب الى  
ان مصر وصلت الآن الى درجة يتأتى معها  
انشاء حكومتها ديمقراطية محضة وإنما اذا حاولنا  
في الظروف الحالية ادخال نظامات من شأنها  
ان توقع البلاد في شرك الارتباك والاختلال  
يوم تتركها وشأنها تكون قد جلبنا على انفسنا  
نقمة كبرى فان اشد اهل البلاد حباً للحرية  
يرى سوء العاقبة من ادخال تلك النظامات  
وان الامور السياسية العارضة لنا في الهند لا  
تختلف كثيراً عن التي تصادفها في مصر ومع  
ذلك فاننا سارون في غاية من التردد والتأني

المدولة في المسائل المهمة التي تتعلق بالصالح  
العمومي للبلاد مثل تسوية الضرائب ومشروعات  
الزراعة واجراء المساحة واحداث ضرائب جديدة  
فاذا ضمنا المجلس الى مجلس واحد تكون بذلك  
قد مددنا النص الحاصل من عدم اختبار  
الفرق الأكبر من الاعضاء بما عند اقرانهم  
من أعضاء مجلس الشريعة من التدريب في  
الامور والعود على الاعمال

اما سلطة المجلس العمومي وان كانت تستعمل  
في الاوقات النادرة جداً وفي اهم المسائل فهي  
تكون مع ذلك مائلة لسلطة مجلس الشريعة التي  
يبقى حق مشروعات القوانين للوزراء لكن  
يكون للمجلس العمومي ما لمجلس الشريعة من  
الامتيازات مثل حق المناقشة والافتقار وايداء  
الرأي واقامة الحجج

اما الحد الفاصل الذي ينبغي اقامته بين  
القوانين والامور التي يلزم عرضها على مجلس  
الشريعة وبين القوانين والامور التي لا توضع  
موضع الاجراء الا بعد مداولة المجلس العمومي  
فيها فيجب تعيينه بعناية الدقة في نظام اساسي  
كما حصل في تعيين خصائص برلمان كندا  
والمجالس العمومية للاقاليم ويجب ان يكون  
للمجلس العمومي الحق المطلق في اخذ الرأي  
في مسألة واحدة مهمة وهي ضرب ضرائب جديدة  
ومن الجدول الاتي يتبين مشروع النظام  
الذي تقدم ذكره

مشروعات النظامات المصرية (١)

(١) جمعيات القرى وهي تؤولف من  
رؤساء دوائر الانتخاب الذين يتخون من توفرت  
فيهم شروط الانتخاب من الاهالي

بسيط سليم من الشوائب وغير مستلزم لتفنية  
زائدة كان أفيد للبلاد من النظمات الشورية  
مما كانت بتسعة النطاق فان النظام الاجتماعي  
في الشرق بسيط جداً حتى انه اذا وزعت  
الضريبة على الناس بالعدل والانصاف لا يحتاج  
بعد ذلك في انانهم السعادة الى تكثير الشرائع  
والقوانين ومما كانت الشرائع مستوفاة لا تؤدي  
الى الغرض المقصود ما لم تنفذ بالاستقامة  
والعدل

اما الان فلا يوجد في مصر قضاء حقيقي  
في واقع الامر وليس ما يرى من ذلك الا  
صوري سواء كان من جهة المحاكم نفسها او من  
جهة القاضين بامر القضاء واما في الزمن  
السالف فان القاضي مع كون وظيفته دينية  
محصنة كان موكولاً اليه الفصل في جميع مواد  
الخصومات فكان يحكم فيها بحسب اجتهاده  
بدون ان يرجع فيها الى قانون ما الا انه كان  
في غالب الاحيان يستند في احكامه الى آية  
القرآن وإلى ما يراه من نصوص الحديث أكثر  
انطباقاً على تلك المادة المراد فصلها وكان يميل في  
حكمه الى ما يرثي به من احد الخصمين او من  
الخصمين معاً وكلما مست الحاجة اليه في امر ما  
كان في يد الحكومة الاستبدادية كالألة الصماء  
تديره كيف شاعت

ثم انه من عهد المغنورية محمد علي اخذ  
بالترجيح في انشاء نوع من القضاء نعم انه بقيت  
للقضاة الدينيين اختصاصاتهم في المسائل المتعلقة  
بالزواج والنفال الملكية والعصية وما شاكل  
ذلك الا ان سائر القضايا مدنية كانت او  
تجارية في الان من خصائص المجالس التي

في سبل الاجراءات التي اتخذها في الهند  
لخطف الحكم الاستبدادي الذي ما زلنا نعتبره  
الى الان ضرورياً لبقاء سلطتنا هنالك  
اما الاجراءات المرغوبة للفطر المصري  
فهي اقرب سبيلاً الى مقام الحكم الاهلي مما يمكن  
ان يتصوره اي رجل من رجال حكومة الهند  
في سبل توصيل بلاده الى هذا المقام

ثم ان مستشاري الحضرة الخديوية يرغبون  
في الوصول الى تلك النقطة التي تقدم مبانيها  
وقد اعد مشروع امر سام وهو مندرج في  
ملفات هذا التقرير والنظام الشوري يكون  
بتنضاه منطبقاً على المبادئ العمومية التي سنبا  
اجمالاً وهي صادف هذا المشروع قبول  
حكومة جلالة الماكة فضلة تفضيلاً وفضلاً عن  
النظمات المتقدمة فان الحكومة تفكر في انشاء  
مجلس خصوصي ولكن حيث ان هذا المجلس  
سيكون ادارياً محضاً لا سياسياً فلا حاجة الى  
ان اذكره الان لسيادتكم على انه لما كان يتعلق  
من جهته بالقضاء كما يتعلق من الجهة الاخرى  
بالادارة فاعنتم هذه الفرصة للتكلم على اختصاصاته  
من هذا القيل عند الكلام على مسألة القضاء  
الاهلي في مصر واما مبادئ العمومية فسايتها  
بكتاب اخر

ثم انه يلزم لنا بعد النظمات المتقدم بيانها  
وتعريف جانبها مع الحرية في المطبوعات وقد  
شرعت في مخابرة الحكومة في هذا الشأن ولا  
ارى مصاعب من هذا القيل

( المحاكم الاهلية )

ان القضاء هو اول ما يحتاج اليه في  
الديار المصرية وهو اذا كان منطبقاً على وجه

أيضا على المواد المتعلقة بنظام المحاكم واختصاصاتها  
وكيفية التأديب فيها وعلى جميع الوسائل اللازمة  
للحصول على نظام قضاء مستكمل

وقد عادت هذه اللجنة الى اعمالها النافعة  
حالما استمرت السلطة الخديوية ولم تنزل من  
زمن مجتهدة في القيام بما عهد به اليها

ومن رغبة الحكومة المصرية استبدال  
المحاكم المختلطة بمحاكم اهلية متى تأتى ذلك ولا  
رهب ان رغبها مبدية على حتى طبعي وقد  
عرض لذلك اتخاذ قانون المحاكم المختلطة بمحاكم  
مدنيا وتجاريا ومحريا ولكن هذا القانون ليس  
مستكملا لسو اعطى واحكامه متخذة من احكام  
القانون الفرنسي وهي كثيرة التفصيل شديدة  
الاشكال مستلزمة لنفقة رائدة فلا تلائم حاجات  
الفلاح وبما ان الشرقي يميل الى جانب الانصاف  
اكثر من العدل ولا يتوى على ادراك حقيقة  
الاحكام التي تنبع من تحول الانصاف الى  
امبال استبدادية فيجب ان تكون تلك الاحكام  
في غاية من البساطة اجتنابا لامتنهان مبلة ومراعاة  
لاسباب اخرى ومن اجل ذلك التفت كثيرا  
على الحكومة المصرية بان تعدل عن رأيها  
الاول وتحوّر قانون المحاكم المختلطة حتى يفي  
ملائمة لحاجات الاهالي ولاجل انجاز العمل  
قد اتحن بتلك اللجنة دوللو نوبار باشا الذي  
تشهد له سافة اعماله في امر المحاكم باصالة الرأي  
وكذلك الموسير هيلس والموسيو موريوندو من  
قضاة المحاكم المختلطة وتم بمساعدتهم استكمال القانون  
وتنقيحه والزيادة فيه وقد صرفت العناية بنوع  
خاص الى المواد المتعلقة بالرهن العقاري لما  
وجد فيها من المخالفة لجميع مبادئ الانصاف

استعاض بها عن اولئك القضاة وهذه هي المجالس  
على ثلاثة انواع وهي المجالس الابتدائية في  
المديريات ومجالس الاستئناف وهي ثلاثة مجالس  
ومجلس الاحكام في العاصمة وهذا المجلس حتى  
ابطال احكام المجالس الاخرى واستبدالها باحكام  
مئة مع ان رقم هذا الترتيب على الورق جميل  
جدا غير ان منافعة من جهة القضاء قليلة فانه  
ليس من اعضاء هذه المجالس من درس القوانين  
ولما اتفقوا من بين عامة الشعب من غير ترو  
ولا مسالة بالشروط التي ينبغي توفرها فيهم  
من حيث نزاهة النفس والمعارف ذلك فضلا  
عن انه لا توجد قوانين حقيقية صالحة قد اتهم  
الى سبل اعمالهم فتارة يرجعون الى القانون  
الفرنسي وتارة الى اللوائح التي كانت في الايام  
السالفة مريعة الاجراء في المجالس المختلطة  
القديمة واحيانا الى نصوص الشريعة الغراء اما  
الحكومة المصرية فقد انتهت من زمن طويل  
الى الاختلال والاضرار الناشئة عن تلك  
الحالة واشدد انتباهها الى ذلك بانشاء المحاكم  
المختلطة بل بما اشارت به عليها لجنة التحقيق وفي  
عام ١٨٨٠ عينت لجنة لتنظيم المرافعات واعداد  
القوانين اللازمة للمحاكم الاهلية التي عندت  
النية على انشاؤها ولكن لما تداخل عراي ورفافة  
من الجهادية في امور الحكومة توقفت تلك اللجنة  
في اعمالها بعض الشيء غير انه يسر لها مع ذلك  
ان وضعت دستوراً اساسياً تقر بمقتضى امر سام  
صادر في ١٧ نوفمبر عام ١٨٨١

وهذا الدستور يشتمل على الاصول المهمة  
للقضاء مثل استقلال القضاء واعتبار افراد  
الشعب متساوين لدى القوانين وهو يشتمل

انتفاعهم من مولدك وبجيكك ومويرة الا اذا  
دعت الحاجة في بعض الظروف الى انتفاء قضاء  
من غير هاته البلاد مراعاة لمعرفتهم اللغة العربية  
او معارف اخرى خصوصية

واذ رأى سعادة ناظر الحقانية احتياجاً الى  
بعض الاوربيين المحنكين في امر القضاء اختار  
ان يعين لمساعدته محامياً انكليزياً مشهوراً وهو  
بوظيفة نائب عمومي عن المحضرة الخديوية

وسيجعل في كل مديرية مجلس ابتدائي  
بؤلف من ثلاثة قضاة يكون احدهم اورياً  
واما الاستئناف فيجعل له مجلسان احدهما للوجه  
القبلي والآخر للوجه البحري وشكل كل منهما  
من خمسة قضاة اوربيين وثلاثة وطنيين وفيما  
علمت ان اللجنة عرضت ان يكون راتب القضاة  
الاوربيين رفيعاً ليتيسر بذلك الحصول على  
قضاة بارعين وقد شرع في انتفاعهم وستكون  
معرفة اللغة العربية شرطاً لازماً والذين يتوفر  
فيهم هذا الشرط يكافأون على قدر مناسب

وان في هذا الشأن امر آخر من الامور  
الضغينة قد استوجب نظر حكومة المحضرة الخديوية  
فيه وهو امر المحاكم الادارية ذلك انه كان في  
النية اول الامر تشكيل محكمة خصوصية للنظر  
في الدعاوي التي ينميها افراد الناس على الموظفين  
ولكن يسرني ان اقول انه حصل العدول  
عن ذلك وقرر الان ان ما يقام على هؤلاء  
الموظفين من الدعاوي مثل خرق النواحيث  
والاوامر السامية واللوائح فهو يقام في المحاكم  
الاعتيادية وكذلك في كل قضية تكون فيها  
منزلة الحكومة ماثلة لمنزلة الافراد كأن تكون  
مثلاً بصفة شريك او بائع او شاري او دائن

والاضرار بصياح الفلاح المطالب من مدعيه  
وقد اتفق حد لسرعة الفاء المدعين الحجر على  
الاطيان المرتبة ويبيعها باقل من ثمنها وجعلت  
تسهيلات عظيمة المديون لانه يرداد اطيانه من  
المرتبة بشرائها منه وهب ان هذا القانون جاء  
غير مستكمل ايضاً فانه من الافضل ان لا  
يحصل تأخير في تقرير القضاء في مصر وبناء  
على هذا فلا يلزم ان تفكر في تعيين لجنة اخرى  
لتضع قوانين جديدة بل اذا تبين بالاخبار  
لزوم ادخال بعض الاصلاحات فيسهل  
اجراء ذلك فيما بعد اما من جهة الاحكام التي  
عزم على اتخاذها من قانون المحاكم المختلطة فان  
الامر فيها بخلاف ذلك اذ لا بد من تنقيحها  
بمجلسها ومراجعتها على ان اللجنة قد اهتمت من  
بضعة اسابيع اهتماماً عظيماً فاخذت على نفسها  
وضع نظام جديد بالمره واني لمعتقد ان الذين  
علموا من اعضائها معايب الاحكام الحالية تيسر  
لم استمالة اقرانهم اليهم في الرأي

ثم انه من اهم الامور في مشروع القضاء  
الجديد ادخال التنصير الاوربي في المحاكم الاهلية  
فقد اجمع رأي الحكومة والاهالي على انه بدون  
ذلك لا يتأتى بث روح النزاهة والاستقلال  
في القضاة الوطنيين فان خلق الرشوة والعمودية  
قد امتزج بعاداتهم وتولى تقاليدهم الى حد  
يستحيل معه استئصال جرائمهم بالمره من المحاكم  
ولكن من المأمول انه متى نفوت روح النزاهة  
والاستقلال فيهم باختلاطهم مع نفر من القضاة  
الاوربيين الاذكياء يتأتى حينئذ ان يحفظ دائماً  
جانب الاستقامة التي تكون قد تقررت على  
نلك الصورة اما القضاة الاوربيون فيكون

أومديون ولكن لما كان يوجد صف آخر من  
القضايا التي ينبغي فصلها بين الحكومة وبين  
رعاياها عموماً وكانت الحكومة في تلك القضايا  
بمقتضى الحقيقة لا بمنزلة الأفراد وكانت هذه  
القضايا تتعلق بمواد ذات أهمية كبرى ليس من  
الصواب طرحها في محاكم غير متوفرة فيها شروط  
الاختبار لجدانة عهدها وجب حينئذ ان تقام  
محكمة خصوصية لذلك وان قد ذكرت في الجزء  
الاول من هذا التقرير ان الحكومة المصرية  
عازمة على انشاء مجلس خصوصي يكون شأنه  
ادارياً لا سياسياً ويكون مقدار معلوم من اعضائه  
مستقلاً استقلالاً تاماً عن الحكومة فأستنب  
ان نواف المحكمة الخصوصية من ثلاثة من هؤلاء  
الاعضاء عن قاضيين اوربيين من محكمة  
الاستئناف وبذلك يؤمل الحصول على قضاء  
بارعين وممتازين في المعارف يستحقون ان  
ينوضوا بامر ذلك القضاء المهم

فما تقدم قد انضمت الامور المهمة من  
المشروع المتعلق بنظام القضاء الاهلي في مصر  
وهذا المشروع على وشك الانتهاء وربما لا يضي  
بضعة اسابيع حتى يوضع موضع العمل غير اننا  
لا يجب مع ذلك ان نتوقع كونه في اول الامر  
مستوفياً لجميع الشروط فانه وان تيسر لنا  
الحصول على العدد اللازم من القضاة الاوربيين  
لتناول البغية لكن لا يزال في الامر صعوبة  
انتقاء اقران لم من الوطنيين يكونون نزهاء  
واعلاً للشفة بهم - ذالك فضلاً عن ان العمل  
سيكون جديداً بالنسبة اليهم جميعاً لانه لا يوجد  
في القطر رجال متشرعون وسينين لنا بالاخبار  
وتوقع خلل وتنص في القانون والاحكام ونحن

في ريب من ان الذين جعل لم هذا النظام  
يدركون كيفية التصرف فيه في بادئ الامر وان كان  
قد جعل بقدر الامكان ملائمة لعاداتهم ومشاريعهم  
ولكن لا شك انه يمكن فيما بعد قطع هذه  
العتبات العارضة في اول السيل وان اولئك  
المحبين لوطنهم الذين ابتكروا رأي تقرير امر  
القضاء في مصر سيرون تحقق آمالهم وامانيهم  
( الترع والري )

حيث انه قد تقررت كيفية القيام بحاجات  
مصر المعنوية بما تحقن لها من السلم الداخلي  
والحرية والقضاء يسوغ لنا الان ان توجه انظارنا  
الى حاجاتها المادية فنقول

ان ثروة مصر ناشئة عن مرتبها التي  
يتوقف خصيها على الري فان مياه النيل المولدة  
للفصب تجلب كل سنة كنوزاً عظيمة ولكن  
الجانب العظيم من هذه المياه كان يذهب سدى  
الى البحار وما كان يستفد الا بقسم قليل منه  
تروى به الاراضي المجاورة لمجاري النيل بوسائط  
صناعية ولا شك انه لو اتخذ فيما يتعلق بامر  
الترع والري طريقة مستكملة مستوفاة الشروط  
العلية لتمكن بذلك دفع مزار النيل فضلاً  
عن الانتفاع بمياهه الغزيرة التي لا تقدر مواد  
خصيها وذلك بان نمد بها الاراضي القليلة الان  
فتصبح رياضاً تضره فتزداد مساحة اراضي مصر  
الوقفاً من القضايات ويعظم ايرادها الى حد ان  
يصير الدين المصري شيئاً يسيراً بالنسبة الى  
الابرادات

على ان الوسائل المستعملة حالياً في امر  
الترع والري ليست لسوا الخط كافية فان الاعمال  
الضرورية مهمة والعونة مستعملة على وجه

جداً بالنظر الى عدد الفلاحين الذين يأتي  
الحصول عليهم فان كثيراً من الترع بلغ ارتفاع  
جوانبه فوق الماء مدة الصيف خمسة عشر  
متراً حتى تعذر رفع الماء من المجاري بسبب  
ذلك الارتفاع وفي بعض أنحاء الوجه البحري  
قد اخطأ اناس فاستعملوا للري مياه المصافي  
ذات الاملاح الراسية بعد نجر المياه فتلقت  
لذلك مقادير متسعة ايضاً وتعذر ترخ المياه  
منها

اما اصلاح الترع فهو جاري بواسطة العونة  
يديرها مأمورو نظارة الاشغال العمومية بدون  
استشارة المديرين أولاً وما على هؤلاء المديرين  
الا ان يقدموا الانوار المطلوبة منهم فقط اما  
كيفية استعمال هذه العونة فهي فاسدة وقابلة  
لحصول الغش من وجوه عديدة ذلك ان  
العمل الذي يمكن اجرائه بثلاثمائة رجل في  
مدة ثلاثة ايام يجمع له خمسمائة رجل لمدة  
اسبوعين او ثلاثة اسابيع فمن كان من هؤلاء  
الفعلة بدون اشتغال تبسره ان يرجع الى بيوتهم  
بعد ان يكون قد دفع مبالغاً يسيراً للموظفين  
القانونيين وكذلك من جهة المياه فان منفعة  
العونة في غالب الاحيان تحول من غير حق  
على اصحاب التروة والاملاك المتسعة بما يرشون  
به القائمين بأمر تلك العونة وفي بعض الاحيان  
يسعى ارباب الساطفة في تطهير المديرية التي  
توجد فيها املاكهم

وان ما يوجب مزيد الكدر في امر العونة  
انما هو قلة الفائدة بالنسبة الى كثرة العمال  
وذلك ناشئاً عن كيفية ادارة العمل فان  
الادوات اللازمة للاعمال لا تكون الا في

بعض المناطق الشديدة على التلاح فضلاً عن  
كون الثمرات الحاصلة منها لا تفي بمقدار العمل  
والشغل فيها ونرى الفقراء يتضررون من عدم  
انصاف الموظفين الشرهين في توزيع المياه عليهم  
وقد ثبت للجميع ان محصولات السكر والقطن  
تنقص في كل عام وان مساحة الاراضي المزروعة  
تقل ايضاً وان كان ينفق في كل سنة في سبل  
الترع ١٨٧٤٢٤ جنيناً استرلينياً

اما مراقبة اعمال الري وتوزيع المياه فمكول  
امرها الى مهندسين وطنيين تابعين لنظارة  
الاشغال العمومية مباشرة والتخلل واقع في مارسة  
الاعمال الحالية وتوزيع المياه ومراقبة التوزيع  
( اجراء الاعمال الجديدة )

قد عرضت مشروعات كثيرة فيما يتعلق  
بامر الترع فلم يتحقق بعضها لما ناله من مقاومة  
اصحاب الاطيان الواسعة الذين رأوا في تنفيذ  
ذلك البعض من المشروعات ما يضطرهم الى  
تغيير ما كانوا يستعملونه من الآلات الرافعة  
المياه وخاب السعي في اجراء البعض الاخر من  
تلك المشروعات بسبب مقاومة الاغراض  
الاجنبية التي كانت مضرة ثم انه لما كان يشرع  
في اشغال جديدة كان الاجراء فيها غير واف  
بالمقصود فضلاً عن ان جانباً عظيماً منها ترك  
قبل المجازة

( اصلاح الاعمال الحالية )

يشمل هذا النوع من الاعمال على اصلاح  
الجسور انقاء الغرق مدة فيضان النيل وتطهير  
اقواء الترع الكبيرة وازالة ما يجمع كل سنة  
من الاتربة في مجاري جميع الترع ومن المؤكد  
الان ان امر تطهير الترع وصيانتها اصبح عميراً

بد عدد قليل منهم وإما الجانب الأعظم فهو  
يشغل فجلاً المقاطف الصغيرة التي يشغل بها  
الأثرية ويأت هذا العمل بنفع من الفقرة  
الآنية التي أخذناها من تقرير المستر فيلرس  
سنوارت أحد أعضاء البرلمان وهي

« أهي رغبت أن أرى كيفية اشغال العونة »  
« رأي العين فذهبت الى جبهة كانوا يحفرون »  
« فيها تربة جديدة فرأيهم يحفرون في »  
« أرض رملية ذات حصى حفرة عمقها ١٨ »  
« قدماً وكان لهذا الحفرة ضفتان مرتفعتان »  
« من تراب الحفر على كل ضفة من قاع »  
« الحفرة نحو ٤ قدماً وكان الناس على مسافة »  
« ميل متجهين في قاع الحفرة وعلى الضفتين »  
« مثل النمل وقد قال لي الناظران عدد »  
« محفري المدبرة الذي يبلغ الوقا هو ثمت »  
« مراقبي وإن هؤلاء الفعلة يشتغلون من »  
« شروق الشمس الى غروبها ولا ينقطعون »  
« عن العمل الا برهة يسيرة عند الظاهر »  
« يأكلون فيها خبزهم الذي يجلب لهم أهلهم »  
« مبلولاً بماء النيل وكذلك يأكلون قبل »  
« مباشرة العمل وعند الفراغ منا وكانوا »  
« يملأون مقاطف صغيرة بما يحفرونه من »  
« التراب بأصابعهم وكان مع عدد يسير منهم »  
« معاول يبلغ طولها قدماً واحدة وأما أغلبيهم »  
« فكان لا آلة له سوى يده وهم أنفسهم »  
« يقدمون تلك الآلات والمقاطف وكان »  
« الحر شديداً اذ بلغت درجته في الظل »  
« ٨٢ ( فهرست ) ولعلها كانت بالغة في »  
« قاع الحفرة ٦٥ وكان هؤلاء الفعلة لا يسير »  
« على رؤوسهم لمدة مشابهة البدة التي على »

« رؤوس الفعلة المنقوشة رسومهم على قبور »  
« الدولة الرابعة من ملوك مصر وفي الليل »  
« ينامون على الأرض وليس لهم من غطاء »  
« سوى التراب الرثة البالية التي كانوا »  
« يأتون بها تباراً وكان البرد في غالب »  
« الأحيان شديداً مدة الليل وقد كان بينهم »  
« عدد وافر من النظائر مسلحين بالعصي »  
« وكانوا يضربون بها الفعلة بدون سب »  
« بين وكان قسم عظيم من هؤلاء الفعلة »  
« يتكون الما في الأصابع والأقدام فإن »  
« التراب الذي كانوا يحفرونه يشتمل على مقدار »  
« من قطع الصوان وكان الرمد مشيراً »  
« بينهم » اهـ .

فإذا نظرنا الى هؤلاء الفعلة الذين رأهم المستر  
فيلرس سنوارت كيف كانوا يكرهون على مبارحة  
قراهم وترك أراضيهم بوراً وإن منات منهم كانوا  
يعلمون حتى العلم انهم أخذوا قسراً عنهم مع  
ان جبراتهم كانوا احسن نصيباً منهم اذ تحصلوا  
على النقا في منازلهم وإن هذا انما هو ناشئ عن  
مراعاة الخطر او الرشوة او حق بعض الموظفين  
وان مكان الاشغال التي كانوا يستحضرون  
لاجلها بعيد جداً عن منازلهم فضلاً عن كونهم  
لا يتنعمون بشيء من تلك الاشغال يتبين لنا  
من ذلك كله ما يتولد عن كيفية تلك الاعمال  
من الاضطراب والكدر والسامة ولا شك ان  
العونة تكلف البلاد مبلغاً عظيماً فقد بلغت من  
نفاة انما نستلزم من مائة الف الى مائة  
وثلاثين الفا من المشتغلين بالزراعة لمدة تختلف  
بين ستين يوماً ومائة وعشرين يوماً

( توزيع المياه ومراقبة التوزيع )

يشغل هذا الصنف من الأعمال على إنشاء  
المويسات ( الجسور ) ورفعها ومراقبتها ومراقبة  
الانابيب واقامة السدود ورفعها وتركيب الآلات  
الرافعة للمياه وربما كان الغش الحاصل في  
توزيع المياه اعظم منه في سائر انواع اعمال  
الري خصوصاً ان جودة الحاصلات تتوقف على  
ري الاراضي في الاوقات اللازمة والسبب الاكبر  
لهذا الغش انما هو اعطاء سلطة استبدادية  
للمهندسين المكلفين بامر اقامة السدود والجسور  
وتركيب الآلات الرافعة للمياه على وجه يلائم  
اصحاب الاراضي الواسعة وذوي الكلفة النافذة  
في البنادر

اما ري الاراضي في الوجه البحري فيكون  
غالبه بواسطة آلات بخارية تخص اغنياء يبيعون  
المياه ولقد سمعت ان رجلاً بلغ ايراده من  
بيع المياه خمسة عشر الف جنيه ولا شك ان  
مثل هذا الرجل يكون ويقاوم كل طريقة تتعلق  
بتحسين حالة الترع وتسهيل السيل لامداد  
الاراضي المجاورة لها بالمياه من غير آلات

فما تقدم يتضح ان اعمال الري في مصري  
الان من غير ادارة محكمة وان القائمين بتنفيذ  
تلك الاعمال لم تتوفر فيهم شروط النزاهة  
واللياقة فينبغي لاصلاح هذا المخلل الواقع ان  
تسعى الحكومة المصرية في تعيين مهندس ماهر  
خير بالاشغال التي هي من قبيل ما تقدمت  
الاشارة اليه وتعيين منتشين يستحقون الثقة بهم  
ويستطيعون القيام بواجبات المراقبة والتنفيذ  
بغاية الضبط والدقة

ولما كانت مصر مشايهة من حيث الري

لعدة اعمال هندية كان لذلك من الواجب  
ان تتخذ هذه الاعمال موضوع النظر لاستعداد  
الاراء اللازمة لري مصر منها وجميع اراضي  
الديار المصرية بحملتها ليست باعظم من اراضي  
بضعة اعمال في الهند كلها تحت ادارة مهندس  
واحد فيمكن اذ ذلك تكليف حكومة الهند بتقديم  
رجل خير لمدة خمس سنين او ست وهذا  
الرجل الموظف للغرض المتقدم ذكره ينبغي ان  
يناط به كما يتعلق بامر الري وان يكون له سلطة  
كاملة فيما يتعلق بصيانة الاشغال القديمة  
واصلاحها وتوزيع المياه وترتيب اشغال الترع  
وتركيب المطافي وعزل الخدمة الغير اللائقين  
او الذين لا يستحقون الثقة بهم ويجب عليه ان  
يقرر الاشغال التي يلائم اجراؤها كل سنة  
وان بعد ميزانية عرضها على ناظر الاشغال  
العمومية

ومن واجباته ايضاً ان يمد الحكومة المصرية  
بمشوراته فيما يتعلق باجراء الاعمال الجديدة وان  
يبيدي لها اراءه فيما عسى ان يعرضه بعض  
الاوربيين من المشروعات المتعلقة بالري اذا  
كانت نافعة او غير نافعة وينبغي ايضاً ان  
يكون له السلطة في ان ينظم بالاتحاد مع  
المديرين ومجالس المديريات امر العونة على  
وجه تحقيق به نوال فائدة عظيمة بدون ان  
يحمل التالاج مشقة زائدة ويكون من اختصاصاته  
ان يقرر نظاماً للمراقبة والتنفيذ حتى ان كل  
شكوى تتعلق بعدم توزيع المياه على وجه  
الانصاف او باعمال يقع من المهندسين لابد من  
ابلاغها للباشمهندس وتحقيق امرها كما ينبغي في  
مدة بضعة ايام في محل الرافعة بواسطة احد

المتن

على أن المصائب التي تعرض في حيل  
موظف مثل الذي ذكرته تكون عظيمة فانه  
يلقى مقاومة من جميع اصحاب الاطيان الواسعة  
وسائر اصحاب آلات الري وكذلك من جميع  
المكافئين بصوبة امر العونة ومن الذين يربحون  
تقوداً من الطريقة المتبعة الان في اجراء تلك  
الاعمال وليس من كانت تلك وظيفتهم من  
يستطيع نيل البقية من النجاح ما لم يكن مؤيداً  
كل التأيد من الحكومة الانكليزية والحكومة  
المصرية وحيث ان بعض الاصلاحات مثل  
اعادة المصافي الى ما كانت تستعمل له في  
الاصل مستلزم لزمين ليس يسير وجب استمرار  
ذلك التأيد مدة سنين وقد وصل امر الري  
بالترجيح الى حال لا بد فيها من اجراء  
اصلاحات كاملة واستعمال طرق فعالة متعا  
لتعطيل مقادير واسعة من الاراضي ولعل هذا  
المشروع الذي يناه لا يستلزم في انفاذه نفقة  
ازيد من النفقة الحالية والا فها زاد في جانب  
النفقة فيوفي مع ذلك بازيد منه في جانب  
الاخصاب الذي يأخذ اذ ذلك في التمر  
دائماً

ثم انه مع نس النظام الحالي يمكن اجراء  
بعض التحسينات كأن يكون للمديرين الحق  
الذي ينفذون الشروط المتعلقة بتوزيع المياه  
المثبتة في قانون مجالس الزراعة وان يلزموا  
مهندسي المديرية باداء واجباتهم كما ينبغي  
ادائها وان يكون حق التصريح بوضع آلات  
الري غير متعلق بالمهندسين الحاليين وان يكون  
تعين العدد اللازم من الانفاز للقيام بخدمة

خصوصية من الخدمات موكولاً امره الى المدير  
وبالمهندسين المديرية بعد الاتفاق اولا مع  
مجالس المديرية المعزوم على انشاءها ويمكن  
ادخال طريقة من منتضاها ان يشترك جماعة  
في وضع الآلات اللازمة لرفع المياه على ان  
هذه التغييرات التي ذكرت ليست وافية بالمقصود  
من استئصال جرثومة الضرر وربما كانت  
الطرق المستعملة في جميع المديرية غير مثالية  
وليست على نسق واحد فيؤدي ذلك الى الخل

( الدائرة السنية والدومين )

ان من جملة المسائل الادارية الموضوعة  
لدى نظر الحكومة موضع الاهتمام المسألة المتعلقة  
بسوية امر الاطيان المختصة بالدائرة السنية  
والدومين وهي شاغلة لحاظ الحكومة اكثر من  
غيرها من تلك المسائل فان هذه الاطيان  
يبلغ قدرها مليون فدان وهو عبارة عن خمس  
اراضي مصر المزروعة او ثلث اراضي الوجه  
البحري وكانت هذه الاطيان فيما مضى ملكاً  
لحضره الخديو السابق وعائلته الكريمة

اما املاك الدائرة السنية مع املاك الدائرة  
الخاصة هي اقل مساحة من املاك الاولى فتبلغ  
٤٨٥١٢١ فداناً وقد جمع الخديو السابق هذه  
الاملاك بطرق مختلفة ودفع عن جانب منها  
من مبالغ القروض التي عقدتها وليسب سؤ  
التصرف او لاسباب اخرى صارت هذه الاملاك  
مديونة فيما بعد وقد قدرت قيمة ديون الدائرة  
السنية في الواقع المبرم مع المستر جوشن وجورج  
في ١٢ ايلول سنة ١٨٧٧ ببلغ ٨٨١٥٤٢٠ جنيهاً

استراليا وهذا تفصيلها

جنيه استرليني

٥٩.٩٢٨. سلفة سنة ١٨٧٠

٢٩.٦١٥. بونات الدائرة

٨٨١٥٤٣٠

الان الى الكلام عليها  
( الدومين )

ان اراضي الدومين قد اشترها الخديو  
السابق واعضاء عائلته الكريمة بالقيمة التي  
اشترت بها املاك الدائرة السنية وهذه  
الاراضي تبلغ مساحتها ٤٣٥٧٢٩ فداناً وفي  
عام ١٨٧٨ حصل التنازل عنها الى الحكومة  
وجعلت ضمانة لسلفة قدرها ٨٥٠٠٠٠٠ جنيه  
استرليني وهذه السلفة مشهورة بسلفة روثيلد  
فانما عجزت ادارة الدومين عن اداء فوائد  
تلك السلفة كان على الخزينة المصرية ان تسد  
العجز كما نقرر ذلك بالنظر الى الدائرة السنية  
وقد خصصت ايرادات مديرية قنا لذلك  
الفرض نفسه ولكن لموه الحظ كان دائماً يلجأ  
في سداد العجز الى الخزينة فان الحكومة فضلاً  
عن دفعها لمقدار الكوبون الاول من السلفة  
البالغة ٣٠٧١٨٧٢٠٠ جنيهًا مصريًا اجازت لادارة  
الدومين ان تبقي عندها مبلغاً قدره ٣٠٠٠٠٠٠  
جنيه لادارة حركة المصلحة واولاً ذلك اكان  
هذا المبلغ خصص لاستهلاك الدين وفي العام  
التالي عام ١٨٨٠ دفعت ادارة الدومين  
الكوبون الا انها عجزت عن دفع بقية الاموال  
الاميرية المطلوبة للحكومة البالغة ٨٦٠٠٠٠ جنيه  
تقريباً ولكن لا بد ان يعلم مع ذلك ان  
الاموال الاميرية المربوطة على املاك الدومين  
قد بلغت من ١٧٥٣٧٥٠٠ جنيهًا مصريًا الى  
٢٤٩٥٨٢٠٠ جنيهًا مصريًا فكان حكمها في ذلك  
حكم سائر الاملاك التي سري عليها القانون  
المتعلق بالمقابلة وفي عام ١٨٨١ حصل في  
ادارة الدومين عجز جرّ الحكومة الى دفع مبلغ

ولكن هذه الديون قد جمعت بمقتضى تلك  
العهد وجعلت ديناً عاماً على الدائرة السنية  
بنائدة قدرها خمسة في المائة ثم جاء قانون  
التصفية في ١٧ لوليوسنة ١٨٨٠ فاحدث بعض  
التغييرات فصارت املاك الدائرة السنية والدائرة  
الخاصة املاكاً للحكومة وخفض مقدار الفائدة  
الى اربعة في المائة وصرف لمصلحة الدائرة السنية  
مبلغ قدره ٤٥٠٠٠٠٠ جنيه استرليني من نقود  
التصفية وذلك مقابلة بمبلغ الضمانة الذي ربط  
لها على المرتبات الخديوية فتكون بذلك مبلغ  
احتمالي تمكنت به الدائرة السنية الى السنة الماضية  
من ادارة اعمالها وانقيام ما يطلب منها بدون  
ان تلجأ في شيء من ذلك الى الخزينة وفي  
السنة الماضية كان محصول السكر الذي هو  
اعظم محاصيل الدائرة ردياً جداً حتى انه ربما  
يحصل عجز فتلتزم الحكومة المصرية بسداده  
مراعاة لاحكام قانون التصفية

اما القسم الافضل من اراضي الدائرة  
السنية فهو كائن في الوجه القبلي وهو معد  
ازراعة فصب السكر وفيه معامل ذات الات  
ثمنية واذ كانت هذه الاراضي مستأجرة رؤوس  
مال عظيمة وادارة حسنة كان من المتعذر  
بيعها لافراد الناس على ان مبلغ املاك الدائرة  
ايضاً مهم مثل بيع اراضي الدومين التي تنتقل

١٠٨١٤ جنيهاً في تسديد الكوون فضلاً  
عن ان الاموال الاميرية البالغة مائة الف  
جنيه بقيت من غير تسديد

ولامر معلوم ان هذه المصلحة بحسب اي  
تقدير كان ربما كلفت الحكومة في ادارة سنة  
٨٢ بقدر ما كلفتها في سنة ٨١ فبين ان  
انها في مدة الاربع السنين الاولى من انشائها  
قد كلفتها ثمانية و ٧٠٠٠٠٠ جنيه والمنظور ان  
عجزها عن كل سنة من السنين الآتية يكون  
نحو ٢٠٠٠٠٠ جنيه ولا يصح استمرار هذه  
الحالة السيئة لما فيها من الاضرار التي لا  
تتصرف فقط في الخسارة السنوية المتقدم ذكرها  
بل ان جمع تلك الاملاك الواسعة الى ملك  
واحد كان من نتيجته فيما يقال تجريد جانب  
عظيم من الفلاحين من الاراضي وجعل رزقهم  
موقوفاً على اجرة ليسوا مخففين منها وكيفما كانت  
الحالة فانه من المقرر الثابت ان حرمان جماعة  
من الفلاحين مدة سنين من زراعة اراض  
واسعة مثل التي سبق الكلام عليها ليس  
بمخمد سياسة فضلاً عن انه اذا جرت  
الارض الى اجزاء مناسبة وحرثت هذه الاجزاء  
بطريق التملك يزيد فلك في قوة الخصا بها  
وليس من الصواب ان يعهد بادارة اراضي  
الدومين المتسعة الى ثلاثة مديريين منفيين  
بالحرورية وبالنظر الى هذه الاحوال ليس لنا  
من طريقة جديدة بان تنبع سوى بيع تلك  
الاملاك بجمعها على ان مصلحة الدومين قد  
سمعت في ذلك كل السعي ولكن الوسائل التي  
اتخذتها ليست صالحة ولا تؤدي الى العرض  
المقصود وبناء على هذا فلم تتوصل بذلك

السعي الى بيع ما يقرب من خمسة الاف فدان  
فقط هذا فضلاً عن ان مديري هذه المصلحة  
لا يمكنهم وقفهم من القيام بتلك الخدمة الصعبة  
وهي بيع تلك الاملاك لاشتغالهم بتحصيل  
الابرادات ومراقبة الزراعة فلا يد اذن من  
التوصل الى ذلك بنسار ماهر .

وقد عرض احد الاغنياء المشهورين في  
القاهرة من عهد قريب مشروعاً في ذلك  
الشأن فقال تصديق الحضرة الخديوية عليه مع  
تصديق المشهورين في الامور المالية وهو عبارة  
عن انشاء شركة مالية توفرت فيها شروط  
الضمانات اللازمة ليم بواسطتها بيع تلك الاراضي  
ودفع السلفة ومن مقتضى ذلك المشروع  
استخدام البنك العقاري لذلك فان هذا البنك  
يمكنه بالنظر الى نظامه وعلاقته مع الفلاحين  
ومركزه في البلاد ان يقوم بالامور التي تطلب  
منه كما ينبغي

اما اسعار الاطيان فيعينها مدير والدومين  
بالاشتراك مع اصحاب المشروع وذلك بعد  
تقسيم تلك الاطيان الى حصص وكذلك يكون  
تقدير اثمان المنقولات والبيوت التي تكون  
في تلك الاراضي ومنى نال ذلك التقدير  
تصديق الحكومة ووكلاء حاملي سندات سلفة  
١٨٢٨ عليه عرضت الحصص للبيع بالمراد  
والمأمول ان الاثمان التي تقدر تكون وافية  
بامتلاك السلفة بأكملها غير انه سيمع البيع على  
شركات ولا يباح مدة ست سنين لاحد ما ان  
يقدم عطاءه بدون واسطة تلك الشركة وقد  
طلبت الحكومة ان تقسم تلك الاراضي الى  
حصص صغيرة ما امكن ليستطيع صغار الفلاحين

شراؤها ولاجل تسهيل السبل للفلاحين في استرجاع الاراضي التي نزع ملكيتها منهم سيكلف المشترون منهم عند الاقتضاء كل النفود اللازمة الشراء جزء منها بفائدة قدرها ١ في المائة علاوة على الفائدة التي يكون البنك قد دفعها لاجل الاستحصال على القرض اللازم لذلك . وعلى هذه الصورة يكون لنا طريقة للاستهلاك تكاد ان تكون مبنية على مبادئ ماثلة للمبادئ المقررة في الاحكام المتعلقة بشراء الاراضي في القانون الزراعي لارلندا حيث ان الحكومة تكون كافلة دفع السنوات واما عمولة الشركة على قيمة المبيعات فتكون ٢ في المائة وهي اقل من العمولة الاعتيادية في البلاد بثلاثة في المائة . ومن الممكن ايضا ان تصدر الحكومة ائحة بدون اخذ رسوم عليها

واذا بقي مقدار معين من الاطيان المطروحة في المزاد بدون بيع الى غاية السنة الثانية او غاية اية سنة من السنين التالية من اعلان المزاد فللحكومة ان تقبل اي عطاء آخر يقدم لما ومع ذلك فان اصحاب المشروع يؤمنون ببيع جميع الاراضي قبل انتهاء السنوات الست غير انني لا اود الكلام فيما اذا كان هذا المشروع يلائم الحاجات روتشيلد او لا يلائمهم ولكن مراعاة لمصلحة الحكومة ومصلحة الاهالي ايضا افول دائما بوجوب بيع تلك الاراضي واعادتها الى يد جماعة الفلاحين

( مصلحة التاريخ )

ما من مصلحة من مصالح النظر المصري اجدر من مصلحة التاريخ بشكوى الاهالي منها

وليس ما هو اخلق منها يتبدد ولم ذلك فلا تعجب اذا كان سير ادارتها اوجب النفقات . وليس النواب اليو فان قوانينها كانت قليلة بالنسبة الى ثقاتها وكانت متحملة عدة من الخدمة الاوربيين الذين لم تكن متوفرة فيهم شروط المعارف المساحية وقد بلغت ثقاتها في ميزانية سنة ١٨٨٢ سبعين الف جنيه مصري منها ٥٨٩٩٩ جنيهًا مصريًا صرفت في رواتب ٨٩١ مستخدمًا واذا اسقطنا من ذلك عدد المستغلين بالمياومة والقناسة ورواتبهم بقي ٢٤٩ مستخدمًا برواتب جملتها ٤٧٨١١ جنيهًا مصريًا منهم ١١١ اوربيًا برواتب قدرها جميعًا ٢٦٧٨٧ جنيهًا مصريًا وقد كان راتب كل من مديري المصلحة ١٥٠٠ جنيه مصري في كل سنة ولا شك ان هذا المبلغ عظيم جدًا بالنسبة الى مقدار راتب مدير عموم التاريخ في انكلترا الذي يبلغ ١٢٠٠ جنيه في العام

واذا نظرنا الى الافدنة المسوحة والى النفقات التي استلزمها مساحتها رأينا ان اللدان الواحد قد استلزم نحو عشرة ثلثات مع ان الفائدة ليست الا مساحية واما الفائدة الجغرافية فهي قليلة جدًا ولا شك ان ذلك المقدار من النفقة زائد عن الحد خصوصًا في بلاد مصر لما فيها من السهولة في اجراء الاعمال المساحية ثم انه قد ربط للمساحة في ميزانية السنة الحالية مبلغ قدره ٥٥٠٠٠ جنيه مصري ونقص عدد المستخدمين بمقدار عظيم غير ان هذه المصلحة يجب تنظيمها من جميع الوجوه تنظيمًا جديدًا ويلزم المبادرة الى الغاء الادارة المزدوجة فيها فان الاعمال المساحية تستلزم أكثر من غيرها

ان تكون ادارتها مفردة وتنقصي ان يكون  
اجراؤها على نظام واحد

واما ما تحتاج اليه مصر من تلك الاعمال  
فهو اولاً اعداد خريطة توبوغرافية بناء على  
نظام التمثيل ثانياً المساحة

اما الخريطة التوبوغرافية فهي لازمة من  
الوجه الاداري والوجه العلمي ايضاً فانه لا يوجد  
في الحال خريطة ما لمصر مبيت فيها نظام  
الري بوجه الدقة والضبط وبدون مثل هذه  
الخريطة يصعب تقرير مشروع عام فيما يتعلق  
بالترع واما المساحة فلازمة لتوزيع الضرائب  
بوجه الانصاف والسهولة تداول الملكية وصيانة  
حقوق المالكين

وقد جرت العادة ان يوفق بين هذين  
الصنفين من الاعمال في الاجراء على وجه يجنب  
فيه تكرار العمل ولكن لم يجرب شيء من ذلك  
في مصر الا عمل التمثيل ومع هذا فان تجربة  
هذا العمل لم تكن على حسب قواعد العلم الحقيقية  
فضلاً عن ان هذه التجربة لم تليث ان تركت  
وتأجلها فيما يقال لا تفيد شيئاً ما

وبالحيلة فانه اذا لم يغير في نظام الاعمال  
المساحية بعض التغيير فلا بد من تكرار جانب  
عظيم من الاعمال عندما يشرع في الاجمات  
اللازمة لاعداد خريطة توبوغرافية

ثم ان مصلحة التاريخ قد طرأ عليها من  
منذ انشائها في شهر فبراير عام ١٨٧٩ عدة  
تقلبات فكانت بدامتها في ذلك الحين بإدارة  
الموسيو كولتن ( وهو الآن يلقب سير ) والموسيو  
كلمبور ثم بعد ذلك بشهرين اثنين اي في ابريل  
عام ١٨٧٩ صارت بإدارة الجنرال ستون

فكان وحده مديراً عمومياً عليها وفي ابريل  
عام ١٨٨٠ انتقلت ادارتها الى لجنة مؤلفة من  
اربعة اعضاء كانوا موظفين في جهات اخر  
وما كانت خدمتهم في تلك المصلحة الا من  
قيل الخدمة المجانية اما كيفية تشكيلها فهي ان  
رسم باشا كان فيها رئيساً والسير كولتن نائب  
رئيس وروسو باشا ومحمود باشا الفلكي عضوين  
وكان موري بك كاتب سرها العمومي وفي شهر  
مارس عام ١٨٨١ عين الموسيو دي لوجودين  
الذي كان مستخدماً في اعمال شركة السويش  
بدلاً من روسو باشا بوظيفة بائنهندس وعين  
له راتب وفي شهر يونيو من تلك السنة نفسها  
عين الموسيو جيسون الذي كان مفتشاً في مصلحة  
التاريخ في الهند بدلاً من السير كولتن وعين  
له راتب ايضاً وذلك لغرض خصوصي. وهي  
تقرير نظام لفرز الاطيان ومراجعة كيفية توزيع  
الضرائب وفي شهر ابريل عام ١٨٨٢ استقال  
محمود باشا من تلك اللجنة ثم تبعه رسم باشا  
في شهر نوفمبر من العام نفسه

فبناء على ما تقدم أصبحت تلك اللجنة الان  
مؤلفة من عضوين اثنين وهما الموسيو لوجودين  
والموسيو جيسون ثم انهما وإن كانا متساويين  
في السلطة فلا بد ان يكونا مختلفين رأياً في  
كيفية اجراء العمل

وفي عام ١٨٨٢ قدم هذان العضوان  
تقريراً قسماً الى ثلاث مدد فجمعاً في المدة الاولى  
من شهر فبراير عام ١٨٧٩ الى شهر ابريل عام  
١٨٨٠ تحت عنوان مدة التعلم والمدة الثانية من  
شهر ابريل سنة ١٨٨٠ الى شهر ابريل عام  
١٨٨١ تحت عنوان مدة التنظيم والثالثة من

شهر أبريل عام ١٨٨١ الى شهر أبريل عام ١٨٨٢ تحت عنوان مدة العمل وانما اذا نظرنا الى الحالة الراهنة للاشغال المساحية وجب ان نبحث عن كيفية النظام الفاسدة وليست بنافعة بالنسبة الى النفقات فان للادارة مديرين ومثاليين في السلطة لكنهما ربما يختلفان في الاراء ثم ان خدمة اقلام المصلحة ازيد من القدر اللازم فاننا نجد فيها كاتب سر عمومي براتب يبلغ ستائة من الجنيهات المصرية في السنة وكاتبين خصوصيين براتب قدره ثلاثمائة من الجنيهات المصرية في السنة لكل منهما وسبعة رؤساء اقلام يقبضون جميعاً الفين ومائتين وثمانين جنيهاً مصرياً في السنة ذلك فضلاً عن ثمانين موظفاً تختلف رواتبهم السنوية بين ثمانية وعشرين جنيهاً مصرياً ومائتين وستة وسبعين جنيهاً مصرياً ولهذا المصلحة اكثر من تسعة عشر مستخدماً بين ساع ووقاس ثم ان المساحة في الخلاء موكول امرها الى فرق منبثة في الوجهين القبلي والبحري ولم اقف لهذه الفرق على نظام عام محدود يرجعون اليه في الاعمال

اما الخلل الواقع في طريقة اعطاف فواضع فانه لو جمعت كل تلك الفرق في مديرية واحدة واستمرت على الاشغال دائماً بمنتهى نظام محدود الى ان تنتهي من مساحة تلك المديرية لتحقق بذلك اقتصاد عظيم في نفقات الملاحظة والتنقيش من دون شك ولا ريب وكانت فوائد الاعمال حقيقية جليلة

اما بيان الحال في الخلاء فهو في الحالة المحاضرة كما يأتي

عدد

٥ مفتشون

٦ وكلاء تنقيش

٧ مساعدين تنقيش

٨ رؤساء فرق

١٠ مساعدين رؤساء فرق

١٤ معاونون

١٢ كتاب

٢٠٠ زنجارية

فاذا جعل هؤلاء العمال على ثلاثة اقسام عاملة امكن بذلك تقليل عدد المفتشين ووكلاء التنقيش ومساعدي التنقيش وسهل انجاز العمل وقلت النفقات

اما الطريقة المتبعة في اجراء الاشغال في الخلاء فهي الانية

تعين اولاً حدود القرية بوضع حجارة ثم تجراء المسافة الكائنة ضمن الحدود الى مثلثات صغيرة بحيث ان نقطتين من كل من المثلثات تقع في حدود خريطة الرسم ثم تسلم الخرائط الى المساحين فيملأونها من التفاصيل المتعلقة بالحيضان مبيعت الموارس والجسور والطرق والترع وما شاكل ذلك بمقاس قاعدته واحد من الفين او ٢١ غنة من الميل واما النقط والمنحنيات الاصلية الكائنة في حدود الحيضان فتعين بمنقطعات واما سائر النقط فتقاس بالترجيير الا ان هذه القياسات ليست مستكملة فلا يمكن ان يستند اليها في حساب مساحات قطع الاراضي ثم ان لكل قطعة في كل حوض نرة وكذلك لكل حوض نرة مختلفة وعند القياس يقيد المهندس اسماء المالكين للقطع على اختلافهم

ولكنها غير مضمونة ما عساه ان يقع من الخلل  
فيما يتعلق بمسطحات النطع الصغيرة

ثم ان هذه الكيفية المتبعة في العمل ليست  
موجبة لاطمئنان خاطر الفلاح فانه يرى اشخاصا  
بينهم بعض من الاوربيين وهم يقيسون الاطيان  
حول قريته ثم يقال له انه يجب عليه ان يدفع  
الضريبة عن مقدار كذا من الاقدنة وهو لا  
يدري شيئا مما هو حاصل وربما خال له ان  
ذلك حيلة لاخذ النفود منه ولعل هذا هو  
السبب الاكبر فيما يظهره من الثور والريية من  
الاعمال المساحية

ثم انه من العيب اعداد الاطالس المشتملة  
على الخرائط المنصلة لاعطائهم لمشايخ البلاد  
وينبغي العدول عن ذلك بما امكن من السرعة  
فان الشيخ والفلاح لا يستطيعان فهم تلك  
الخرائط ولا يتأني لما ذلك البتة فيكفي اذن ان  
تكون عدة رسوم في مكتب عموم المصلحة للمراجعة  
فيها عند الاقتضاء ويضع ان يعلم المدير خريطة  
مينة للحيفان مقيسة بقاعدة قدرها واحد من  
عشرة الاف وايضا فان طريقة مراجعة الاشغال  
في الخلا ليست مستكملة وقد عرض الموسي  
جيبسون المشروع الآتي تسهيلا للاسراع في  
المساحة واقتصادا في النفقات اما المشروع فهو  
اولا العدول عن اعداد خرائط منفصلة  
للقري

ثانيا اجراء المساحة بالضبط والدقة على  
الحيفان والاجزاء الغير المشغرة والمعروفة من  
الاراضي وعلى الترع والجسور والطرقات بقاعدة  
تكون واحد من اربعة الاف

ثالثا ان يستخدم المساحون لاجل قياس

ويكون هذا القيد يتم تعطى على فترة التسلسل  
في الرسم ولكل حوض دفتر مخصوص

وعند الانتهاء من العمل في القرية ترسل  
الرسوم والدفاتر الى الخروسة حيث يتم حساب  
المسطحات بواسطة بلنيمتر ويقيس في الدفاتر اما  
اشغال الخلا فيراجعها المفتشون ويقيسون في  
الاطيان خطوطا للمراجعة والتحقيق

وتنمى رسم الرسوم والدفاتر يؤخذ بعضها  
ثلاث نسخ لترسل واحدة منها الى مكتب الخروسة  
والثانية الى المدير والثالثة الى شيخ البلد ثم ان  
الخرائط المنيسة بقاعدة كبيرة تجعل لقاعدة اقل  
فتكون هذه القاعدة واحدا من عشرة آلاف او  
ست عطف في الميل تقريبا ثم يؤخذ ثلاث نسخ  
من الخرائط المعدة على هذه الصورة التي ليس  
مينا فيها سوى حدود الحيفان

وبعد اتمام اشغال المساحة تفرز الاطيان  
بحسب قيمتها واما اعمال المراجعة في مكتب عموم  
المصلحة في الخروسة فتكون باللغة الفرنسية ثم  
تعرب نتائج تلك الاعمال

فهذه الطريقة المتقدم بيانها في شاقة ومستلزمة  
لنقطة زائدة لا فائدة فيها بالنسبة الى بلد كمصر  
وليس من اللازم ان يبين في الرسم حدود  
النطع الصغيرة التي لا توجد في الاطيان بل  
يكفي في ذلك ان يبين حدود الحيفان التي  
تكون في الغالب عبارة عن جسور وترع فان  
ما تحتاج اليه الحكومة من ذلك انما هو معرفة  
مساحة القطعة لا رسمها

ولا ريب ان الطريقة المتبعة سواء كانت  
في المساحة او في الحساب يتبين بها سطح الحيفان  
بما امكن من الضبط اللازم من الوجهة العملية

مسطحات النقع بواسطة القصة ثم يقيد ذلك  
بكيفية يمكن معها حساب المسطحات بالسهولة  
لكل من كان متعوداً هذا الصنف من  
الاعمال

رابعاً اجراء حساب مسطحات الحضان  
بالبنيمر

خامساً توقيف العمل في الخلاء مدة  
الفيضان واشغال الخدمة في هذه المدة بالمراجعة  
ونسخ الدفاتر والرسوم اللازمة للديرية

وقد ظهر لي ان هذه الامور التي عرضها  
الموسيو جيبسون جديدة بان توضع موضع العمل  
بها وينتج منها اقتصاد عظيم في النفقات ولها  
ايضاً فائدة اخرى مهمة جداً وهي انها تمكن  
الفلاح من ان يرى ارضه تقاس بكيفية يفهمها  
فيكون له اذ ذاك شأن في العمل ثم يكفي في  
مراجعة القياسات التي تحصل في القرى ان  
يكون مقدار مسطحات النقع لحوض من الحضان  
مساوياً للمسح المحسوب بالبنيمر وقد بالغني  
ان الموسيو جيبسون عازم على اجراء هذه  
الطريقة المساحية في قرينين فاذا تبين انها  
جديدة بالعمل بها اتبعت في سائر الجهات

وقد اعد الموسيو جيبسون مشروعاً اخر  
لنزر الاطيان ولكي لا استطع ان ابدي رأياً  
فيه لاني لا اعرف الجهات معرفة تامة

وبالجملة فحيث ان ادارة التاريخ قد نظمت  
فاري ان تقسم الى قسمين وهما القسم التوبوغرافي  
والقسم المساحي اما القسم الاول فتسلم ادارته  
لمدير يكون لديه عدد من العمال ليس بكثير  
ويناط بهذا القسم ان يقرر قاعدة القياس  
ويجري التثليث ويعين لمدير المساحة نقطاً

محدودة لتطبيق مساحات القرى عليها ولما كان  
من المتعذر وجود رجل في المصالح المصرية  
يكون قادراً على ادارة عمل مثل العمل المتقدم  
ذكره لما يستلزم ذلك من المعارف السامية  
رأيت ان يطلب من مدير عموم مصلحة المساحة  
الانكليزية ان يمد مصلحة التاريخ في مصر بعدد  
من الضباط والعمال وكذلك بالآلات اللازمة  
ثم ان القسم المساحي يسلم لمدير يكون  
لديه العدد اللازم من العمال ويستتفي ان يكون  
نظام اعمال الخلاء في هذا القسم على حسب  
المساحة الانكليزية اعني بذلك ان تجعل فرق  
كثيرة من العمال تحت ادارة ضباط كنوا  
للاعمال ويجب ان تكون الاشغال منحصرة في  
مركز واحد لا ان تكون متصرفة في عدة انحاء  
من القطر ويلزم ترتيب مكتب عموم المصلحة  
في المحروسة بكيفية وافية بمتطلبات الاشغال  
في الخلاء وان تكون الطريقة التي تتبع في اجراء  
المساحة مبنية على المبادئ المدرجة في مشروع  
الموسيو جيبسون مع ملاحظة التعديلات التي  
تبين من الاختبار وجوب اجرائها

والبلع المربوط في الميزانية للتاريخ هو  
كاف لذين القسمين واذا تم الحصول على  
مساعدة ضباط صالحين لادارة الاعمال قلت  
تكاليف مساحة القدان وازداد مقدار ما يسمع  
في السنة عما هو الان

ومن المعلوم ان انمام تلك الاعمال مهم  
جداً اذ يتوقف عليه توزيع الضريبة بوجه  
الانصاف ولقد علمت من الاختبار عن حالة  
جزيرة ارلنده ان الفلاح يكون كدوره من كثرة  
الضريبة التي يدفعها اقل من كدوره من قلة

ما يدفعه جاره من الضريبة بالنسبة اليه ولما كان اخصاب التربة المصرية موفوقاً على وسائل صناعة وقد كان حصل مع قناري الايام واختلاف الاحوال زيادة في الفرق الذي كان اصلاً بين الضرائب الموزعة على الاطيان وكان اصلاح ذلك من اللازم الضروري لارضاء خواطر الفلاحين وجب لذلك كله المبادرة الى استبدال الطريقة الصعبة المستعملة الان التي لا يمكن منها تجاوز المساحة قبل ١٥ سنة بالطريقة السهلة التي عرضها الموسي جيسون

( حالة الفلاحين من حيث )

( ما عليهم من الديون )

اريد الان ان استلفت سيادتكم الى مسألة من اشد المسائل صعوبة ومشقة على مصري الوقت الحاضر وهي الحالة العسيرة التي صارت اليها املاك الفلاحين في الوجه البحري وذلك من عهد قريب على ان هذه الحالة تشبه ان تكون الحالة التي تصادفها في الهند ويظهر ان متناً هذه الارتباكات هو واحد في البلدين ( مصر والهند ) وان الظروف التي ادت الى امتدادها متماثلة فلما كان زمام الهند في يد الحكومة الوطنية كان الدائن لا يلتصق من الحكومة شيئاً يسيراً من المساعدة على تحصيل ديونه اذا لم تقل انها لم تكن تساعد البتة فكان مضطراً اذ ذاك الى اتخاذ طرق دينية كأن يلزم مديونه شحاً عليه بالطلب واقفاً امام بابو مشطماً عن الاكل ( فيضطر اصحاب المنزل ان ينقطعوا عن الاكل مثله مراعاة لاحكام الشرف عندهم ) وفي بعض الاحوال يوول

بو الامر الى قتل نفسه ليوقع مديونه في جريمة القتل . وان الفلاحين المصريين يعتقدون ان الدائن لم يكن له في الايام السالفة حق في حجز املاك مديونه ويبيعها وان الشريعة الاسلامية لا تسمح بالحكم النهائي ولكن كما ان ادخال القوانين الانكليزية الى الهند قضى للدائنين بحقوق جديدة كذلك المحاكم المختلطة في النظر المصري فانها من جهة حركت في الفلاح الميل الى عهد سلف اذ انها قبلت ان تكون اطيانه ضالة قانونية ومن الجهة الاخرى منحت للدائنين المرتبة سهولة عظيمة وحقوقاً واسعة في بيع الاطيان المرهونة فتشاً عن ذلك ان ديون الفلاحين قد ازدادت من بضع سنين زيادة سريعة حتى اصبح توسط الحكومة في وقت من الاوقات لازماً ضرورياً اذا اريد مع اقتراع اراض واسعة من يد الفلاحين

وبتين من سجلات المحاكم المختلطة ان قيمة الرهون المسجلة من ست سنين اي من عام ١٨٧٦ ( الذي انشئت تلك المحاكم فيه ) الى الآن قد بلغت من ٥٠٠٠٠٠ جنيه الى ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه تقريباً وان جانباً عظيماً من هذا المبلغ يشتمل فضلاً عن قيمة السلف على قيمة التوائد المجمعة التي معد لها الاعبيادي ٣ في المائة شهرياً او ستة وثلاثون في المائة سنوياً غير ان هذه الديون ليست كلها على الفلاحين بل ان جانباً منها على الامراء والباشاوات ومنهم ايضاً ١٢٨٧٢٩٥ جنيه مصرياً على عقارات في الاسكندرية والحفرسة وكيف كان الحال فان المبالغ المسجلة باسم الفلاحين البالغة ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه تقريباً كافية لاحداث اضطراب شديد

وقد نتج عن إنشاء الشريكتين المالييتين  
(شركة لانداند، وورننج والبنك العفاري) ارتفاع  
في قيم الاطيان ونزول في معدل الفوائد وقبلت  
هاتان الشركتان التسليف بطريق الاستهلاك  
غير ان الفلاح مع انه كان قادراً على الاستلاف  
منها بشروط مبنية على الانصاف لم يتمتع عن  
اخذ مبالغ اخرى من مسلمين آخرين اما الثالثة  
الآن فمعدلها ١٥ في المائة ولكن المسلمين  
يقترحون غالباً فوائد معدلها ازيد كثيراً  
والفلاح المصري لا يهتم بالمستقبل وإنما هو  
كالطفل يبال الى ارضاء شهواته الآنية بآية  
وجه كان فمن اجل ذلك تراه يتفاد بحكم الجمل  
الى موافقات تقضي به الى الخراب وانتزاع الملكية  
من يده فان المحاكم المختلطة تؤيد من غير حق  
صالح الدائن المرتهن فتري هذا الدائن في  
غالب الاحيان يتمكن بواسطة الترخيص له من  
المحاكم في البيع من الحصول على املاك بنصف  
قيمتها

وفي ٢٠ يونيو ١٨٨٢ قد بلغ الدين برهن  
على ٤٠٠٠٠٠ فدان ٥٨٢١٩١٢ جنيهًا مصريًا  
والثالثة التي تدفع على هذا المبلغ بمعدل ١٦  
في المائة تكون ٩٢١٥٠٠ من الجنيهات المصرية  
ثم ان الضريبة على تلك الاطيان المرهونة اذا  
قدرناها بجنيه واحد عن كل فدان او اكثر من  
ذلك فتكون ٥٠٠٠٠٠ جنيه وبناء على ذلك  
تكون الاطيان المرهونة بمصلحة لمبلغ قدره  
١٤٢١٥٠٠٠ جنيهات مصرية سنوياً وهو عبارة  
عن ٢ جنيهات و ١١ شلنًا في كل فدان وذلك  
فضلاً عن ضرائب اخرى والتنفقات اللازمة  
للفلاحين وعائلاتهم

ولما كانت الاطيان التي تفوى على تحمل  
مجموع تلك النفقات قليلة في النظر المصري  
كان ذلك مؤدياً الى انتقال ملكيتها من  
اربابها الحاليين الى دائنين اجانب ولا بد ان  
ينشأ عن مثل هذا عسر زراعي يكون سبب  
العاقبة على الدائنين مثل ما يكون على المدينين  
والحكومة . وقد عرضت طرق عديدة لالتقاء هذه  
المصيبة المتوقعة حصولها حتى انه طلب من  
الحكومة ان تمد هؤلاء المدينين بمساعدتها  
بخفضها معدل الفوائد الفاحشة وان تضمن  
الدفع وتضيف في نظير ذلك الى ضريبة الاطيان  
شيئاً يكون لها عبارة عن تأمين غير ان لنا في  
الامر وجهاً اخر يستوجب النظر فيه وهو

هل يمكن ان يوثق بشيء ما يمنع الفلاح من  
عاداته المكثرة وهي الاستئصال في عقد السلف  
نقول انه يمكن نوال هذه البغية بتقليل  
حقوق الدائن التي تقضي له بالحجز ونزع الملكية  
على مديونه بتقضي حكم صادر له عليه وان  
يحظر حجز الادوات الزراعية وبيعها غير ان  
هذه الوسائل تكاد ان لا تؤدي الا الى تلطيف  
الشروط وتخفيض الضرر بعض الشيء فلذلك اميل  
الى استحسان الطريقة الفاضلة بان يكون امكان  
بيع اطيان الفلاح لوفاء الديون مقتصراً في  
حدود ضيقة ولا شك ان تجمع الاطيان في  
ابعديات واسعة لا يوافق مصر الا في الجهات  
التي يزرع فيها قصب السكر واما تجزئتها فهي  
اصح بالنسبة الى التربة والموقع وبناء على هذا  
ليس من مانع من حيث الاقتصاد يمنع الحكومة  
من ان تضم للفلاح حدوداً واضحة لا يتعداها  
في بيع اطيانه بتقضي لائحة تنظم على هذه الصورة

وفي ان يحصر صلاحية الحجر والبيع لوقف الدائن في  
قسم من اطيان الفلاح واما ما بقي منها فيكون  
محفوظا لتعيشه وتعيش عائلته منه وما مورا من  
جميع الدعاوي

غير ان الخمسة ملايين جنيه التي هي قيمة  
الديون برهنون ليست عبارة عن جميع ديون  
الفلاح فاني قد علمت من ثقاته ان عليه ايضا  
مقدارا بين ثلاثة واربعة ملايين لمراي القري  
بسدات يتمكون بها من بيع اطيانه بالسرعة  
الغريبة التي يمكن بها المرتهون من بيع الاطيان  
المرهونة

واني قبل الانتقال من هذا الموضوع اقدم  
لسيادتكم صورة مشروعين اعدا لتخليص الفلاح  
من حاله احدهما خصوصي والاخر يتم بمساعدة  
الحكومة

اما الاول فهي ان تشأ بنوك زراعية  
من جميع المديرات تكون على حسب الطريقة  
المأخوذ في استعمالها في بعض اقسام الهند  
الغربية واعم ما في ذلك هو ان يجمع رأس المال  
اللازم لادارة حركة البنك من ذوي الثروة  
في الجهة التي ينشأ فيها البنك ولكن الثروة  
اللازمة لتسديد الديون الزراعية بناء على اتفاق  
يبرم مع المداينين يجب ان تسلف من الحكومة  
مقسط على البنك لستين بقايدة اربعة في المائة  
سنويا وينعهد البنك بتسليف الثروة بقايدة تكون  
١٢ في المائة سنويا ولكن لا يسوغ ان يتجاوز  
السلفة مقدار خمسة والسبعين من المائة من  
قيمة الاطيان المرهونة

ولا يفحص الغرض من قبول تلك السلف  
في تحسين الاطيان واما تكون السلف لاي امر

كان وعند السدات بكيفية تصديق عليها الحكومة  
ويجب تسجيل السلف ومراجعة حسابات البنوك  
من مأموري الحكومة وفي مواعيد الاستحقاق  
تحصل المبالغ المستحقة للبنك بواسطة مأموري  
التحصيل كأنها دين للحكومة وتتنازل الحكومة  
عن رسم الدفعة والتيد والتسجيل من جميع  
الاعمال المتعلقة بالبنوك

واما المشروع الثاني فهو ان يستخدم البنك  
العقاري اذلك الغرض (وهذا البنك منشأ في القطر  
وقد دارت حركة اتماله) وان يعين بعض من  
موظفي الحكومة ليكونوا اعضاء مجلس ادارته  
فيصير بذلك مصلحة اميرية بالفعل

ومني تأيد هذا البنك بضمانة الحكومة له  
على هذه الصورة امكنة الحصول على الثروة اللازمة  
بقايدة قليلة وجعلها تحت امر الحكومة لشراء  
الديون

ولاجل تسديد السلف يفرض على الاطيان  
اقساط موزعة على مدة طويلة وتشتمل الاقساط  
على الفائدة التي تكون بمعدل نعيمة الحكومة  
وكذلك على مبلغ يسير بعد للاستهلاك ويمكن  
ان مأموري التحصيل عند تحصيلهم اموال  
الضريبة اميرية يحصلون تلك الاقساط ويدفعونها  
للبنك العقاري

اما فوائد استعمال التسيط المعروف جيدا  
عند الحكومة المصرية والمنع فيها فهي ان تكون  
الحكومة متنازة فيما يتعلق بامالك المدينين فيمكنها  
ان توقف الدائن عن بيع ارض الزراع او بيع  
محصولاتهم لاستيفاء دينه حتى تستوفي هي جميع  
الاقساط المستحقة لها فهذه الوسيلة تمنع الفلاح  
من عقد سلف جديد لانه متى قيد بدفع التسيط

تنصت قيمة اطيانه من حيث الثامين ولم يبق  
للمرايين مصلحة ما في دفعه الى الاستلاف  
ثم انه يقام في كل مديرية وكلاء يكونون  
تحت سيطرة البنك مكلفين بامر نقود السلف  
النصيرة الآجال التي يحتاج اليها الزراعون  
للقيام بمصاريف الاشغال الزراعية وهم الى الان  
لا يزالون يأخذون هذه النقود من المرايين  
ولما كان من الممكن ان يعلم حقيقة كل فلاح من  
حيث اقتداره المالي امكن اذ ذلك ان تحدد  
السلف بالتقدر الذي يسهل عليه سداه من  
دون تضيق عليه

( تعديل الضرائب )

لا شيء اخرج للوقوف عليه واصعب تحقيقاً  
من الوقوف على كون ضريبة الاطيان البالغ  
قدرها ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري سنوياً تعتبر  
منفرة بوجه منطبق على مصلحة الزراعين ويلوح  
ان حالة الفلاح العسيرة من جهة ما عليه من  
الديون متبعة لئلا انها حديثة العهد وليست  
ناشئة كما يؤكد الفلاحون انفسهم الا عن تلك  
الطلبات العينية الغير القانونية التي كانت تطلبها  
الحكومات السالفة وكان الفلاحون يؤدونها بما  
يعتدونه من السلف

ثم ان ضريبة الاطيان وان كانت تدعى  
عرفاً بهذا الاسم الا انها من حيث المالية والتاريخ  
ليست في الواقع الا عبارة عن ايراد يؤدى الى  
الحكومة القائمة مقام الخديو السابق اذا كانت  
هذا اليراد الثاني متعلقاً بالدوين او الدائرة  
السنية وايضاً فان ذات البلاد المتمدنة مثل  
ارلند نجد فيها تضارب الاراء بقدر عظيم فيما  
يتعلق بما يدعونه بالاجرة المعتدلة لاسيما بين

القريين اللذين لها في الامر شأن اكثر من  
سواها ومن اجل ذلك لا يكون تقديم المندوبين  
من قبل الحكومة حلاً محل القول والاختسان  
دائماً بل يكون موضوعاً للمناقشة فيه امثال  
الضرائب في النظر المصري فتختلف بين ١٦ شلينا  
وبين جنيه و ١٢ شلينا عن كل فدان ثم ان  
الاراضي في الوجه البحري تنتج محصولين في السنة  
وفي بعض الاحيان ثلثة وقد قدم المستر فليرس  
ستوارت ( احد اعضاء البرلمان ) الابرار الغير  
الصافي للاراضي التي من الدرجة الاولى بمبلغ  
يختلف بين ١٥ جنيهاً و ٢٥ جنيهاً عن كل فدان  
اذا كان مزروعاً قطعاً وخمسة جنيهات اذا كان  
مزروعاً قطعاً وخمسة عشر جنيهاً اذا كان مزروعاً  
ارزاً واربعة جنيهات اذا كانت مزروعاً ذرة  
وحيث ان تلك الارض نفسها يمكن ان تؤدى  
في سنة واحدة محصولاً من القطن والقمح او  
محصولاً من القمح والذرة والقول او البرسيم  
فيمكن تقويم المحصول السنوي في مثل هذه الحال  
بمبلغ يختلف بين ١٥ و ٢٠ جنيهاً عن كل فدان  
ولذلك فالاجرة التي تنقص في بعض الاحيان  
الى ١٦ شلينا عن كل فدان ولا ترتفع الى اكثر  
من جنيه و ١٤ شلينا الا في النادر لا تعد فاحشة  
غير ان الحالة ليست كذلك في الوجه القبلي  
فان عدة اقسام منه ( الوجه القبلي ) لا يمكن فيها  
الا نوال محصول واحد في السنة وقد قوّم  
المستر ستوارت هذا المحصول فكان بين اربعة  
جنيهات وخمسة عن كل فدان ثم ان ضريبة  
الاطيان وان كانت قابلة للنظر فيما اذا كانت  
من حيث هي مجملتها ثقيلة على الفلاحين الا ان  
توزيعها لاشك حاصل بدون انصاف ولا عدل

فإن الرعام المدرج في السجلات غير مضبوط  
لأنه معين بحسب المساحة التي تمت على عهد  
المنصور له محمد علي باشا عام ١٨١٢ ولم يراجع  
منها من ذلك الحين إلا جاسب فقط ومعلوم  
أن الموظفين قد راعوا خواطر الاغتيا. الذين  
بذلوا لهم المدرم فانقادوا بهم بغير الحق سواء  
كان في المساحة التي تمت في ذلك العام أو  
فيما حصل مراجعته منها بعد ذلك الزمن ولكن  
على تقدير أن المساحة الأصلية كانت غير خارجة  
عن حد الدقة والضبط في ذلك الحين لا يمكن  
الوثوق بها ولا التعويل عليها لأن النيل قد  
أذهب أطياناً في جهات عديدة وأخذت أطيان  
أخرى لأجل الترع والجسور والسكك الحديدية  
بدون أن يدفع شيء من التعويض إلى أصحابها  
ولا أسقط لهم المال المضروب عليها نعم أن  
صاحب الأطيان له حق في المعافاة من الأموال  
في مثل هذه الأحوال إلا أننا نراه يخشم الماشي  
والمصاعب الكبيرة في نيل ذلك الحق

وقد بلغني أن رجلاً مَرَّتْ عليه اثنتا عشرة  
سنة من الانتظار قبل أن يتخلص من دفع ضريبة  
١٧ قدماً كانت قد أخذت منه السكة الحديدية  
ونهب من الأعمال المساحية الجديدة التي تمت  
في العام الماضي في جهات كفر الزيات وسمنود  
أنه وجد من بيت ٩١٤ مالكا ١٨٥ رجلاً  
حائزون لأطيان لا يؤدون ضريبة عنها و٦٩٩  
رجلاً يؤدون الضريبة عن أطيان ليست في  
حيازتهم وكان مقدار الأطيان المضروبة عليها  
الأموال ٢٤٠ قدماً ومقدار الأطيان التي ليست  
موجودة ويؤخذ ضريبة عنها ١٧٧٦ قدماً  
غير أن المظالم الواقعة في تحديد زمام

الأطيان المضروبة عليها الأموال ربما كانت  
واقعية جداً إذا جرت مقابلتها مع المظالم الحاصلة  
عن تقدير قيمة القطع من الأراضي التي تفرز  
إلى درجات مختلفة وتضرب عليها الأموال بحسب  
تلك الدرجات ومعلوم أن هذا التقدير في أوروبا  
يستند فيه إلى نوع التربة ووسائل النقل  
وكيفية الحصول على السباح إذا كانت سهلة أو  
صعبة وكيفية تصريف المحصولات وأما في مصر  
فيلزم أن ينظر إلى وسائل توريد المياه ووسائل  
التطهير التي تتوقف دائماً على أحوال مختلفة  
اختلافاً كلياً على أنه لم يجرب البتة تحديد قيمة  
الأطيان بوجه علي مع مراعاة هذه الأحوال  
المختلفة وبناء عليه كانت المظالم في توزيع  
الضريبة بينة وكان كدر الذين يؤدون الضرائب  
الكبرى ناشئاً عن تلك المظالم ثم إذا نظرنا  
إلى تناقص الإخصاب في التربة مسبباً عن  
مداومة الزراعة وازدياد مصاعب الري في كل  
يوم رأينا أن ذلك منتهى لقيمة الأطيان وبناء  
عليه فإن الأموال التي كانت مضروبة عليها  
فيما سلف بوجه الانصاف صارت اليوم ثقلية جداً

( الضرائب غير المقررة )

لا أريد الإسهاب في الكلام على الضرائب  
غير المقررة في مصر لما أنه لا فائدة في ذلك  
وإنما أكتفي أن أذكر لسيادتكم أن مقدار هذه  
الضرائب يبلغ ١٧٠.٠٠٠ ليرة استرلينية وهي  
موزعة على الوجه الآتي

جنه مصري

٨٢٩٩٣ عبور الخيل

٤٤٨٠ عبور نخيل الواحات

مصرياً فيكون معدل مال الفدان الواحد  
اثني وخمسين قرشاً

وأما بقية الاطيان المدعوة بخراجية فمساحتها  
٦٤٨٠٠٠ فداناً وإمواها ٤٢٨٧٧٦٢ جنيهاً

مصرياً فيكون معدل مال الفدان الواحد  
١٢٨ قرشاً ثم ان الحالة الاستثنائية للاطيان

العشورية يختلف اصلها بحسب الاحوال فانه

لما كان المغفور له محمد علي بكاني اتباعه وبهيمهم  
الابعاديات كان من عادته انه كلما ذهب هبة

من الارض الصالحة للزراعة يضم اليها مقداراً  
من الاطيان البائرة مشروطاً على الموهوب انه

ان يصلحها وبناء على هذا كانت تضرب الاموال  
على هذه الاطيان بمقدار اقل من الاطيان

الاخرى وفي احيان اخرى كان ضرب الضريبة  
الحقيقة دليلاً على محسوبة الموهوب للواهب

وبقيت هذه الامتيازات بدون ان تمس بشيء  
ما الى عهد المغفور له سعيد باشا الذي امر في

عام ١٨٥٤ بان جميع ارباب الاطيان المتنازة  
يؤدون عشر محصولها واطن انه يمكن زياده

هذه الضريبة كما حصل فعلاً ايام المراقبة فانه  
قرر زياده ١٥٠٠٠٠ جنيه على الاطيان

العشورية ولا يمكنني ان اقول الى اي حد  
يمكن ابلاغ هذه الزيادة فان هذه المسألة أكثر

ارتباكاً مما تصور لنا في اول الامر ومن  
المناسب ان تعرض لمجلس التشريع والجمعية

العمومية المبحث فيها

( المعارف )

من البين الواضح اننا مهما اجتهدنا وسعينا  
في تقرير ادارة ملائحة لمصر لا ندرك الغرض

المطلوب من ذلك ما لم يمكننا الاستناد على سير

٢٢٧١٠ اموال غير اعتيادية على الاطيان  
التي تروى من ترعة الابراهيمية

٢١٢٦٠ ضريبة على زراعة الثناياك والدخان  
عوائد السواقي ٢٢٤٠

٢٠٤٠ اموال سيوا  
٢٢٧٢٠ عوائد اغنام وماعر

١٧٠٠٢٢ جنبها مصرياً

وكل صنف من هذه الضرائب قابل  
للمناقشة فيه ويترتب عليه مخدورات خصوصية

واذا أريد تحديد الكيفية التي يجب اتباعها  
للحصول على الإيرادات اللازمة للقيام بحاجات

الادارات مع مراعاة اللين للاهالي بقدر الامكان  
فلا بد من معرفة حقيقة احوال البلاد معرفة

دقيقة والعلم بالامر علماً حقيقياً فالاجدر بنا ان  
ننكل امر الاصلاح الذي من هذا القبيل في

نظر الحكومة وهي تستمد فيه آراء مستشارها  
المالي وافكار نواب الامة

ثم ان مسألة الغش المتعلقة بتخصيل الضرائب  
المتقدم تفصيلها تخالف اختلافاً بيناً عن مسألة

الغش المتعلق بتوزيع تلك الضرائب ولا عجب  
اذا كان ما مور والتخصيل يرتكون اموراً مخالفة

للالنصاف مكدة جداً في بلاد لا قضاء فيها  
وهي ملائحة من الموظفين المرتشين والمأمول

زوال هذه المغارم جميعها متى تم نظام قضائي  
مستكمل

( الاطيان العشورية )

ان الاطيان العشورية هي نوع من الاطيان  
المتنازة وضربتها اقل من ضريبة بقية الاطيان

في القطر المصري ومقدار مساحتها يبلغ  
١٢٠٨٠٠٠ فدان وإمواها ٦٨٦٢٨٤ جنيهاً

كل عضو من الاعضاء المركب منها عيكل تلك  
الادارة سيرا قانونيا مستظلا

وايس المصريين حتى في الشك في ان المصالح  
ملائمة من الخدمة الاوربيين خلافا للواجب لانه من  
المتعذر وجود خدمة وطنية متوفرة فيهم  
شروط اللياقة والاستعداد التي تقتضيها الوظائف  
المندوبة امرها الات باجانب مراعاة لضرورة  
الحال نعم ان هذه الشكوى في حق في الواقع  
وليس الامر ولكن لا يمكن دفعها والتخلص منها  
الا اذا اخذت الحكومة المصرية في تهذيب  
الجيل الجديد وعزمت على ذلك عزمًا ثابتًا  
مخلصًا

فالمدارس الموجودة حاليًا في الديار المصرية  
تنقسم الى ما يأتي بيانه

اولًا الجامع الازهر وهو مدرسة تشمل  
على ثمانية الاف من الطلبة يقرأون على ثلاثمائة  
استاذ تقريبًا علم الكلام والفقه والفقه والمنطق  
وآداب اللغة العربية

ثانيًا المدارس التي انشأها الاجانب في  
مصر ومرسلوهم وعددها ١٥٢ مدرسة تشمل  
على ١٢٢٤٧ طالبًا منهم ٦٤١٩ او ٥٢ في المائة  
من المصريين ويأخذ بعض هذه المدارس اعانة  
من خزانة الحكومة

ثالثًا مدارس الحكومة وتنقسم كما يأتي

(١) المدارس الابتدائية وعددها ٥٢٧٠  
وتشمل على ١٢٧٥٥٢ طالبًا وهذا عبارة عن  
واحد من اربعين من عدد سكان القطر وهذه  
المدارس مبنية في جميع مدن القطر وقراء ويعلم  
فيها القراءة وحفظ القرآن الشريف غيًا ويعلم  
في البعض منها شيء من الحساب والخط

(٢) المدارس الثانوية وعددها ٢٧  
وتشمل على ٤٦٦٤ طالبًا وتوجد واحدة من  
هاته المدارس في القاهرة مبروطة فتناتها في  
ميزانية نظارة المعارف وعدد الطلبة فيها ٦٤٨  
طالبًا وهي مستعلة النموذجًا لجميع ما انشئ من  
المدارس وما في النية انشاؤه في المدن  
والبنادر ومنه الترقى فيها اربع سنين وهي  
انقضت هذه المدة اعبر الطالب انه نال البقية  
من التمكن في قراءة القرآن الشريف والكتابة  
العربية والحساب وفي السنة الاخيرة يتلقى  
مبادئ التاريخ والجغرافية ومبادئ لغة اجنبية  
من اللغات الفرنسية والانكليزية او الالمانية  
حسب اختياره ويتعلم الخط الاوربي ايضا  
وتؤخذ الطلبة بالمدرسة التجهيزية في المحروسة  
من تلك المدرسة ثم تؤخذ الطلبة لمدارس  
الصنائع والفنون من المدرسة التجهيزية واما  
بقية المدارس الثانوية فتفتاتها من ايرادات  
بعض اطيان في الوادي ( وفي التي خصصها  
الخديو السابق لهذا الغرض ) ومن نظارة  
الاقواف والهيئات الخصوصية

(٣) المدرسة التجهيزية بالمحروسة وهي  
تشمل على ٢٩٢ طالبًا وتؤخذ منها الطلبة  
لمدارس الصنائع والفنون وتمتد الفرق في  
هاته المدرسة اربع سنين تتلقى لغة اجنبية واللغة  
العربية والرياضيات والطبيعة والكيمياء والتاريخ  
الطبيعي والتاريخ العام والجغرافية والخط العربي  
والافرنجي والتصوير وقد جعل في ست مدارس  
من المدارس الابتدائية فرقة تتلقى فيها علوم  
المدرسة التجهيزية مدة سنين

(٤) مدارس الصنائع والفنون

الواقع لسوء الحظ عكس ذلك نعم ان الولد المصري سريع الادراك حساً ومعنى وله قابلية خصوصية لتعلم اللغات والرياضيات الا انه متى وصل الى حد ما يجده لا ينجح في الفرق العالية كجياحه في البداية فمن جملة الاسباب المانعة له من الدروس زواجه الباكر فان جانباً عظيماً من الطلبة تراء جالساً على مقاعد المدارس وهو حامل على عاتقه ائثال الزواج وما يتبع نجاحهم ايضاً ما يطرأ على بصرهم من التأثيرات التي هو عرضة لها وايضاً فانه يجب اصلاح الطريقة التي يستعملونها في التعليم حيث انهم يعملون على تمرين الذاكرة دون بقوة قوى العقل فتقوى المحافظة ويضعف الفهم والفكر لا الهما تماماً وتجهد التعليم في الازهر جافاً بطبيعتهم عنياً من حيث النتائج العلمية

ثم ان المدارس الابتدائية للحكومة يندران يكون طلبتها عند انتهاء الترق محزونين للمعارف اللازمة لم لا انتقال الى مدرسة عالية ومع ذلك فائهم يؤخذون الى المدارس العالية لتمامهم المحلات التي خلت من الطلبة فينتج من ذلك ان هؤلاء الطلبة المتأخرين لا يد ان يستمروا في الفرق الجديدة التي انتقلوا اليها على قراءة الدروس التي كان من الواجب ان يكونوا قد انتهوا في المدرسة التي خرجوا منها

(الطلبة المرسلون الى الخارج) قد اخذ من المدارس الخصوصية ومدارس الصنائع والفنون ٤٩ شاباً مصرياً وأرسلوا الى اوربا لانعام دروسهم فيها والحكومة المصرية تنفق على اربعين منهم واما التسعة الاخرون فيستقون على انفسهم وهم موزعون كما يأتي

(ب) مدرسة الطب وهي تحتوي على ١٢٦ طالباً وينبعها مدرسة الصيدليات وطلبها سبعة ومدرسة الفواهل وطلبها ٢٦ (مديرها فرنسوي)

(ت) مدرسة الهندسة وطلبها ٥٠

(ث) مدرسة المساحة وطلبها ٢٩

(ج) مدرسة العمليات وطلبها ٥١ (مديرها فرنسوي)

(د) مدرسة الادارة وطلبها ٢٧ (مديرها فرنسوي)

(س) مدرسة الخواجات وطلبها ٦٠ (مديرها فرنسوي)

(ش) مدرسة الصنائية . وهي تابعة لمدرسة التعليم وطلبها ٧٩ يؤخذون من طلبة المدارس الابتدائية الذين لم تظهر فيهم الصلاحية لتلقي الدروس العالية

(ص) مدرسة العميان والحرس وطلبها ٧٥ من الذكور والاناث

(ض) مدرسة البنات وقد كانت فيما مضى مدرستان للبنات احدهما لبنات عائلات الثروات والاخرى لبنات بنية العائلات وقد جعلت هاتان المدرستان مدرسة واحدة وهي تشمل على ٣٠٠ طالبة

(ط) المدرسة البحرية في القاهرة (مديرها فرنسوي)

(ظ) المدرسة البحرية في الاسكندرية فاذا نظرنا الى المدرسة المهمة بالجامع الازهر المتعددة الصور والاشكال الدائع صيتها في افاق الارض خيل لنا ان المصريين لا بد ان يكونوا اكثر تهذيباً من سائر الشعوب ولكن

عدد

٤٧ في فرنسا

١ في النكبات

١ في موبسة

وهم يفتخرون من حيث التعليم على الوجه الآتي

١٤ يدرسون الطب

١٠ يدرسون فن الإدارة

٣ هندسة

٢ الآليات

٨ يترشحون للمدرسة البطرية

١٢ يترشحون للمدرسة الطب

ثم ان الطلبة اللازمين للمدرسة الخصوصية

ومدرسة الصنائع والفنون لا يؤخذون الا من

مدرسة التجهيزية غير ان هذه المدرسة غير كافية

لترشيح العدد المطلوب من الطلبة وبناء عليه

يمكن معالجة هذا الخلل مؤقتا بان يؤخذ الطلبة

اللازمون من مدارس الاجانب ومدارس

مرسلهم في مصر ويحصل بذلك على نتائج افضل

من النتائج التي يحصل عليها اذا اخذت الطلبة

من مدارس الحكومة غير ان الوزارة عارضت

في ذلك قائلة ان مدارس الاجانب لا تفتش

فيها اللغة العربية مثل بقية العاوم وحيث ان

الغرض من المدارس الخصوصية مثل مدرسة

العمليات والهندسة والمساحة واحد وهو اعداد

مهندسين وميكانيكيين فن الافيد جعلها كلها

مدرسة واحدة

واما مدرسة الادارة التي يلزم اخذ النضاة

وموظفي المحاكم الاهلية منها فهي منظمة على وجه

لا يفي بحاجات البلاد وحيث ان انشاء المحاكم

الاهلية من الامور الضرورية فيجب توسيع نطاق

هذه المدرسة بزيادة عدد اساتذتها وقبول

جانب عظيم من الطلبة فيها يؤخذون سواء

كان من مدارس الحكومة او من مدارس

الاجانب

ويجب تنظيم مدرسة الالمن بكيفية يكر

معها الحصول على الجانب الاعظم من المترجمين

والخدمة الثانوية لمصالح الحكومة فان المترجمين

الرسميين الان يكاد ان يكون جميعهم من

السوريين الذين استفادوا من حصص التهذيب

الذي تلقوه في المدارس التي انشأها مرسلو

الامركان والفرنسيين والالمان في سورية

اما الكتب المستعملة في المدارس الخصوصية

فهي في غالب الاحيان من الكتب التي تتادم

عندها وسبب ذلك هو التأخير الواقع في

تعريبها ونشرها

وبما يحتاج اليه في النظر المصري انشاء

مدرسة زراعية لان البلد بلد زراعة فان

محصولاته تبلغ سنوياً ١٥٠٠٠٠٠٠ ليرة استرايانية

تقريباً ولا ريب ان هذه المحصولات تزيد

مقداراً عظيماً اذا استعملت الطرق العلمية

الخفيفة في التسيج وتبدل المرووعات وطلبة

هذه المدرسة الذين يؤخذون من ابناء اصحاب

الاطيان في المديرية يمكن تربيتهم في الدوائر

الزراعية الواسعة كالدائرة السنية والدومين

تربيتاً مفيداً نافعاً

ثم ان مدارس الحكومة تفتقر بنوع خصوصي

الى مفتشين بارعين ويمكن اصلاح معظم الخلل

الواقع في الطريقة المستعملة الان بتعيين مفتش

عمومي من ذوي اللياقة والاستعداد ويكون

تحت رئاسته بعض مفتشين ثوان غير انه لو

الحديث وبين عبارة القرآن الشريف كالنسبة  
الكائنة بين اللغة الايتاليانية واليونانية الحديثة  
وبين اللاتينية واليونانية القديمة ولغة الفلاح  
المصري لغة قائمة بنفسها ولها قواعد خاصة بها  
واذا لم تؤخذ الاحتياطات الضرورية التي  
تكلمت عليها سابقاً للحصول على نتائج فعلية من  
تلك المدارس العديدة التي ينبغي ان يكون الجيل  
الجديد كالأجيال السابقة غير قادر على خدمة  
بلاده سواء كان في العسكرية او في الصنائع او  
في مصالح الحكومة على اختلافها ونظراً لظلمة  
( مصر المصريين ) كما كانت الآن لفظاً لا  
معنى له

( الموظفون المليون الأوربيون )

( في الحكومة المصرية )

انه يوجد بعض اصلاحات غير التي تقدم  
ذكرها ويلزم اجراؤها حتى يترتب على المصالح  
الملكية المصرية الاثر المطلوب مع اقتصاد في  
النفقات غير ان هذه الاصلاحات بشأ لسوء  
الحظ عن اجرائها كدر عظيم وفي موجبة لمناق  
جسيمة عند بعض الافراد

ويظهر من تقرير المستر فنتس جرالدمورخ  
في ١٨ سبتمبر الماضي المرسل الى سيادتكم من السير  
ادوارد مالت ان عدد المستخدمين في المصالح  
الملكية المصرية يزيد عن الحاجات الادارية  
زيادة فاحشة واسباب ذلك عديدة منها انه  
يوجد عدد من الخدمة يتعذر تحديد وظائفهم  
وايضاً فانه لا يوجد قانون ما يقضي بتعيين  
عدد الوظائف في كل مصلحة من المصالح  
فترى النصوليين لذلك يغتصبون الفرص السانحة  
لم يحصلوا على وظائف جيدة لاجلهم ولا شيء

ثم ذلك لا يمكن تفتيش كل مدرسة الا دفعة  
واحدة في السنة حيث ان عدد المدارس في  
مصر يكاد ان يزيد عن ستة الاف مدرسة  
ويكون من واجبات المفتش ان يراقب تعيين  
الاساتذة حتى لا يعين منهم الا من توفرت فيه  
شروط اللياقة والاستعداد وان يلاحظ  
الامتحانات فلا يدع طالباً ينتقل من فرقة الى  
اعلى منها ولا من مدرسة الى ارفع منها الا متى توفرت  
فيه المعارف اللازمة لذلك الانتقال ويناط به ايضاً  
ان يقتصد في النفقات فيرفع عن الحكومة النفقات  
التي تنفق على تعليم الطلبة الذين يتحقق عجزهم عن  
متابعة الفرق العالية وان يراقب مدارس المرسلين  
الاجانب حتى يتأتى بذلك ان يضم الى العلوم  
التي تلقى فيها علوم اخرى ابتغاء اعداد طلبة  
قادرين على الدخول سواء كان في المدارس  
العالية للحكومة او في مدارسها التي للصنائع  
والفنون فاذا لم توضع طريقة مستكملة للتفتيش  
فلا ثمرة في القوانين والترتيبات مهما كانت  
مستكملة محكمة

وحيث اني قد رأيت بنفسني المفدار العظيم  
من النجاح الذي ناله الارمن والبلغاريون من  
التعليم في مدرسة روبرت الفجيزية بجوار  
الاستانة فانا على يقين من الحصول على مثل  
هاته النتائج في مصر من مدرسة تكون على غلط  
تلك المدرسة

ثم ان الامل من نجاح تهذيب العامة في  
مصر نجاحاً عظيماً لا يزال ضعيفاً مادام الاولاد  
لا يتعلمون اللغة العربية العامة بدلاً من  
تعلمهم لغة القرآن الشريف كما يفعلون الآن  
فان النسبة الكائنة بين اللسان العربي المصري

من الامتيازات حصل فيه اقراط في الشرق  
 أكثر من الاقراط في امر ( المحسوية ) فلكل  
 باشا عدد واقر من الانباع يستندون على رعايته  
 فلم فيلازمونه وهو لا يتوقف عن مكافأهم بها  
 فيه خسارة للحكومة ثم ان حملة المستخدمين الان  
 من الوطنيين في الحكومة المصرية يبلغ عددهم  
 عشرين ألفاً ومجموع رواتبهم يبلغ ١٢٠٠٠٠٠  
 جنيه مصري ( ان مقدار العشرين ألفاً يشمل  
 جميع خدمة الكارك وخدمة تحصيل الإيرادات  
 وخدمة مصلحة السكك الحديدية الى غير ذلك  
 اما عدد المستخدمين في المصالح الادارية المحضة  
 فيصل إلى ١٠٠٠٠ تقريباً فاذا اعتمدنا هذا العدد  
 كان عدد الخدمة الاوربيين بالنسبة الى الخدمة  
 الوطنيين عبارة عن ٨ في المائة ) فاذا عزل  
 جانب عظيم من هؤلاء الخدمة المتدمجين في  
 النظارات لا يترتب على عزلهم الا ان الاشغال  
 تقضى احسن من ذي قبل غير انه ليس من  
 الحكمة الان اتخاذ الاجراءات التي تساهل بها  
 جرائم الخلل دفعة واحدة ولكن يجب المبادرة  
 الى دفع ذلك الاحمال المؤدى الى الاختلال  
 الحاصل الان ومن اجل هذا ينبغي تعيين  
 لجنة صالحة لذلك يكون من واجباتها البحث  
 عن حاجة كل مصلحة وتعيين عدد عاملاً حتى  
 اذا تقرر هذا العدد لا يزداد عليه البتة الا متى  
 ابلغت الزيادة للجنة اخرى تشكل للفصل في  
 الامور التي تكون من هذا القبيل وصدق  
 هذه اللجنة عليها ثم انه يلزم تحديد شروط الترقى  
 على وجه بين واتباعها بغاية الدقة ويلزم ايضاً  
 تنسيق لائحة المعاش فان اللائحة المتبعة الان تقضي  
 للخدمة بمقتوى خارجة عن الحد

ان عدد الخدمة الاوربيين في المصالح  
 المصرية بلغ احر العام الماضي ١٠٥٤ منهم ١٤٠  
 انكليزياً و ١٠٠٠ يابان مالطيين ورجال تحت  
 حماية انكلتة و ٢٤٠ فرنسويًا و ٢٠٠ ايتالياني  
 و ١٠٤ يونانيين و ٨٠ نمويًا و ٢٥ المانيًا وبلغ  
 مجموع رواتبهم ٢٠٥٠٠٠ ليرة استرلينية فيكون  
 عدد الخدمة الاوربيين ٥ في المائة من مجموع  
 الرواتب ولكن لا بد ان يعلم ان نصفهم بل  
 ازيد من نصفهم تدفع رواتبه اما من الإيرادات  
 المخصصة للدين كما هو حاصل بالنسبة الى خدمة  
 السكة الحديدية والجمارك الذين لا تعلق للحكومة  
 بهم مباشرة واما من إيرادات وارباح الدائرة  
 السنية والدومين

واما المحاكم المختلطة المشتملة على جانب عظيم  
 من الخدمة الاوربيين فتفتاتها تؤدي من ذات  
 إيراداتها ومع ذلك كله فان معدل راتب  
 الاوربي في مصر لا يزيد عن ٢٨٢ ليرة استرلينية  
 في السنة الا انه كينما كان الامرفائة من المناسب  
 تقليل عدد هؤلاء الخدمة بمقدار عظيم لاسيما في  
 المصالح التي تضاعف فيها عددهم لاسباب سياسية  
 والمعلومات التي ابدتها فيما يتعلق بالمساحة مثل  
 لنا حقيقة ذلك ثم اذا نظرنا من جهة اخرى  
 رأينا انه ما من اجراء اضرب عمران التطرووحسن  
 ادارته من التفاهت على عزل عدد واقر من  
 الاوربيين من خدمة الحكومة المصرية ارضاء  
 للذين وجهوا عليهم تشكايات لا تخطو من المبالغات  
 فان مساعدة الاوربيين في المصالح المصرية على  
 اختلافيها لا بد ان تكون حاصلة مد من الزمن  
 ايضاً لشدة الافتقار اليها فاذا عزلوا وقع الخلل  
 في حركة المصالح وتطرق اليها الفساد بوجه

يمكنهم ان يستفيدوا من تلك المساعدة ويتعاونوا  
 معها كيف تدار الاشغال الميرية وكيف يجب  
 تحرير الكشوفات الحسابة ومراجعتها وتحقيقها  
 ومتى القوا هذه الاعمال انكمهم ان يديرها بانفسهم  
 حركة الاشغال بدون ان ينصرفوا الى آخرين  
 يرشدونهم في سبيلها ويثبت حيث ان الوسائل  
 المشهورة انها غير عادلة وموجبة للافراط كانت  
 انجع دواء لمنع ذلك الافراط

بقي علينا البحث في مصلحة مستفادة من  
 بقية المصالح وهي مصلحة صندوق الدين العمومي  
 فهي كائنة بمقتضى اتفاق دولي وتشغل بتناقص  
 حاجي السندات وهي تخالف بقية المصالح المصرية  
 لان روائب الاوربيين فيها عبارة عن ٥٠  
 في المائة من المجموع مع ان هذه الروائب في بقية  
 المصالح لا تبلغ الا ٢٥ في المائة ولا شك ان  
 المصريين عندما كانوا يشكون مستقرين عظم  
 النفقات التي يجملها الاجانب للخرينة المصرية  
 كانوا ناظرين الى تلك الزيادة النافضة وما  
 زاد في كدرهم تكبير عدد الخدمة في تلك المصلحة  
 بروائب جسيمة لا يفائدة وانما تسكيناً لحركة  
 النقاسد والمنافسات بين الدول فصندوق  
 الدين مع كونه ليس بالأعباء عن قلم بسيط  
 لمراجعة الحسابات تبلغ نفقته سنوياً ١٩٤٦٢ ليرة  
 استرلينية وحيث ان هذا المبلغ من حيث هو  
 ليس مجسم مع ان دفعه موجب لغيظ زائد  
 لا يعادل مقداره فالاجدر في ذلك اذن ان  
 تصرف النفقات اللازمة لادارة صندوق الدين  
 من ايراداته كما ان ذلك حاصل صورة في  
 الدائرة العنية والدومين

لا يمكن بعد فصل الصحيح من الاعمال عن  
 فاسدها ولا تحقق المنافع العظيمة التي حصلت  
 من اشغال اولئك الرجال الاعضاء المخلصين  
 من فرنسويين وايتاليانيين وانكليز والمان الذين  
 ساعدوا على ادخال شيء من النظام والترتيب  
 في المصالح الميرية ومن المعلوم ان تلك المنافع  
 بمكانة رفيعة من الاهمية لا يصح معها اذهاب تلك  
 الاصلاحات التي ادخلها اولئك الموظفون بها  
 فلم من الاستعداد والاقدام خصوصاً اذا اعتبرنا  
 ما لمصر من سرعة امتداد الصلات مع اوربا  
 واتساع نطاق تجارتها الخارجية وعظم الاشغال  
 العمومية التي ربما اوشكت ان تشرع فيها وانما  
 اذا تأملنا الخسائر والاضرار التي تحصل للاهالي  
 من عزل اولئك الخدمة وحرمان المالية والاشغال  
 العمومية وما شاكلها من المصالح الميرية من  
 بعض الاوربيين المنورين نظيرهم رأيناها كبيرة  
 هائلة فان الحكومة لا تملك بعد ذلك ان تسمي  
 غنية للتحاليل من اصحاب المعاملات المالية  
 وعرضة للاضرار الناشئة من المشاركات المؤدية  
 الى الخراب ومن الاشغال الناقصة الملزمة  
 بلباس التوبه والغش الى غير ذلك من الامور  
 التي هي ثقيلها الان بنصائح من لديها من  
 الموظفين الاذكياء ذوي اللباقة والاستعداد  
 ويصدق ذلك بنوع خاص فيما يتعلق بالامور  
 المالية فان استبقاء الموازنة المالية لمصر ضامن  
 لاستقلالها ثم انه فضلاً عن المنافع المادية الحاصلة  
 من مساعدة الاوربيين لا بد ان تعلم انهم عبارة  
 عن قدوة في اوصاف العفة والغيرة والاستعداد  
 التي نرجو ان تكون فيما بعد راسخة في جميع  
 الادارات ثم ان الوطنيين من الخدمة الملكيين

## ( العونة )

سبق لي ان اشرت الى العونة فيما تقدم من هذا التقرير واقول الان ان العونة من المصائب التي يتعذر ازالها تمامًا وهي في مصر من ستة آلاف ستة يقبلها الاهالي كانتا حمل وضعها العناية الالهية على عانهم لا يقبل البحث فانهم جميعًا يعلمون الضرورة الواضحة لاقامة سدود عظيمة بوجه السرعة انقاء المصائب التي بدون ذلك تلم باقسام متسعة من النظر وهم بذلك يتفادون لاحكام تلك الضرورة فكأنهم يهضون عمومًا لدفع عذر شن الغارة عليهم غير انه يمكن لتلطيف مشاق العونة بوسائلها استعمال الآلات المائية وتنظيم طرق العمل بالترومي والتحصير ومتى تم هذا النظام وادبر على وجه مناسب قلت بذلك مقتضيات العونة بمقدار تصفها

## ( التجديد )

وهو يشاكل العونة ويحدث في الفلاحين خوفًا شديدًا وقد بحثت باعتماد عظيم فيما اذا كان من الممكن وضع نظام ينضي بان تكون الخدمة لامتد طويل مع معاش تقاعد غير انه لا يمكن قطع العتبات العارضة في هذا السيل ويشعر في تجربة طريقة الاكتاب العسكري في اورطين من الجندرية فاذا نجت هذه الطريقة امكن التوسع فيها وتأيدتها بجعل الخدمة لامتد طويل مع معاش تقاعد ولكن ما دام الجندي يؤخذ من بيتو قسرًا وكرها فلا يصح حرمانه من امل العود اليه بعد مدة مناسبة ثم انه بسبب تخفيض عدد الجيش المصري صار التجديد في المستقبل اضيق نطاقًا ووجب ان يؤمل بان تحسن حالة الخدمة العسكرية بتنضي الطريقة

الجديدة وزيادة الرواتب المراد اعطاؤها يساعدانه على جعل تلك الخدمة مألوقة لا ينثر منها الاهالي ومع ذلك كله فاني سابعث الى سيادتكم بكتاب أكثر استيفاء في هذا الموضوع ( قبائل البدو )

لقد تكلمت فيما تقدم على شيء مما يتعلق بالطريقة التي يلزم اتباعها بالنسبة الى هاته القبائل ولا ارى فائدة في ان اطيل الشرح لسيادتكم في هذا الشأن وانما اكتفي بما يأتي ان اهل البادية في مصر يبلغ عددهم ٤٠٠٠٠ رجل منهم اربعون ألفا فيما يقال قادرون على حمل السلاح ولعل هذا المقدار لا يخلو من المبالغة فيه ولكن كيفما كانت الحال ليس هو عبارة عن حقيقة قوتهم الحربية بالفعل لان جانبًا من هذه القبائل يزيد عن ٥٠ قبيلة مقيمة فيه اسباب الشقاق من المنافسات والضغائن والاختلاف من عهد قديم فلا يتأتى لهم جمع الكلمة .

ويصح ان نسم هذه القبائل الى ثلاثة اصناف

(١) بدوي الشرق ( او البدويون العربيون ) وهم مقيمون بالبحر التي يجدها البحر الاحمر شرقًا ووادي النيل غربًا والبحر المتوسط شمالًا واما من الجنوب فطريق قنا والقصر حيث النيل على معظم قربه من ساحل البحر الاحمر ويلزم ان يضاف اليهم الحالون بضاب التيه وشبه جزيرة سيناء

(٢) بدوي الغرب او المغاربة وهم ضاربون في الشطر الغربي من وادي النيل وواحات صحراء ليبيا

(٢) بدوي الجنوب او البدويون  
الاثيويون وهم حاليون في قاصية الجهة الشرقية  
من وادي النيل في جنوب طريق قنا والقصر  
وكذلك جانباً عظيماً من نوبيا

(بدوي الشرق او البدويون العرييون)

وهم بعض من قبائل هاجروا من ارض  
قديمة في بلاد العرب وشبه جزيرة سيناء ومنهم  
من لا يزال محافظاً على عادات بلاد سلفائه  
واقوام بنو معزة تمتد سطوتهم من طريق قنا  
والقصر الى السويس اما بنو طراز فهم في ضواحي  
السويس وسواحلهم ثم بنو عامر وهم بين السويس  
والبحريرة ثم بنو علي وهم في البرزخ ثم العبادية  
وهم على مسافة بضعة اميال من الجهة الشمالية  
الشرقية للبحريرة ثم بنو واصل وهم وراء  
البحريرة تجاه بني سويف ثم المظاهرة تجاه اسيوط  
ثم الهوارة بالقرب من نية

(بدوي الغرب او المغاربة)

ان بدوي صحراء ليبيا لغتهم عربية وسميتهم  
تكداد ان تكون عربية وانهم وان كانوا يزعمون  
انهم من اصل عربي الا ان الغالب فيهم انهم  
خرجوا من طرابلس الغرب وتونس وان بدوي  
الشرق ينظرون اليهم نظراً المخفراً لم المزدري بهم  
لانهم يعتبرونهم دونهم حشياً ونسباً

(بدوي الجنوب او بدوي نوبيا)

هؤلاء حاليون في البلاد الهندية من طريق  
قنا والقصر الى مضاب الحبشة بين وادي النيل  
والبحر الاحمر معروفون بقبائل يزا والمظنون  
انهم سلالة البليد الذين طردوا من وادي النيل  
الاعلى في القرن الرابع اما شكلهم وان كانت  
فسيولوجياً من الطبقة العالية الا انهم ليسوا

عربيين وهم يتكلمون بلغة تدعى البغاوية يظهر  
انها لغة من لغات الحبشة اما العبادية المقيمون  
بين طريق قنا والقصر وبين الشلالة الثانية  
فهم ارفعهم تمدناً واليهم عريكة وانغدا والعربية  
لغة لم ثم الى الجنوب منهم تقيم بقية قبائل يزا  
والبشارين والهندوي وهم اقل تمدناً

ثم ان مسألة البدويين آخذة من تضع  
سجين في الانحلال من طبيعتها بالتدرج وذلك  
ان العرب الرجل التي كانت تقيم في حدود  
مصر كانت الى غرة القرن الحالي محافظة على  
عجايبها الحرية وكانت متسلحة تسليحاً جيداً مثل  
ارباب وادي النيل تقريباً فكانت قوتها موجبة  
لحذر الحكومة منها والالفاظ اليها بعين الاهتمام  
وكثيراً ما اشترك هؤلاء العرب ايام المالك  
في المنازلات التي كانت تحدث بين المتنافسين  
من رؤساء اولئك المالك ولما صار زمام القطار  
المصري الى يد المغفورة محمد علي استخدمهم  
في حملاته كنزق كشافة او خيالة غير منتظمة  
لغضب العدو عند تفهقه ولكنهم لم يصلحوا البتة  
ليكونوا جيشاً منتظماً

ثم خطر لمحمد علي ان يجعل فريقاً من  
البدويين من اهل الزراعة املاً في امكان  
استخدامهم لصيانة البلاد من القبائل العاصية  
التي كانت باقية على عادة النهب والسلب  
وقد هذا خلنا في حذوه في حالة السياسة ومن  
زمن قريب تغيرت عادات هؤلاء السلب واستقر  
منهم عدد في الاقسام الصالحة للزراعة من  
البلاد وعملوا على الزراعة خصوصاً في الجهات  
المتاخمة للصحراء وانهم وان كانوا دائماً يخفرون  
الفلاحين الا انهم قد اختلطوا ببعض الاختلاط بهم من

## ( السودان )

اسي عند البحث في المسألة المتعلقة بنظم  
 الجند في مصر لم انظر البتة الى حاجات السودان  
 لانه لا يمكن الوقوف عليها بالضبط والدقة ما  
 لم يزل الاضطراب الواقع الان في السودان  
 ويميل بعض الناس الى ان يشيروا على  
 مصر بان تخلص عن السودان بالمرّة وان تترك  
 بقية املاكها في تلك الجهات ولكن لا يتوقع  
 ان تقل سياسة مثل هذه فهي لكونها مستولية  
 على جهات النيل السفلى تمل بالطبيعة الى  
 الاستيلاء على جميع جهات مجراه واذا نظرت  
 الى ان هذه الجهات اذا اعلنت تربتها اعطت  
 محصولات جسيمة من القطن والسكرم يفي  
 بعد ذلك محل للتعب من ان مصر لا تميل  
 الى التخلي عنها ولكن لسوء الحظ كانت الادارة  
 المصرية في السودان مختلة دائماً ( تقريباً ) ولما  
 في كنية نجاح المهدي في استنارة القبائل وتوسيع  
 نطاق سطوته ونشر اعلام نفوذه في جهات  
 متسعة من تلك البلاد دليل كاف على قصور  
 الحكومة عن استمالة اولئك الناس اليها وحفظ  
 امر الضبط والربط وعاقبة ذلك كانت سيئة  
 جداً فان المصريين خسروا من منذ سنة  
 ونصف ٩٠٠٠ رجل تقريباً وقدرت خسارة  
 اخصامهم بأربعين الف رجل وهذه المذبحة  
 التي طالت مدتها لا يظهر انها اقرب الى  
 النهاية ما كانت في بدايتها وقد نعت اخيراً  
 الى الخرطوم بجدة مؤلفة من ١٠٠٠٠ رجل  
 واكثرهم فيها يظهر حديثون في العسكرية غير  
 متدربين فيها فضلاً عما صاروا اليه من ضعف  
 العزيمة وقيل وصول تلك الجدة كانت المواصلات

طريق الرواح وادي ذلك الى ان صار للحكومة  
 سلطة عفاية عليهم خصوصاً بواسطة مشايخهم  
 الذين صار جانب عظيم منهم مائلاً لاطيان  
 متسعة ولما مثال على ذلك ما حصل اخيراً في  
 قضية مقتل بالمر ورفقائه فان واحداً من  
 كبار مشايخ القبيلة التي حصلت تلك الحادثة  
 المحزنة على مقرية منها كان حينئذ مقبلاً باملاكه  
 في مصر ولما طلبت الحكومة مساعدته في القبض  
 على الثائمين رأى من مصلحة المبادرة الى اطاعة  
 امر الحكومة

غير ان هذه القبائل وان كانت تخلفت  
 بشي من اخلاق الحضارة الا انها لا تزال مستقلة  
 استقلالاً كاملاً لمع الحكومة ان تسلمها امتيازها  
 العظميين وهما الاعفاء من العونة والتجند وفي  
 اثنا الاضطراب الذي حدث اخيراً تألفت  
 عصبة من ٢٠٠٠ بدوي من بدوي النجوم  
 تحت قيادة رئيس واحد وانضمت الى عسكر  
 عراقي وايضاً فان الاختباط والاختلال اللذين  
 وقعوا في الاسكندرية بعد اطلاق المدافع قد  
 اشتدت حالتها وبلغت مبلغاً جسيماً بسبب  
 هجوم مئات من البدويين على الشوارع الملتفة  
 بالنيران ومع ذلك فان حالتهم الحاضرة تفيد  
 فيهم القوة ولا تؤذن بالتهديد والارهاب فانهم  
 غير مسلحين تسليحاً جيداً وان التقوا بعض  
 بدفيات من طراز رينكتون ليس عندم ذخائر  
 لها وان الخوف من ضبط الاملاك يضطر  
 غالب مشايخهم الى حسن السلوك وخفر الجندرية  
 كاف لتنع العصب التي هي اشد تهيجاً  
 واقلاناً

منقطعة بين الحامية المصرية في الأبيض وبارا وفي نقط آخر متعددة من دارفور وكوردوفان وبين مركز أعمالها الحربية وكثيرون من تلك الحامية محصورون وبعضهم اشتد عليه الجوع أما الأبيض فلا تزال تدافع وإما بارا فيظهر أنها أوشكت أن تسلم

وقد اختارت الحكومة المصرية الميرالي ميكن ليكون مع قائد عموم الحملة السودانية بصفة رئيس أركان حربه وهو ضابط متقاعد بعد من المنازعين بين جيش الهند ويصحبه عدد من الضباط الأوربيين المتقاعدين الذين لا يبعد أن يوجدوا شيئاً من الطمأنينة في نفوس جيش الحملة أما انتظام الميرالي الموما إليه ورفقائه في سلك الخدمة المصرية فهو على تبعهم وليس للسردار أدوار ومالت ولا لي شيء من التدخل في ذلك الأمر بوجه من الوجوه

وأما الآن فينبغي أعداد مشروع بغاية الدقة والاعتناء لإدارة بلاد السودان في المستقبل أما المساعي التي في التبة أجراؤها فتؤدي إلى استقرار الراحة والأمن فيها فإن إدارة هذه البلاد كانت إلى الآن مستلزمة لاستمرار النفقة عليها من الخزينة المصرية

وأول طريقة يجب اتخاذها إنما هي إنشاء سكة حديدية من سواكن إلى بربر واحسن من هذا أن تكون ممتدة إلى شندي على النيل وفي ذلك مشروع آخر لإنشاء السكك الحديدية على طول وادي النيل ألا أنه يترتب على انجاءه أضرار شتى ويؤكد الذين من رأيهم مد خط سواكن أن إنشائه يجعل القاهرة على مسافة ستة أيام ونصف يوم من الخرطوم حيث

أنه لا يلزم لتقطع المسافة من سواكن إلى بربر على النيل إلا ست عشرة ساعة

أما نفقات هذا الخط فهي لا تزيد على مليون ونصف ليرة استرلينية وإذا تم هذا المشروع تغيرت الحال تغيراً سريعاً فإن الأقاليم السودانية بدلاً من أن تكون حملاً على عاتق الحكومة نصير مورد ثروة لها إذا انتظمت إدارتها ولم يمنع تقدم هذه الأقاليم إلى الآن إلا صعوبة إدخال الآلات إليها ونقل القطن والسكر وبقية المحصولات منها إلى البحر ومنى انتظمت مالية السودان كفت إدارة هذه البلاد عن أن تفرض على أهلها مغارم ربما كانت السبب في الاضطراب الحالي وربما ترتب على اتساع دائرة التجارة اتصال مآثر القطن إلى داخلية البلاد المجاورة ومع ذلك كله فاني أرى أن من الحكمة أن نتخلى مصر عن دارفور وربما عن قسم من كردوفان وتكتفي بحفظ سلطانها في إقليم الخرطوم وسنار

( تجارة الرقيق )

أنه عند الاشتغال بتنظيم مصر تعرض في جملة المسائل المهمة المستلزمة للبحث مسألة تجارة الرقيق

وهي المسألة التي يجب أن يسأل عنها في شأنها عما إذا كان يمكن أو لا يمكن اتباع طريقة جديدة تؤدي إلى منع تلك التجارة منعاً تاماً ومن الملائم في هذا الأمر عما كان منه نتائج الميثاق في ١٧ أغسطس سنة ١٨٧٧ وعن الحالة الحاضرة للاسترقاق وتجارة الرقيق في هذه البلاد وهما كخلاصة الميثاق

## ( المادة الاولى )

تعهد الحكومة المصرية بيع الرقيق في مصر  
ونصفه ببرد من القطر المصري

## ( المادة الثانية )

كل من ينجس بالرقيق تعتبر جريمته جريمة  
سرقة وقتل ويحكم عليه في مجلس حربي

## ( المادة الثالثة )

تعهد الحكومة المصرية بان تعني من بعض  
الوجوه في امر الارقاء المضبوطين

## ( المادة الرابعة )

كل من انجر بالاطفال او عمل على  
ضبطهم تعتبر جريمته جريمة قتل ويحكم عليه في  
مجلس حربي

## ( المادة الخامسة )

تعهد الحكومة المصرية باصدار امر خصوصي  
مانع لتجارة الرقيق على وجه الاطلاق بعد اجل  
معين

## ( المادة السادسة )

هذه المادة تبيح للسفن الطراد الانكليزية  
حتى الكشف في المياه المصرية وتشمل على  
الاحكام التي يجري اتباعها فيما يتعلق بالسفن  
والارقاء المضبوطين

## ( المادة السابعة )

هذه المادة تحدد الاجل لتنفيذ احكام هذا  
الميثاق

وقد جاء في ملحق هذا الميثاق ما ينفي  
على الضبطية بان تعهد بالاجراءات الواجب  
اتخاذها فيما يتعلق باعتاق الارقاء وتربية الاطفال  
منهم وان تعهد الحكومة المصرية بايجاد اعمال  
للارقاء من الذكور والامهات وان تربي الاطفال

في مدارسها وحذر بتاريخ هذا الميثاق امر عال  
بمع انتقال الارقاء من يد عائلة الى ملك غيرها  
في القطر المصري دون ملحقاته اي الى اصولان بعد  
مضي سبع سنين من تاريخ الامراي في ١٧ اغسطس  
سنة ١٨٨٤ اما في السودان وغيره من الملحقات  
فصوب لذلك ميعاد اثني عشرة سنة من ذلك  
التاريخ اي في ١٧ اغسطس سنة ١٨٨٩ وجاء فيه  
ان كل من خالف احكامه يحكم عليه بالحبس مع  
الاشغال الشاقة وان الاتجار بالارقاء البيض  
يجب ان يطل في ١٧ اغسطس سنة ١٨٨٤

اما الوجه الضعيف في هذا الميثاق وملحقاته  
فهو انه وان كانت المواد معينة لبعض الجرائم  
قاضية بالحكم فيها لكنها لم تعين عقاب كل  
جريمة فتتج من ذلك ان خلاصات الاحكام  
الصادرة من مجالس خصوصية كانت غير مستوفاة  
فلو حررت لائحة تشمل على بيان الجرائم وما  
يستلزمه كل منها من انواع العقوبات والحقت  
هذه اللائحة بالميثاق لادى ذلك الى نتائج افضل  
ثم ان مدة الاثني عشرة سنة التي اتفق في  
اتخاذها استمرار بيع الرقيق من عائلة الى عائلة في  
السودان ليست فيما يظهر ضرورية بوجه من  
الوجوه لانه لا يمكن اجاب ارقاء جدد الى مصر  
نفسها بعد شهر اغسطس سنة ١٨٨٤

اما الوسائل التي اتخذت في ازمة متعددة  
لاجل تنفيذ احكام الميثاق فهي انشاء اقسام  
عنى الرقيق في القاهرة والاسكندرية وفي جهات  
اخر ومصطف ابطال بيع الرقيق تحت ادارة  
الكونت دالاسالا ومصطف البحر الاحمر تحت  
رئاسة القبطان مالكوم من بحرية جلالة الملكة  
واستخدام السفن الطراد البريطانية في البحر

الاحمر

فأفلام عتق الرقيق أحسنت القيام بالمهمة  
بنتجات قليلة ولم يعرض فيها صعوبة ما وعدد  
الارقاء المعتنين الى ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٨٢ في  
منه تريد قليلاً عن خمس ستين بلغ ٨٠٩٢  
رقيقاً منهم ٢٤٢٦ ذكراً ٤٦٥٦ أنثى ومعظم هذه  
النتيجة إنما حصل بها ابداء المستر بروج ويس  
فصل أنكلتة في القاهرة من المساعي المستمرة  
( براراج ملحق عمره ٢ وعمره ٤ )

أما كيفية التصرف في أمور أولئك الارقاء  
فلم تكن مستحكمة فإن جانباً عظيماً منهم أرسل  
الى السودان حيث يصعب ملاحظتهم ولا يعلم  
ماذا كان مصيرهم ولا يبعد أن بعضاً منهم بيع  
دفعه أخرى وإيضاً فأنه لم يعن كما ينبغي بامر  
الجواري في أثناء الاسابيع الأولى من اعتاقهم  
ثم أن مصلحة ابطال بيع الرقيق كادت  
أن تبطل جالب ارقاء جدد الى مصر نفسها  
ابطالاً تاماً وكان عدد عملها عام ١٨٨٢ بالغاً  
١٥ موظفاً و ٤٢٠ رجلاً بين ضباط وانفار  
وكانت النفقة سنوياً ١٢٦٢٧ جنيهًا مصرياً  
وأما الآن فقد انضمت هذه المصلحة الى الجندرية  
وسيتوم بإعمالها ضباط وعساكر الجندرية الجديدة  
التي تحت إدارة باكر باشا وجميع المراكز القديمة  
ستوضع فيها قوة أعظم من قبل وستجعل طريقة  
جيدة للتفتيش

وأما مصلحة البحر الاحمر فالغيت بعد زمن  
قليل من شروعاتها في الاعمال وكان اخفاق  
هذه المصلحة فيما يظهر ناشئاً بمعظمه عن عدم  
اعتناء الموظفين المصريين وما نسبوا فيه من  
الموانع الحائلة دون المرغوب كما أن اعمال السفن

الطرادة الانكليزية لم تات بنتائج راضية لاسباب  
شتى

وأنة لا يزال يجلب الى مصر نفسها عدد  
من الارقاء الجدد الا ان الكونت دالاً سالاً  
قد اوقف وصول القوافل الكبيرة بهمة وجده  
وادخل بعضاً من الجواري البيضاء من طريق  
الاسكندرية وأما الانجار بالخصيان فيظهر انه  
بطل كله

ثم ان افلام عتق الرقيق قد ترتب على  
عملها تغيير عظيم في علائق الارقاء مع ساداتهم  
فكل رقيق ذكر بعلم الآن انه يمكن الحصول  
على عتقه متى شاء وإن احتجاب الجواري في  
اليوت وإن كان مانعاً لمن من معرفة حقوقهم  
كالذكور الا انهم يعلمون في الجملة انهم اذا  
عولان معاملة سيئة يستطيعون الحصول على  
انصافهم بواسطة قنصلية انكلتة فالارقاء  
يعاملون في الجملة معاملة حسنة وربما كان  
الاعتناء بهم أكثر من الخدمة في اوربا

أما الاخبار الواردة من السودان فتناقضة  
كثيراً ومن الأكيد فيما يظهر ان تجارة الرقيق  
قلت في تلك البلاد ولكن الاسترقاق منتشر  
فيها عموماً وفي بعض الاقسام لا يزال اقتناص  
الرقيق والانجار به جارياً بزيادة الخسونة  
وكذلك خصي الاطفال الا انه نقص قليلاً  
وأفصح من ذلك كله انه منذ سفر الجنرال

غوردون باشا لم يعاقب المخبرون في الرقيق  
بشيء من العقوبات القاسية ارباباً لهم وتخويفاً  
أما ما يتعلق بالبحر الاحمر فالظاهر ان تصدير  
الارقاء من سواكن قد نقص ولكن لم يمتنع  
نقص ما ولو قليلاً في عدد الارقاء الذين

بمقدور بطريق البحر الاحمر من جهات  
جنوبي مصوع وخصوصاً من زيلع وذلك  
العدد يختلف بين الفين وخمسة آلاف

وقد فر رأي القضاة الذين عهدت اليهم  
اختارة مراكز البحر الاحمر على ان وجود سفن  
الكثيرة فيه غير كاف وحده لمنع هذه التجارة  
واكثر العوارض البادية لم في ذلك قلة عرض  
البحر الاحمر بحيث يسهل على السفن ان غيثاره  
ليلاً اذا وافقتها الريح ثم عدم اشتراك الدولة  
العثمانية ومصر في العمل مع امتناع نزول  
الملاحين الانكليز الى البر وملاقاتهم الامر ولين  
علموا ان على الساطي ارقاء جمعوا على قصد  
ان يمتاز بهم البحر في الوقت الموافق

اما خصي الاطنال في جيات البحر الاحمر  
فما زال جارياً وخصوصاً فيما بين بحفوف وقرية  
مصوع

ويحدث ان تكون تجارة الرقيق مورداً  
لوظفي الاقاليم على اختلافها برمحون مئة قسماً  
كثيراً من دخلهم مباشرة او بواسطة فان الحكومة  
مع انها علمت بافعالهم الشنيعة عدة مرات لم  
تعزلهم من وظائفهم ولم تعاقبهم وذلك اما اعمال  
منها واما لعدم ادارتها او لضعف عزمها

وبصح الان ان نبحث عن الاحياطات  
التي بلائم اتخاذها لابطال تجارة الرقيق فنقول  
انه وان كان اتخاذ جارية جركسية اول  
ما سرعت اليه نفس الفلاح المصري اثر الارباح  
التي غنمها من افطانه ايام الحرب الامريكية الا  
ان جميع الجوارى البيضاء ( غير القليل منهن  
بمصر نفسها ) في حيازة امراء العائلة الخديوية  
والباشاوات الاغنياء

وابطال الاسترقاق دفعة واحدة بمصر سنة  
الاولون لانه يسبب لم ضرراً فاحشاً بحيث لم  
ان يطلبوا تعويضاً عنه وبعد فان في البلاد  
العثمانية عادة كثير من الشيوخ تقضي باعناق الارقاء  
قطعا بعد سبع سنين من استرقاقهم او تؤيد  
لم هذا الحق تأييداً غير صريح وبناء على هذا  
يظن ان اتخاذ مثل هذه الطريقة في مصر  
لا يكون صعباً على اهلها

اما في السودان فابطال الاسترقاق باصدار  
امر عال ممكن ولكن عندي ان ابرام ميثاق  
في هذا الشأن افضل لما ان الميثاق يكون  
اكثر رعاية له واحتراماً ولذلك اقول انه يلزم  
ان يبرم بين بريطانيا العظمى ومصر ميثاق  
جديد يقضي بابطال الاسترقاق ابطالاً تاماً  
في مصر ولحققتها بعد مضي سبع سنوات من  
تاريخه وبذلك لا يحصل لارباب الارقاء ضرر  
عظيم ويمكن التخاص من مسألة التعويض

والان يصح البحث عن افضل الوسائل  
لجعل هذا الميثاق الجديد مرعي الاجراء او  
لناكيد انفاذ احكام الميثاق الحالي بوجه اتم واكمل  
ذلك انه عرض غير مرة ان يدون الارقاء في  
سجل ويلوح في اول الامر ان هذا التدوين  
سهل جداً مع انه ليس كذلك في الواقع ونفس  
الامر فان مصر نفسها لا يحتاج فيها اليه لما فيها  
من سهولة اعناق الارقاء وحيث ان غالب  
الرقيق غير المعق هو من النساء فارتاب  
لذلك في امكان الحصول على تدوين مضبوط  
واشك في ان تكون النتائج الحاصلة من التدوين  
وافية بتقدير الشفقات عليه اما السودان فيكاد ان  
يكون فيها امر التدوين من المستحيل اجراؤه

ثم ان وضع رسم على اقتناء الارقاء والخصيان  
يكاد ان تعرض فيه الموانع المتقدم ذكرها فانه  
لا يمكن تقرير هذا الرسم وجبايته بوجه ملائم  
بواسطة موظفين وطنيين ويتعذر استخدام  
الاوربيين لجبايته فضلاً عن كونه بوجوب الغبط  
دائماً وخصوصاً على التكنرة

وان مصر نفسها ربما كان كافياً ان يستمر  
فيها عمل الاقلام الحالية لاعناق الرقيق وان يلج  
بتدرك الكفاءة على الحكومة المصرية ان تمنع  
ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في الميثاق ولحقاقه  
بما تجر به على المرتكبين لما من العقوبات الشديدة  
ويمكن ان يتوقع الحصول على فائدة عظيمة  
من هذا الثقل من الجندرية الجديدة وضباطها  
ومفتشيها الانكليز ولكن باكر ياذا فيما اظن لم  
يخطر رسماً الى الان بان يضم اليه مصلحة ابطال  
الرقيق وبشيء كثيراً ان يصدر امر عال اوامر  
من النظار يضم تلك المصلحة الى الجندرية مع  
اختصاصات محدودة تمكن الجندرية من صرف  
العناية الى الامور المتعلقة بتجارة الرقيق والاهتمام  
بشأنها ثم انه اذا حلت المسائل الموقوفة امرها  
فيما يتعلق بالحشة وسبل سبل التجارة والزراعة  
فيترتب على ذلك نتائج جيدة مثل نتائج اية  
وسيلة كانت من وسائل منع تجارة الرقيق ومن  
رأي القردان ملكول انه اذا صرح بان تكون  
مصروع فريضة حرة كان ذلك عبارة عن عقبة  
عظيمة في سبل تلك التجارة فيما قبل ادو حافلة  
وان انشاء الطرق من سواكن الى بربر  
ومن سواكن الى قصاله والى القلابات بمحطات  
تكون في مراكز ملائمة يحدث اثرًا عظيمًا حيث  
انه يحصر التجارة في طرق معلومة ويجعل امر

المراقبة سهلاً ولكن انشاء سكة حديدية بين  
سواكن وبربر يكون تأثيره في ابطال تلك  
التجارة اعظم من تأثير اية وسيلة اخرى

ويجب ان تنشأ اقلام لاعناق الرقيق في  
الخرطوم والايض وفضاله وبربر وسواكن الى  
غير ذلك من الاماكن المهمة وتعلق صور الميثاق  
في سائر المدن الكبيرة ويلزم تنظيم مصلحة لابطال  
تجارة الرقيق مثل الذي كانت تحت ادارة  
الكونت دالاسالا ويلزم ان يكون على هذه  
المصلحة ضباط اوربيون وان يعين لما باخرنان  
للغفارة في النيل فضلاً عن ذلك فانه يلزم  
مراقبة تجار حده مراقبة شديدة فانهم اكبر المجرمين  
في ذلك ويجب اجراء تلك المراقبة على اتباعهم  
عند قدومهم الى سواكن وخروجهم منها ويلزم  
ان لا يباح لعربي ان يدخل دارفور او بحر  
الغزال بدون تذكرة المرور وبدون ضمانة  
من صاحب ملك باء لا يشتري ارقاء ومع  
ذلك كله فانه لا يحصل الغرض المقصود ما لم  
يبين للحكومة المصرية ان مسألة ابطال الرقيق  
الدينا في مقام الجند ويعلم الموظفون من الحكمدار  
الى اصغر الخدمة انه من مصلحتهم ان يعارضوا  
الاسترقاق وتجارة الرقيق عوضاً عن تأييدها  
ولا شك ان اجراء بعض العقوبات الشديدة  
يكون قدوة لهم ويترتب عليها اثر جيد فانهم  
يستطيعون منع تجارة الرقيق اذا شاموا

ثم ان عدد العساكر المصرية في السودان  
كاف لمنع تجارة الرقيق والمأمول ان الحكومة  
تكلف وكلاءها هناك بان يتصرفوا بوجه الشدة  
في الاحكام فيما يتعلق باولئك التجار وايضاً فان  
نعين قناصل انكليز في الخرطوم وسواكن ومصروع

ووكلاء فاصل في أماكن أخرى يترتب عليه  
خير النتائج على أنه يصير لازماً ضرورياً إذا عزم  
على اتخاذ طرق جديدة

أما مسألة البحر الأحمر ففيها مصاعب كثيرة  
فإن الرقيق في بلاد العرب وخصوصاً مكة  
مطلوب دائماً وما دام يوجد مشتركون له فلا  
يتطع السعي عن إجابة الطلب ولكن يمكن مع  
هذا أن يوثق بشيء عظيم في خلع تجارة الرقيق  
وذلك بأن يكون التصرف في سواحل إفريقية  
بعزم وإقدام وأما ما بقي من أمر ذلك المنع  
فيوكل إلى الزمن وإلى ما يكون من أمر الأحاح  
الذي يلزم إجراء فيما بعد على الدولة العثمانية  
ثم أن الوسائل الضرورية فيما يظهر في  
تنظيم خنز خصوصي لسواكن ومصوع وغيرها  
وتكون نفقاته على هذه المدن ما دام الرقيق  
يصدر منها وإيضاً إعادة مصلحة البحر الأحمر  
لابطال الاسترقاق وتنظيمها بحيث تكون تحت  
إدارة ضباط إنكليز ويكون لقائد هذه القوة  
سلطة تامة في أن يتصرف على البر كما يتصرف  
على البحر ويجب أن يكون خنز سواكن الخصوصي  
تحت أوامره وفي الواقع يجب أن يكون هذا  
القائد في أقاليم سواحل البحر الأحمر بمنزلة  
الكونت دالاسالا في مصر نفسها

وإن إعادة مصلحة البحر الأحمر وتنظيمها  
يستلزم نفقات جسيمة يصعب على مصر القيام  
بها كلها فمن المهم إذن للحكومة جلالة الملكة  
أن تنظر فيما إذا كان يمكن تقليل العسكر البحري  
في البحر الأحمر وإمداد العساكر المصرية هنالك  
بإعانة مالية على شرط أن يوظف بينهم عدد  
من الضباط والعساكر الإنكليزية وليس من

الصعب وجود ضباط بحر لهذه الخدمة ولكن  
يجب الاعتناء بانتقاء رجال منهم تكون متوفرة  
فيهم شروط الاستعداد اللازم لذلك مع المعرفة  
التامة في أحوال الشرقيين

والحكام الذين تصدر الأرقاء من المين  
الداخلية في نطاق إدارتهم يجب عزلهم بدون  
محاكمة وأما ما يتعلق بشواطئ البحر الأحمر من  
جهة بلاد العرب فمن الضروري أن يعطى  
روساء السفن البريطانية إجازة خصوصية  
تخولهم حق العمل في مياه الدولة العلية والكشف  
على السفن العثمانية وهذه المسألة والتي تتعلق  
بالحصول على مساعدة تكون أشد وأقوى من  
قبل الموظفين العثمانيين ينبغي تسويتها بالاستانة  
ومن اللازم أن تجعل سفن بريطانيا في المياه  
العثمانية من البحر الأحمر لأسباب سياسية فضلاً  
عن مسألة تجارة الرقيق

( ملامحة إعطاء المجالس المختلطة )

( حق الحكم في المواد الجنائية )

من المناسب اغتنام هذه الفرصة للبحث في  
المحدورات العظيمة التي تقع فيها الحكومة  
المصرية بسبب التضييق عليها في القضاء في  
المواد الجنائية التي تداخل فيها الأجانب

أن الحكم في القضايا المدنية والتجارية التي  
يشترك فيها الأوربيون أحيل منذ سنة ١٨٢٥  
على المجالس المختلطة وحين تشكل هذه المجالس  
روى من الصواب أن لا يباح لها حق الحكم  
في القضايا الجنائية ما لم يثبت بالاختيار أنها  
تستطيع الانصاف في قضائها في الدعاوى المدنية  
والتجارية بما يرضي أرباب الشؤون ولذلك  
بقي الحكم في القضايا الجنائية التي يقيمها الأجانب

بين تلك الجريمة الصادر فيها الحكم وبين عقابها وما يزيد الامر ضرراً باختلاف القوانين المنبئة في المجالس القضائية فاننا نجد لذلك تبايناً وتناقضاً في العقوبات الجارية على جرائم متماثلة من جميع الوجوه ويعرض في الامر ارتباكات اخرى بسبب المناقشات التي تحصل فيما يتعلق بجسدية المتهم وصعوبة الوقوف على حقيقة محاكمته في اي مجلس يجب ان تكون فان بعض المجرمين مع ثبوت جريمتهم يقتل في بعض الاحيان من طائفة القضاء بسبب الارتباك في محاكمته في اي مجلس ان تكون من المجالس القضائية الاربعة عشر وقضلاً عما تقدم توجد جرائم خصوصية نسب للحوكمة المصرية دائماً مصاعب كثيرة في مرافعة مرتكبيها اذا كانوا اجانب وذلك مثل الخبث وتزيف الشهود والاختلاس والغدر والمعاملة وبوجود غيرها ايضاً من الجرائم ما لا يمكن للمجالس القضائية النظر فيه ولا قبوله رعاية للمنفعة العامة عندنا

وان حالة مصر الحاضرة تزيد المخدورات التي تقدم ذكرها ذلك انه ارضاء للاجانب في الحراسة والاستكدرية قد ادخل اجانب في سلك البوليس لاثنتين المدينتين فاذا وقعت جريمة من احد تعذر عقابه حيث انه يطلب في الحال حماية قنصله وهذا مضر ضرراً شديداً بنظام الفرقة التي هو فيها وكذلك فيما يتعلق بالخدمة في مصالح الحكومة فانهم اذا ارتكبوا جريمة الاختلاس او غيرها من الجرائم الجنائية فليس للحكومة طائفة عليهم الا بتوسط مجلس قنصلي على ان هذا التوسط يشك في

ونصدر عليهم معهوداً بها الى مجالس القنصليات ومن البين انه ينشأ اضرار فاحشة عن هذه الحالة التي لا يمكن الصبر عليها في بلاد مستقلة ابداً وليس ما يؤيدها الا القول بان المجالس المصرية معدودة قاصرة وغير مستكملة لشروط العدالة الواجبة للحكم على الاجانب الا ان الحكومة المصرية تثبت ان تشكيل المجالس المختلطة وما اوجبه من الثقة في نفوس الجميع يكفي لرد هذا الاعتذار الوحيد الذي يتعلل به لابقاء مجالس القنصليات وربما ان مصر فيما يقال اصبحت موطناً لعدد وافر من الاجانب فمن مصلحتهم ومصلحة حكوماتهم على اختلافها ان يعاقب المجرمون وينصف المظلومون اما في الحالة الحاضرة فحركة القضاء لا يمكن الا ان تكون دائماً محفوفة بالموانع فان مجالس القنصليات تحيل محلات اقامة كثير من رعيتهما وليس لديها من الموظفين الا عدد قليل لا يكفي لتنفيذ احكامها ومنها من لا يتمكن من القبض على المجرمين اولا يميل الى الشروع في قضايا مجمل ان يرجع بها الى مجلس الاستئناف في حكوماتهم بعد ان تسبب نفقات باهظة في محل الواقعة والمدعون انفسهم يرجعون في غالب الاحيان عن المرافعة لما دونها من الاجراءات التي هي فضلاً عن جهلهم باوجهها ينشأ لم عنها اضرار عظيمة وتمتد بها الدعاوي الى ما لا نهاية له

ومنى صدر الحكم البات من جهة بعيدة من جهات اوربا كما هو حاصل ذلك في غالب الاحيان نجد ان الاثر الذي ينشأ عن سرعة اجراء العقاب يفقد بسبب طول المسافة

إذا كان يحصل في الواقع ومن الأمر ثم ان هذه الحالة هي نفس الحالة الموجودة بالظر الى مصلحة السكك الحديدية والكارك ولا سيما الكارك فان الاضرار الحاصلة لها بسبب ما تقدم ذكره عظيمة جداً كما بينت سابقاً

ولما كان من مصلحة جميع الأمم ومن مقتضى الادب العمومي ان يكون سير القضاء الجنائي كما هو في الخارج غير مخوف بشيء ما من الموانع والمعارض وجب ان يعلم ما اذا كانت المخدورات والاضرار التي تشكى منها الحكومة المصرية تشكياً في محنة فيه لا يمكن معالجتها بمنح المحاكم المختلطة حق القضاء في المواد الجنائية فان هذه المحاكم فيما تحققت متوفرة فيها شروط الاستعداد واللباقة لممارسة ذلك القضاء واعضاؤها على جانب عظيم من الاستقامة والاختيار والبراعة وإذا كان لابد من الشروع عما قريب في تنقيح القانون المدني والقانون التجاري المرعي الاجراء الآن فيارم ان يتاخذ باللجنة التي يوكل اليها امر ذلك التفتيح ان يعد ايضاً قانوناً جنائياً يكون سهل المأخذ

( حتى مصر في ابرام معاهدات )

( تجارية )

ان مسألة حتى مصر في ابرام معاهدات تجارية عرضت لسيادتكم في ٢٢ ابريل سنة ١٨٨١ بعث ناظر خارجية مصر الى وكيل حكومة جلالة الملكة وفتصلها الجنرال لاشنة مبيناً فيها ان الحكومة المصرية ترغب في تحويل قانون الكارك واستعمال ما اعطي لها بمقتضى فرمانات من الحق في ابرام المعاهدات التجارية لتبرم معاهدة تجارية معنا فقبلت حكومة جلالة

الملكة ذلك وبغتم سيادتكم الى السير ادوارد مالت بكتاب مؤرخ في ٢ اغسطس سنة ١٨٨١ تبلغونه به ان حكومة جلالة الملكة مائلة كل الميل الى الاشتراك مع الحكومة المصرية فيما يتعلق بالوسائل الصالحة لتوسيع نطاق العلاقات التجارية بين بريطانيا العظمى ومصر بوجه أكيد ثابت وأما بقية الدول التي بعث اليها بلوائح متماثلة في ذلك الشأن فقد اجابت بالقول الا فرنسا واسبانيا فان الحكومة الفرنسية اجابت ان فرمانات لم تخول مصر الحق في ابرام معاهدة مثل تلك المعاهدة وحكومة اسبانيا رجعت في الامر الى الباب العالي وكانت النتيجة ان الباب العالي انذر الحكومة المصرية منكرًا عليها حق ابرام معاهدات مع الدول الاجنبية فيما يتعلق بالكارك ومع ذلك فان هذه المسألة بحثت فيها حكومة جلالة الملكة بحثاً دقيقاً وبلغتم سيادتكم سنير فرنسا في لوندرو ان الحكومة البريطانية ترى ان ليس في الامر اقل مانع وان الجناب الخديوي يحق له بمقتضى السلطة المنوحة له في فرمانات الحضرة السلطانية ان يبرم معاهدات من ذلك القبيل ( هذا البلاغ كان في كتاب من الكونت غرانبل الى الكونت ليون بتاريخ ٨ ايلول سنة ١٨٨١ ) بحكم ان الحوادث السياسية التي عرضت من ذلك الحين منعت من الاستمرار على المفاوضات وتعريف الكارك المرعية الاجراء الان في مصر مبنية على المعاهدات التجارية المبرمة بين الباب العالي والدول الاجنبية عام ١٨٦١ وعام ١٨٦٢ ولم يلتفت في هذه المعاهدات عند ابرامها الى ما لمصر من الحاجات الخصوصية في التجارة ومن

المرغوب جدًا بالنظر الى مصر ان تخور تلك  
المعاهدات تخويراً كلياً

ثم اذا نظرنا من جهة اخرى رأينا ان  
الباب العالي بالطبيعة يبذل جهده لاجتناب  
وقوع شيء من التعكير في تلك المعاهدات لان  
في احكام الكارك الان ارجحية عظيمة له فان  
جميع البضائع الواردة من المالك العثمانية بلدية  
كانت او اجنبية تدخل النطر المصري بدون  
ان يدفع عنها رسوم حيث انه يكون قد دفع  
عنها رسم باعتبار ٨ في المائة عند خروجها من  
المين العثمانية واعطيت بها شهادة ( تسمى رقبية )  
مؤدته بان ذلك الرسم قد دفع . نعم ان  
الامر كذلك في البضائع التي تصدر من النطر  
المصري الى الولايات العثمانية ولكن حيث ان مقدارها  
اقل كثيراً من مقدار البضائع التي ترد في  
تلك الولايات الى النطر المصري فيكون  
بذلك ارجحية للخزينة العثمانية غير عادلة ومثال  
ذلك انه في عام ١٨٨١ كانت قيمة واردات  
المحصولات العثمانية الى مصر ١٧٥٥٠٠٠٠٠ جنيهًا  
مصريًا وقيمة صادرات محصولات مصر الى  
البلاد العثمانية ٤٠٤٩٤٦٠٠٠ جنيهًا مصريًا فكانت  
زيادة قيمة تلك الواردات عن قيمة هذه  
الصادرات ١٢٥٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري فחסرت  
مصر بذلك قيمة الرسوم التي كانت يجب  
اجراؤها على تلك الزيادة وهذه القيمة تبلغ  
٩٧٢٠٨ من الجنيهات المصرية ومعظم الخسارة  
الحاصلة لمصر من ذلك القليل يكون في  
الدخان ذلك ان الحكومة العثمانية حفظت  
لنفسها حق تنظيم تجارة الدخان وضرب رسم  
عليه عند خروجه من المين العثمانية باعتبار

٢٥ في المائة من قيمته والاحكام المرعية الاجراء  
الان بناء على ذلك الحق الذي تدعيه الحكومة  
العثمانية لا تؤذن الا بدخول التبغ العثماني الى  
مصر ( اما السيكار ودخان المضغ والسعوط  
فيصح دخولها بدفع رسوم مخصوصة عنها ) ثم ان  
ان الحكومة المصرية تأخذ ايضاً على الدخان  
عوائد دخولية وجميع المفادير الواردة منه يجب  
ان تكون مصحوبة برقبية مثبتة ان الرسوم  
العثمانية دفعت عليها عند خروجها من المين  
فيبين من ذلك ان الدخان ضربت عليه  
اموال كثيرة بين رسوم وعوائد حتى اصبح  
تهريبه جارياً بمقدار عظيم لما في التهريب من  
الربح اذ ذلك فتقصت الحكومة المصرية مقدار  
العوائد معالجة لامر التهريب ولكن لم يترتب  
على هذا التقيص الغرض الذي نقصده حيث  
انها كانت غير قادرة على ان تفسد رسوم  
صادرات العثمانية التي زبدت حالاً بمقدار  
تنقيص عوائد الدخولية وقضلاً عما تقدم فينبغي  
ان يعتبر ان الاضرار الناشئة عن التهريب لا  
تقتصر فيما يترتب عليه من الخسارة المالية وانما  
هو يحدث ضرراً مختلفاً من الاختلاس ويوجب  
اثراً مضرًا كثيراً لا يستطيع تصويره من ليس  
واقفاً حق الوقوف على كيفية ممارسة التهريب  
ثم ان الخسارة الحاصلة في إيرادات مصر  
الناشئة عن ثقيدها باحكام قوانين الكارك العثمانية  
في تلك المادة تكاد تبلغ ٣٠٠٠٠٠٠ ليرة استرلينية  
في السنة وهذا المبلغ يوازي ربع إيرادات كاركها  
بل ازيد منه فاذا خرجت من ذلك القيد كان  
انتفاعها غير منحصر في زيادة الايراد بل متجاوزاً  
الى غير لان مأموريها لا يكونون بعد ذلك

ملرومين يتبع عدة اجراءات شاقة ويخلصون  
 مما يلقونه دائماً من المناقصات التي يؤدي اليها  
 استعمال تلك الاجراءات لان الحكومة المصرية  
 تجد نفسها في هذه الحالة كما في غيرها من  
 الاحوال مرتبكة في العمل بسبب الامتيازات  
 الاجنبية التي يظهر ان احكامها غير ملائمة  
 للحكومة المصرية في كل خطوة تخطوها في سبيل  
 تحسين ادارتها فيما يتعلق بالاياردات مثلاً ان  
 تلك الامتيازات تمنع موظفي الكمارك من اجراء  
 مراقبة دقيقة على السفن التجارية الناشرة اعلاماً  
 اجنبية وتمنعهم ايضاً من الكشف على السفن  
 المرتاب فيها التي تجول متجسدة عند مدخل  
 الميناء ثم ان القوانين الضرورية لمصلحة الكمارك  
 لا يمكن وضعها لان مأموري المصلحة عاجزون  
 عن جعلها مرعية مع الاجانب والسفن الاجنبية  
 فتنتج عن ذلك ان الشواطئ المصرية اصحت  
 ميداناً للهرابين السوريين فترام يخلصون بقاية  
 الفلحة فلما عيادت الخبايرت لابرار معاهدة جديدة  
 فيكون من الصواب اذ ذاك ان تخلص الحكومة  
 المصرية من تلك العوائق والموانع واذا تم ذلك  
 وامكن ابرار معاهدات كمركبة ملائمة لحاجات  
 البلاد وذلك بناء على الحرية التي لاشك ان  
 الثرمانات تيجها في هذا الشأن كان الداخل  
 للخرينة المصرية على ما قدر ليس باقل من  
 ٢٠٠٠٠٠ ليرة استرلينية فارى اذن ان يؤخذ  
 في الوسائل لتخليص مصر من تلك الثبوت التي  
 تعيق نجاح تجارتها في الحالة الحاضرة بتقدار عظيم  
 ( اعفاء الاجانب من الضرائب )

ذكر في منشور سيادتكم المؤرخ في ٢ يناير  
 المتعلق بسياسة حكومة جلالة الملكة في مصر

ان المساواة في الضريبة بين الاجانب والوطنيين  
 من المسائل التي تم جميع الدول ولا شك ان  
 اعفاء الاجانب من بعض ضرائب جارية على  
 اهالي مصر بوجوب كدراً شديداً فيهم فاذا امكن  
 ازالة هذه الظلامة الواضحة اعان ذلك كثيراً  
 على محو ما نثر في اذهان الجميع من ان الحقبة  
 التي تديرها الحكومات الاجنبية خير مصر فتقطع  
 عندما تمس المصالح المالية رعاياهم فالضرائب  
 التي يدفعها الوطنيون والاجانب معينون منها  
 الآن في الوبركو وعوائد الاملاك وعوائد  
 الدمغة والقيد وعوائد الاسواق والقبانة والعربات  
 ورسوم الابلولة ورسوم معاصر الزيت وعوائد  
 الجشافي ورسوم الضانة والعرائض وذلك بقطع  
 النظر عما لا حاجة لذكره من الضرائب الخصوصية  
 المتعددة التي لا تنتج من الايراد سنوياً الأميلقاً  
 يسيراً ثم ان تلك الضرائب كلها لا تنتج اكثر  
 من ٤٢٠٠٠٠ جنيه في السنة من مجموع الايراد  
 الذي يبلغ ٨٩٤٦٥٤٦٠٠٠ جنيه فلو طلب من  
 التجار الاجانب والمستوطنين في البلاد ان يدفعوا  
 تلك العوائد والرسوم لما زاد ذلك في الايراد  
 زيادة تذكر ولكن الغرض هنا ليس البحث  
 فيما اذا كان التغير بوجوب ايراداً قليلاً او كثيراً  
 للخرينة المصرية انما ينبغي ان نتذكر ما يجب  
 علينا لانفسنا ومقائنا وشرقنا وكذلك ما يجب  
 بالنظر الى اميال الوطنيين المبنية على الحق ولا  
 بد ان يعلم ان ما يشكون منه من تلك  
 الامتيازات هو دائماً نصب اعينهم فيلقونه في  
 سبيلهم عند كل خطوة يخطونها فالمصري يرى  
 افواجاً من المسيحيين يتقاطرون الى بلاده  
 ويستقرون فيها متمتعين بمنافع تربتها وهوائها

فيدخل في مزاجهم فيكون أقل درجة منهم  
لهم عنه في التهذيب ووفرة رؤوس ما لهم  
وهو بالطبيعة يتكدر عندما يرى نفسه مضملاً  
لضرائب تضيق عليه في مساعيه مذاهب التعيش حالة  
كون مزاجه الاوربيين ليس عليهم شيء منها  
وقد صرحت حكومة جلالة الملكة بأنها تميل  
كل الميل الى ان ترى رعاياها يساعدون بدفع  
ما يصيبهم بوجه الحق من عوائد الاملاك وليس  
من الممكن ان الدول الاوربية تأتي ان تنفق  
على هذا الامر وترفض ازالة اسباب ذلك  
التشكي او ما يشاكله من التشكيات

( اقامة وكلاء الحكومة المصرية )

( في اوربا )

ان الحكومة المصرية لو لم تكن في علاقتها  
مع الدول الاجنبية فاقدة للمنفعة التي تعود  
عليها لو كان لها وكلاء لدى الدول تبسط  
على يدهم شكاويها لتيسر لا شك من زمن  
طويل ازالة تلك الحالة المتقدمة ببيانها . نعم  
ان لغالب الحكومات الاوربية وكلاء وقناصل  
جزالية في المخرسة نستطيع الحكومة المصرية  
الخابرة معهم بواسطتهم ولكن من الذين ان  
هذا التدبير الجزئي لا يمكن ان يكون وافياً  
بالمقصود فانه اذا لم يفرض ان وكلاء الدول  
لا يهتمون واجباتهم بقاية الامانة والدقة الا انه  
من المعلوم الثابت ان اول ما يتظنون اليه  
في علاقتهم مع الحكومة المصرية انما هو مصلحة  
حكوماتهم ويبعد عنهم يستطيعون مسألة من وجه  
تعلقها بمصر بالضبط والدقة كما يسطها وكلاء  
مصريون يكونون لدى الحكومات على اختلافها  
ولا سيما اذا دعت الحاجة الى تأييد الامور

المكتوبة بالاقوال الشفهية كما هو حاصل ذلك  
في جميع المخابرات قالو كان مثلاً لمصر في  
الخارج وكلاء قادرين على تفهم رجال  
الحكومات الاجنبية ان الامتياز الفاخي بالثناء  
الاجانب من عوائد يؤديها الوطنيون غير  
عادل لما كان يمكن ان يتصور ان ذلك الامتياز  
كان باقياً الى الان

فيمكن ان يعين لدى الحكومة الاكثر اهمية  
وكلاء لا تكون لهم ادنى صفة رسمية طبقاً للسابقة  
الحاصلة فيما يتعلق بوكلاء الصرب ورومانيا لما  
كانتا قسماً غير منفصل عن المملكة العثمانية  
وهولاء الوكلاء فضلاً عن انهم يحامون عن  
مصالح حكومتهم فيبدون وطنهم فوائد عظيمة  
بما يكونون قد نالوه من الاختيار بعلائقهم مع  
مشاهير رجال الحكومات الاخر وكذلك  
باطلاهم على القوانين الاجنبية والوقوف على  
احكامها

( ترعة السويس )

ان حكومة جلالة الملكة عرضت على دول  
اوربا بعض اراء تتعلق بترعة السويس للبحث  
فيها ولذلك لا اري محلاً لان ابدي لحضرتكم  
شيئاً من الافكار في هذا الموضوع المهم

( نظرة فيما تم من الاصلاحات )

اني مع ما اتيت به في الصفحات المتقدمة  
من بيان بعض المواضيع الاصلية لتنظيم مصر قد  
اهملت مواد كنت اود ايضاحها لولا ان خضيت  
اطالة الشرح بما يعي صيركم ومع ذلك فاني  
اظن انكم تسعون لي باستلقات نظركم قبل  
ختم الكلام في هذه المهمة الى ما بذلته الحكومة  
المصرية من الجهد الخاص في السنين الثلاث

الآخيرة في تحسين ادارة البلاد ويمكن لاثبات ذلك اعادة النظر في تقرير لجنة التحقيق الاعلى التي تشكلت سنة ١٨٧٨ فان النسم الرابع من هذا التقرير المؤرخ في ١٩ اغسطس سنة ١٨٧٨ تضمن خلاصة التنظيمات الضرورية وقد صادق حضرة الخديو السابق على المبادئ المبينة في التقرير بناء على رأي النظارة التي كان يرأسها دوللو توبار باشا ثم وقعت هذه المبادئ موقع التبول عند الجنب الخديوي الحالي فكانت غرضاً لمساعي نظارتي صاحبي الدولة شريف باشا ورياض باشا المتعاقبين وساعدها في ذلك المراقبات العموميان فنشاء عن تلك المساعي نتائج مهمة مع ما تشوشت به الاعمال من عهد قريب يتدخل بعض الجهلاء في مواد لا يستطيعون ادراكها

اما المواد التي فصلتها لجنة التحقيق الاعلى فهي الآتية (١) لا يجبي شيء من الرسوم او الضرائب الا بمقتضى قانون ينشر في الوقت المناسب بصورة رسمية

(٢) تأليف مجلس تشريع

(٣) ان يكون الموظفون المتوظفون هم التحصيل تحت اوامر ناظر المالية مباشرة ومراقبة مفتشين تابعين لادارة عموم المصلحة

(٤) تنظيم طريقة الحسابات وعمل الميزانيات

(٥) اعداد مبلغ احتياطي لسد ما عساه ان يحصل من العجز الناشء عن قيصان النيل فيضاً غير ملائم من جميع الوجوه

(٦) فتح حساب جارٍ للحكومة عند احد البنوك بحيث يتسرها اخذ ما يلزم للتفقات

السائرة الى ان تم جباية الرسوم

(٧) تأليف مجلس مستقل ترفع اليه جميع

الطلبات والعرائض المتعلقة بالضرائب

(٨) تنظيم المحاكم

(٩) إلغاء المغارم الفادحة وما لا يمكن

تحصيله وزيادة الضرائب على الاراضي المناعة في الوقت الحاضر

(١٠) تعديل ضريبة الاطيان بمقتضى مساحة جديدة

(١١) تعديل رسوم الكارك

(١٢) بيان بعض اصلاحات يجب

اخذها في نظام الري وتوزيع المياه على الترع (١٣) سن قوانين للاشغال العمومية

وابتغال العونة في الاشغال التي لا يثبت انها ذات منفعة عمومية

وقد نفذ قسم كبير من هذه الاحكام

فان الرسوم في الوقت الحاضر لا تجبي الا بمقتضى نصريح قانوني وفتح حساب خصوصي

لكل فلاح يعلم منه قدر المال المفروض عليه والافاق التي يجب فيها توريد ما عليه للخرينة

اذ قد بذلت عناية خصوصية في تعيينها بما يكون اكثر موافقة له فناظر المالية يراقب جباية

الضرائب وتوريدا الى الخزينة بالدقة وقد تحسنت طريقة الحسابات تحسناً كبيراً والميزانيات

تجدياً في اوقاتها بعناية عظيمة والحكومة حساب جارٍ عند البنك العثماني بشروط موافقة لمصلحتها

وبذلك تمكن عند الحاجة من قضاء المصاريف السائرة بدون ان تحتاج الى جباية الضرائب

قبل موافقتها وقد انفق تسع وعشرون ضريبة تبلغ قيمة جميعها ٢٧٢٣٠.٨ من الجنيئات المصرية

حيث انها مغارم فادحة الا ان بعضها لم يبلغ  
بالمرة وزاد ايراد الخزينة من اموال الاطيان  
١٥٠٠٠٠ جنيه ناشئة عن الزيادة التي فرضت  
على الاراضي العشورية او المتنازة ونمت اعمال  
التاريخ وفرز الاطيان بحسب قيمها على قدر  
ما سمحت به الظروف الصعبة وارسل سنة  
١٨٨١ الى جميع الدول الاوربية منشور يعلن  
عزم الحكومة المصرية على تعديل الرسوم الحالية  
للمبارك اما العونة الان فهي على الاقل مقتصرة  
فيما يظهر في الاشغال العمومية ثم انها وان  
كانت تستلزم التعديل من حيث اصلها فقد  
ثم مع ذلك شيء من تنظيم كنيه استعمالها ثم ان  
كثيراً من مسائل اخر مثل انشاء محاكم وطنية  
وادخال نظمات نيابية في وشبكة التسوية كما  
ينبت ذلك في الاقسام الاولى من هذا التقرير  
وانني لدى تعدادي النتائج الحاصلة من عمل  
ثلاث سنين اثبتت انها كانتا مخوفتين بالاضطراب

الناتج عن الثورة العسكرية لا يعني الا ان  
اقدم ما يستحقه شريف باشا ونوبار باشا  
ورياض باشا من الاحترام من اجل مساعيمهم  
الوطنية وكذلك الاوريون الاذكياء النشيطون  
سواء كانوا مديريين او مراقبين فانهم كانوا  
بغاية الذكاء مساعدين في تلك الاعمال او  
مرشدين اليها

### ( الميزانية المصرية )

ان الميزانية المصرية تنقسم الى قسمين  
اولها ميزانية الايرادات المخصصة للدين والثاني  
ميزانية الايرادات المخصصة للحكومة وهما معروفان  
بميزانية الايرادات المخصصة وميزانية الايرادات غير  
المخصصة ومن الجداول الآتي بيانها بتبين مقدار  
ايرادات الحكومة ومصرفاتها سنوياً بحسب  
هاتين الميزانيتين وذلك منذ ان جعلت النصفية  
عام ١٨٨٠

\*\*\*

### ( ميزانية الايرادات المخصصة )

#### ايرادات

المتحصل	المربوط	الزيادة	
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	سنة
٤٥٧٥٨٦٠	٤٢٥٩٥٨٨	٣١٦٢٧٢	١٨٨٠
٤٧٧٥٨٩٥	٤٢٤٨٨٨٣	٥٢٧٠١٢	١٨٨١
	٤٢٧٧٢٥٥		١٨٨٢
	٤٢٨٧٦٨٦		١٨٨٣

٨٤٣٢٨٤

## المصروفات

المصروفات التي حصلت	الزيادة	جنيه مصري
جنيه مصري	جنيه مصري	سنة
٢٩١١٨٦٤	٦٦٦٩٩٧	١٨٨٠
٤١٠٩٨٦١	٦٦٦.٤٤	١٨٨١
المربوط		
٤٠٩٧١.٠	٢٨.٢٢٥	١٨٨٢
٤١٦٧.٦٧	٢٢.٦١٦	١٨٨٣

( ميزانية الإيرادات الغير المخصصة )

## إيرادات

التحصل	المربوط	الزيادة	جنيه مصري
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	سنة
٤٤٤٢٥٢٩	٤٢.٢.٤٤	١٢.٥.٥	١٨٨٠
٤٤٦٢٨٩٥	٤١٧.٥٢٨	٢٩٢٣٥٧	١٨٨١
٤٢٦٩٢٤١			١٨٨٢
٤٤١٦٩٤١			١٨٨٣
٤١٢٨٦٢			

## المصروفات

المصروفات التي حصلت	الزيادة	جنيه مصري
جنيه مصري	جنيه مصري	سنة
٠.٢٨٢.٥١	٦.٢.٢٨	١٨٨٠
٤٢٦٧٥٦٢	١٩٦٩٩٢	١٨٨١
المربوط		
٤٢٦٦٨٦٨	٠.٤٢٦٢	١٨٨٢
٤٤١٤٨٥١	٠.٢.٩٠	١٨٨٣

(١) ان ميزانية عام ١٨٨٠ ينبغي ان تحسب ميزانية اعتيادية لان قانون التصفية لم يسر  
مفعوله الا من شهر لا بعد من ذلك العام ولكن يمكن اتخاذ نتائج عام ١٨٨١ قاعدة منظمة للبناء عليها

## ( الإيرادات )

يتبين من الكشوفات المقدمة أن إيرادات الميزانية المخصصة قد زادت عن المربوط لعامي ١٨٨٠ و ١٨٨١ مبلغاً لم يكن أقل من ٨٤٢٢٨٤ جنيهًا مصرياً وأما زيادة إيرادات الميزانية الغير المخصصة فقد بلغت ٤١٢٨٦٢ جنيهًا مصرياً وجملة الزيادتين عن المدة المذكورة تبلغ ١٢٥٧١٤٦ جنيهًا مصرياً

وهذه النتيجة المقدم بيانها نظرتها لجنة التصفية فانها قررت الإيرادات بكيفية يمكن بها الحصول من الميزانيتين على زيادة في الإيراد عن المصروف فاصد بذلك من وجه أن تكون زيادة ميزانية الإيرادات المخصصة وافية بأعداد مبلغ الاستهلاك ليكون بنسبة عظم مقدار الدين ومن وجه آخر أن تكون زيادة ميزانية الإيرادات الغير المخصصة كافية للقيام بجميع المصروفات الغير الاعتيادية المصروفات

أن الزيادة في مربوط المصروفات عن سنة ١٨٨٢ ناشئة عن أنه أدرج في الميزانية الاعتيادية مصاريف كان من الواجب القيام بها من الميزانية غير الاعتيادية لو أمكن اعداد هذه الميزانية كما سأبين ذلك فيما بعد

وقد نشرت الحكومة المصرية تقريراً " محرراً بغاية الاعتناء سنياً على قدر ما أمكن معرفته في شهر اكتوبر الماضي لما عساه أن يكون من تأثير الحوادث الاخيرة على إيرادات ومصروفات ميزانية الإيرادات غير المخصصة لعام ١٨٨٢ ويمكن تلخيص ميزانية الحكومة بالصورة الآتية

## ( ميزانية الإيرادات الغير المخصصة )

( إيرادات عام ١٨٨٢ )

جنيه مصري	
٤٤٢٦٢٢٢	( مقوم الإيرادات الغير الصافية ) ومن ضمنه مبلغ ١٤٠٠٠٠ جنيه مصري المدرج في الميزانية بصورته من الهوائك )
٠٢٦٨٦٢٢	نخص منه المبلغ المنظور عدم تحصيله
٤١٠٧٦٠٠	صافي الإيراد المنظور تحصيله
٠٠٢٢١٠٨	تكلفة ٧ في المائة على مخصلات المديرية المخصصة
٤١٤٠٧٠٨	جملة الإيرادات الصافية

(١) هو التقرير المثلث في الصفحات ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ من هذا الجزء

١ مصروفات عام ١٨٨٢ (

جنيه مصري

٤٤٦٦٨٦٨ مصروفات

يخص منها

جنيه مصري

١٠٠٠٠٠ المبلغ المدرج في الميزانية غير الاعتيادية الحرة

١٨٦٨٦٩ المبالغ المنظورة في اقتصادها من مصروفات الادارة

٤١٧٩٩١٩

٠٠٨٨٠٠٠ مقدار الزيادة في ميزانية الحرية

٤٢٦٧٩٩١ جملة المصروفات

اما الميزانيتين اللتين تقدم بياهما معروفتان بالميزانيتين الاعتياديتين اعني ميزانتي الايرادات والمصروفات الاعتيادية للسنة

( الميزانية الغير الاعتيادية )

ان الزيادة المتخلفة في مربوط الايرادات والاقتصادات المدلول عليها بالفرق الكائن بين المصروفات الحقيقية والمصروفات المقدرة حصولها من ميزانية الايرادات الغير المخصصة كانت الى الان تؤخذ باعداد مبلغ في آخر كل سنة ليكون قاعدة تبني عليه ميزانية خصوبة للسنة التالية تعرف باسم الميزانية الغير الاعتيادية للايرادات الغير المخصصة <sup>(١)</sup>

تشمل الميزانية الغير الاعتيادية على جميع المصروفات الغير الاعتيادية والغير المنظورة التي لم تدرج المبالغ اللازمة لها في الميزانية الاعتيادية لان هذه الميزانية انما تقررت للمصروفات الاعتيادية ثم ان الميزانية الغير الاعتيادية تؤخذ للحكومة بتخصيص اعتمادات على وجه مستثنى لاجراء اعمال تتعلق بالسكة الحديدية او بكل ما كان ذا منفعة عمومية ونس الضرورة اليه وهي تمكن من القيام بامر الاعانة السنوية المخصصة للسودان وسداد العجز الذي يحصل في مصلحة الدومين فاذا لم تحصل زيادة فلا تقرر ميزانية غير اعتيادية والمصروفات المتقدم بياها وغيرها من المصروفات المائلة لها تحوّل بمقدار الامكان على الميزانية الاعتيادية

اما الاقتصادات المتخلفة في الميزانية الغير الاعتيادية لعام من الاعوام فننقل الى اعتماد الميزانية الغير الاعتيادية للعام التالي وعلى هذه الصورة كان اعداد الميزانية الغير الاعتيادية لعام ١٨٨٢ مما تحقق من زيادة ايرادات الميزانية الاعتيادية والاقتصادات الحاصلة من الميزانية غير الاعتيادية لعام ١٨٨١ وبيان ذلك كما يأتي

<sup>(١)</sup> ان زيادات الميزانية المخصصة محفوظة لاستهلاك الدين بشراء سندات

## ( الميزانية الغير الاعتيادية لسنة ١٨٨١ )

جنيه مصري	
اقتصادات مخففة من مصروفات سنة ١٨٨٠	٢٩٤١٦٣
زيادة في الإيرادات ( صافية ) <sup>(١)</sup>	١٥٣٥٧٣
الميزانية الغير الاعتيادية لسنة ١٨٨٢ <sup>(٢)</sup>	٥٤٦٧٣٦
اقتصادات من الميزانية الغير الاعتيادية لعام ١٨٨٠	١٨٩٤٨٣
زيادة في الإيرادات	١٩٦٣٣٣
	٢٨٥٨١٦

فلو بقيت الأمور جارية في مجاريها لحصل في غالب الظن زيادة في عام ١٨٨٢ تبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه مصري تقريباً وحفظت لأعداد الميزانية الغير الاعتيادية لذلك العام ولكن جاءت حوادث عام ١٨٨٢ فاخلت بميزانية هذا العام وميزانية العام الحالي الى حد لا يعرف الا متى اقلت حسابات عام ١٨٨٢ في ابريل عام ١٨٨٣ لان اقفال الحسابات في مصر لا يكون الا بعد أربعة أشهر من انقضاء السنة

وبين من ميزانية الحكومة التي نشرت في شهر اكتوبر الماضي عن عام ١٨٨٢ والتي تقدم بانها في هذا المطلب من التقرير انه لا توجد زيادة ما لأعداد الميزانية الغير الاعتيادية لسنة ١٨٨٢ فالتزمت الحكومة في تحريرها الميزانية الاعتيادية لسنة ١٨٨٢ ان تراعي بعض المصروفات وتدرج في تلك الميزانية المبالغ اللازمة التي لولا حصول الخلل في الأمور لكانت تدرج في الميزانية الغير الاعتيادية اما هذه المبالغ فهي

جنيه مصري	
للسودان	١٠٠٠٠٠
للاشغال العمومية	٩٧٥٠٠

ومن هذا يتبين السبب الذي اوجب ان يكون تقدير إيرادات الميزانية المخصصة لعام ١٨٨٢ لاجل القيام بما لا بد منه من المصروفات الغير الاعتيادية مبنياً على مخصلات السنتين السابقتين لا على تقديرات لجنة النصفية كما جرت العادة في ذلك

ثم ان الزيادة التي كان يمكن اعدادها في آخر عام ١٨٨٢ لميزانية عام ١٨٨٤ الغير الاعتيادية ربما يحتاج اليها لسداد عجز الدومين الذي قدر بمبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه مصري على الأقل فالميزانية

<sup>(١)</sup> اقتضت الحال ان يطرح من مجموع زيادة سنة ١٨٨٠ البالغة ٦٢٠٠٣٨ جيهاً مصرياً مبلغ صاف قدره ٥٥٢٩٢ جيهاً مصرياً دفعته الحكومة الى صندوق الدين طبقاً لما دعي ١٦١ من قانون النصفية <sup>(٢)</sup> لم يتحقق شيء من الانقصاد في مصروفات عام ١٨٨١

الاعتمادية لعام ١٨٨٤ يجب ان تحصل اذن ميزانية العام السابق مصروفات غير اعتمادية ولتتمكن من القيام بهذه المصروفات يجب ان تكون المصروفات الاعتمادية ضيقة النطاق بقدر ما يصل اليه الامكان

وبالمجمل فانه يمكن بيان حالة مصر المالية بياناً اجمالياً بالصورة الآتية ذلك انه اعد لعام ١٨٨٣ ميزانية كافية للقيام بجميع حاجات هذه السنة <sup>(١)</sup> ولكن ينظر فيها الى مصروفات الجيش الحال ولا الى فوائد السلفة اللازم عقدها لاداء تعويضات الاسكندرية وقد عرض على الحكومة بشأن هذين الامرين عدة آراء فاذا قبلتها كان لنا ان نتوقع عود المالية المصرية في آخر عام ١٨٨٤ الى حالتها الاعتمادية

وربما كان من المفيد ان نعقب الملاحظات السابقة المتعلقة بالميزانية بالملاحظات اخرى على الدين المصري ونسبياً للمراجعة والتمثيل قد وضعنا جدول مقابلة ( ملحق رقم ٢ ) الدين المصري من منذ ان قدره المسند كيف في اول الامر عام ١٨٧٦ الى الوقت الحاضر اي اول يناير عام ١٨٨٣ كانت الديون المصرية على عهد مأمورية المستر كيف على ثلاثة اقسام

( القسم الاول ) دين الحكومة الفونصوليدي { فائدهما كانت تدفع

( القسم الثاني ) دين الحكومة السائر { من ايرادات الحكومة

( القسم الثالث ) الدين الفونصوليدي والدين السائر اللذان كانت فائدهما مضمونة بايرادات الاراضي الخاصة بالخدوية المعروفة باراضي الدائرة

وفي عام ١٨٧٨ زيد على القسم الثالث سلفة جديدة عقدت على الاطيان الخاصة بالعائلة الخديوية المعروفة الان بالدومين واستخدمت هذه السلفة لتسديد الدين السائر وهو القسم الثاني وفي عام ١٨٨٠ اعدت مبالغ لتسوية ما بقي من دين الحكومة السائر ومن دين الدائرة السائر وذلك باصدار سندات جديدة من دين الحكومة الفونصوليدي ( وهو القسم الاول ) اما الدين السائر فكان حينئذ يزيد قليلاً عن تسعة ملايين جنيه والنصفية التي شرع فيها عام ١٨٨٠ هي الان على وشك الانتهاء اذ يطرأ ان تكون نهايتها في آخر هذا العام <sup>(٢)</sup>

وهذا بيان حالة الدين السائر في ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٨٣

الموجودات

جنيه مصري

١٨٦٨١٤٤

<sup>(١)</sup> يتبين من تقديرات شهر اكتوبر الماضي المتعلقة بميزانية الايرادات الغير المخصصة لعام ١٨٨٣ التي تقدم ذكرها انه حصلت زيادة في المصروفات على الايرادات ولكن مع ذلك لنا من الان موجب للامل بان الموازنة ستكون محفوظة (٢) ١٨٨٣

## المطلوبات

جنيه مصري

(١) ٥٠٠٠٠٠ } قيمة ما قدر دفعه من الطلبات الباقية ٤٦٣٢٣٤٤ جنبها مصريا التي اقيمت  
 في شأنها دعاوى لدى المحاكم ولم تصدر فيها احكام  
 ٤٤١.٢٩ قيمة الطلبات التي لم يقدم فيها دعاوى لدى المحاكم  
٩٤١.٢٩ جملة المطلوبات

٩٦٥١٥٨ عنها جنيه استرليني

فاذا كان التقدير المتقدم بيانه مضبوطا بقي للحكومة مبلغ وجب تخصيصه لاستهلاك الدين  
 الموحد يقتضى احكام قانون التصفية  
 اما دين مصر على حالتها الحاضرة فنقسم على الصورة الآتية  
 القسم الاول دين الحكومة التوصليدي وهو على فرعين

جنيه مصري

٢٢٥٢٩٨٠ الفرع الاول الدين الممتاز

٥٧.٢٣٧٨. الثاني الدين الموحد

٧٩٥٥٣٥٨. جنبها مصريا

القسم الثاني الدين التوصليدي المضمون بالاراضي الخديوية وهو ايضا على فرعين

جنيه مصري

٩٢٦٢٨٧٠. الاول سلفة الدائرة

٨٣٥٦٤٦. الثاني سلفة الدومين

١٧٦١٩٣٣. جنبها مصريا٩٧١٧٣٩١. جملة الدين

القسم الاول وهو دين الحكومة التوصليدي سنوياً فرعيه هما

جنيه مصري

١١٨٦٦٦٥ سنوية الدين الممتاز في اول يناير سنة ١٨٨٢

٢٢٨.٩٥١ سنوية الدين الموحد في اول يناير سنة ١٨٨٢٢٤٦٧٦١٦

(١) ان تقتصر الطلبات الى هذا الحد مبني على تقدير ثقات واقفين على حقيقة قيمة الطلبات

والايرادات الصافية المدرجة في ميزانية سنة ١٨٨٢ للقيام بهاتين السنتين كانت كما يأتي  
( للدين المتأخر )

جنيه مصري

٦٤٩٧٨٨ . أولاً السكة الحديدية والتلغرافات

٢٩٢٧٨ . ثانياً ميناء الاسكندرية

للمدين الموحد

(١) ٤٦٨.٢١ . ثالثاً الكارك

(٢) ٢٩٩١٩٧٨ رابعاً ايرادات الاربع مديريات المخصصة

٢٧١٩.٦٥

٢٨١٤٤٢٥ عنها جنيه استرليني

أما الموجودات المؤلفة من ايرادات المديريات الاربع المخصصة فمنها مبلغ ٢٢٦٢٨٠ جنيهاً مصرياً حاصل من الايرادات المقررة من دون اموال الاطيان ومنها مبلغ ٢١٥٥٥٩٨ جنيهاً مصرياً حاصل من اموال الاطيان فيقيين من ذلك ان مقدار الايرادات المخصصة لدين الحكومة الفونصوليدي مقرر كانت او غير مقرر قليل لانه لا يبلغ الا ٨٤٤.١ (١) جنيه مصري وأما باقي الايرادات المخصصة وهو ٢٨٢٤٦٦٤ فؤلف من نوعين مختلفين :

النوع الاول وهو ايرادات السكة الحديدية والتلغراف وميناء الاسكندرية

والثاني القسم المتعلق بالحكومة من ايراد اموال الاطيان والمتروك لسداد مطالب دائري الحكومة وذلك في المديريات المخصصة

القسم الثاني وهو الدين الفونصوليدي المضمون بالاراضي الخديوية وهذا بيان سنوي فرعيه

جنيه مصري

٢٧.٥١٤ الدائرة

٤١٢٨٢٢ الدومين

٧٨٨٧٢٧

(٢) سنوات الدين المتأخر مقدمة على غيرها في الدفع من الايرادات المخصص بيانها اذا كانت القود المخصصة للدين المتأخر غير كافية ودعت الحاجة الى مبلغ آخر

(١) جنيه مصري

٢٢٦٢٨٠ . الضرائب المقررة في أربع مديريات

٦٤٨.٢١ . الكارك

٨٨٤٤.١

وكثيراً ما قيل ان هذه السنوات تدفع  
ما في الخزينة من اموال الاطيان مع ان هذا  
القول غير صادق وليس ما يثبت الا حصول  
عجز والواقع بعكس ذلك فان مداد اموال  
الاطيان للحكومة مقدم على غيره في ايرادات  
الدائرة والدومين والسنوات تؤخذ من صافي  
ايرادات الاطيان التي تنازل عنها حضرة  
الخديو السابق وعائلته الى الحكومة فلو سدد  
الدين او بيعت تلك الاطيان الى افراد  
الناس لما تغيرت الاموال الاميرية المقررة  
عليها بشيء ما

فلينين ما تقدم انه اذا استقطت ايرادات  
الدائر والدومين ومصرفاتها من جانبي  
الحساب الاضافة والحسم كانت جملة الدين  
المصري الحالي ٧٩٥٥٣٥٨٠ جنهما مصرياً وان  
مصر تدفع لداينها اقل قليلاً من ثلاثة ملايين  
وثلاثة ارباع المليون من جميع ايراداتها التي  
تبلغ ثمانية ملايين ونصفاً وان الجانب الاقل  
من المبلغ الذي تدفعه حاصل عن رسوم لا  
عن ضريبة الاطيان العادية واما الباقي فيحصل  
جانب عظيم منه من الاجانب كما هو واقع في  
ايرادات الديار والسكة الحديدية وغيرها  
ومعلوم ايضاً ان الدائنين المرتبطين لاراضي  
الدائرة والدومين ينبغي حسابهم في عداد  
الذين يدفعون الجانب الاعظم من النفود المعطى  
لحاملي سندات الدين الفونصوليدي حيث انهم  
يدفعون عشر مجموع اموال الاطيان تقريباً

( النتيجة )

حيث انني قد عرضت لسيادتكم بالصورة  
المتقدم بيانها مجمل الوسائل التي اتخذت

لتنظيم الفطر المصري والوسائل التي لا تزال  
في مقام الاعداد وعلى وشك التنفيذ بشي على  
ان ابحث في النظام الذي اعدنا له تلك  
الوسائل اي الى حد يمكننا الاستناد على استمراره  
وثبوته

ان جانباً عظيماً من الامور التي نحن على  
وشك ابرازها الى مقام الظهور لا بد ان يجري  
وضعه موضع التجربة والاحساب لا سيما ما  
يتعلق من ذلك بالحاكم الاهلية والنظامات  
السياسية الجديدة لانه سيوكل امرها الى رجال  
غير متوفرة فيهم شروط الاختبار والمعرفة

ولو كان شأني في مأموريي ان اجعل  
مصر في مقام ولاية هندية تابعة لنا مثلتها بصورة  
غير التي مثلتها بها فان يد الوكيل المستر  
القوية كانت تجعل كل شيء طوع ارادة بما  
امكن من السرعة ولكافي مدة خمس سنين  
تزيد ثروة البلاد وخيرها المادي بمقدار عظيم  
بتوسيع نطاق الاراضي التي تزرع وزيادة  
الايرادات وابطال شيء من العوة والاسترقاق  
اذا لم يكن ابطالها بالمرّة وترتيب القضاء وغير  
ذلك من الاصلاحات النافعة ولكن لو فعلنا  
ذلك لراى المصريون انفسهم اذ ذاك مغدورين  
في شراء تلك المنافع وهو حق لم ان يرو  
اذ يكون ثمنها فاحشاً وهو استغلال الوطني  
وقضلاً عن ذلك فان حكومة جلالة الملكة  
والرأي العام في انكلترة عارضاً في تلك الطريقة  
المتقدم بيانها

ثم انه وان كان من المقرر لدينا ان النظام  
الجديد لا يوجب علينا على الدوام تحمل تبعه  
ادارة البلاد بوجه صريح او غير صريح لكن

من اللازم الضروري ان يصون الباء الذي  
شيدناه من السقوط عندما نقبض عنه يدنا التي  
تعصده فانه لو حصلت مصيبة من هذا القيل  
لكان ذلك تديراً بعود الفوضى الى مصر ونجدد  
المنازعات في اوربا ونحن نشغل الان لمصلحة  
العالم اجمع والذي يرغبه كل واحد من الناس  
هو ان تكون مصر في حالة السلام والطأينة  
والنجاح والرضا وان تكون قادرة على وفاء  
ديونها وحفظ النظام في ترعة السويس وان لا  
يبدو معها شيء مما يثقل ذريعة للدخول الخارجي  
بسبب اضطراب احوالها فلا بد ان تكون  
فرنسا والدولة العثمانية وكل دولة من الدول  
الاوربية راغبة فيما ترغبه نحن من ادراك هذه  
البينة ولا يتأتى لمن ان يحددنا على الوسائل  
التي نتخذها للوصول الى ذلك

ثم ان مجرد جعل النظمات النيابية في  
البلاد يدل على بعدنا عن الاغراض الذاتية  
فلو كنا نود جعل حكومتها تحت حمايتنا لما كنا  
نتفكر في تلك النظمات الا في اخر الامر لانه  
مهما كان للدولة الحماية من المراقبة الشديدة  
والسيطرة على حكومة مطلقة ضعيفة فان ما لهذه  
الدولة من صفات الامر والهي في مثل هذه  
الحال يزول اذا كان للشعب جمعية نواب  
يتوون عنه فان اقام وكيل الدولة الحماية  
تتعدم في الحال بما يدير من الوزير من قول  
لا اقدر على ابدائه ولكن قيل ان يقال بانه  
يوجد ضمانه لاستقلال مصر يلزم وقت كاف  
لتنشيط النظام الاداري الذي هو العنوان  
الاول للاستقلال والتمكن بذلك من مقاومة  
التنود الموجب للشقاق من الداخل والخارج

وللتفكير على ذلك النظام ومعرفة مزاياه  
وخصائصه واذا اريد نجاح ذلك النظام على ما  
فيه من الصور المتعددة فيلزم ان يكون مستقلاً  
وقوى ذلك كله ان الذين عاينوا مستقبلهم  
بوجوده يلزم لهم ضمانه تخمين بقاءه واذا قد تقرر  
ذلك فكيف يؤمل ان الناس الذين نشأوا  
على نير الاستبداد العتيق يخاطرون بالقيام  
بامر المناقضة التي هي نعمة حيوة المحسومة  
الشوروية ويتقنون اولي الامر وينفون  
عليهم ويعارضونهم اذا كانت دعائم الشورى  
التي التجأوا اليها تنفذ عدداً مخطئة تحت اقدامهم  
ومن المعلوم انه ظهر الى مقام الوجود  
مجلس مبعوثان في الاسكندرية وكان له وقع حس  
في نفوس ذوي الافكار الحرة في اوربا ولم يرض  
عليه بضعة شهر حتى اخفى عن الابصار  
واضحى نصيره (١) وعلة وجوده يقاسي الآن  
عناء في الطائف

فاذا لم يتحقق رجال سياسة الشرق  
الناقدون للبراءة والاقدام اتنا فصدنا ان نقي  
ونعصد بانفسنا النظام الذي وضعناه فليس لنا  
ان نتوقع ان يكون وجود هذا النظام ملائماً  
لم ولكن هذا نفسه ليس بكاف بل يجب علينا  
ان نتصرف على وجه ان لا يكون في يد  
الميكمل السياسي الذي اعد اخيراً من الامور  
ما يزيد على طاقته التي لم تجرب بعد فان  
البلاد في مقام خطر والامور الضرورية العارضة  
لحكومتها عظامه جداً وهي تستلزم من جميع  
الوجه حتى من وجه الفلسفة السياسية نفسها

(١) اشارة الى ما دلت بانها

( رقيم اللورد دوفرين الى شريف باشا )  
 هذا هو تقرير اللورد دوفرين المطول  
 الذي جاء محمياً على البحث في جميع قروع  
 التنظيمات المصرية وقد صادف يومئذ قبولاً  
 حسناً ولقي في صدور الكثيرين محلاً واسعاً  
 من الاستحسان ما عدا بعض امور فيه جاءت  
 غير ملائمة لمقتضيات الحال وغير منطبقة على  
 حقيقة العلم باحوال البلاد ككلامه على اللغة  
 العامية في مصر واللغة العربية الفصحى وإثارة  
 الاولى على الثانية وغير ذلك مما لا يخفى على  
 الناقد البصير

وبعد ان رفع هذا التقرير الى اللورد  
 غرانفيل ناظر خارجية انكثرا اذ ذاك وعزم  
 على السفر من الديار المصرية ارسل الى شريف  
 باشا رئيس النظار يومئذ الرقيم الاتي  
 قال

عزيزي شريف باشا

انصرف بان ابعت اليكم قبل سبقي من  
 مصر التقرير الذي اعدته في تنظيم الديار  
 المصرية ولقد كانت لي ان اقتصر على تقديمه  
 لكم ككتاب رسمي لو لم يكن بيننا من العلائق  
 الودية ما ارشدني الى طريقة اخرى في تقديمه  
 فاثرت ان بلفنكم اياه مصحوباً برقيم خصوصي  
 واذا ذاك تمكنت من اغتنام الفرصة لان ابدي  
 لكم آرائي الذاتية من غير تعرض لمسئولية حكومة  
 جلالة الملكة

وفي ما مولي ان تعدوه عبارة عن الاراء  
 التي تبادلناها فيما حصل بيننا من المناقشات  
 العديدة والمداولات التي بذلنا فيها الجهد  
 وتحصوه بياناً للهبة المشتركة التي اشتغلنا بها

الدقة والتروي في قضائها وقد اجتمعت عدة  
 احوال مختلفة وجعلت الفلاح في ضيق شديد  
 فان علائقه مع ارباب دينه الاوربيين قد  
 اشتد امرها وصار في الخطر وزراعة البلاد  
 آخذة في ان تخط الخطا سريعا لان التربة  
 قد انتهكت قوى اخصابها بسبب الافراط في  
 زرعها وباسباب اخرى وحيث ان اشغال  
 العونة لم تعد كافية لتطهير الترع صارت الارض  
 الصالحة للزراعة آخذة في النقصان فاذا لم  
 يتسر لنا وجود دواء في الحال لمعالجة مالية  
 البلاد وقعت المالية في الخطر

فرجال الحكومة الوطنيون لا قدرة لهم  
 على مقاومة جميع هذه المصاعب ولو كانوا  
 معانين على ذلك بالنظامات الجديدة ما لم  
 نرشدكم باخبارنا ونساعدكم بملنا البهيم

ولما كانت الاحوال على تلك الصورة  
 رأيت ان ابين لسيادتكم انه لا يسوغ لنا ان  
 نعد الاصلاح امراً قد تم ونفذ ولا اتا قمنا  
 بما تقتضيه التبعات التي حملنا اياها ظروف  
 الاحوال ما لم نر مصر قد تخلصت مما ابتد  
 سابقاً من المشاكل الخطيرة ومتى ادركت ذلك  
 نتركها ونحن مرتاحو البال وحيثئذ تكون  
 مستعدين لثناء اوربا علينا لاننا نكون قد قضينا  
 مهمة كل واحد بحسب ان يراها منضية ولو لم  
 يمل الى القيام بقضائها

على انه في ذلك الحين ايضا لا يتحقق ثبوت  
 ما فعلناه ما لم يفهم ارباب الشؤون في ذلك  
 حتى النهم انه لا يتأتى ان يعرض تداخل ما  
 بين انكثرا وبين مصر التي اعادتها حكومتنا  
 الى الوجود او يظلمها نفوذ اخر مذهب لاعمالنا

جرت معالجة الخلل الذي كان واقعاً في نظام  
اليوليس فصارت النفوس تميل الى الثقة بها  
وكذلك الجندرية في المديرية فانها خلصت  
داخلية البلاد من شر اللصوص الذين اقلقوا  
الراحة العمومية في القرى

وان المحصولات في الوجه التالي في حالة  
مرضية وكذلك محصول الحبوب في الوجه  
البحري فان دلائله تبشر بجودته والاموال  
الاميرية تحصل في مواعيدها والاهالي يتعاطون  
اشغالهم مطمئني الخاطر ناعمي الببال ولجنة  
التعويضات (١) متبعة اعمالها والمبالغ التي  
خصصت لارباب مطالب التعويض تستوجب  
ارتضاهاهم بها

ثم انه بالنظر الى ما امتازت به دولتكم  
من عواطف الشفقة قد اتخذت جميع الوسائل  
اللازمة لكي تصرف في الحال مبالغ التعويض  
التي لا تزيد عن مائتي جنيه فعاد صغار التجار  
الى شجارهم وبنوا مخازنهم وقد صرح ناظر الداخلية  
بان استعمال الكرياج مخالف للتوانين وكان  
عزل اثنين من كبار الموظفين اللذين كانا  
يميزان اعماله شيئاً ان الحكومة مصرة على استمرار  
ابطالها ولقد ازيل الغش والمناشد الواضحة فيما  
يتعلق بامر العونة والعناية متصرفه الان الى  
اجراء الاصلاحات فيها

نعم انه لا يزال موجوداً شيء من مصائب  
السلطة الاستبدادية والرشوة في بعض المستخدمين  
وكثير من المظالم والتعدي ولكن هل يتوقع

على انه لا يحال لي ان اعتقد ان تكون دولتكم  
او زعمائكم مسئولين عن جميع الامور والآراء  
المندرجة في ذلك التقرير الشامل لعدة مواضع  
ولكن بالنظر الى كون ما فيه من المشورات  
ذات الامة العظمى مبنياً على معلومات وامور  
صادرة عن عظيم اخباركم السياسي  
وعن معرفتكم لاحوال البلاد معرفة مستكملة  
فمن اجل ذلك اراني سعيداً بان اعترف  
بفضل ذوات نظيركم سيجعلون مصر مديونة لهم  
بالمنافع التي تنتج من مشروع ذلك الاصلاح  
ولقد كنتم دائماً يا عزيزي نصير الحرية وظهورها  
واسان حال مصر الصادق في اعمالها وامانيها  
السياسية وقد مكثتوني من ان ابين للحكومة  
البريطانية الطريقة التي توصل مصر الى النجاح  
واستمرتم على عمل شرعتم فيه من زمن طويل  
تحت حماية الحضرة الخديوية ورعايتها غير اني  
آسف جداً من اضطراري الى الارتمال من  
مصر والعود الى الاسنان وعدم بقائي مشغولاً  
بالتنفيذ التدريجي لتلك الطرق التي اعدت  
بمزيد الحكمة والتي لا تلبث ان توصل مصر الى  
مقام العدل وتنبها الطمأنينة والخبير السياسي

نعم اننا في الواقع لسنا الا في بداية عصر  
جديد والاصلاحات التي ابدناها كأنما قد  
كشفت لنا الحجاب عن فساد المنهج القديم الذي  
يارمنا البقاء عليه مدة ما غير انني اطمحكم مع  
ذلك بما تم من النجاح فقد زال الاضطراب  
المعنوي الذي نشأ عن الحوادث الاخيرة  
واستقرت الراحة في مصر جميعها

وان الذين تسعوا نجاح تنظيم الجيش قد  
شهدوا النتيجة التي حصلت من ذلك ولقد

(١) هي اللجنة التي سيأتي الكلام عليها

لم تكن تتوقعها في سيل انبهاضها من رقة  
المخول فاذا لم تنجح فاللوم الا على انبهاضها نعم  
ان العقبة التي يتعين عليها ان تتجاوزها ربما  
كانت صعبة ولكن لا توجب وهن العزيمة  
وضعف الهمة

ولقد ازلت دولتكم مشكلة من اعظم المشاكل  
ارتباكاً وهي المتعلقة ببيع املاك الدومين  
وتصرفون العناية الى حل مسألة ديون  
الفلاحين فان هذه الديون في منشأ ما يخشى  
ان يطرأ بعد على مصر من الكدر والاضطراب  
مهما كانت كيفية ظهوره وان مجرد رغبة الحكومة  
في ايجاد الوسائل المؤدية الى ازالة ارتباكات  
الفلاحين من ذلك القليل مع مراعاة فوائد  
مدابنهم القانونية يغير الحالة الحاضرة عاجلاً  
واما بقية المشكلات فيقتضي حلها الزمن  
والصبر وحسن الادارة هذا ويمكن لدولتكم في  
قضاء مهمتها ان تثق كل الوثوق بما تلقاه من  
المساعدة الصادقة من الموظفين الاوربيين  
الذين استخدموا في الادارات فانه قليلاً ما  
يتأتى ان يكون في دوائر حكومة اجنبية جماعة  
توفرت فيهم شروط الذكاء والاختبار كأولئك  
الموظفين فان رغبتهم الصادقة في ان يكونوا  
مخلصين لبلد اتخذوها وطناً موقفاً ببعثهم على  
المنافسة في قضاء واجباتهم والاحترام لرواسيتهم  
ولولا هم الجناب الخديوي فمع مساعدة رجال  
متصفين بهذه الصفة لا يتأتى ان يتعذر على دولتكم  
التجاح في تحصيل حركة ادارة البلاد بوجه  
السرعة

واني لا اود ان اختم هذا الرقيم قبل ان  
ابدي لدولتكم شكراتي الذاتية مما كتبت القاء

احسن ما توقعنا من بلاد نجد القانون فيها  
ما يشبه هذه الحرية ومن الامور السارة ان يتم  
البحث في القوانين المدنية والجنائية وكذلك في  
طرق المحاكمات وسبوع كل ذلك موضع العمل  
في مدة يسيرة فيضمن للمصري من اية طبقة  
كان حقوقاً مطلقة سواء كان من حيث حياته  
او ماله فيمكنه اذ ذلك ان يطالب بحقوقه لدى  
محاكم قانونية مستقلة بنفسها لا تؤثر فيها الادارة  
بشيء ما ومتى ظهر ارتكاب اقل تعدية او ضرب  
اي فلاح او حصول مخالفة في امر العونة  
فيعاقب مرتكب هذه الجرائم مهما كانت مقامه  
بالعقاب المنصوص عليه في القوانين فتقل بذلك  
الرشوة والظلم في مصر كما في اي بلد آخر  
ولقد تنضلت دولتكم فاكدت لي ان  
النظامات النيابية التي من بها الجناب الخديوي  
على مصر واهلها ستوضع موضع الاجراء قبل  
انقضاء السنة ثم انه وان اعتقد الجميع ان هذه  
النظامات تمكن من تقرير قواعد حكومة جيدة  
الا انه قد حصل ارتباك في امكان وجود  
رجال ذوي استعداد ولياقة ولكنني لست ممن  
يرتابون في ذلك فانه يقال في الكلام السائر  
( كل واحد يعلم ان يعثره العمل ولكن لا يسه  
يعرف ذلك قبل غيره ) فالنواب يستطيعون  
تعيين الداء باظهار حاجات الامة ليسهل تعيين  
الدواء

ثم انه لا يتعذر اعداد رجال لادارة الحكومة  
ويمكنني ان اعين من عرفت منهم رجالاً توفرت  
فيهم نزاهة النفس وشروط الاختيار يرتاحون  
الى المساعدة في احياء بلادهم  
وبما علم ان البحث قد اسعد مصر بفرصة

دائماً في علاقتي معكم من اللطف والاياس ولقد  
يسر لي ان علمت حتى العلم سمو مكاتبتكم من  
حيث سلامة الطبع واستقامة الاخلاق وشرف  
النفس ومحبة الوطن

وربما كان من المفيد ان اريد شيئاً على  
ما تقدم ذكره اولئك انني اخاطبكم بصفة صديق  
لا بصفتي الرسمية فاقول

ان دولتكم وانا قد اتفقنا تماماً في الرأي  
اتفاقاً خصوصياً على امر وهو ان نهم جميع  
ارباب الشؤون ان نظام الحكم الذي صار  
قريباً من الظهور سيكون مكيماً ثابتاً فان  
النفس في اضطربت باشاعات التغيير والتبديل  
اصبحت المنافع محفوفة بالاعطال سواء كانت  
هذه المنافع عمومية او خصوصية تجارية او سياسية  
ومن اجل ذلك فاني ابادر الى ان اؤكد لكم  
ان النظام الجديد الذي ستحدثونه بمساعدة  
حكومة جلالة الملكة واستحسناتها لا بد ان يكون  
مستمراً ثابتاً ولقد ابدي اللورد غرنيل غير  
مرة ثقته بالحضرة الخديوية وصدق رغبته في  
ان تكون الحكومة الخديوية مؤسسة على قواعد  
ثابتة غير متزعزعة ولقد حصل كلام من هذا  
النيل في مجلس نوابنا كان له حسن الوقع  
وشدة الاعمية فمن اجل ذلك كله يجب على  
اصحاب الوطنية الحقيقية من المصريين الذين  
اخذوا على انفسهم الان تنظيم احوال بلادهم  
ان يخففوا مساعدة الامة الانكليزية بحملتها لهم  
واعثاءها بهم وزد على ذلك ان اوربا نفسها  
واقفة موقف الآمل المحب للاصلاح نتوقع نتيجة  
الاخبار الذي شرعتم فيه ويضع لكم من التعم  
المصادق النعم الذي لهما وكلاء الدول الاجنبية

جميعاً بدون استثناء احد منهم رغبتم التديبة  
في ان يروا مساعيكم مفرونة بالنجاح  
واني لانيكم عن يقين ان قد قرب الزمن  
الذي نرى فيه الحكومات الاوربية تقدم  
بمساعدها في اغراضكم وآمالكم السامية وانهم  
يقبلن جميعاً ابطال امر من اكبر الامور الموجبة  
لظلم الشعب المصري ونفوره وهو معافاة  
الاجانب من العوائد والرسوم

هذا والى لداع لكم من صميم القلب وخالص  
النية بكمال الصحة ودوام العافية متمنياً لكم القوة  
الكافية لنوال امانتكم السامية مغتنماً هذه الفرصة  
لابداء عواطف المودة والصداقة راجياً ان  
تقع هذه المرة موقع القبول

( جواب شريف باشا )

فلما ورد هذا الرقيم على شريف باشا  
ارسل اليه الجواب الاتي  
قال

انكم لما عزتم على مبارحة البلاد المصرية  
ارسلتم اليّ التقرير الذي قررتموه في شأن  
اصلاحها واردم بذلك ان تبرهنوا لي ولرقتالي  
على حسن ظنكم بنا وميلكم اليّنا وتبينوا ثقكم  
بنا بناء على ما رأيتهم فينا من الرغبة الصادقة  
في تنفيذ لانحننا الوطنية التي شاركتمونا فيها  
متهبين بالاخلاص التام بمصالح النظر فأبدي  
لكم على ذلك مزيد الشكر واخاطبكم بالطريقة  
الودية التي اتخذتموها اتم فاقول

انه وان تيسرت لنا معرفة السبل الذي  
سلكتموه على ما فيه من المصاعب والعنات  
التي حفت بها البلاد لكننا لا نرى اننا نستحق  
النصيب الوافر الذي خصصتمونا به في استكشاف

نظامات نقضي بان يكون لها يد فيما يتعلق  
بمستقبلها وصار لكل من المصريين وضعاً كان  
او رفيعاً ان يعين من بين احتياجات الامة  
قبل غيره بكيفية مفيدة وبذلك يشترك كل  
واحد في ادارة البلاد ويتيسر للجميع ابلاغ  
شكاياهم لولي الامر متيقنين بالانتفاذ اليها متى  
كانت حقيقة

وسيبادر بقدر الامكان الى ادارة حركة  
المصالح الادارية والفضائية وكل ان يتوقع  
قبل انقضاء السنة خير النتائج بالنظر الى مكارم  
اخلاق الحضرة الخديوية التي هي السند الاول  
في تنفيذ القانون الاساسي المصري تنفيذاً صارماً  
صادقاً ولا تتأخرانا وزلاتي عن المساعدة  
في ادارة حركة النظامات الجديدة بدون مانع  
ولا معارض ولكننا نرغب مع ذلك ان نساعد  
في العمل الوطني الذي نحن مثابرون على  
اتمامه بتأييد الامة الانكليزية وحكومة جلالة  
الملكة لنا تأييداً سامياً ناشئاً عن تראה نفس  
وكرم اخلاق وكذلك لحسن فعل الدول  
الاجنبية الناضرة دائماً الى مصر بعين الرعاية  
والاهتمام

وستلتمس اقوى مساعد لنا من افكار  
وميل الامة التي متى استعملت بحسن بصيرتها  
التزودة والتأني في نوال النجاح الذي نتمناه من  
احاق قلوبنا نفر بالمطلوب من جعل ذلك  
النجاح ثابتاً مكيناً بعد تلك الصدمات العنيفة  
التي زعزعت اركان البلاد من زمن طويل  
وجعلتها محفوفة بالاعطال والمهلك

وبالجملة فانا ورفقائي لا ننسى فضلكم وما  
تعين علينا من واجب الشكر لكم عند سعينا في

الامال واماني جديدة فتمت ابوابها للديار المصرية  
فان الفضل فيما تضمنه تقريركم من حسن بيان  
حالة البلاد لا يعزى الا اليكم ولم يتأت لنا  
ان نأخذ على انفسنا السير بغاية الاطمئنان  
من الآن فصاعداً في الطريق المؤدية الى  
اصلاح البلاد ونجاحها الا بواسطة حسن  
بصيرتكم وسعة اخباركم وزيادة الاهتمام الذي  
انقضت مأموريتكم المؤسسة على كرم الاخلاق  
ولا يد ان يكون العدل اول ما يصادف في  
هذه الطريق فانه اهم احتياجات الامم الضرورية  
ولقد اتممت الحكومة المصرية دائماً بيت فوائده  
متينة بالمخطاط شأن البلاد بدونه وانه الركن  
المفرد للعبان اذ به تمتع التعديلات ونحصل  
الطأينة وتحترم حقوق كل واحد من اية جهة  
أريد الاضرار بها وقد اوشكت محاكمنا ان  
نشرع في العمل ونصون جميع المصالح بقوانين  
اعدت بكيفية ملائمة لعادات البلاد واحتياجاتها  
اما من جهة الامور الشورية فقد رأت  
الحكومة لزوماً لتحقيق الاماني الحرة التي ترغب  
نيلها اذ عانت كثيراً من عدم وجود ما يدرأ  
عنها الاستبداد . وبالنظر الى حسن مقاصد  
الحضرة النفيسة الخديوية وتبالة اغراضها نحو  
رعاياها لم نأل جهداً في توقع الفرصة الملائمة  
لتسهيل سيرهم في طريق الحرية المعتدلة ولذلك  
صدر اليوم بمقتضى ارادتها السامية وموافقة اراء  
نظارها قانون اساسي (١) وهو عبارة عن  
بداية عصر جديد للنجاح الحقيقي فتمت البلاد

(١) قد اثبتنا صورة هذا القانون في

احد النصول التالية لهذا النصل .

وقد قرر في عزمه أن لا يروح من النظر المصري قبل أن تنشر قوانين المجالس المذكورة رسمياً وقبل أن ينشر القانون الدستوري المتعلق بمجلس الاعيان ومجالس المديریات وهذا ما انصرف بجنة اليه ووقع خاطره عليه

ونقلت الصحف الانكليزية بل الاستحسان مقال اللورد في شأن انشاء جيش في البلاد المصرية وقاية لما من تعديات اهل البادية في الصحراء وقابلت كذلك بالاستصواب قوله في شأن اقامة نظام حري في مصر ان من القوانين في اي البلاد يجب ان ينظر فيه الى حالتها والدرجة التي بلغها ارباب الاحكام بتدخلهم مع الرعية والوقوف على اطوارهم واخلاقهم والامور النظامية التي تستلزمها عاداتهم مراعاة لمقتضى الحال

ومن اهم ما بحث فيه اللورد بتقريره المسهب العبارة مسألة ديون الفلاحين او ديون الاهالي كما هو واضح في الصفحتين ٨٥ و ٨٦ من هذا الجزء ولما تعرض الان لما جعله مقدمة لبحثه المهم وانما نريد تعليق الشروح على المشروعين اللذين اورد موادها في قوله « واني قبل الانتقال من هذا الموضوع اقدم لسيادتكم (١) صورة مشروعين اعدا لتخليص الفلاح من حاله احدهما خصوصي والاخر يتم بمساعدة الحكومة » اما ما ذكره في المشروع الاول فقد جاء مطبقاً على رأينا الذي طالما ابديناه بلسان الخدمة الاختيارية واما المشروع الثاني وهو ان يستقدم البنك العقاري للغرض المين في الكلام على

(١) خطابه الى اللورد غرنيل

سائر الاحوال في تنفيذ اللائحة التي ساعدتموها كل المساعدة في تقريرها ونذكر دائماً انكم جنتم في زمن الاخطار لدرئها عنا وتخفيف مصائب البلاد وارشادنا الى العلاج بثقة تشد عضدنا ونؤيدنا خصوصاً اذا شتم ( عندما تقتضي اوصافكم السامية تعيينكم في ما موريات اخر ) ان تحفظوا لمصر ما اظهرتموه لما الى الان من حسن الالتفات سواء كنتم قريبين منها او بعيدين عنها

هذا واني ساخذ في ذهني تذكاري ما اتصل بيننا من العلاقات الودية وان الاشتراك مع رجل جليل القدر مثلكم في البحث والتدقيق في المسائل التي هم مستقبل وطني اعد شرفاً لي في الاعمال السياسية التي قضيت فيها زمناً مديداً

## فصل

في استيفاء الكلام على مهمة

اللورد دوفرين

( وفيه كلامنا على مسألة ديون الاهالي )

وبعد ان رفع اللورد دوفرين تقريره المطول الى وزير خارجية انكلترة وارسل رقبه المنيب في النصل السالف الى شريف باشا وثلثي الجواب عليه اخذ شأنه بمصر ينحصر في الاجتماع بالخصرة الخديوية مع السير مالت للتداول في شؤون تنظيمات مصر الدستورية وقوانين المجالس المحلية

المشروع الاول (١) فلم يحن ملاماً للاسمية  
الوطنية الحقنة

وها نحن مدونون في هذا الفصل اقوالنا  
الخصوصية في شأن ديون الاحالي ورأينا الشخصي  
في الطريقة التي يجب التعويل عليها في تسوية  
هذه الديون لتكون في هذا التاريخ تذكراً  
للمبصرين وتبصراً للتأملين

ان منشأ الضحك الحاصل والضيق الملتصق  
على اعناق البلاد يتبدى من عهد امراء الغز  
اي من العهد الذي كانوا فيه متعاطلين عليها  
تسلطاً معنوياً حاكين فيها باسم السلطان حكماً  
ظاهرياً فكانت الحروب تنشب فيما بينهم وتستمر  
اوقاتاً طويلة يختم بعضهم في خلالها املاك  
البعض الاخر من الثرى والبلاد ويوقعون  
باهلها انواع الاذى فيقتلونهم ويحرقون مزارعهم  
ويهبون اموالهم فلما تملك المغفورة محمد علي  
باشا الشهير ووجد البلاد في هذه الحالة من  
الخراب صرف الذهن وقتاً الى اصلاحها ولكنه  
لم يتمكن يومئذ من مساعدة الفلاح واعادة ثروته  
الى ما رغب في اجرائه من المشروعات النافعة  
من مثل انشاء العسكرية وتنظيمها على اصول  
الافرنجية وانتاذه بلاد المسلمين والحرمين  
الشريفيين من الوهابية الذين لا يجهل امرهم  
اهل المعارف التاريخية وفتح السودان  
وانشائه العمارة البحرية العظيمة والترسحانة  
والمستشفيات والمدارس وقيامه بحروب الشام  
وغير ذلك من الاحوال المذكورة في عملها  
المينة في مكانها مما اوجبه الى كثرة المصاريف

ومع كل ذلك كانت الحرية في ذلك العهد  
قادرة على تسديد هذه النفقات والذي تعلمه يقيناً  
من اخبار الرواة انها ما احتاجت قط الى  
الاستدانة والاستقراض وانما كانت تضطر احياناً  
الى تأخير رواتب المستخدمين وارجاء ادائها الى  
بضعة شهور الى تأخير التيام بالتعهدات التي  
كانت جارية بينها وبين بعض كبار التجار من  
العملاء الذين كانوا يجلبون لها المهمات الحربية  
فكان ذلك من البواعث التي ابقت الفلاح  
متعباً مكبلاً بسلاسل الفاقة مشدوداً بوثاق  
العسر

ودام الفلاح على هذه الحال الى ان عاد  
المغفورة وليك ابراهيم باشا من سورية بعد  
انعقاد الصلح بينه وبين الدولة العلية بواسطة  
الدول العظام فوجه اهتمامه اذ ذاك الى حالة  
الزراعة واصلاحها ولما رأى ان الفلاح لا يستطيع  
من نفسه امراً كافلاً باخراجه مما هو فيه من  
الضيق ورأى انه لم يعد من حاجة لبقاء امراء  
الجهادية منقطعين الى شؤون وظائنهم العسكرية  
وان رواتبهم ستبقى جارية عليهم في حالة الفراغ  
من الاعمال الحربية وان ليس من الحكمة  
والندير ان يتناولوا معيشتهم وهم عطل من  
الاعمال ورأى من ثم ان الفلاح يحتاج الى مرشد  
يهديه الى الطرق اللازمة لاستقامة امره ووازع  
يدفعه الى النهوض بواجباته وعلم ان المرء مما  
كان صادقاً في خدمة الحكومة يشتغل لنفسه  
اكثر مما يشتغل لغيره ارنأى ان العهد بامر  
البلاد الى اولئك الامراء مفوضاً لهم تعبيرها  
 واصلاحها بانفسهم ففعل ولم يحرم الفلاح مع  
ذلك من ثمة انعابه بل جعل هذه الطريقة التي

اعتمد على اصولاً وقوانين بمعنى ان الاطيان  
لا تعطى المنعبد ما دامت رائحة ومثندرة على  
اداء ما عليها من الاموال باوفائها حتى ان  
البلاد المتأخرة لا تحال الى المنعبد الا باختيار  
اربابها وهو جمع باداء المال المطلوب للحكومة  
بنامه ويجري بمعرفته فصل دعاوي الفلاحين  
وإدارة اعمالهم وعندما تحال الى عهده يستدعي  
الاهالي ويطلب منهم المنذار الذي يجب ان  
يخصص لزرعته ويكون الباقي جارياً على ذمهم  
وهي كلها اجراءات عادلة فان نتيجتها عادت تحسن  
الاطيان كما لا يخفى وربما كان تحسن الاراضي  
في الوقت الحاضر ناشئاً عنها

وراحت الابرار تكرر والسنون تكرر على هذه  
الحال الى ان كان عهد المرحوم عباس باشا  
وهو الزمن الذي استرد فيه الاطيان من المنعبد  
واعادها الى اربابها اصنافاً كانت بينه وبين  
العائلة الحديوية واختص بعضها بنفسه وعائلته  
على ان الفلاح في ان انتهاء مدته فحسن الحال  
لا يشكو ظلاماً

وكانت عنايته منجبة الى الفلاح الصغير  
انقاذاً له من الكبر وبعبارة اجلى انه كان  
يتصر للضعيف من القوي ولا يخفى ما في ذلك  
من الحكمة والحزم - وكان ذا سطوة عظيمة تنبأ  
الناس تحت لوامها ظلال الامن فكان يسوع على  
المتظاهرين باقل الاسور وعلى اصحاب الذنوب  
الغنيمة حتى ان الرسل والسعاة كانوا يسرون  
في زمانه من حيف الى اخرى وال مال منشور على  
راحتهم لا خوف عليه من لص كامن او رابض  
مفاجئ ولم يكن في عهده سكك حديدية وغيرها  
من الوسائل المسهلة للصلات

وانقضت مدة عباس والقطر في راحته وعناء  
وسعادة وصفاء لا يعرف للدين عهداً ولا ينطق  
الا بما يستدل منه على ان خزان الحكومة مملوءة  
بالمال وجاء سعيد فرقى الكبار المتظاهرين واخذ  
ببذل النفقات الكثيرة على الجهادية بدلاً بالغاً  
في الاسراف ولكن من غير ان تنقص ضمانة  
الحكومة او يخلض جانب الامن وكان شديد  
التيقظ كثير الانتباه عفيف النفس ايها حتى انه  
أشير عليه باسطاء بعض اراض اميرية لانه كما  
اخبرنا احد كبار رجاله وكان قد اقترح عليه  
ذلك فكان جوابه ان ما فعله عباس باشا  
باعطائه الاراضي الواسعة والاموال الكثيرة لانه  
لم يقد شيئاً وكانت مقابلته لذلك الاقتراح مقبلة  
عن غير نتيجتها منعكس عن نور عهده وانشاره  
لنفع الحكومة على نفعه الذاتي بان تخلى لها عن  
بعض الاراضي المخصصة به وقال  
« ان ما عندي بكفني »

ومات وليس على الحكومة دين خلافاً لما  
كانت تذكره الجرائد كذباً وبهتاناً وكانت حركة  
امركا المعردة هي التي زادت في القطر اسباب  
الثروة وافاضت عليه منبهلات الخصب والرخاء  
وجاء السجبل والبلاد في اعلى مراقب الامر  
واقبح مقامات العمران والحكومة في راحته من  
الدين فكان مبدأ المصاعب بعد انضمامها  
ومنشأ عرى المتاعب بعد انضمامها فطلق بظلم  
النالاج وبلغه تحت النقال الديون ويستولي  
على مقتنياته وامواله فآل ذلك الى الخراب  
وجاءت الاضرار التي يلي بها الفلاح مصورة  
في عدة امور تنسب الى الحكومة اذ ذاك وتعتبر  
مسئولة بها وهي

ولم يكن منهم من هو عفيف النفس الا النزر اليسير فان سوادهم الاعظم كانوا يستحصلون على ما يدفعونه لاولئك الرجال بطريقة الارشاء والتنفيل على الفلاح واعتماد الوسائط المؤدية الى الاضرار.

وكانت تقوم على ارباب الثروة من الفلاحين دعاوى باطلة لا اصل لها باعراء الحكام للبعض على اقامتها وذلك لغاية سحب اموالهم وكانوا يظلمون بغير هذه الوسيلة من وسائل العنف والاستبداد اما المظالم الظاهرة فهي زيادة الضرائب والرسوم والمقابلة والاسهم وبدل الجهادية وغيرها ما هو غني بشهرته عن البيان وعلاوة عليها كان العمد يكرهون على التظاهر بالغنى والمقدرة في حالة كونهم مثقلين بالديون وفوائدها الناحية وكانت الجرائد تذكره على ذكرها اعلاناً لغير النافع وتوبيهاً على العنول بقاء الفلاح على حاله المعروفة من الترف والسعادة

ومن الاعمال التي جرت في عهد اسمعيل باشا انه لما قبض على زمام البلاد وجد على فلاح بعض ديون فرغب في افاذه منها وشرع في تسويتها فتوافق مع اربابها على الاستيعاض عنها ببنوات ذات فائدة ٧ في المائة لمواعيد متفرقة تنقضي في مدة سبع سنوات ثم انفذ ذلك على شريطة ان الفلاح لا يستدين والتاجر لا يسع دعواه بدين ما بعد تلك النسبة فاما الاول وهو امر النسبة فقد تم وكان موجباً لضرر الحكومة والفلاح وانتفاع الاوساط والمنداخلين في خدمة الحكومة وغيرهم « بالمعالم » ( جمع معلوم اي جعل ) الظاهرة والرشاوي الخفية فان اصل دعواهم كان معروفاً بانهم لا

ان الاهالي لما اثروا عقيب الحرب امركا بما حصل لافطان مصر من الراج جنوا الى الاسراف اقتداء بالحكومة وعملاً بما قيل من ان الناس على دين ملوكهم فاحذوا بشيدون التصور الشاذة وينشئون الابنية الواسعة ليس فقط في البنادر وامثالها بل في الغيطان والاطيان والمحلات المهجورة وكانوا يجلبون مفروشاتهما من اوربا بمعرفة التجار المراكيين فكانوا يتناغون ما يساوي مائة جنيه باضعاف قيمته مضافة عليه التوائد النادرة وعلى هذا النمط عينه جلبوا من الآلات الخجارية والادوات ما كان لازماً وغير لازم اقتداء ايضاً بما فعله اسمعيل باشا وقد بلغنا من ثقة ان بعض هذه الادوات لا تزال في صناديقها

واكثروا ايضاً من اقامة الافراح والولائم والنظائر بالموالد وبالغول في التبذير والاسراف حتى ان كلاً من العمد كان ينفق في المولد ما يزيد على الف جنيه . ولم يكتفوا بذلك بل كان كل منهم اذا طالب الى مصر مثلاً يتناح فيها المنازل الواسعة والسرايات الجميلة لينقضي فيها مدة اقامته البسيطة ويزينها بافروشات الجيدة والاثاث الفاخر كما هو شائع معلوم غير خاف على الازهان

وكان اسمعيل باشا يرقى هؤلاء العمد ويمنحهم الرتب والوظائف قصد الحصول بواسطتهم على ما ربه وإدراك متمنياته ومشتباته باخذ الاراضي من اربابها واستبلائه عليها فبعل منهم نظار اقسام وروساء مجالس ومديرين وكان يجري ذلك بمعرفة بعض رجاله وواسطتهم وكان لهم على كل وظيفة جعل معين يتفاوضونه من الموظفين

يقبلون الا ما كان دينا يمكن ادائه الى الحكومة  
في ظرف السنوات السبع وكان ينظر في ذلك  
الى املاك المديون وموجوداته فبعد اخذ او تلك  
المستغدين أدخل في جملة تلك الديون بعض  
ديون كانت على اناس معسرين وكان الفلاح  
يتقاد بالتفغل والغباوة الى ان يتفق مع التاجر  
على ان يزيد في قيمة دينه ويستحصلها قديما  
اليوم في قبضها فكان لما يتناولها يضعها في جيبه  
وينصرف الى حيث يهنا له العيش ويطلب  
له المنام ولا يخفى ما كان في ذلك من الاضرار  
التي اضرمت الحكومة والفلاح واما الثاني وهو  
عدم عود الفلاح الى الاستدانة فلم يتم فان  
الديون تراكت بعد ذلك وكانت الحكومة  
تساعد التاجر في تحصيلها مع عليها بفوائدها  
الباهظة وتحض الفلاح وتبيله اشد الجزاء الصارم  
على اداها

هذا ملخص ما تذكر من سير الاحوال  
التي افضت بالفلاح الى التلف والدمار في  
مدة اسماعيل فلنأت على ذكر الفوائد التي  
حصل عليها والتي ليس في وسع انكارها وهي  
اولا تخفيض رسوم الجمر على الصادرات  
من ١٢ الى ١ في المئة وجلب الآلات المائنة  
التي حصلت بها سرعة العمل وانخفضت النفقات  
وجلب آلات اخر لطحن القطن فان الخلاجة  
كانت تتأخر قبل ذلك العهد شهورا وكان  
الفلاح يؤدي عليها اجورا كثيرة ويلتزم باداء  
فائدة معينة على مدة التأخير وذلك لفلة وجود  
الفلة والعمال اذ ذاك ولأن دواليب الخلاجة  
كانت بدوية اما الان فقد انقلب الامر انقلابا  
تماما فان الفلاح صار في امكانه ان يبيعها مع

بدرها يوم جمعها ويأخذ منها فيكون قد حصل  
عنا ثلاث فوائد الاولى فمن صف الافطاس  
بانتقال حلاجهما من الآلات اليدوية القديمة  
الى الآلات الجديدة والثانية التسهيل وهلاك  
الفوائد التي كان يلتزم بادائها على مدة التأخير  
والثالثة وفرة الانتفاع التي حصلت له من  
البذرة فانه بعد ان كان يدفع على حلاجة  
القطن شيئا معلوما صار يعطي القطن مع البذرة  
الى التاجر ويأخذ بدل القطن ما يوازي قيمته  
وهو ثلاثين قرشا علامة عليه مقابلة للبذرة  
ولزيادة الايضاح نقول انه بعد ان كان  
يؤدي عشرين قرشا اجرة حلاجة القطن صار  
يأخذ نحو ثلاثين فاذا ضم هذا الفرق الى  
زوال الاجرة الاصلية كانت بالغة نحو خمسين  
قرشا ولا يخفى كذلك ما نشأ عن الآلات  
الجديدة من الفوائد لسرعة عملها وما نتج عن  
طلب البذرة بعد ان كانت غير مطلوبة الى  
الخارج او بعد ان كانت تدعى الثمة يباع  
الاردب منها في محله باربعة او خمسة قروش  
ثانيا تسهيل وسائل النقل بواسطة السكك  
الجديدة وهو التسهيل الذي نشأ عنه فرق  
الاجرة وعدم بناء داعم لمدة التأخير التي كان  
يضطر الفلاح الى اداء فائدها وكلاهما امران  
عادا بالنفع عليه فان الارشالية كانت تصل  
في مدى شهرين او ثلاثة الى المكان الذي كانت  
ترسل اليه من المحطات البعيدة وذلك في ايام  
انخفاض المياه المعروفة بالشحاح النيلية

ثالثا اصلاح طرق مينا البصل بالاسكندرية  
فانه خفف حائبا عظيما من اجور نقل البالات  
لاسيا في ايام الشتاء وجعل اجرة نقل البالة الواحدة

٣٠ بارة بعد ان كانت تبلغ ٢٠ قرشاً وقس على ذلك بقية الاصناف

رابعاً انخفاض اجور «المواعين» بسبب اصلاح المينا وارصفها

هذه هي الامور التي رأينا ان نبسطها في هذا الفصل لتعرف منها حقيقة الحالة التي صار اليها اهالي القطر وما رما بابراد القسم الاول منها الا يات الاسباب التي نشأ عنها تراكم الديون عليهم وهي موضوع كلامنا في هذا المقال فاذا شاعت الحكومة ان تضع حداً مستوفياً لتفاهم الضيق تعين عليها ان تتخذ الوسائل التي تمنع التلاح من الاسراف وذلك بواسطة مرشدين وطرق اخر

### ( النسوية )

اما الديون التي كثر تحدث الناس بشأنها وتضارب فيها الأقوال واختلفت انواع المبالغات في تقريرها وتنوعت اشكال الاشاعات في تعيين مقدارها فلا يجب ان يصحح الناس سمعاً لما يقال من انها تبلغ الملايين العديدة واما نسويتها فيما نرى ويذهب اليها رأي العقلاء لاثم الا بالطريقة الآتية وهي ان تشكل في المديرية لجان تؤلف من عمد وتجار من ارباب الخبرة ينظرون في امر هذه الديون باصولها وفروعها وفي امر التساوي عليها فان ما تعلمه من الثغاة ان اربابها يتوفون الى التخلص من مشاكلها بأي الطرق والوسائل اذ ان ارواحهم قد بلغت حد الزهوق من طول امد الانتظار فهم لذلك اصحوا يرغبون في الاستراحة من متاعبها ولو بقضية شجيرة بحقوقهم ولو نظرنا الى الاسباب التي تجمعت على هذه الرغبة لرأيناها ظاهرة في مطل

المجالس وطلب الحسابات وكثرة المصاريف والنفقات وطرح الاطيان للبيع من غير ان تعطى حقها من القيمة الاصلية في الحالة الحاضرة وضياح الوقت من غير فائدة وعدم قبول المدينون وارتضائه بطالب الدائن ونظلمه من الرباه الناحش كل ذلك جعل التاجر متصرف الخاطر الى التخلص من هذه المشكلات بما يكتفيه مؤنة التعب واتفاق الوقت الثمين الى الاستعانة بنفعا والمقرر المعروف ان جميع ارباب الدين على اختلاف مطالبتهم اي سواء كانوا من الدائنين المرتهنين او من ليس عندهم اطيان مرهونة يرومون الخروج من دائرة هذه المصاعب بأي الوسائل والمظنون ان نسوية هذه المطالب تجري على الطريقة التي يقرر بها اداء ثلثها ثم ينظر في مطالب البنك العقاري على حدة اما طريقة تسديدها فليس اشد ملائمة لها من انشاء بنك وطني من مثل البنك الذي كان قد صار الشروع فيه قبل الحوادث العراقية وارجحت ظروف الاحوال تأخير مشروعه وكثيرة انشائه في أن ينشأ على اسهر بشروط موافقة تتم بملاحظة الحكومة وان يكون معظم رأس ماله مجموعاً في اهالي الوطن لتفصل بذلك الثغاة المتصودة بالذات

ولا يجب أن يستعصب هذا الامر بالنظر الى عدم اعتياد الاهالي على مثله بل ينبغي ان تؤلف جمعيات عمومية تقوم باعمال الترغيب والتشويق فان ما تستطيعه الجماعة لا يقوى عليه الفرد وان تعرض عليهم مشروعات هذا البنك ليعلموا ان حياة النظر متعلقة به فاذا جمع منهم مليونان ساعدتهم البنوك الاخرى بالثمن

آخرين أو ثلاثة

ولا خفاء ان في النظر ثروة لم بعدم ركنها  
ففي قوم من اهل اغنياء قادرين على القيام  
بهذا المشروع الخطير وما عدا كثرة النفود  
المنشرة فيوما يرد اليه من كميائها الكثيرة نرى  
ان الصادر منه الى البلاد الاجنبية يزيد على  
الوارد اليه وهو يرهان على توفر الثروة التي  
لا يزيد ما شاء الا انشاء هذا البنك ووضعها  
فيه موضع الحركة بدلاً من ان تبقى مدفونة في  
مدافن الخرص مخزونة فيما بعدونة كوزاً

وما اجدر ببناء الوطن ان يستخدموا  
الخزون من اموالهم في شئ بلادهم وحفظ اراضيهم  
وتنع انفسهم شئها بعد ان يغرسوها في مغارس  
العمل .

اما الطريقة التي يجب اعتمادها في تسديد  
الديون بعد انشاء البنك فهي ان يعد البنك  
الى تسديدها بعد حصول التسوية وينسبها  
على المدينين الى سنين معينة بفوائد خفيفة  
ولان يعتمد في الاستحصال عليها ضمانات مشايخ  
البلاد وعمدها بمعرفة المديرية فيكون من  
واجباتهم اذ ذاك التحفظ على محصولات المدينين  
ومن تعهدتهم ان يدفعوا منها الاموال الاميرية  
ومطالب البنك المقسطة

ولا حاجة الى زيادة القول بايضاح ان  
انفاذ هذا المشروع يتوقف عليه اصلاح الحال  
وتقوم المعوج وقضاء الحاجات واتعاض البلاد  
وتبويضها من رقدة الخمول بزوال ائتمال  
الفوائد النادرة عن عائق الاهالي واكتفائهم  
مشاق صرف الاوقات في الدعاوي وتكبد  
المصاريف الكثيرة التي تستلزمها المراقعات

والحاكمات

ولقد عانى الفلاح كثيراً من مسائل الدعاوي  
الخفيفة والنضايا الجزئية التي يتدب من اجلها  
الى اماكن المجالس البعيدة فيحصل على صرف  
اوقاته بالخسارة ومعاناة المشاق وتكبد النفقات  
فلو جعلت مراكز النضاء باموره البسيطة وقصل  
نضايه الجزئية في محل اقامته لحصلت له راحة  
عظيمة بقطع الاسباب التي تزيد رزوحاً تحت  
اثنال الانعاب وذلك باناطة النظر في تلك  
النضايا وجعلها متعلقة بمشايخ القرى وعمدها فانهم  
اولى بل ربما كانوا ادرى بدقاتها واحوالها سواء  
تملت بمسائل الحدود او بغيرها من المسائل  
الاهلية التي لا تخلو في الغالب من الوقوع  
بغير انتطاع

ونقول ايضاً فيما يتعلق بانشاء البنك  
الوطني ان بعض الناس ذهبوا الى ان النظر  
المصري قد صار الى حالة التالف والدمار  
وانه لم يعد في امكانه ان يستعيد ما كان له  
من المقام الاول في دولة العمران فجلونا على  
ذلك ميين في ان البلاد التي تغلبت على ظلم  
الملك وامراء الغز وقيامهم الاستبدادية بعد  
ان تحملتها بقوة انفض منها اقتدارها على الثبات  
لا يصعب عليها النهوض من حضيض التأخر  
الى اعلى طبقات الفلاح اذا عمدت الى وسائل  
التخلص من شر النكبات الماضية وفي المنشورات  
السابقة التي صدرت من مطبعة هذا النارنج (١)  
ونقلت مؤداها او نص بعضها جرائد القطر  
كفاية لمن يود ان يقف على الشروح المستنواة

المتعلقة بأزوم انشاء هذا البنك ولما يرغب في معرفة المسوغات الشرعية التي لا تمنع من انشاء واتخاذ وسيلة مثلى لاحياء هذه الديار ودفع الكروب عنها وخدمة المصالح الوطنية بالامانة والصدق على مقتضى قوانينها وشرائعها وانما لفائدة ثبت في هذا الفصل صورة المنشور الذي صدر قبل الحوادث العراقية في شأن انشاء البنك الوطني ليكون في هذا التاريخ اثرا من آثار الماساعي الوطنية السابقة على ان ترتب عليه في المستقبل فائدة ينفذ بها المشروع ونفسي الانية

اما المنشور فلهذه هي صورته وقد جاءت بعنوان

#### انماء المال

ما اوجد الله جلّ جلاله من مخلوقاته شيئا الا ليثمر وينيد وما يرضي الله ان تدفن مواهبه في الارض ولا تعطي ثمرا بل يرضيه ان ما اعطاه للفرد يستثمر فيتم ويقيم الجماعة فكلمنا سعي عباد الله في استثمار ما وهب ليعود ذلك الثمر بالنفع على صاحبه وعلى الجمهور رضي الله عنهم وزادهم خيرا واوسع الرزق بين ايديهم . والناس في هذه الارض على اختلاف انسابهم وانماطهم متكافلون متضامنون ما مورون جميعا بالعمل والتعاون في ما يعملون يد المثرى منهم التغير بما به وصاحب الارض يستخدم المعدم في زراعته والعلم يرشد الجميع في استخدام ذلك المال واستثمار تلك الارض ام الخيرات بالطريق النسط والسبيل القويم . ولولا هذا التعاون ما استفاد الانسان من عمله ولا من ماله ولا من الارض التي بسطها الخالق بين يديه أكثر ما

يستفيد سائر المخلوقات الحية مما تنصص محالهم وما تثبت لهم الارض اتفاقا وعقرا . ألا ترى سكان الواسط قارتنا مع خصب تربتهم ووفرة المعادن في ارضهم لا يكادون يحنّون من طيبات ما رزقهم الله ما يدخرون منه طعام غدهم بسبب تنافسهم وانفرادهم وجهلهم بمنفعة التعاون وقوة الاتحاد . ألا ترى ما غيرهم ابعد منهم عن حالة الخشونة وشعوبا اخرى قاربت الكمال التمدني وجميعهم لا يزالون بعيدين عن حالة الغبطة بل ألا ترى كثيرا من الشعوب الشرقية القديمة الذين الراسخة القدم في الحضارة منتقرة الى الغرب في كل ما خرج عن ثرة الارض الطبيعية من اعظم الاعمال الى اخرها تستعين بولصع آله تحرك بها الارض واستغلال ابرة بخاط بها للمصالح الفردية لاجل ارسال حاصلات ارضها على الحالة النظرية بانحس الاثبات واسترجاعها مغيرة الهيئة على الحالة الاصطناعية مزخرفة الشكل على الصورة التمدنية مضاعفة الثمن مرات عديدة من اجل ذلك . والشرق قد خصه الله باخصب تربة وانفس معدن وفيه كثير من الاغنياء اصحاب الرزق الواسع والثروة الوفيرة ولكن اهله لم يهتدوا اقوم السبل لاستثمار ثروة بلادهم وانما افترام متصرفين من المتاجر على ما تعاطاه اجدادهم الاقدمون منفردين في اعمالهم كأنهم يخشون ان تظهر البركة في الشركة مع ما ظهر لهم من بركات الاشتراك في الاعمال عند اهل الغرب الذين دواخوا المسكونة وفتحوا الاقاليم الواسعة بشركاتهم التجارية وقد تفتتوا في انشائها وتفرعها انما تفتت فجعلوا منها الشركات التجارية والشركات الصناعية

والشركات المالية أي البنوك وهي المراد في هذا الكلام ولا يخفى أن البنوك هي الصلة بين سائر أنواع الشركات والتاجر والصانع وتوسط الوسيط الذي لا بد منه بين المال ومنفعته وبدونها أهل جزء كبير من ثروة العالم بلا استثمار لانك اذا فرضت ان رجلاً صاحب املاك واسعة يزيد ريعها عن حاجاته من عاده ان يستخدم هذه الزيادة في شراء املاك جديدة وانفق ثمة في احدى السنين لم يجدارضاً يلائمه مشتراها فاذن بفعل في النقد الرائد عن حاجته ان لم يكن هناك بنك أمين يجعل ماله فيه ودبعة مشقة تبقى تحت طلبه ورهينة امره ايات احتاجها ثم اذا فرضت من جهة ثانية مالكا اخر او تاجراً او مخترعاً تقتضت مصلحة مبلغاً من النقود الى اجل محدد وفا حيلته الى الدرهم ان لم يكن قبالة بنك يرضه حاجته على شروط تلائم مصلحته . لو عرف هذا الطالب ان عند ذلك المالك مبلغاً زائداً عن حاجته لاتفه منه على صفة الفرض ولكن من يضمن له ان ذلك المورس بأمنه على ماله والله يوافقه على الاجل فالك اذا هو الوسيط الاقرب بين الاثنين لانه يقبل مال الاول ويسلف الثاني الى اجل توافق كلا منهما ومن حيث كونه مطالباً بمال الدائن فهو يحرص عليه ولا يدفعه الا لمن كان من ثقات الناس وهذه فائدة من فوائد البنوك الاولى نظير بداهة وعليها تقاس جميع المعاملات بين التجار واصحاب الصنائع وارباب الاموال ومنها يسندل از انشاء البنوك كان رحمة للناس وسبباً كبيراً لتسهيل اشغالهم وتكميل رفاهيتهم . واما في المصالح

العمومية الخطيرة ففائدة البنوك وضح من ان نحتاج الى دليل لان تلك المصالح تستلزم مقدرة مالية وتديراً ادارياً لا يقوى عليها الافراد ولعزى لو حذفت البنوك من بلاد الافرنج لامسوا جميعهم كالطير مقصوص الجناح او كالجندى الاعزل او كالفارس مقطوع الساقين ولزالت كل تلك القوة التي ملكتهم التجار والفقار وجعلت تجارة الدنيا طوع امرهم واوجبت ان جميع المصالح التي تنفي على البسيطة تمر بايديهم واذا نظرنا الى حال كل ملكة من الممالك الاوربية على حدة نجد ان كلاً منها مستقلة بنوكها المهمة وان اسعد تلك الممالك واسعا فبارة وانجها صناعة وانفذها كلمة وانفذها سلطاناً في اشدها استقلالاً بنوكها لان المال اساس الاعمال فان لم يكن بحيث تناله يدك فانك عند اشد حاجتك اليه وهذه حالتنا شاهد عدل على صحة ما قدمنا فلو كان في يدنا قوة مالية ذاتية لامكنا ان نسترد بها صالح عزيزة لدينا بجزتنا ان تبقى مضغضة في يد الاجانب وكنا ننظر اليها متلهفاً على فقدها متشوقاً الى يوم ردها وما فيها من يندر منفرداً ان يقدم ذلك اليوم ساعة مع اثنا لو تواررنا لكان نوال المرام رهين ارادتنا فما الذي يتعدنا عن السعي واذا اردنا لا يكلفنا الا الاجتماع والتعاون لانشاء شركات مالية نفي بما لا يستطيعه الافراد . انتظر ومعظم اطيانتا مرفوع عند الاجاب الى ان يأتي حين بيعها منهم بالجنس الاثان واصحابها ينظرون اليها ولا يحدون من اخوانهم معيناً على استيفائها معاذ الله ان نرضى بذلك وفيما من قوي

الحية من يتدون المصلحة العمومية بمصالحهم  
الخصوصية ويبدلون في سبيل ذلك الأموال  
الزاهرة بل ما رخصا وقد رأينا جمهور نهبائنا  
ووجهائنا متصرفين في سبيل الخلاص حتى  
مداهم الله الى انشاء شركة مائة وطنية عرضها  
عليهم بعض وجهاء التجار فتلقوها بالبشر  
والترحاب واقبلوا عليها وعقدوا العزم على  
اظهارها الى الفعل وشكروا عما قريب انشاء الله  
مصلحة باسم كريم تقابلنا به خيراً الا وهو  
البنك الوطني المصري

الذي طالما حوت الافكار حاليه وتشوق  
الانفس اليه وقد ذكرته جميع جرائدنا الوطنية  
وانت على الساعين فيه ودعت الناس الى  
معاونتهم ثم بشرتنا بحصول تلك المعاونة من خاصة  
نهباء الوطن وعيون اعيانه وعدد غفير من اعيان  
نوابنا الكرام ورجالنا العظام وقد جرت في شأن  
هذا البنك مذكرات ومراسلات بين كثيرين  
من اكابر ارباب المناصب الرفيعة وما فيهم الا  
كل موافق معاضد وداع بالنجاح . ولم  
يحصل لهذا المشروع اي معارضة من جانب  
ابناء الوطن لتبينهم فيه النفع كل النفع ولوثوقهم  
بحصول الفائدة للمصلحة العامة على يده . ورب  
معارض يترحم فيه مخالفة للشريعة المطهرة  
بدعوى انه لا بد من دخول الربا في  
معاملاته فيحاول اغراء الناس بان مصادقة ابناء  
الوطن لا يمكن ان يتجاوز حد الكلام لكون  
معظمهم ممن حرم الربا عليهم شرعاً فمن طيب  
خاطر المعارض وتزيل الوم مبين ان  
الشريعة المطهرة انما حرمت الربا المحض وليس  
ذلك من لوازم البنك التي لا يقوم بدونها بل

بنكنا متزه عنه لانه انما قصد من انشاءه خدمة  
المصالح الوطنية بالصدق والامانة وبحسب  
شرائع البلاد واشغاله التليف والعمرة من  
بيع شراء لحساب عملائه وجميع هذه الاشغال  
ارباحها ارباح معاملة جائزة شرعاً وحكم المشارك  
فيها حكم المشارك بالمضاربة وهذه الشركة جائزة  
شرعاً باجماع المذاهب ثم ان القرض بالمربحة  
بطريق المعاملة جار منذ القدم وذكره مستفاض  
في كتب الفقه ومثاله « ان يبيع المطلوب منه  
المعاملة من الطالب » ثوباً قيمته عشرون  
ديناراً بأربعين ديناراً ثم يقرضه ستين ديناراً  
اخرى حتى يصير له على المستقرض مائة دينار  
ولم يحصل المستقرض الا ثمانون ديناراً ذكر  
التخفاف انه جائز وهذا مذاهب محمد ابن  
سلمه امام بلخ وكان شمس الائمة الحلواني يفتي  
بقول التخفاف ويقول هذا ليس بقرض جر  
منفعة بل هذا بيع حر منفعة » ( ابن عابدين  
رد المحتار على الدر المختار الجزء الرابع صفحة  
١٧٥ ) وجاء في الجزء المذكور صفحة ١٧١  
في مطلب ( اذا قضى المدينون الدين قبل  
حلول الاجل او مات لا يؤخذ من المراجعة  
الا بقدر ما مضى ) نقلاً عن ائنيه حيث قال  
فيها برمز نجيم الدين ما نصه

« قضى المدينون الدين قبل الحلول او »  
« مات فأخذ من تركته فجاب المأخرين انه »  
« لا يأخذ من المراجعة التي جرت بينها الا »  
« بقدر ما مضى من الايام قيل له ( اي لنعم »  
« الدين ) ائني به ايضاً قال نعم قال »  
« ولو اخذ المقرض القرض والمراجعة قبل مضى »  
« الاجل فلمدينون ان يرجع بحصة ما بقي من »

« الأيام . انه وذكر التارخ آخر الكتاب الله »  
 « افنى به المرحوم مفتي الروم ابو السعود »  
 « وعلة بالرفنى من الجانبين قلت وبه افنى »  
 « المخانوني وغيره وفي التناوي الحامدية »  
 « مثل فيما اذا كان لزيد بذمة عمرو مبلغ »  
 « دين معلوم فراجحه عليه الى سنة ثم بعد ذلك »  
 « بعشرين يوماً مات عمرو المديون فحل »  
 « الدين ودفعه الوارث لزيد قبل يؤخذ من »  
 « المراجعة شيء او لا الجواب جواب المتأخرين »  
 « انه لا يؤخذ من المراجعة التي جرت المراجعة »  
 « عليها بينها الا بقدر ما مضى من الايام »  
 « قيل للعلامة نجم الدين اتقني به قال نعم »  
 « كذا في الاقروني والتوير وافنى به علامة »  
 « الروم مولانا ابو السعود »

ومن تدبر هذه القول وجدها مطابقة  
 لاي انطباق على المعاملة المنصودة في البنك  
 الوطني ونحتمل ان ارباحه جائزة شرعاً . ولا  
 يخفى ان الفرض بالمراجعة بطريق المعاملة يقع  
 في عهد ساكن الجنان السلطان سليمان ثبات  
 فادحة قبل ثلاثين واربعين في المائة فصدر الامر  
 السلطاني سنياً على معروضات مولانا المفتي ابي  
 السعود بالآت على العشرة باريك من احد  
 عشر ونصف كما ذكر ابن عابدين ( جزء ٤  
 صفحة ١٧٥ ) وارباح البنك لا تبلغ هذا الحد  
 المنصوص عليه في كتب الفقه ( خمسة عشر  
 في المائة ) بل ربما لا تتجاوز نصفه لان الغاية  
 الاولى منه نفع البلاد والتخفيف عن الفلاح  
 وانتشاله من ظلم المرابين الذين يتمتعون بعرق  
 جيته وخيرات ارضه غيبة باردة وبقرضونه  
 باارباب الفاحش ثلاثين واربعين المائة وازيد

من ذلك في احبان كثيرة مسترهبين منه اطيانه  
 الى اجال محدودة حتى اذا ما حل الاجل  
 وارتوت انفسهم الشرقة من ذلك الرباء الحرام  
 اجبرود على بيع اطيانه منهم بما حسن لديهم من  
 الثمن والفلاح يحبيهم الى ذلك مكرهاً لان الرباء  
 قد اثقل كاهله واثقله الى الارض وسد في  
 وجهه باب الرجاء . فمن نظر الى هذه الحال  
 التعيسة التي آل اليها امر الفلاح وهو حيازة  
 النظر وقوامه ايقن انها اذا استمرت سنين قليلة  
 تنتقل ملكية الاراضي المصرية او معظمها الى  
 الاجانب ويمسي ابن مصر لا سمح الله اكراً في  
 ارضه وارض اجداده . على انه لم يبق محل  
 للخوف من تلك العقبي بعد مباشرة الاكتتاب  
 في البنك الوطني المصري وسنم انشاءه عما  
 قريب انشاء الله فصر به نفوس وتنقض نفوس  
 وما تنقض النفوس الميغضين الذين يريدون  
 تغير ابناء الوطن وتثييط همتهم ليقضي لهم  
 نوال ما آربهم وهو استمرار نير رباهم الفاحش  
 على رقاب المتفرقين من ابناء الوطن الى  
 الاستفراض لانهم علموا انه اذا انشأ البنك  
 الوطني المصري تحولت اشغال الوطنيين اليه  
 وامتنع عليهم الرباء الفاحش وقد رأيناهم يفترون  
 على ابناء الوطن مفتريات ما انزل الله بهما من  
 سلطان ويروونهم بالعجز عن التعاون على در  
 مضرة او جلب منفعة وبالتقصير عن انشاء  
 بنك وطني ينفذ بلادهم من نير الاجني لجهلهم  
 وضعفهم وضيق ذات يدهم وسيقطع الوطنيون  
 الستم بسيف ماض يثبتهم لم العيان ويرهنون  
 لم ان الامة التي كانت منشأ التمدن ومهدية  
 العالم منذ القدم لا ترمى بالجهل بعد ان

نهضت لاستعادة مجدها السالف واجتازت في  
 سبيل التقدم في سنين قليلة مسافة لم يبلغها  
 غيرها من الأمم في اجيال وان البلاد التي  
 تحملت مظالم المالك وامراء العز ثم تغلبت  
 عليهم جميعاً والبلاد التي ادت نفقات الحروب  
 والاصلاحات التي اجراها ساكن الجنان محمد  
 علي باشا خديو مصر الاول والبلاد التي لم  
 تنو ضرائب الايام السالفة ومغارمها الناجحة  
 على تدميرها لا يصح ان ننهم بالضعف وضيق  
 ذات اليد . على ان يتكاتف الوطني لا يقرض  
 النهوض به على فرد ولا على افراد معدودين  
 من الامة وإنما يطلب من الامة باجمعها ان  
 تتحد وتتعاون على انشاء من الخادم الذي  
 يأخذونها واحداً الى السيد المثرى الذي يشترك  
 بالالاف وهذه المزية ترفع هذا البنك عن  
 سائر البنوك وتكفل له الفلاح الاثم لانها تجعل  
 جميع ابناء الوطن سعاة له يستميلون الناس اليه  
 ولا شك انهم جميعاً يختارونه على سواء لانه  
 منهم ولم يعاملهم بلسانهم ويعتني باسغالهم مثل  
 اعتنائهم بها ثم انه يفيد البلاد في الاعمال الخطيرة  
 ويكون عضداً لرجالها على انقاذ كثير من  
 مصالحها كصلحة الدواب والدائرة السنية  
 وغيرها من يد الاجانب وقد وافقت مباشرة  
 انشائه وقت نهوض نبياء الوطن وصرف معظم  
 جهدهم صوب هذه المهمة وقد تحققت جميعاً ان  
 البنك الوطني هو الوسيط الوحيد الذي يبلغهم  
 امنيتهم لانه لا بد من ضمان امانة لاستخلاص  
 تلك المصالح من يد الاجانب وهذه الضمانة لا  
 يؤديها الا البنك الوطني فعلى ابناء الوطن  
 جميعاً ان يتسابقوا اليه ويتنافسوا في مساهمة

مؤسسيه ومشاركهم فيه . وكثيراً ما قرأنا في  
 الجرائد الوطنية ان البلاد لا تطيق هذا الجور  
 وانها نافضة لرفع نيره ولا ريب عندنا ان  
 الجرائد انما ترجمت في ذلك عما يتخلج في صدر  
 جميع ابناء الوطن ولكن لا يخفى اننا في مقام  
 اعمال مادية محضة لا يفيد فيها الا الدرهم العين  
 وان لم ينفق الدرهم في هذا السبيل فما الفائدة  
 من ادخاره على انه ليس هناك نفقة لان رأس  
 مال البنك يجربه ويحرم المنفعة لاصحابه ويعود  
 على البلاد بمنافع عمومية لا تذكر المنافع الشخصية  
 في جانبها بشيء الا وهي تخليص الوطن من  
 الرق المالي للاجانب وما ذلك بعسير لان  
 الاجتهاد والمثابرة في العمل يكتلان تحقيق  
 الامل والقوة في الاتحاد ومن تذكر ان سلطنة  
 الانكليز الهندية التي يبلغ خط تخومها نصف محيط  
 الكرة الارضية وهي من اخصب بقاع الدنيا  
 واكثرها سكاناً انما اتصلت بملك الانكليز من  
 جهد شركة تجارية انشئت في صدر المائة الثامنة  
 عشرة وعلم ان رأس مالها كان عند التأسيس  
 ثلاثين الف جنيه تحققت صحة ما جاء في هذه  
 الرسالة من فوائد الاشتراك وقوة المال في  
 الاعمال ورجاؤنا ان هذا المثال يكون كافياً  
 لاستنهاض عزيمة من لا يزال متقاعداً عن  
 خدمة بلاده متغافلاً عما في الاتحاد من القوة  
 وان يكون باعناً للجميع على عضد مشروع  
 البنك الوطني والتخالف على انشائه فانه لا فلاح  
 للوطن بدون تخليص الفلاح من ظلم المرائين  
 ولا عز للدولة ولا حرية الا بانقاذ مصالحها  
 من يد الاجانب والغايتان لا تدركان الا بفتح  
 خزينه البنك الوطني المصري فعلى امراء النظر

ولا تحصل هذه الارادة فيما يرى الا بالتشويق  
والترغيب والابضاح والتفهم بواسطة قوم يتألفون  
لهذه الغاية

واذا وجبنا الى حالة الفطر نظرة عامة  
رأيناها لا تقصر عن القيام بانشاء هذا البنك  
فان اسباب الاسراف الذي ذكرناه زالت  
وتلاشت فما بقي من القصور بقي وما نلذ وجري  
ثم امره وانتهى فاذا لم يعظ المسرفون بما كان  
فليرشوا

ثم ان المظالم اضمحلت والاطيان في حاله  
من الحسن تبدى من عهد المتعبدين وقد  
فتحت العجائب والترغ وجلبت آلات الري  
والقوائد التي حصل الاهالي عليها كثيرة لا يحصى  
احد فكل ذلك الا يوازي الضريرة التي طلب  
تخفيضها وهو التخفيض الذي لا نكره حصوله  
ولكن الدول لا توافق عليه واذا اقترضنا انه  
حصل فلا يجدي الاهالي نفعاً فان العشرين  
قرشاً التي تخفض عن القدان الواحد ينفقها  
الفلاح على قضية يدفع اليها بحكم ضريبة في  
الصدر او حاجة في النفس او في مولد من  
الموالد السنوية ومع ذلك نجده لا يستغني عن  
الاستلاف فاذا انشئ هذا البنك واقرضه ما  
يطلب كان اولى به من غيره خصوصاً وانه  
يسلفه المال بفائدة يسيرة لا يحصل عليها من  
البنوك الاخرى

وان ذلك الجانب الخفض لا يكون فيما  
نظن بالغاً حد القيمة التي قدرناها له وهي ٢٠  
قرشاً في كل فدان فان تقديرها على هذا النقص  
ذهاب بها الى حد الناهي الذي لا يظن ان  
تجاوزه علاوة ما قرعاً كانت خمسة قروش او

ورجائه واغياته وكل من مهم شأنه ان  
يضعوا الى اخوانهم الامثال الذين افتخروا باب  
الاستراة ويسارعوا معهم الى فتح البنك الوطني  
المصري فان الوقت من ذهب لا يرد اذا  
ذهب والله يعطي الفوز لمن طلب به  
واحسانه . اهـ

### فصل

هذا ما تضمنه ذلك المنشور من منضمات  
المشروع الذي لقي في ذلك الوقت تفعلاً مقبلاً  
عليه وايادي متبسة اليه وكاد ان يتم ويظهر الى  
حيز الوجود المالي لولا ان دعم القطر بالحوادث  
العراية التي يعلم كل من المصريين ما جاءت  
به من النتائج حيث رخصت في القطر عظام الهمم  
وجمعت في اندية البلاد بين سافلي الرب  
وذوي القيم

واستوف كلاً ما في شأن هذا البنك ونقل  
يكفي للتبصر في هذا المشروع ان يعتبر  
ما ورد في ذلك المنشور من ان الشريعة المطهرة  
حرمت الرباء الخفض وليس ذلك من لوازم  
البنك التي لا يقوم بدونها بل بنكنا منتهية عنه  
لانه انما قصد من انشاء خدمة المصالح الوطنية  
بحسب شرائع البلاد  
وقد جاء ذلك مؤيداً بما نص عليه العلماء  
الفقهاء

فمن كل ما ذكرناه يتضح ان ليس من  
صعوبة في انشاء هذا البنك الوطني فان الثروة  
منوفرة والبلاد مقتدرة والشرع مجيز غير معارض  
وهي ثلاثة امور لا تحتاج الا الى الارادة فاذا حصلت  
فقد المشروع وكان متقدماً للاهالي من الضيق

عشرة أو ما بينهما ومع ذلك فعلى تقدير أنها كانت خمسة عشر أو عشرين لا تكون سبباً في زيادة الثروة أو تخفيف أسباب الافتقار إلى المال

ولا خفاء أن المشروع الأول الذي اعترضته الحوادث العارضة لم يعارض أحد في أنفاذه بل حل لديهم على ما تقدمت لنا الإشارة إليه محل الاستصواب وإنما البعض قالوا إن ليس في القطر نفود وآخرون تعللوا بمسألة الرياء مع أن المال عزيز والرياء لا يد منه على ما صرح به أبو السعود وتبعه ابن عابد بن في مصنفاته النيسة والشيخ الرضوي وغيره وكتب الله ملائمة هذه التصريحات

ومن المعلوم أن الأمور اليسيرة لا يمكن تطبيقها تماماً على الأصول الشرعية وإنما هذه القضية وهي إنشاء هذا البنك جاءت مطبقة عليها لحسن الحظ فلا يجدر بنا أن نهمل أمرها

ولا خلاف في أن العادة لها المقام الأول في حياة الاجتماع الإنساني فإذا كان أهل القطر لم يألفوا مثل هذا المشروع لا يجب أن يتركوا على ما هم عليه من الجهل بمنافعه ولا سيما أنهم اعتادوا على أمور كثيرة من التي جرى عليها الإفراغ ولم يقتبسوا منها ما كان عظيم الفائدة ولذلك ينبغي أن يهتم أهل النظر في العواقب من كبار رجالنا بتعويدهم على اتلاف الأعمال النافعة واستخدامها في حفظ أموالهم وإملاكهم وإذا دققوا النظر في تاريخ المغنور له محمد علي باشا الكبير استخلصوا منها شواهد كثيرة تنطق بوجوب ذلك الاهتمام

ولندكر من هذه الشواهد أن المغنور له

محمد علي عندما شرع منذ نصف وأربعين سنة في احصاء سكان القطر أخذ الأهالي يفتنون المصاعب والعقبات في طريق أعماله متعالة من انمام الاحصاء فكانوا يفتنون في اختراع الوسائط والحيل التي تعترض مشروعه وما كان ذلك ناشئاً إلا عن كون مثل هذا الاجراء لم يدخل في عداد عادتهم المألوفة ولقد سمعنا بالأذن ما رآه أحد كبار موظفيه رأي العين فاخبرنا أنه بينما كان ذات يوم جالساً في ديوانه وبحضرته كثير من العلماء والاعيان وجه الهم خطاباً الآتي فقال

« أن مشروعاتي جميعها آيلة لمنفعة القطر »  
« وخيره وإنما الأهالي بما أنهم يجهلون عاقبة »  
« الأمر ولا يدركون ما ينجم عنها من الفوائد »  
« يفتنون في طريقها ويحاولون تعطيلها ظناً »  
« منهم أنها مجلبة الضرر وكان المرحوم العلامة »  
« الشيخ القويسني يبدى إلي في بادئ الأمر »  
« ملاحظات في هذا الشأن كأنه يريد بها أن »  
« لا آتي شيئاً من مثل تلك المشروعات »  
« ولكنه لما وقف على شيء من حسن النتائج »  
« أخذ يقول لي اتعل في القطر ما بدا لك »  
« فإن نيتك خير عليه » اهـ

وقد حقت الوقائع ذلك كما تحقق أن احصاء النفوس لم يقصد به إلا أمرين أولهما معرفة عدد الأهالي لكي يكون على علم بمقدار ما يجب استجلابه لهم من الخارج إذا حصل شرق في البلاد ونشأ عنه قحط وجذب وقد حدث ذلك مراراً فكان يجلب لهم الغلال من بلاد الروس ويبيعها منهم بنصف الثمن والثاني معرفة عددهم للجهادية ليؤخذ لدى جمعه بالعدل

والنسط من غير أن يقع في المعانيات العسكرية  
عاطف أو سوء معاملة فمن ذلك ينفع أن ذلك  
الرجل العظيم لم يكن يسي إلا في ترقية البلاد  
المصرية ورفعها إلى أوج المدنية والعمران  
وتنفع أيضاً أن الأهالي أيضاً لم يتركوا من  
غير فائدة نصوح ومرشد أمين وعامل مجتهد  
يرغمهم على التلايف العادات المجهولة عندهم ولو  
شئنا سرد ما لدينا من الأدلة على ذلك لاقتضى  
لنا مجلدات بمرتبها ولكنا لا نرى بداً من أن  
نضيف إلى ما ذكرناه منها دليلاً آخر وهو أنه  
عندما شرع في اتخاذ وسائل الترقية والإصلاح  
عني بإرسال أولاد المعوزين إلى المدارس  
العالية فكان يزرع عندهم ملابسهم القذرة ويكسونهم  
اللباس المجهلة قبل إرسالهم إلى بيوت العلم  
الشهيرة وإذا كان ذلك من الأمور التي لم يعتد  
الأهالي عليها وكان خلق تلك الملابس واستعدادها  
تغيرها أمراً غير مألف عندهم استغربة النساء  
فكن يبالين أولئك الأولاد بعلامات الاستغراب  
من ملابسهم المستبدلة ويتفرقن لهم الدفوف  
والطبول فلما عادوا إلى الأوطان ورأى الأهالي  
سهم ما ذاقوا به لذة العلم انقلبوا إلى اعتبار  
تلك العادة واتلافها ولا يخفى أن أولئك  
النازلة أبناء المعصرين هم الذين جعلت منهم  
الأمراء والباشوات وأهل الحل والعقد والنفوس  
والأبرام

ولنضرب مثلاً آخر

أن داء الجدري كان يفسد بينهم حيناً بعد  
حين ويموتون به من غير أن يستخدموا له  
وسائط المعالجة فعندما رأى المغفور له محمد  
علي ما كان من عافية ذلك الأهالي أخذ يعين

لم الأطباء لتطعيمهم فكانوا يموتون من وجوههم  
مستصعبين تغيير العوائد فحمله ذلك على أن  
يجعل اللقاح لهم قصاصاً ولكن هذه الوسيلة  
لم تنجح فيهم أيضاً بل كانوا يموتون اللقاح  
على التطعيم بمطعوم الداء في حالة كونه معالجة  
مباشرة وبعد أن قضى رحمة الله مدة في هذه  
العناية تمكن من إخضاعهم لأحكام تلك العادة  
الصحية فألقوها وأصبحت يطلعون أن تجري  
عليهم في أوقاتها وتسهلاً للأمر أوغز الأطباء  
أن يعملوا المزيجين (الحلاقيين) كيفية التطعيم  
ليشوا في كل جهة قائمين بها ثم جعل للمزيجين  
رواتب معينة لتضاد هذه الخدمة وهكذا كان  
رحمة الله عليه مجتهداً يوجب المنافع وترقية أبناء  
الديار المصرية

ولنضرب كلامنا في شأن إنشاء البنك  
استيناه لما يجب أن يقال في هذا الفصل فنقول  
أن اتخاذ غير هذه الوسيلة لا يضمن عدم  
رجوع الفلاح إلى الاستدانة والاستقراض ومن  
المعلوم أنه إذا عاد إلى الاستلاف بالنوائد  
الباهظة تكون النتيجة أسوأ والعاقبة أضر  
والنكسة كما لا يخفى شر من الداء ومع ذلك  
فلا بد له من الاستلاف فإذا وجد هذا البنك  
كفاه شر تلك النكسة وأسلف ما يحتاج بالناشئة  
المعتدلة وإذا قيل أن في إنشائه خوقاً من  
تداخل أيادي الاستبداد فيه بالنسط على أموال  
الأهالي أو بالجهور عليهم إذا تظاهروا بالاعتذار  
المالي فلا يعد هذا الحسبان إلا من قيل الوهم فإن  
ظل الحكومة غنيمة تمتد لا يخشى معه ضياع  
المخوق وفقد الراحة وحصول الضرر وإذا  
نرم آخرون أن المساعدة فيه توجب على كل

ان انشاء هذا البنك امر لازم وضروري لازم  
لاراحة الفلاح وابقاء اطيائه له محفوظة لا تنصرف  
الى حوزة الغرباء

ولا شيء اسهل وواجب للوصول الى هذه  
الغاية من ان تتألف لجنة من اعيان الوطنيين  
وكرامهم برئاسة احد الذين كان لهم الباع  
الطويل في المشروع السابق وهو عمر باشا  
لظني<sup>(١)</sup> احد اركان ذلك المشروع والساعين  
في انفاذه ضامًا بانباء بلاده من ان تنشب فيهم  
مخالب المطامع فيسمون ضيقًا في منازلهم غرباء  
في ارضهم

ولقد تقلب حضرته كثيرًا في الوظائف  
الخطيرة والمناصب المهمة وقضى زمانًا طويلاً في  
خدمة الحكومة فوقف على احوال هذه الديار  
وسير غور حاجاتها بمسار الاخبار ومن اطاع  
على كتاباته في هذا الموضوع ورسائله التي بعث  
بها الى المرحوم سلطان باشا وجه ملتبهًا غيرة  
على اولئك الرازحين تحت اقبال الديون  
مضطربًا نشاطًا وسعيًا في ايجاد الوسائل التي  
تخرجهم من دائرة الضيق الحرجة وما وجد انفع  
من هذه الوسائل واسرعها فعلاً وتأثيرًا فهو  
لذلك جدير بان تلقى اليه مقاليد تلك الرئاسة  
ليدير مهام العمل برأيه الصائب على النحو الذي  
يعلم والطريقة التي كان يشير اثناء المشروع  
السالف بالسير على مقتضاها ولا شك عندنا

<sup>(١)</sup> لا حاجة لتكرار ذكرنا ان القاب  
الذوات محفوظة كالدولة والسعادة والعزة واتنا  
جربنا في حفظها وعدم ذكرها على الطريقة  
التاريخية

فرد من افراد الاهالي بذل قدر وافر من المال  
فلا يكونون قد اصابوا الغرض من حقيقة العلم  
بالواجب الذي يتنبهون اليه فان صاحب  
الآلاف من الجنيهات وصاحب العشرين جنيهاً  
سواء في الاقتدار على المساهمة كما ابتنا ذلك  
في محله من مقالنا السابق واذا تدبر القوم هذا  
الامر بالتروي والامعان لا يجدونه امرًا خارق  
العادة صعب المثال فما هو الا عمل منجري  
معدود في جملة الاعمال التي يتعاطونها ويتعاملون  
بها كسبًا للرزق وسعيًا في القبول والاثراء  
ولا ينتضي ان يؤخذ من كلامنا في شأن نصوص  
العلماء التي المعنا اليها انهم اجازوا الرباء بمعناه  
المطلق بل القصد منه انهم ذكروا ما ذكروه  
من طريق ربح العائنة كما هو مبين ظاهر في  
اقوالهم وليس في ارباح هذا البنك وقوائده الا  
ما هو منطبق عليها لحسن الحظ

وقد تقدم لنا القول ان تسوية الديون  
ستجري على الطريقة التي يقرر بها اداء ثلثها  
وزيادة لا يوضح ذلك نقول اننا لم نقصد  
بما قلناه في هذا الشأن الا بيان ان اداء هذا  
الثالث يجري على الحساب المتوسط بمعنى انه  
بعد ان ينظر في اصل تلك الديون وحساباتها  
واقترار المديونين تقرر على ما يكون الثلث به  
ما اخذًا من مجموعها اذ يجمل ان يكون  
كثيرون من المستلفين فارغي الجيوب لاشير  
لهم من الارض ولا يملكون شروى تغير فمن كان  
منهم خاوي الوفاض بادي الانقراض دخل  
المال عليه في حساب تلك الديون فلا تلحق  
بهذه الوسيلة مضرة ما بصاحب الدين

فما ابدناه يتضح ( ولا ملل فيما نعيد )

لذلك فيما نعلم مجمعة عليه والنيات متوجهة  
اليه والارادة حاصلة لا تروم الا الاجراء ولا  
تنوقع الا ادارة الحركة بايدي كبراء مصر النضلاء  
ومن المعلوم من انفاذ المشروعات التي  
يقصد بها الاصلاح ان الحكومة تضع القضية  
المقترحة موضع التجربة والاختبار فاذا رأينا من  
محاسب الخير والبركة حلها لديها محل قبول  
والاختبار والا عدلت عنها الى غيرها فعلى ذلك  
لا شيء اهل من تجربة هذا المشروع انفاذاً  
للامر وجرياً على تلك القاعدة فينبسط حينئذ  
لدى الجميع ما هو مطوي فيه من الحقائق ويرون  
انه افضل الوسائل والطرائق

وجملة القول ان نجاة القطر داخله من الضيق  
الحاصل متوقفة على انشاء هذا البنك الوطني  
ليتم به تسديد الديون واستلاف الفلاح حاجته  
منه بشروط موافقة

هذا هو مقالنا المطول في شأن ديون  
الاهالي والاسباب التي ساقطت الفلاح الى  
الاسترسال في الاستدانة والاستقراض على جهل  
بما سيؤول اليه امرها اذا عزت وسائل الوفاء  
والانقاص من ائقالتها . وقد اثبتنا في هذا المثال  
باسباب وتطويل الطريقة التي يجب الركون  
اليها والتعويل عليها في انفاذ الاهالي من هذه  
الديون وصيانة اراضيهم وملكهم ووقايتهم من  
حوزة الغرباء وانما لم نثبت هذه الشروح الخصوصية  
والاراء الذاتية في هذا التاريخ الذي جعلناه  
مختصاً بشأن مصر والمصريين الا لتكون محلاً  
للنظر وموضعاً للاعتبار يوم بعد الى الوسيلة التي  
يرى اهل الحل والعقد وجوباً لاتخاذها رحمة  
بمصر واهلها

ان تدريب الاهالي وترغيمهم في الافدام على  
هذا العمل الجليل واقناعهم بما يحصل عنه من  
النوائد التجريبية كل ذلك يتم بمواسطة على ما  
لا يكون مزيد عناء في التشويق والدعوة الى  
الاشتراك فيه ففى ظهر هذا المشروع الى عالم  
الوجود ودارت اعمال البنك وبدأت للناس  
منافعه وعمت خيراتهم وركانه لجأت اليه الامل  
والانتماء بايديهم فيه ما يكونون آمنين عليه  
ومرع اليه المحتاجون فيرضون فيه ما لديهم  
ويستلقون عليه حاجتهم بالنوائد البسيطة واقل  
على التعامل معه ارباب المعاملات التجريبية بعد  
ان يكونوا قد رأوا اقبال اعيان الوطن عليه  
فيفتقون اثرهم وبذلك نعم المنفعة ونجول النائدة  
اما اللجنة التي اشترنا الى وجوب تأليفها  
من اعيان الوطنيين فينبغي ان يتنظم فيها ارباب  
الثروة من لم اطيان واسعة من عظامنا وكبرائنا  
فانهم ادرى من العمد بمتطلبات هذا العمل  
الخطير واي عمل اجرل منه تنعاً وادعى الى  
النظام بما يدل على صحة وطنيتهم اما الاموال  
التي يجب ان يذللها الوطنيون في سبيل انشاء  
هذا البنك فدليلنا على كثيرها ما كانت لبعض  
الاشقياء واللصوص من الحظ الوافر منها كالسنة  
والثلاثين الف جنيه التي غنموها من خزائن ابي  
جازه في شبراخيت وكالالوف الاخرى التي  
اخذوها من كنوز الاخرين وهي الاموال التي  
لو احتقدت في مثل هذا المشروع الجليل  
لحفظت وجاءت بالنفع الجزيل

وان كثيرين من وجهاء العاصمة والاسكندرية  
والارياف مصوبون لهذا المشروع ناظرون  
الى الترف والسعادة من خلال انفاذه فالحواطر

وقد كثر اجتماع اللورد دوفرين رجال  
الحكومة على ما سبق لنا ذكره بعد فراغه من  
تحرير تقريره وإرساله رقيه الخصوصي الى شريف  
باشا وكثير تداوله معهم في الآراء التي فيها في  
تقريره وإطلع على افكار كثيرين في شأنها وكانت  
مسألة العونة التي بحث فيها بحثاً دقيقاً بتقريره  
الموماً اليه موضوعاً مهماً لنظر الحكومة فحلها محل  
الاعتبار وإقام اللورد زمناً غير طويل في مصر  
بعد انجازه للمهمة التي أرسل بها الى القطر  
المصري وعاد بعد ذلك الى مقر سفارته لدى  
الدولة العلية حيث عهد اليه بالنظر في المسألة  
الارمنية التي ليس في هذا المقام محل ذكرها

## فصل

### في مسألة قتل الاستاذ بالمر الانكليزي ورفقائه

في المسألة التي جاءت مذكورة في تقرير  
اللورد دوفرين إشارة اليها لا تفصيلاً لها وبيانها  
ان الاستاذ بالمر ورفيقه جبل وشارنتون كانوا  
قد أرسلوا أثناء الحرب العراية الى الصحراء  
لاقتباع عدد وافر من الجمال لخدمة الجيش  
الانكليزي الذي كان مشتبكاً بقتال عراقي فتوجهوا  
من غير دليل بقودهم ولا هادي يرشدهم  
وتوغلوا في الصحراء يسامون العربان وينتقلون  
في مضاربهم ثم مضت بعد ذلك مدة لم يسمع انباءها  
بخبر لم فتلقت افكار الانكليز وهاجرت خواطرهم  
ونهاضوا على طلب العلم الصحيح بما صار اليه امرهم

وانقضت الحرب العراية ولم يظهر للمراسلات  
اثر لا ولم يرد منهم او عنهم خبر ثم شاع انهم  
قتلوا بايدي العربان وان قاتلهم سلبوا ما كان  
معهم من المال ومقداره ثلثة الاف ليرة استرلينية  
ثم ورد في ٢٦ اكتوبر / تشرين الاول /  
عام ١٨٨٢ تلغراف من لوندرة يفيد ثبوت ان  
العربان فتكوا بالاستاذ والضابطين السابقين  
الذكر طعاً فيما كان معهم من المال وان قد  
وجدت جثمان من الجثث الثلاث

فلما تحقق هذا الخبر ازداد له غيظ الانكليز  
وكدر الحكومة المصرية ورأت الحكومة ان  
نصرف مزيد عنايتها وشدة اهتمامها الى البحث  
عن الجانيين والقبض عليهم لتعاقبهم اشد العقاب  
وهكذا فعلت فانها وجهت الى الصحراء من  
يتمشون عن المصلحة والقول القبض على بعضهم فوجدوا  
في السفينة الحربية التي كانت راسية في مياه  
السويس

ثم توجه الكولونل وارن ورفقائه الى الصحراء  
مع الشيخ المعروف باسم ابو صفيح البانوا بالنفوس  
التي صارت في قبضة العربان

وارسلت نظارة الداخلية الى محافظة السويس  
الشيخ سلامة بن ابراهيم شديد شيخ العربان في  
مصر بناء على طلب المحافظة وكان ذلك قبل  
سفر الكولونل وارن الى الصحراء فلما وصل  
الشيخ الى ثغر السويس اجتمع بالكولونل وارن  
وتعهد له بأنه لا يمر ثلاثون يوماً على مجيئه  
وتحقيقه حتى يأتي الحكومة بالجريمة قاتلي  
الاستاذ والضابطين وبالشهود المظلومين  
لتعقيق القضية ثم وعده بأنه سيرسل قسماً منهم  
بعد عشرة ايام وقسماً اخر بعد ٢٠ يوماً والبقية

في انقضاء الثلاثين فاسترح له صدر الكولونيل  
وانطلق بهتد وبعد ذلك سافر الكولونيل  
لاستحضار النفود على ما مر ذكره

ولم تكن أهمية الحوادث التي كانت جارية  
في ذلك العهد لتنع من توجيه العزائم الى  
التبص على الفاتلين ومعاقبتهم فان الحكومة  
تابعت البحث وولت التحقيق رغبة في استطلاع  
الدخائل والوقوف على الاسباب التي دعت  
الى قتل الاستاذ ورفيقه كان الافكار انصرفت  
في ذلك الوقت الى الناس العلم بما اذا كان  
ممثل اولئك الانكليز الثلاثة ناشئاً عن سياسة  
من دسائس اهل الحوادث العسكرية ام هو  
لمجرد الطمع في المال فاذا كان الاول كان في  
الامر ما يجب ان تهتم به الحكومة اخماداً للنار  
الامبال العرايية واستتصلاً لرواجح الاعتقاد  
بقوة العرايين العسكرية واذا كان الثاني فعين  
على الحكومة ان توجه عنايتها الى التدقيق والسعي  
في اتخاذ الوسائل الموصلة الى حصول الغاية  
وبلوغ المرام

واستمر التحقيق جارياً بدقة واعتناء لا  
مزيد عليها بمعرفة قنصل انكلترة في السويس  
والكولونيل وارن الموما اليه الى ان تيسر  
للباحثين القاء القبض على كثيرين من المتهمين  
بالحوادث فقبضوا جماعهم وماشينهم وسبق  
المجرمون الى السويس

وكانت قنصلية انكلترة في نجر السويس  
مهمة جداً بتلك المسألة وفي كل يوم كان  
يرد اليها تعليقات خصوصية بشأنها

الا ان ذلك كان دليلاً على تأثير ذلك  
الحادث في نفوس الانكليز واضطرابهم له فانهم

اوجسوا يومئذ خيفة من ان يكون ذلك  
الحادث ذريعة لوقوع مثل ما عظم في الايام  
القادمة اي في ايام حلولم الطويل الاجل او  
المستمر بمصر فيضطرم ذلك الى تعيبت قوة  
حرية مخصوصة ازاء قبائل العربان ليقوا  
سواحلم ومرسلهم من اخطار التثك ويكون  
ذلك لم ثالثة الاثاني

وفي ٢٠ اكتوبر عام ٨٢ سأل المستر  
رينشي في مجلس الامة الانكليزية كاتب سر  
الوزارة البحرية عن الغاية من ارسال الاستاذ  
بالمز ورفيقه الى الصحراء وعن مبلغ النفود  
الذي استصحبهم معهم وعن الاسباب التي منعت  
من ارسال من بخنرم وعن الوقت الذي وصلت  
فيه الى السويس اخبار الهجوم عليهم وعن اليوم  
الذي توجه فيه المأمورون بالبحث عنهم الى  
حيث يتفقدونهم وعما اذا كان من غاية ارسالهم  
استطلاع اخبار العرايين فاجاب المستر كامل  
بانرمان على ذلك بقوله انه في اواخر يونيو  
( قبيل الحرب ) بينا كان الاسطول الانكليزي  
مهما بوقاية ترعة السويس اذا بالاستاذ بالمز  
الضليع من اللغة العربية الشديد الاخبار  
لاحوال سينا قد اعلن ان لديه علماً مهما تاماً  
بحالة البدو وانه عازم على التبرع بالسفر على  
نفقته من غزة الى السويس لينتقد احوالهم  
وامبالهم ففي ٢٠ يونيو خرج من لوندرة وانطلق  
الى السويس فوصل اليها سالماً ومن هناك سار  
مستكشفاً باحثاً فعلم ان العربان على نية صاقية  
ومفانصد سالمة من شوائب العدوان وانه يستطيع  
ان يبتاع عدداً كثيراً من الخبال وفي ٨ اغسطس  
توغل في السير على هذا القصد مستصحياً معه

الليوتان شارنتون والنبطان جيل وثاني هذين  
الرجلين خير باحوال البدو شديد الوقوف  
عليها

وانتاذالما أمر به الاستاذ ترك رفيقه حيناً  
من الزمن واتجه نحو الشمال فقطع السلك البرقي  
الممتد بين القنطرة والعريش

وفي ٩ اغسطس بارح الاستاذ ورفيقاه  
آبار موسى الواقعة قبالة السويس وبعد ثوارهم  
عنها وردت الاخبار على السويس تعلن ان  
العربان نهبا امتعتهم وما ملكت ايدهم فتلقي  
لذلك بال الاميرال هومسكن واسف على  
النبطان جيل ثم ارسل المسترييكارد الى  
العريش ليستنصي خبره ويتنفع اثره فضى وما  
فضى امراً بل عاد واخبر انه ينتظر وصول  
الاستاذ الى السويس في اخر الشهر (اغسطس)  
وكان السير هيويت يتوقع ان ترد اليه  
الاخبار من الاستاذ بالمر في ١٨ اغسطس فاذ  
لم يرد اليه شيء في الوقت المعين ارسل  
النبطان فوست الواسع العلم باللغة العربية الى  
الطور ما موراً باستنصاء الخبر وفي الوقت نفسه  
ارسل الى قنصل القدس الشريف نبأه تلغرافياً  
يطلب فيه اليه ان يبحث عن مقر وجود الاستاذ  
ورفيقه وعما صارت اليه حاله فذهب النبطان  
فوست في هذه المهمة ولكنه عاد بعد البحث  
باخبار غير مهمة

وفي سادس ستمبر (ايلول) ارسل الكولونل  
وارن الى الطور ايضاً مع المستر ويست قنصل  
السويس وفي ١١ منه ورد منه نبأ يعلن ان  
لديه ما يحمله على الاعتقاد بسلامة الاستاذ  
ورفيقه من الاخطار وبانهم لا يزالون في قيد

الحياة ثم ختم قوله في النبأ بأمل اجفائه بهم  
بعد اسبوعين او ثلثة اسابيع

قال صاحب هذا الكلام في مجلس الامة  
على ان الاخبار جاءت لسو الحظ بعكس ما  
كان في الامل فان الكولونل ارسل في ٢٢  
اكتوبر اقادة مؤداها انه اكتشف على المحل  
الذي اوقع فيه المجرمون بالاستاذ ورفيقيه ثم  
ورد منه في الرابع والعشرين من ذلك الشهر  
ما لا يثبت قتل النبطان جيل والليوتان شارنتون  
وان الادلة تشير الى انها قتلا اثناء الهجوم عليها  
او بعده برفقة يسيرة اما الاستاذ بالمر فليس من  
دليل على فقدته ولكن البحث عليه جار من  
غير انقطاع

هذا اهم بعض ما جرى في مجلس النواب  
الانكليزي من الحديث في شأن هذه المسألة  
وقد اعتبه ان الاستاذ بالمر كان قد اصطحب  
(في مجيئه من الشام الى السويس بطريق الصحراء)  
شيئاً من العربان يدعى ابو صفيح . فرافقه من  
السويس الى الصحراء اثناء مسيره مع رفيقه  
لا تباع الحمال فلما هم العربان عليهم في وادي  
صدر تناول ابو صفيح المخططة الخفية على ثلثة  
الالاف جنيه وقر بها هارباً مع ابن اخيه اما  
الهاجرون فانهم عثروا عن ابي صفيح لكونه منهم  
وحملوا على الاستاذ وصاحبه فقتلوه

ثم جاء ابو صفيح الى سواحل السويس يستط  
الاخبار سرّاً فنزل على بعض العربان الصيادين  
ضيقاً فاكان من المضيفين الا ان قبضوا عليه  
وساقوه غلى سادس نوفمبر الى دار الموسيقى  
اندر اوس مدوربرو فنصل دولة انكلترة في السويس  
فقبله الموسيوا الموماً اليه موطناً له جانب الرعاية

والأكرام إلى أن يرد إليه خبر ما من الفصل وما  
استقر الضيف في منزله وقتاً يسيراً حتى وردت  
عليه من الفصل كتابة يوجب فيها تسليم أي صفيح  
إلى الحكومة المحلية لأجراء البحث والتحقيق فسلمه  
الموسيو مودور إلى المحافظة ثم أرسلت أفادة تلغرافية  
بطلب الكولونيل وارن إلى السويس

أما أبو صفيح فإنه أقر بأن القنود كانت  
لم تزل موجودة في المحفظة مدفونة في جهة  
معروفة وقال أنه مستعد لاستحضارها لدى  
الاقتضاء.

وبعد ذلك أرسلت الأخبار التلغرافية  
إلى لوندرة تعلن قدوم أبي صفيح من تلقاء نفسه  
والاستسلام للحكومة الانكليزية

وفي هذا الشأن تفاصيل أخرى وإيها ما  
أوردناه بياناً للحادثة واستيفاء لمقتضيات الكلام  
التاريخي عليها

ثم قضى الأمر في هذه المسألة بأن قضت  
الحكومة العسكرية في التفرغ الاسكندري على ١١  
رجلاً من العرب بالاعدام إذ ثبت عليهم أنهم  
أما مرتكبون لجناية القتل بالذات وأما آخرون  
بارتكابها ومشترون فيها وأنهم جميعاً هم القاتل  
ورفقائه في جينة «نخل» وقضت سابقاً على ١٢  
منهم بالليان إلى مدات مختلفة أكثرها خمس عشرة  
سنة وأقلها سنة واحدة لأنه ثبت عليهم جميعاً  
ارتكاب ما يوجب هذا العقاب فإن أحدهم  
دفع القاتل إلى العرب الذين تجمعوا للقتل به  
ورفقائه ثم عمد إلى الخرج والمحفظة وكيس القنود  
فأخذهم وفر ولما قبض عليه ورد القنود التي  
سلبها وجدت ناقصة ٣٠٠ جنيه أما الآخرون  
فمنهم من أعان على القتل والنهب ومنهم من

ارتكب هاتين الجنايتين بالذات

وقضت على علي أفندي حسين اليوزبالي  
الذي كان محافظاً لقاعة «نخل» بأن يجرد من  
الرتب ويطرد من العسكرية ويقيم في ليان  
اسكندرية سنة كاملة فقد كان عالماً بالحالة ومع  
عليه بها ترك مركزه وخرج يحول في الأودية  
ثلاثة أيام ليبحث فيها عن بالمر القاتل ورفقائه  
ولم يقبض على الناعلين ولم يرفع إلى جهات  
الاقتضاء بأمره علماً. وحكمت بأن يكون تنفيذ  
الحكم الصادر بالاعدام على من حكم عليهم في  
مديرية الشرقية على مشهد من مشايخ القبائل  
وشيوخ المشايخ وبأن تكرر الداخلية مشايخ القبائل  
على استحضار من لم يوجد من المحكوم عليهم من  
حيث كان ولو خارجاً عن القطر المصري وعند  
حضوره ينفذ ما حكم عليه به من الأحكام وبأن  
يباع كل ما يملكه «مطير صفيح» الذي توفي  
من عهد قريب (أذ ذاك) وابن أخيه سلامة  
بن عيد من عتار وماشية ونخل وغنم ويسلم  
ما يحصل من ثمنه للكولونيل وارن المندوب  
الانكليزي

أما الذين قضى عليهم بالليان لمئات

مختلفة فهم

مدة الحكم

أسماء

١٥ سنة

سلامة بن عيد (١)

١٠ سنوات

محمد عرصوم

(١) الذي سلم بالمر للعرب فجمعوا للقتل

به وحكم بأن تباع جميع أملاكه مع أملاك عمه

مطير

لفتلهم بالمديرية حيث كان في ذلك اليوم  
الكولونل الانكليزي ليشهد مقتلهم هناك  
وقد بعثت بهم ضبطية الاسكندرية الى  
مديرية الشرقية لتنفيذ الحكم عليهم فيها في اليوم  
المعين .

وفي صباح ذلك اليوم ( الاربعاء ٢٠  
ربيع الثاني سنة ١٣٠٠ ) أعدم هؤلاء الخمسة في  
تلك المديرية وعلى اثر ذلك ورد منها تلفراف  
الى نظارة الداخلية في ٢٨ فبراير ( شباط )  
سنة ٨٣ تنبها فيه باعدامهم وهذا مفاده

« في صباح هذا اليوم أعدم الخمسة »  
« العربان الذين صدر الامر العالي باعدامهم »  
« والمديرية والبندر على ما يرام من الامن »  
« العمومي »

ثم اخذ في الاهتمام بالقضاء القبض على من  
حكم عليهم بالليمان ليرسلوا اليه وينقض كل منهم  
فيو المدة التي حكم بها عليه وهكذا اخذت  
الداخلية بهم بالقبض على الباقيين ممن حكم  
عليهم بالاعدام لتنفيذ الحكم عليهم وعلى هذا الوجه  
قضي الامر في هذه المسألة التي عدت من  
مهمات المسائل وعظائم الامور

سلامه ابو وادي

مرشد بن سعد

عايد بن سالم

عيد ابو الرجال بن قريحي ٥ سنوات

حريس بن محمد

مضمان العبد بن عيالله

سالم بن سويلم

عيد بن سالم

سليم سليمان ٢ سنوات

مصطفى عويضة

واما الذين قضي عليهم بالاعدام فهم

مرسي الراشدي

علي الشوبعر

سلامه ابو تلحينة

سالم الشيخ

سالم ابو تلحينة

تراش بن محمد

عزام بن حميد العرضي

زيدان بن حميد العرضي

سالم صبيحي

حسن بن مرشد

زيدان العرضي

وهؤلاء منهم من كان في تحت ضبطية

اسكندرية ومنهم من لم يقبض عليهم الى حين صدور

الحكم اما الذين كانوا في ضبطية الاسكندرية فهم

الخمس الاول وقد كتب اليها بارسالهم الى

مديرية الشرقية لتنفيذ حكم الاعدام عليهم فيها

كما نصت عليه مضبطة المحكمة العسكرية المصدق

عليها بالامر العالي قاضيا بالتنفيذ ثم تعينت

يوم الاربعاء الموافق ٢٠ ربيع الثاني سنة ١٣٠٠

## فصل

## في مسألة التعويض

نقدم لنا في الجزء الخامس ( صفحة ١٤٧ )  
ان الخديو كتب الى رئيس نظاره في ٧ اغسطس  
عام ١٨٨٢ بشأن مسألة التعويض فقال ان  
الحالة الصعبة التي صار اليها اكثر الناس الذين  
رزقوا بتكيات المذابح والنهب والحريق اثر  
فيه تأثيراً شديداً وانما امست موضوع عنايته  
واهتمامه وانه يرى لذلك ان من الواجب على  
حكومتهم ان تعني بتسكين روع المصابين وازالة  
الخوف من قلوبهم وجعلهم على يقين انهم لا يرون  
في المستقبل امراً مكروهاً بما اتخذته الحكومة  
من وسائل الحفظ والوقاية

وانه يرغب ان تعزم حكومتهم ( منذ ذاك )  
على تعويض الخسائر والاضرار على اولئك  
المرزوقين في الوقت الملائم لذلك وان لا ننسى  
من المتضررين احداً على اختلاف جنسيتهم  
وان تراعي في ذلك جانب القسط بالنظر الى  
دخل البلاد

هذا ما كتب به الخديو الى رئيس نظاره  
بعد احتراق مباني الاسكندرية الشهيرة ولحق  
الضرر باصحابها من قدموا الى الاسكندرية بعد  
المهاجرة ينظرون الى املاكهم المنهوبة ومبانيهم  
المحترقة باعين ملؤها الدموع ويرمون بها بانفس  
من صدور ملؤها السهام الممزقة للصلوع ولا  
يريد بهم اهل الثروة واليسار من اصابهم ايضاً  
تناجح ذلك الرزء الجسيم ولكننا نشير الى الذين  
كانوا لا يملكون قبل الحوادث الا بعض حجارة  
مرصوفة شيد منها بيوت تأوي اليه نساء

واطفال ليس لازواجهن وآبائهم الا دخل ما  
يشغلون به نهارهم وينفقونه مساءهم على الثوب  
والغذاء والى الذين لم تنهلهم الحوادث النجائية  
ساعة في مساكنهم فتركوا فيها ما لديهم ما يشاءهم  
على قيام الاجساد في ديار ليس لهم فيها وسيلة  
تسد الحاجات وتنفي الضرورات

ومرت الايام بعد ذلك والناس في  
انتظار لما سيكون من امر مسألة التعويض  
ومضى يتم تشكيلها ويشرع في العمل خصوصاً  
وانه قد حصل لها في عواصم الدول الكبرى  
شأن عظيم وتحدث فيها مجلس العموم الانكليزي  
كثيراً واختمت الدول بمساعدة رعاياها في  
الاستئصال على اوامر الحكومة المصرية الفاضية  
بتشكيل اللجنة المخصصة لتبحث في القضايا التي  
ترقع اليها محتوية على بيان المطالب المختلطة  
وكان في مقدمة البشائر التي انشقت لها صدور  
اصحاب التعويض ان الحكومة المصرية اعلنت  
على ما مر في غير هذا الفصل بامر خديوي  
عال ان المجالس المختلطة لا يتعلق بها النظر في قضايا  
التعويض وقد صدر كذلك امر آخر يقضي  
بعدم اختصاص المجالس المحلية ايضاً بهذه المسألة  
وان ذلك في واقع الامر جاء مبشراً بقرب  
تشكيل اللجنة المخصصة فاحيي الامال ومهد  
للمتضررين سبل التيقن بالحصول على مطالبهم  
وكان كثيرون منهم قد بانوا بعد المهاجرة في  
حالة تشمت لها الصغور

وقد عدّ التعويض الوسيلة التي يتوقف  
عليها رواج حال التجارة بعد وقوف حركتها  
وتنهوض المصابين من تحت انقال الضيق  
 وخروجهم من دوائر الشدة وتخلصهم من اتياب

النافقة وكانت اجور المنازل قد ارتفعت ارتفاعاً فاحشاً بعد عود المهاجرين الى مساكنهم في الثغر الاسكندري فكان ذلك زيادة بلاء في الطين وتغمر في الزمار

وكانت الحوادث من حين الى حين تجري في مجلس العموم بشأن التعويضات سؤالا وجوابا فكان كثيرون من اعضاء ذلك المجلس ممن كانت تلقى عليهم الاشئلة في شأنها يجيبون ان قد عقد الرأي على تشكيل لجنة للنظر في ذلك وان هذه اللجنة ستوافق بعد فراغ الدول من التقارير في شأنها

ووقع بين المراقبين العموميين والحكومة الخديوية خلاف على هذه المسألة فان المراقبين طلبوا انشاء لجنة نعين احداهما لتعديل الخسائر والثانية للنظر في الحقوق وايجاد الوسائل اللازمة لنجاز الاعمال فبذت الحكومة المصرية هذا الاقتراح وآثرت ان تسير على مقتضى النظام المندر في قانون النصية وذلك بأن تشاء لجنة واحدة تواف من معتمدي الدول

والا دارت المفاوضات بين حكومات اوربا على كيفية تشكيل اللجنة المختلطة للنظر في مسألة التعويض اجابت الحكومة الانكليزية مطالب الدول الصغيرة التي طلبت ان يكون لها معتمدون في تلك اللجنة فاعتضت الصحف الفرنسية على ذلك وقالت انه اذا اجيب هذا الطلب انقلب اعتبار الحكومة المصرية المسألة الى مركز جديد لانها اذا وافقت على تداخل الدول الكبرى فلا يجب ان توافق على تداخل الدول الصغرى في داخلها ولذلك

رأت ان ترفض لجنة التعديل وتقتصر على لجنة البحث والتحقيق

وصدقت فرنسا والمانيا على عدم اختصاص المحاكم المحلية بالنظر في مسألة التعويض وانجبت جرائد فرنسا في عدم توجه النيات في مصر الى تعويض الخسائر الناشئة عن فقد النفود والحلى وادوات الصنائع لصعوبة اثبات مقاديرها ولانه لا بد ان يحور فيها اصحاب المطالب على الحكومة المصرية وقد راحت الغالية توافق على نيل المطالب المتعلقة بها

وجاءت مسألة التعويض في مصر ذريعة لبحث الانكليز تجاهلهم في مسألة التعويض بتونس فان المسترسولت سأل كاتب سر الخارجية في ٢ نوفمبر عام ١٨٨٢ عما اذا كانت قد صدرت او تصدر مطالب التعويض عن الخسائر التي اصاب الرعية الانكليزية اثناء النوضى التي حدثت في تونس فاجابة السير ذلك ان مطالب الرعية الانكليزية جاءت كثيرة ولكنها فحست ونالت بحثا دقيقا بواسطة لجنة مختلطة تألفت على مقتضى نظام فرنسوي برئاسة احد رجال الحكومة الفرنسية ثم ختم جوابه بان دولته واثقة باتخاذ الحكومة التونسية للاحتياطات التي

يثقف عليها ضمانه الارواح والاموال وبالرغم عن ثيق السواد الاعظم بان لجنة التعويض لا بد من تشكيلها كان الناس يلحون بامرها ويلحون تأليفها من غير انقطاع حتى ان الحاجة دفعت قوما من ارباب المطالب الى تحرير رقيم الصنوء في « الاجيسيان بار » في الاسكندرية ودعوا الجميع الى التوقيع عليه وصدروه باسم الرئيس المعين لمجلس ادارة بورصة

الاسكندرية فقالوا فيه ان الموفعين على الرقيم  
فرروا ان يولتوا لجنة مخصوصة قصد ان تلتئم  
من الحكومة المصرية حل مشكلة التعويض  
وقبول المطالب وانهم لذلك يرجون الرئيس  
ان يفتح لهم مقاماً في متداه المالي (البورصة)  
ليجلسوا فيه انما لمشروعهم

وقالوا في ذلك الرقيم ان كثيرين من  
صغار التجار واهل الاعمال المالية في بورصة  
الاسكندرية قد تحملوا من الخسائر التي نشأت  
عن الحوادث الاخيرة ما لا طاقة لهم على تحملها  
ولكن الحاجة الى الناس الرزق قضت عليهم  
بان يستأغروا ادارة اعمالهم التجارية فشرعوا فيها  
على خشية من ان تعود عليهم هذه الاعمال بما  
يكون اشد وبالاً مما جلته عليهم تلك الحوادث  
اذا كان في الامر ما يمنع من المساعدة الى اداء  
التعويض

والثأمت هذه اللجنة مراراً في قاعة البورصة  
ثم اخذت تنال جلساتها في قاعة البوليتيما  
برئاسة الموسيو مانوزاردي الابنالياني احد محامي  
الدعاري المشهورين في كفر الاسكندرية على ما  
سيأتي بيان ذلك في محله من هذا الفصل

واهتم اللورد دفرن أثناء اقامته في العاصمة  
بشأن هذه المسألة التي توجهت اليها الانظار من  
كل جانب وانصرفت اليها الافكار من كل ناد  
وكتب الدول الى قناصلهم الجبرالية يسألهم  
عن القيمة التي يمكن ان تقدر للجواهر والحلى  
وسائر انواع الامتعة الثمينة التي فقدت بالحريق  
والهيب فاجاب القناصل على ذلك تعديلاً  
وتقديرًا

وكان من تمنيات الناس ان ينظر قبل

كل شيء (لدى تأليف اللجنة) في مطالب  
الفرار ومقوماتهم ثم في مطالب الاوساط ثم  
الاغنياء على الترتيب وان يبدأ بدفع الاموال  
الى اهل الاعواز انفاذاً لهم من شر العسر والنفقة  
وكان لا يمر يوم من غير ان تلح الجرائد  
على الحكومة بوجوب الاسراع في حل مشكلة  
التعويض وكانت الاخبار الخصوصية والعمومية  
ترد كل يوم مفيدة ان الدول شديدة الاهتمام  
بقضاء المشكلة وايصال كل الى حقه وكان  
القناصل يكتبون اليهم بان الجميع ينتظرون  
بذهاب الصبر تأليف لجنة التعويض وتقريرها  
للمطالب التي سترفع اليها

ومن الاسباب المهمة التي ادت الى التأخير  
ومرور الزمن الطويل على غير طائل هو انه  
لما تقرر ان يكون لكل دولة من الدول  
العظام معتمد خصوصي في لجنة التعويض وضمت  
اليهم الدولة اليونانية في تسمية مندوب خصوصي  
وتقرر ان يكون لكل دولة من الدول الثانوية  
مندوب عمومي اعترضت هذه الدول على ذلك  
الفرار وطلب ان يكون لكل منهم مندوب  
خصوصي كاللورد الكبري نقض ذلك الاعتراض  
بتبادل المخابرات بين الدول ثم تحولت المسألة  
الى وجه آخر وهو ان الدول الكبيرة قبلت  
ان يكون لكل من الدول الصغيرة معتمد  
خصوصي ولكن على شريطة ان لا يحضر جلسات  
اللجنة الا في بحث في امر يتعلق بمصلحة دولته  
فرفضت الدول الثانوية ذلك وراحت المخابرات  
تطوى الليل ونشر النهار

وفي ١٠ ديسمبر عام ١٨٨٢ التأمت لجنة  
اصحاب التعويض في قاعة البوليتيما وقد كان

في مقدمة اعضائها المشرعون مانوزاردي وجيلي  
وسولتانيس ولايومري وبروسيني وتيني فاستعدوا  
في ذلك الاثناء لتنظيم مقال يحتوي على ذكر الحوادث  
التي وقعت في ثغر الاسكندرية وعلى ملاحظاتهم  
الشرعية التي يبنى عليها ما للمصايين من الحق  
في طلب التعويض عن الخسائر التي لحقت بهم  
ثم حرروا ذلك المقال وارسلوا نسخة عنه الى  
كل من الدول الاوربية

ثم اعلنت الجرائد ان الحكومة المصرية حررت  
كثفا باسماء الذين اقترسهم انياب الحوادث  
العراية قتلاً ونهباً واحراقاً وكان كذلك لتصد  
ان نضع المسألة موضع التعويض

ولما نفذ صبر المتظرين وكانت الدول لم  
تزل تتخابر في شأن الوفاق الذي يجب ان  
يصلوا اليه في تشكيل اللجنة المختلطة ارتأى  
بعضهم ان تخصص الحكومة المصرية نصف  
مليون من الجنيهات تسد به عوز الناس الاشد  
انتقاراً الى الضرورات وان ذلك يسهل على  
اللجنة اجراءه متى تألفت وارتأوا ايضاً انه  
يجسن بالحكومة ( اذا تعسر حصول الوفاق  
قريباً ) ان تساعد المحتاجين بانفاقها مع قناصل  
الدول على انشاء لجنة تنظر في مطالب ذوي  
الفاقة وتدفع لهم ٢٥ بالمائة الى ان يجري تحقيق  
المطالب على نظم منظم ولكن ذلك لم يخرج  
الى عالم الاجابة لدى الحكومة بل انتظرت  
حصول الوفاق وانقضاء المخاطر واعرضت  
عن كل اقتراح في هذا الشأن اعتباراً ان

صاحب الحاجة اعني لا يرى الاقضاء

وفي اوائل جنايو عام ١٨٨٢ حصل  
التوافق بين الدول على تشكيل اللجنة المختلطة

لتنظر في امر المصايين وتبحث في مطالبهم وتقرر  
قدر التعويض على كل منهم فسر الناس بذلك  
واستبشروا بالخير وايقنوا بذهاب الشدة وانتفاء  
اسباب الضيق واقبال الفرج وحصول الرخاء  
وتحقق الرجاء وكانت حركة الاشغال قد  
ازدادت حتى ذلك الوقت وقوفاً وعز الدرهم  
والدينار وقنّدت الثقة المالية وجاء زيادة على  
ذلك محل الموسم وضيق ذات اليد في بلاد  
الريف فلما ورد ذلك الخبر دارت بعض  
الاعمال على رحي المكاسب وبذل بعض ما  
كان مدفوناً من المال وما كان ذلك الا  
على اعتقاد انه متى تم تحقيق المطالب عمدت  
الحكومة في الحال الى اداء اموال التعويض  
فتزداد اسباب العمل وتعم الثقة ويترتب عليها  
وفاء الديون وقضاء الحاجات

وفي ٦ جنايو ورد من القاهرة على  
الاسكندرية تلغراف مفاده ان سيعين في لجنة  
التعويض معتمدان من قبل الحكومة المصرية  
احدهما رئيس والاخر نائب له وان كلا من  
الدول العظام ودولة الولايات المتحدة الامركانية  
ستعين مندوباً لها اما الدانمرك واسبانيا وهولانده  
والپورتغال واسوج فينوب عنهن جميعاً وكيل  
واحد . قال واذا لم يعين هذا الوكيل في  
الوقت المطلوب فيستعاض عنه بمندوب يعين  
من قبل القنصلية التي ينتهي اليها صاحب الطلب  
الذي تنظر قضيته في الجلسة

وورد ايضاً في ١٠ منه تلغراف من  
القاهرة الى الاسكندرية مؤداه ان غالبية  
الدول عينت مستشاري مجلس الاستئناف  
المختلط بصفة اعضاء في لجنة التعويض وان

المادة الثالثة . تم الاتفاق مع الدول على  
ان تؤلف اللجنة كما يأتي

يعين من قبل الحكومة المصرية عضوان  
رئيس ونائب . ويعين من قبل كل من  
حكومات ألمانيا وأستراليا وفرنسا وبريطانيا  
العظمى وإيطاليا والروسية وأميركا واليونان  
عضو واحد . ويكون لكل من حكومات  
بلجيكا والدانمرك وإسبانيا وهولانده والبرتغال  
واسوج وشروج عضو واحد ينتخب باتفاقين العام  
وإذا لم يعين هذا العضو لحد يوم الثامن للجنة  
الذي سيحدد بمقتضى امر آخر سيسمى عنه ولكن  
يستدب في مثل هذه الحال من قبل الامة  
التي لا عضو لها مندوب خصوصي يشترك في  
مذكرات اللجنة وقراراتها عندما يكون البحث  
دائراً على ما يتعلق بشأن واحد من رعية هذه  
الدولة

وإذا كان هذا المندوب نفسه له مطالب  
على اللجنة لخسارة لحقت به فعليه ان يعين  
للاشتراك مع اللجنة في المباحثة بشأنه احد  
نواب الدول اللاتي ليس لهن عضو في اللجنة  
المادة الرابعة . تؤخذ قرارات اللجنة مطلقاً  
بمقتضى غالبية الآراء وإذا تناصفت الآراء فللرئيس  
الرأي الراجح

وللجنة حق فحص القضايا وتقريرها ولو  
تغيب احد الاعضاء او كثيرون منهم وإذا  
كان البحث المنقضي اجراءه متعلقاً بمطالب احد  
المصايين المتغيب نائب دوله فيدبه النائب حتى  
إذا لم يحضر بعد ٤٨ ساعة حق للجنة ان تنقص  
الطالب دون انتظار حضوره

المادة الخامسة . التفتات اللازمة لأعمال

هؤلاء . طلبوا ان تؤلف اللجنة منهم وخدمهم أنفسهم  
بموجب الوظيفة على ما يرام

ثم وضع مجلس النظار مشروع الامر العالي  
الذي صدر بإنشاء لجنة التعويض فكانت صورته  
في بادي الامر على ما يأتي نصه

قال الخديو . بناء على ما عزمنا عليه  
سابقاً من التعويض على المصايين بمحادث  
الهيجان التي جرت في مصر منذ ١٠ يونيو  
سنة ٨٢ وبناء على موافقة مجلس نظارنا تأمر  
بما هو آت

المادة الاولى . أنشئت لجنة دولية يحق  
لها دون سواها النظر في قضايا المصايين  
بالمحادثات التي تعاقب وقوعها في القطر المصري  
منذ ١٠ يونيو سنة ٨٢ وان تنقص مطالبهم  
وتقرر رفضها او تعين قيمة التعويض عنها

المادة الثانية . لا يصيب التعويض الخسائر  
غير الصريحة ولا النفود او الجواهر او الاشياء  
النفسية او غيرها مما يشاكلها من ذوات القيمة  
كالانتيكة وخلافها والسندات وغيرها واجارات  
المخالات والمخاضول ولكن مع ذلك يصيب  
الجواهر والامتنعة النفسية والحاجات ذات القيمة  
كالانتيكا وغيرها مما يشاكلها اذا كانت هذه  
الاشياء مودعة المخازن برسم المبيع او مرهونة  
تحت سلفة وكان لها قيد في الدفاتر التجارية  
او الاوراق المعتمدة بتاريخ معلوم مقرر ويمكن  
ايضاً لارباب المخاصيل ان يطلبوا تعويضاً اذا  
كانت المخاصيل المختصة بهم قد ضبطها العصابة  
نوراً او عطلوها تعدياً

اما التعويض عن الاثنية فتتأس قيمته على  
ما كانت تساوي تلك البنائات قبل قندها

عن الخسائر التي لم يكن حصولها من الفعل مباشرة بل نشأت بسببه ولا عن خسائر الشود والجمهرات والنضيات والمصنوعات والأشياء الثنية والانتيكات والسندات أو الأوراق ذات القيمة من أي نوع كانت والأبجارات والمحصولات

ومع ذلك فإن خسائر الجمهرات والنضيات والمصنوعات والأشياء الثنية والانتيكات التي كانت في المخازن معدة للبيع أو كانت مرهونة عند غير أصحابها أسلفة يجوز أن يعطى عنها تعويض إذا أمكن اثبات سابقة وجود المفقود منها بموجب الدفاتر التجارية أو سندات مكتوبة لها بتاريخ صحيح وأما ما عدا ذلك من أوجه الأثبات فلا يسوغ قبولها إلا في أحوال استثنائية عندما يرى القومسيون الضرورة الكفية لذلك وكذلك يجوز التعويض أيضاً على أرباب المحصولات التي كانت في المخازن أو في الأجران وأخذها أو انتزاعها بالعصاة بنسبها أما التعويضات المختصة بالاعتارات فتحسب قيمة أبنيتها بمراعاة الحالة التي كانت موجودة عليها قبل التلف

المادة الثالثة . يشكل القومسيون المذكور من عضوين نعينهما الحكومة المصرية بكون أحدهما رئيساً للقومسيون والثاني وكيل الرئيس ومن عضو واحد نعيته كل دولة من دول ألمانيا والنمسا والمجر وفرنسا وسريانيا الكبرى وإيطاليا وروسيا وأميركا واليونان ومن عضو واحد نعيته بالاتفاق بين دول بلجيكا والدنمارك وإسبانيا وهولندا والبرتغال والسويد والنرويج بحيث أنه إذا لم يتعبث العضو المذكور عند

اللجنة بقررها مجلس نظارنا بمنتهى طلب اللجنة وللجنة مطلق السلطة بتحري الطلبات التي تعرض عليها ولها أيضاً أن تعضد في أعمالها بالانتخاص الذين يبين لها أن مساعدتهم مثبته لها

المادة السادسة . سيعين بعد حين زمن دفع التعويض الذي تقرره اللجنة والفرق والوسائط الموصلة إليه

المادة السابعة . على كل من نظارنا أنفاذ أمرنا هذا كل فيما يخصه . اهـ .

وبعد أن تم تنظيم مشروع هذا الأمر أخذ مجلس النظار يتذكر فيه فادخل عليه بعض التحوير والتغيير وصدر بعد ذلك في ١٢ جنابو موقعاً عليه فإذا هو على ما في النص الآتي ( نحن خديو مصر )

حيث أننا قررنا إعطاء تعويضات لمن أصيبوا بالحوادث الثورية التي توالى في القطر المصري من ١٠ يونيو سنة ١٨٨٢ فبعد الإطلاع على أمرنا الصادر بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٢ وبناء على ما عرضه علينا مجلس نظارنا وبالاتفاق مع الدول ذات الشأن أمرنا بما هو آت

المادة الأولى . قد تشكل قومسيون دولي مختصاً دون غيره باستلام طلبات من أصيبوا بالحوادث الثورية التي توالى في القطر المصري من تاريخ ١٠ يونيو سنة ١٨٨٢ والنظر فيها والحكم في كل طلب من هذه الطلبات حكماً قطعياً لا يرد أما برفضه أو بقبوله مع تحديد قيمة التعويض له

المادة الثانية . لا يعطى أدنى تعويض

المادة السادسة . تعيين فيما بعد دفع التعويضات التي يقرها القومسيون والطرق والوسائل التي يكون بها سداد هذه التعويضات لأربابها

المادة السابعة . على نظار ودواوين حكومتنا تنفيذ امرنا هذا كل فيما يخصه ثم يلي ذلك توقيع الخديو وشريف باشا ورئيس مجلس النظار اذ ذاك

ومرت الاوقات على التحدث بهذا الموضوع وانتضت الايام والدول يتحاربون في تشكيل اللجنة الى ان كان من شأنهم انهم اخذوا في تعيين مندوبيهم لدى اللجنة وظل الامر كذلك والناس يتظرون ان تفرغ الدول من تعيين معنديهم حتى كان يوم ٤ فبراير عام ١٨٨٢ فيه صدر الامر العالي ناطقا بانه بناء على المادة الثالثة من الامر الصادر في ١٢ جنابو سنة ٨٢ المؤذن بتشكيل لجنة يعهد اليها بتقرير التعويض الذي سيمنح للمصابين بحوادث الثورة وبناء على ما عرضه مجلس النظار يتقرر ما يأتي

المادة الاولى . نلتزم بالاستعدادية يوم الثلاثاء ٦ فبراير سنة ٨٢ لجنة التعويض المنشأة بتنفيضي امرنا الصادر بتاريخ ٢٠ جنابو سنة ٨٢ وهي مؤلفة كما يأتي

الرئيس عبد الرحمن بك رشدي  
نائب الرئيس يعقوب ارئين بك (وها  
من قبل الحكومة المصرية)  
الاعضاء

الموسيو باركر (نموي)

الموسيو كافلي (ايتالياني)

الموسيو كوكمون (انكليزي)

اجتماع القومسيون في الوقت الذي يحدد لاجتماعه بامر يصدر منا فيما بعد بناء على طلب مجلس نظارنا فقط فلا يتظر تعيينه انما في هذه الحالة يشترك مع القومسيون في مداولاته واحكامه مندوب مخصوص من الدولة التي لا نائب لها فيه عندما تكون صوامح احد اتباع هذه الدولة موضوعا لمداولات واحكام القومسيون واذا كان المندوب المذكور هو نفسه الطالب بالتعويضات فالقوميون يستدعي للاشتراك معه في مداولاته احد مندوبي الدول الاخر التي لا نائب لها في القومسيون

المادة الرابعة . تصدر احكام القومسيون في جميع الاحوال باغلبية الاراء اغلبية مطلقة واذا انقسمت الاراء الى قسمين متساويين يرجح التسم الذي يكون فيه رأي الرئيس وتكون احكام القومسيون المذكورة معتبرة ولو صدرت في غياب واحد او اكثر من المندوبين

ومع ذلك فعند النظر في طلب تعويض ما اذا كان مندوب الدولة التابع لها صاحب الغالب غائبا وجب اخطاره بحيث لا يترتب على عدم حضوره تأخير النظر في الطلب اكثر من مدة ثلثي واربعين ساعة

المادة الخامسة . المبالغ التي تلزم لاشغال القومسيون يقرها مجلس نظارنا بناء على طلب القومسيون

ويكون للقومسيون التفويضات النامة في مباشرة تحقيق الطلبات التي تقدم اليه وله ان يستعين في اشغاله بالاشخاص الذين يرى فائدة في مساعدتهم له

وكالة الكونت ميخائيل زغيب بخوار مرشح  
وزيرها في الاسكندرية ولما اكتمل حضور جميع  
مندوبي الدول شرعت اللجنة في البحث والتدقيق  
والنظر في النضاياء التي اخذت ترفع اليها من  
غير انقطاع

وقررت في جلساتها الاول ان تنقسم الى  
اربع لجان ثانوية تلثم في كل يوم للبحث في  
المطالب على ترتيب حروف الهجاء في اسماء  
اصحابها وقررت ان تجتمع اللجنة العمومية اذا  
مست الحاجة الى الالتئام العمومي او طلبت  
ذلك احدى اللجان وان تكون الجلسات  
سرية وبطلب الشخص الذي يقرر طلبه بعلم  
خصوصي وان تعلن النضاياء التي يفرغ منها مرة  
واحدة في كل خمسة عشر يوما

وما مضت على ذلك ايام حتى دارت  
المخابرات بين الحكومة ولجنة التعويض على  
وجوب ان تدفع الاموال التي تقرر لاصحاب  
المطالب التي لم تتجاوز حد المائتي جنيه  
ليستخدموها في سبيل قضاء ضرورتهم وسد  
احتياجاتهم

وخلاصة القول ان اللجنة لم تأل جهدا  
في اتمام التحقيق والبحث اللازمين بحيث انها  
انجرت اعمالها قبل دخول عام ١٩٠٤ وكانت  
تنشر في كل خمسة عشر يوما - بمقتضى قرارها -  
لوائح الاموال التي كانت تقررها لاصحاب  
المطالب على اختلاف اجناسهم

وشاع على السنة القوم اثناء اعمالها ان بعض  
الناس زوروا اوراقا كثيرة وادعوا بمطالب  
لا صحة لها ثم اخذ هذا الخبر يتدرج بمداخل الثبوت  
ولكن لم يبد من جانب الحكومة امر قاض

الموسيو البرت فرمان ( امركاني )

الموسيو كلاكواكي ( فرنسوي )

الكونت مارونيا ( الماني )

الموسيو سيبا جليبرج ( روسي )

الموسيو دينس ستينانو ( يوناني )

المادة الثانية . يعهد الى عزتلو بورالي بك

( من قبل الحكومة المصرية ) بوظيفة مستشار  
شرعي لدى الرئيس ونائبه

وبعد ان صدر هذا الامر عقدت اللجنة  
جلستها الاولى فلم تكن رسمية لعدم اكتمال عدد  
الاعضاء فيها ولكنها اصدت الاعلان  
الآتي نصه

قالت . على كل من حصل له ضرر من  
الحوادث الثورية التي توالت من بعد ١٠ يونيو  
سنة ٨٢ ان يقدم تطلباته الى رئيس اللجنة  
بالاسكندرية اما مباشرة او بواسطة الفونسلائي  
التابع هو لها وليعلم ان هذه التطلبات يصير  
قبولها لغاية ٨ مايو سنة ٨٢ ومن بعده لا تقبل  
وتعتبر كأنها لم تكن . انتهى .

فكان هذا الاعلان بمثابة بشرى عمومية  
لاصحاب التعويض فلهج بولسان البرق وانطلق  
بعد ذلك رئيس اللجنة الى العاصمة واجتمع بشريف  
باشا رئيس النظار اذ ذاك فحتمه على الاسراع  
في العمل . وفتح مجلس الاستئناف المختلط رخصة  
ثلاثة شهور الى كل من الموسيو باركر والكونت  
مارونيا والموسيو سيبا جليبرج والموسيو فرمان  
المعينين من قبل حكوماتهم اعضاء في اللجنة  
ليتمتعوا في تلك المدة الى انجاز اعمال التحقيق  
وقضاء المشكلة

واتخذت اللجنة مركزا لعقد جلساتها في

بإعادة التحقيق وقد فرغت اللجنة من أعمالها من غير أن يجري شيء يظهر حقيقة الخبر أو فسادها وبعد أن انجرت اللجنة أعمالها بلغ مجموع ما تقرر من أموال التعويض ثانياً وأربعة ملايين من الجنيهات الإنكليزية

واستلم أرباب المطالب سنداتهم بعد أن تقرر حقونهم المطلوبة وأخذوا ينتظرون حلول أجل أدائها ويتحدثون في مجالسهم بما هو في عزم الحكومة أن تتخذه من الوسائل المؤدية إلى دفعها وإنضت اللجنة والناس شاكرون للهمة التي أنفذتها في سرعة إنجاز العمل سائلون أن يكون تعجيل في أدائها مغارياً للسرعة التي تقرر فيها ولما عاد الناس التحدث في مسألة التزوير خشي كثيرون من أن يترتب على ذلك استئناف البحث في مطالبهم فيكون باعثاً على طول الزمن وتفاقم الشفاء

وسبق للجنة قبل ذلك أن نظرت بالتدقيق في طلب بنك الرهونات المصرية فأصدرت في شأنه القرار الآتي نصه

بناءً على ما قررت لجنة التعويض في جلسة يوم ٢١ فبراير سنة ٨٤ من أنه ينظر مع الطلبات التي لا تزيد قيمتها عن المائتي جنيه في الطلب الذي تقدم من شركة بنك الرهونات قد نظر في هذا الطلب بجلسة يوم تاريخه ( ١٠ مارس سنة ١٨٨٢ ) وتقدرت التعويضات التي تعطى إلى الشركة المذكورة من أجل ذلك وهي مبلغ قدره من الفرنكات مليون واحد وأربعة وخمسون ألفاً وأربعمائة وواحد وربع لأجل أن تتمكن الشركة من تخليص طرفها من أرباب الرهونات بحسب الشروط المقررة بها حال ضياع الشيء

المرهون وأن يحسم من هذا المبلغ ثلاثمائة وثلاثون ألفاً وستمائة وخمسة وثلاثون ألفاً وأربعمائة وثلاثين ألفاً قيمة ثمن الأشياء التي وجدت في عمل الشركة بعد المدم وبذلك تكون هذه الأشياء ملكاً للشركة المذكورة وليس لأرباب الرهونات حق في مطالبتها برد المرهن عينا بل تكون حقوقهم ديناً قدماً وهو القيمة التي صار ثمن المرهونات بها وعلاوة عليها الربع اعني خمسة وعشرين في المائة كما أنه ليس للشركة حق في أن تطلب من الراهنين فوائد عن المبالغ التي اقترضها لهم إلا لغاية ١٥ يوليو سنة ١٨٨٢ أي يوم احتراق البنك . اهـ

وتداولت أيدي الناس أوراق التعويض بعد أن انتهت اللجنة أشغالها وفرغت من النظر في عمل القضايا التي رفعت إليها فان كثيرين من أصحاب المطالب اضطروا إلى بيع الأوراق التي دفعت إلى أيديهم بأثمان دنيئة سدًا لمرتهم فكان بعض الصيارفة يتنازعون المائة بسبعين وبعضهم بستين وآخرون بخمسين ولما طال أمد الانتظار ولم يصدر الأمر بدفع التعويضات امتنع التجار والصيارفة من شرائها وكانت تعرض عليهم بأقل مما ذكرنا في المائة

ثم رأت الحكومة أن تصرف لأرباب المطالب أوراقهم التي لم تتجاوز قيمتها مائتي جنيه فعقدت لجنة تناولتها من بنك الأنكلو أجيبيان قدرها ٣٠٠٠٠٠ جنيه ودفعت منها جميع الطلبات التي لم تتعد تلك القيمة وهكذا أخرجت كربة كثيرين ممن كانوا يتقلبون على مواقف الفاقة والضيق ثم كان ذلك ذريعة لامل البقية باداء الأموال المحسوبة من أموال التعويض

بعد زمن يسير

واستمر ارباب التعويضات الذين لم تدفع قيم اوراقهم يتظلمون بشروع صبر تقرير الحكومة لادائها حتى انقضت سنة ١٨٤٠ التي تنتهي بها حوادث هذا البحر<sup>(١)</sup> على غير فائدة اوجدوى

وبينا هم كذلك اذا بلائحة انكلترة المالية<sup>(٢)</sup> تعان اقتراح هذه الدولة تخفيض ١٥ في المائة من اصل الاموال التي قررتها اللجنة فساءم هذا الاقترح واقلهم هذا العزم واضطربوا له اياما اضطراب وما كان يوم ١٢ لوليو عام ١٨٨٤ اجتمعوا في قاعة البورصة اجتماعا حافلا لغاية الاحتجاج على ما جاء في تلك اللائحة متعلقا بذلك التخفيض وبعد انعقاد الجمعية بهض رئيسها الموسيو مانوزاردي وخطب في القوم فاتي على ذكر الحوادث الماضية بتفاصيلها ثم بني عليها حق الاستيعاض من الحكومة عما فقدوه وحق الاحتجاج بعد ذلك على تخفيض تلك القيمة من الاموال التي تقررت لم واعاد فيها ايان ذكر رجوع المصايين من المهاجرة مل عيونهم الدمع ومل حياتهم الشقاء وكيف انهم لم يتأسوا وبصبروا على مفض تلك الحال الا بما تجدد في نفوسهم من الآمال بوعد الخديوي وانعطافه ثم قال اتنا لم نر التجارة بعد الحوادث ناهضة من تحت اثقال المصائب بل لم نر الثقة

(١) طالع في اخر هذا البحر، الملقى المتعلق  
بمسألة التعويض

(٢) التي سيأتي الكلام عليها في الفصل  
المتعلق بمؤتمر اوندور

المالية متجددة وحركة الاعمال سائرة الا بحكم ذلك الوعد السامي الصادر فيما نعتقد من مقام الوفاء

ثم جعل ختام كلامه سوآلا طلب به الى الجمعية ان تنظر في الوسائل الواجبة الاتخاذ حملا للحكومة على الاسراع في اداء الاموال المحكوم بها تماما فان كل تخفيض او تأخير في اداها يؤول في النهاية الى خراب التجارة المصرية

وبعد ان اكمل خطابه قام احد الاعضاء واقترح على الجمعية ان تلتبس من الخديوي السعي لدى المؤتمر في منع التخفيض والتعجيل في اداء القيم فقبل هذا الاقتراح باجماع الرأي وانقضت الجلسة بعد ذلك على قرار ان يتقدم اعضاء الجمعية الى الحضرة الخديوية في ذلك الالتباس

وقد تم ذلك واعقبه ان الموسيو بوير وضع مشروعا ماليا لاداء اموال التعويض فتحدث فيه الجرائد المصرية وكان من مؤداه ان يزداد رسم الدخولية بناء على ان اهل القطر كانوا مشتركين في اسباب الحوادث التي نشأ عنها حريق الاسكندرية فكان مشروعا خارجا عن دائرة الصواب ولكن صاحبه لم يعلم ما هي رسوم الدخولية ولو كان على علم به لفعلت من مشروعه واقتراحه فان افة البيع - مثلاً - بيعت في الاسكندرية بسعر عشرين بارة وثمنها الدائرة البلدية بسعر ستين بارة لتأخذ ما عليها من الرسم المعين فلو زيد الرسم على رأي الموسيو بوير لبلغ ثمن الاقة (جريا على حكم ذلك التمثيل) ثلاثة قروش في حالة كونها تباع

بصف قرش

على ان ذلك المشروع لم يصادف لدى  
النوم استحساناً ولم يلقَ من اهل النقد والابصار  
الثباتاً .

وحصل قبل انقضاء عام ١٨٨٤ بعض  
تظاهرات قام بها اصحاب التعويض الفاسك من  
الحكومة الخديوية لدفع التعويضات وعقدت  
لجنتهم مرات كثيرة للذاكرة في ذلك وتبادل  
رئيسها الموسيو مانتوزاردي مع اللورد غرانفيل  
الرسائل في هذا الشأن ثم انقضى ذلك العام  
وارباب التعويض بعللون الامال بقرب حصولهم  
على ما كانوا ياتمسون ويطلبون

## فصل

### في الغاء المراقبة الماخوية

انصرف هم الانكليز بعد دخولهم عاصمة مصر  
واستتباب الحالة الى الغاء المراقبة الفرنسية  
الانكليزية قصد الانفراد في العمل ففكر ذلك  
على الحكومة الفرنسية ولكنها لم تستطع امرًا  
يتبع من الغائما وهاجت خواطر الفرنسيين وقامت  
جراند هم تردد باعمال الحكومة الانكليزية بعد  
ان سبق لها ان اثبتت على اعمالها اثر تغليها على  
العرايين وتأيد ما للراحة في مصر فكانت الصحف  
الانكليزية في تلك الاثناء تحاول اقناع الفرنسيين  
بوجوب الغاء المراقبة المشتركة وبان اعادتها  
في فرق طائفة الحكومة الانكليزية بسبب ان

يعبر الاحوال هو الذي قضى بوجوب الاعادة  
على نظام غير النظام الاول ولو دعت فرنسا  
الى الاشتراك ثانية في تلك المراقبة لاختلقت  
النتيجة وما اتت بالمطلوب

وتأسس في رغائب الانكليز ان تكون  
مراقبتهم بعد الغاء المراقبة المشنوية متساوية  
لادارات الدين العام والدائرة السنية والسكك  
الحديدية وقد نذرعوا الى ذلك ببيان ان  
انفرادهم في المراقبة يؤول الى اقتصاد عظيم  
اذ به ينقص عدد الموظفين في الادارات الموما  
اليها من غير حدوث اقل خلل ويقتصد نحو  
عشرين الف ليرة انكليزية في كل سنة

ولما استقر رأي الانكليز على الغاء المراقبة  
اعان السيركولفن المراقب الانكليزي انه انقطع  
عن الحضور في جلسات مجلس النظار فأخذ  
المجلس يعقد بدون ان يحضر فيه المراقبان  
فاعلم الموسيو بريديف المراقب الفرنسي فنصل  
فرنسا بذلك وشكك له عدم استدعاء النظار  
المصريين ايا للائتمام في مجالسهم فسأل النصل  
شريف باشا عن ذلك فاجابه ان السيركولفن  
لا يحضر بعد اليوم مجلس النظار وما ان المراقبة  
مشنوية فلا يمكن للموسيو بريديف ان يحضر وحده  
وكان الانكليز اثناء سعيهم في الغاء المراقبة  
يعلمون ان الحكومة الانكليزية تروم الغاء المراقبة  
لا لانها تمنعها بل لان اوروبا قطعت بعدم  
صلاحيتها وهو واقع الامر فان الدول الاوربية  
ظهرت ميالة الى الغاء تلك المراقبة وكان من  
رأي البرنس بيمرك اثناء ذلك ان تستبدل  
بمراقبة عمومية دولية مختلطة خشية ان تنطرق  
انكثرة الى الانفراد الذاتي في مصر فلا تجعل

ختم كلامه بقوله ان ملاحظات الموسيو مالت  
دلت على ان انكثرة راقية في الغاء المراقبة  
التي هي اساس الاتحاد الانكليزي الفرنسي في  
النظر المصري

وفي ١٢ اكتوبر عام ٨٢ كتب الموسيو  
دوكلر ناظر الخارجية الفرنسية الى الموسيو  
تيسوير فرنسا في لوندرة انه اجتمع في اليوم  
السابق بسفير انكثرة في باريس وسأله عن  
التعليات التي القيت الى المستر كولتن قبل  
عودته الى القاهرة ثم اوضح له ان انكثرة اذا  
ادعت ان لديها اسباباً قوية تخجلها على الغاء  
المراقبة فما عليها الا ان تخبر فرنسا في شأنها  
واذا كانت تعليقات المستر كولتن متطابقة على  
ما القاه الموسيو مالت الى الموسيو رندر في مصر  
كانت باعثة في الواقع على الاشياء عنها عجباً  
ثم ختم قوله للسفير بايضاح انه يصعب على فرنسا  
ان تلقي انكثرة ادارة منظمة بين الحكومتين من  
غير استشارة شريكهما وبطريقة غير صريحة  
وفي ١٤ اكتوبر دفع سفير انكثرة في  
باريس الى الموسيو دوكلر كتابة واردة من  
اللورد غرنفيل مؤداه ان الموسيو كولتن قد  
عاد الى مصر اجابة لرغبة الحكومة المصرية فلم  
تجد الحكومة الانكليزية سبيلاً الى منعها من  
الذهاب بل رأت من الملائم ان تشير عليه بان  
لا يستلم وظيفته في المراقبة توالا ان التدابير  
التي اتخذتها الحكومة الانكليزية لتنظيم النظر  
المصري شأنها ان تلقي عليها تبعه عظيمة من  
حيث المهورات والارشادات التي يجب عليها  
الفارها الى الحكومة المصرية ومن حيث الوسائل  
التي ينبغي ان تعتمد عليها في ادارة الاعمال بمصر

معملاً لاشترائك دولة اخرى معها في ادارة الامور  
المصرية وتظيم اعمال النظر المصري بعد اية لالة  
برزايا الحوادث العراية

وفي ٩ اكتوبر سنة ٨٢ ارسل الموسيو  
رندر متوج اعمال قنصلية فرنسا الجنرالية بمصر  
كتاباً الى الموسيو دوكلر ناظر الخارجية الفرنسية  
يقول له فيه ان الموسيو مالت فصل انكثرة  
الجنرال اتني منذ بضعة ايام كاتب سر المراقبة  
فقال له اتفاقاً ان الموسيو كولتن ( المراقب  
الانكليزي ) قادم الى مصر ولكنه لا يعود بقدمه  
الى ادارة اعمال المراقبة كما في السابق قال  
وفي الوقت نفسه ورد على لسان شركة روتر  
تلفراف بهذا المعنى فاخذت نسخة التلفراف  
وانطلقت الى الموسيو مالت قصد الاستعلام منه  
عن صحة فاجابني ان قد ورد اليه من اللورد  
غرنفيل تعليقات مطلوبة على مثل ما اعلمته  
شركة روترليس غير . ثم اضاف الى ذلك  
قوله اتني على اريباب فيما ينال من ان الموسيو  
كولتن سيأتمن بها يكون اشد من ذلك تصريحاً  
وايضاحاً فانه كتب الى يقول انه سافر بدون  
ان تلقى تعليقات مخصوصة ولكنه يتوقع ان  
يرد اليه في مصر شروح استيفائية

ثم بسط بعض ملاحظات جاءت خلاصتها  
مختصرة في بيان ان اللورد غرنفيل يرى منذ  
مدة ان الاتحاد الانكليزي الفرنسي القائم  
تحت رداء المراقبة يضطر انكثرة الى التداخل  
في اعمال مصر بما يكون اشد قوة وثبوتاً مما  
يلائمها ورجالها في لوندرة يميلون الى انشاء  
مصلحة تكون اقل ارتباطاً من قلم المراقبة  
وبعد ان اتني الموسيو رندر على كل ذلك

الآخيرة قد اوضحت ان هذه المصلحة لا تخرج من الخلل وهو ما رأت الحكومة الانكليزية من اجله ان الاجدر بها هو ان تعدل تمامًا عن المراقبة وتسعى في استبدالها بإدارة أخرى وان افضل ما يكون من هذا القيل هو ان يعين الخديو مستشارًا ماليًا أوروبيًا واحدًا يحضر جلسات مجلس النظار متى دعاه اليها الخديو وان تكون صفة بذلك غير صفة وزير المالية ثم ان يكون للخديو الحق بان يعين الحدود التي يمكنه ان يقف عندها في اجراء وظيفته سواء كان بالتفتيش او بإبداء الرأي في المسائل المتعلقة بالمالية بدون ان يرخص له في التداخل المطلق في ادارة البلاد

وهذا المشروع هو اضع المشاريع التي ينبغي ان ينظر فيها استبدالاً لقلم المراقبة بما هو اشد نفعاً منه وافضل

وكان من رأي اللورد غرنيل في هذا الكتاب ان ذلك يهد للامة المصرية سبيل استقلالها ثم اوضح ان حكومة جلالة الملكة تعرض ان يضرب للوظيفة السابق الايمان اليها اجل محدود ينتهي بعد مضي عشر سنوات ولكن بعد مضي خمس منها ينظر فيها اذا كان يجب تجديد لها او تعديلها بحسب ما تقتضي به ظروف الحال وبناء على ما يظهر اذ ذاك من تناقض العنصر الاوربي وهو العنصر المصري في مصلحة تفتيش المالية

قال واذا نال هذا المشروع لدى الحكومة الفرنسية قبولاً فعليه ان يقوم المراقبات العموميان ببعض امور تتعلق بوظيفتهما يعان للخديو ان من نية انكلترا وفرنسا النزل عما هما في المراقبة من المركز المستثنى وانها تشير ان

قال وان الحوادث تبعاً على الارتباب في ملامحة تأييد المراقبة على النحو الذي انشئت عليه بتنفيذاً الامر الخديوي الصادر في ١٥ نوفمبر سنة ٧٩ ولعل الحكومة الفرنسية شعرت ايضاً بنيل ذلك على ان وظيفة المراقبة لما كانت قد توقفت عن العمل بسبب تعيب مديرها لاج لي ان اوعز الى السير كولفن بالآ يعود الى اعمال وظيفته والا يأتي امراً متعلقاً بها الى ان تنكس الحكومة الانكليزية من النظر في المسألة وبث ما لديها من الرأي في شأنها

وفي ثامن عشر اكتوبر ورد الى الموسيق دوكلر من سفير فرنسا في رايته تلغراف يشير الى ان ناظر خارجية النمسا اخبره انه لم يصله اقل علم رسمي بشأن التنظيمات المصرية ولكنه يظن ان من نية وزارة انكلترا ان تحدث تغييراً مهماً في مصلحة المراقبة ملاحظاً ان هذه المصلحة لم تأت بالنتيجة المطلوبة والنتع المراد وان في الامر عدة اوجه تبرهن على عدم ملائمتها للحال . قال فلا عجب لذلك اذا ادخلت انكلترا عليها بعض الاصلاح ثم قال ان دولة النمسا ليست ذات شأن واضح صريح في مصلحة المراقبة ولكنها اذا استشيرت في الامر لا ترى من حجة تعارض بها ارادة الحكومة البريطانية وارسل اللورد غرنيل الى سفير انكلترا

في باريس بتاريخ ٢٤ اكتوبر عام ١٨٨٢ كتاباً قال فيه ان الحكومة الانكليزية لا تنكر ما جاءت به المراقبة من الفوائد المادية وما جلبت على القطر المصري من المنافع العديدة بل هي تعترف باهتمام المراقبين العموميين وصدق سعيها في تحصيل هذه الغاية غير ان الحوادث

بإصدار امر جديد يلغي المراقبة ويجري ابلاغه  
الدول مع ابلاغهم مآل الموافقة الجديدة التي  
يشفي ابرامها وفضلاً عن ذلك فان الحكومة  
الانكليزية تعرض ان تعلن للحكومة المصرية  
ان انكلترة وفرنسا تودان كثيراً ان يستخدم  
في جميع فروع الادارة المصرية عدد عظيم من  
المصريين وان يقلدوا الوظائف التي يستطيعون  
ان يقوموا فيها باعمال نافعة

ورقنا على عدة تفاصيل واقوال في جملة  
الرسائل والمطالبات المهمة التي تحصلنا عليها  
فاذا منها رسائل نشرت في الكتاب الاصغر  
الفرنسوي فرأينا في احداها وقد ارسلها الموسيقي  
تيسوسفير انكلترة في اوندرة الى الموسيودوكر  
ناظر الخارجية الفرنسية ان اللورد غرنفيل  
اطلع السفير على التلغراف الذي ارسله اللورد  
الى ناظر الخارجية الموماء اليه فبين منه  
ان وزارة اوندرة تعرض على فرنسا امرين  
اولهما العدول عن المراقبة والاستعاضة عن  
المراقبة بموظف عال تنص اختصاصاته وعما  
كان لما من الاختصاصات الواسعة والثاني  
الارتضاء باجراء اصلاحات ادارية من مبادئها  
الاساسية احدث نقص عظيم في العنصر الاوربي  
واستبداله بالعنصر المصري في خدمة الادارة  
قال وعندي ان انكلترة غير مشغلة في  
الوقت الحاضر بان تعرض علينا امراً اخراما  
انا فقد اوضحت للورد غرنفيل انكم تتوقعون  
منه اكثر من ذلك واعلنت له ما ابدتم في  
رسالتكم الخصوصية لي من الاسف على ان  
وزارة لوندرة انتفت زماً ثميناً بدون ان تخبرنا  
او تعلن لنا مقاصدها على وجه التمام فاجابني

( ان هذا هو « كل » ما نطلبه انكلترة )  
فقلت له ان لانكلترة نتيجة عظمى تنشأ عن هذا  
« الكل » اما نحن فليس لنا اقل فائدة وقد  
استدعنا وزارة لوندرة الى تضييق ما لنا وكان  
منها انها عوّضت على نفسها ولم تكافئنا بشيء  
وعند ذلك سألني مستشار الخارجية عن المكافأة  
التي تودها فقلت ان ليس لدي علم بها بوجب  
مباحثتي معه في شأنها ولكنني اعلت له بصفة  
غير رسمية رغبتنا في ان يكون لنا عضو في  
الوزارة المصرية فقال اللورد غرنفيل ان هذه  
المكافأة لا تنفق مع القواعد النظامية التي  
تري انكلترا وجوباً لاجرائها كتقبل الموظفين  
الاوربيين وانما عدد الموظفين الوطنيين

وكتب الموسيودوكر الى الموسيوتيسو  
في ٢٨ اكتوبر ما مؤداه قال

اجتمعت مرة اخرى بالورد ليونس وكان  
قد اتاني لياخذ الجواب عما عرضه علي فقلت  
له على النور:

اهتم ان المراقبة قد احسنت العمل وعادت  
بقوائد مادية على النظر المصري وان المراقبين  
الانكليزي والفرنسوي اشتغلا بامانة ونشاط لهذه  
الغاية فهل بعد ذلك من حاجز الى الاسباب  
المؤيدة للمراقبة . تريدون الغاءها لانها لا تخلو  
من الخلل والخاوف فابن الخلل والخاوف وابن  
ما تقولونه ولا اري منه شيئاً معيناً في لائحكم  
وهل تريدون حقيقة ان تلغوا المراقبة لا لا  
اظن ذلك فانكم تقولون ان سيستعاض عنها  
بمستشار اوربي يعينه سمو الخديو فتقولكم اوربي  
يستفاد منه انه سيكون انكليزياً واني اري ان  
ما تعرضونه ليس هو في الحقيقة الغاء المراقبة

لي غير ابطال المراقب الفرنسي ولذلك  
لا تعجبوا اذا قلت لكم ان ما تعرضونه غير مقبول  
فاجابني اللورد ليونس انه سينقل جوابي  
الى حكومته فقلت له ويمكنكم ان تضيفوا اليه  
ما ياتي

ان لدى حكومتكم ثلاثة امور في ان تنظم  
مصر اما على انفراد واما بالاشتراك مع اوربا  
او بالاشتراك معنا وقد قال اللورد غرنفيل  
الموسيو نيسو ان انكثرة ترغب ان تتوافق معنا  
في ذلك التنظيم وان هذا التوافق بلائيم مصلحتها  
فأقول انه سيعود الى هذا الرأي

وعندما فرغت من كلامي نهض السفير  
ليودعني وبخا هو سائر نحو الباب مد يده الي  
وقال « اؤمل ان يهدي الى تسوية اخرى »  
فاجبت « اني اود ذلك وارجو له حصولاً » اما  
اما فقد عزمت ألا أقول إلا ما يستطيع قبوله  
والتسليم به واني واثق بانكم على شعور بتلك  
من كل ما بسطته لكم يضح اني قد اخلصت  
السعي في تأييد الوفاق الودي فاذا احب  
الانكليزان بذلك واضطرت الى التسليم بتقدم اياه  
وتفاوض الموسيو نيسو بعد ذلك مع اللورد  
غرنفيل في شأن مسألة المراقبة فبينت له  
بالتفاوض وتبادل الرأي ان الوزارة الانكليزية  
عارمة على ان لا تمنح فرنسا المركز الذي يرويه  
في المصلحة التي تريد ان تستبدل فلم المراقبة  
بها ولكنها غير آتفة من البحث فيما سألته فرنسا  
من المكافأة في غير تلك المصلحة ثم سأل اللورد  
ان يوضح له السياسة الغربية التي سلكت  
وزارة لوندرو سيلها اراء الحكومة الفرنسية  
فاجابه بكلام غير جلي فلاح له ما الفاه عليه

ان وزارة غلادستون لا تود ان تعرض نفسها  
لتنديد المحافظين في اقتسامها مع الفرنسيين  
عنائهم حملة كتبها المشاق والفنات وقد كتب  
بذلك الى الموسيو دوكلر وقال له في خلال ما  
كتب انه سرد اللورد غرنفيل التعليقات الاخيرة  
التي ارسلها اليه الموسيو دوكلر اليه فاجابه ان  
انكثرة لم تقصد الغاء المراقبة من تلقاء نفسها  
ولكن الخديو طلب الى الوزارة الانكليزية  
بالحاج الغاء عهد عام ٧٦ وعام ٧٩ التي  
عقدت موقفاً ثم قال وقد كان من نية الحكومة  
المصرية ان تعود الى هذا السعي تجاه الحكومة  
الفرنسية ولكن وزارة لوندرو حملتها على  
الامساك عن ذلك اعتباراً لفرنسا واقبلت على  
تخايرة حكومة الجمهورية في المسألة قبل ان  
تبعث بجوابها الى الحكومة الخديوية

وبعد ان ورد هذا الكتاب على الموسيو  
دوكلر تلقى بعد مضي يومين كتاباً آخر من  
الموسيو نيسو جاء اهم منه واحرى بالالتفات  
اذ قال فيه ما معربة

لا بد ان يكون قد تبين لكم من تاخراتي  
الاخير انني اوضحت لوزارة لوندرو في جملة  
البراهين المؤيدة للمراقبة المشوبة كثرة التوائد  
التي تحصل عليها انكثرة بشاركتنا في تبعة  
التنظيمات الجديدة التي ترغب ان تستبدل بها  
التنظيمات القديمة ولكن اللورد غرنفيل لم يجيني  
في ذلك الوقت على هذه الملاحظة

واري ان اللورد غرنفيل قد اخبرته  
الاحوال واختبرها فلا يقبل ان يحصل التبعة  
التي ياتنها على عاتق الوزارة الانكليزية  
بتدخلها المنفرد في اعمال القطر المصري والرأي

العام لا يخفى علينا ان انكلترة قد ابتدأت تعاني  
المصاعب الحثيثة من اول يوم جاء ثانياً اليوم  
تغلبها الحربي الذي خولها السلطة على القطر  
المصري والحكومة الانكليزية تعلم علم اليقين  
بحالة مصر وتدرك ان الارتباك والخاوف  
التي كانت سبباً في اعمالها لم تزل الا مؤقتاً  
فانكلترة لذلك واقفة بين تظمين اما فقد مالها  
من المركز المستفي واما حفظه بتداخل مادي  
غير محدود

ومن عرف مصر تماماً علم ان الحد المتوسط  
الذي رأت انكلترة ان تثقف عنده كان غير  
كافٍ وتنظيم القوة الوطنية على مثل ما وضعت  
باكر باشا يعود بالخطر ليس على سلطة الحكومة  
المصرية فقط بل على الضباط الالة كايال الذين  
سيليهم اليهم زمام تلك القوة

وانكلترة لا تقوى على حفظ سلطة الحكومة  
المصرية ونفوذها الخصوصي في القطر المصري  
الا بحلول عسكري غير محدود وهو عبارة عن  
ضم القطر اليها وهذا امر لا يميل اليه الحكومة  
الحرة الحالية ولكنه سيتم يوم يستلم زمام السلطة  
حزب المحافظين وهو ما ارتأه اخيراً السير  
رينس ويلسون

واجتمع الموسيو نيسو باللورد غرنفيل في  
٢٥ نوفمبر سنة ٨٢ فقال له

يجب علينا ان نثقف على مقاصد انكلترة  
فيما اذا كانت تريد ان تفتصب مركز حكومتنا  
في القطر المصري بمكافأة او بدون مكافأة فان  
كان الوجه الاخير فتطلب ان تعلن لنا صريحاً  
واذا كان الاول فتطلب ان نجعلنا على علم  
بتلك المكافأة التي ترى انكلترا ان تقدمها لنا

فلما القيت هذا الكلام على مسامع اللورد  
اعترف باحتية ما ذكرت وقال انه لو لم اورد  
البرهان الذي اوردت لاضطر الى الجيب على  
ما اعلمته له اخيراً الا بعد ان يخبر بقية  
الدول ليدعوهم مع فرنسا الى العلم بما تريد  
انكلترة ان تستقر افكارها ومقاصدها عليه فقلت  
له ان جل مرغوب الموسيو دوكلر هو ان  
تخلو مخابراتنا من كل اشكال وايهام اما  
طلبي الخصوصي فهو ان تعرض علينا وزارة  
لوندرة امراً لم تعرض علينا الى الان بعبارة  
واضحة واني اجهل مع ذلك اذا كان ذلك  
الطلب يجوز قبولاً ام لا ولكني الخ بان يكون

واضحاً جلياً فاجابني بقوله

بعد البحث والتدقيق مع زملائي في الارجح  
التي يؤدي اتخاذها الى حذر مقبول لدى  
الحكومة الفرنسية لم يرَ الا حلاً واحداً قريباً  
من جانب الامكان وهو اعطاءكم رئاسة  
صندوق الدين العمومي وبودنا ان يصيبكم  
اكثر من ذلك واطن ان زملائي لا يرون  
حلاً منها في توسيع نطاق الرئاسة في لجنة  
صندوق الدين اذا زبدت اهمية اللجنة نفسها  
وسنبحث معكم فيما اذا كان يمكن - الى زمن  
قصير او طويل - ضم بعض خصائص ادارتي  
الدومين والدائرة الى لجنة صندوق الدين وهنا  
مسألة تحتاج الى البحث وسنبحث فيها معكم  
رغبة منا في توسيع ما نعرضه عليكم

فقلت له عند ذلك ان اللورد ليونس  
اشار اليها انكم نفعونا اكثر ما ذكرتم فاجابني  
ان اللورد ليونس لم يلق فيما اورده عليكم الا  
الشروح الاستثنائية التي اوقفكم عليها

وفي ٧ نوفمبر سنة ٨٢ اصدر شريف باشا  
لائحة متعلقة بالغاء المراقبة فقال فيها

ان الحوادث الاخيرة الطارئة على النظر  
المصري قد استلقت الحكومة الخديوية اضطراباً  
الى انشاء المراقبة على نحو ما انشئت بمقتضى  
الامر العالي الصادر بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ٧٩  
بدلاً مؤقتاً عن الامر الكرم الصادر في ١٨  
نوفمبر سنة ٧٦ وهو التاريخ الذي ينتهي اليه  
اصل المراقبة - وكانت الغاية الوحيدة الاساسية  
في اصدار ديكرينو ١٥ نوفمبر المشار اليه محصورة  
في تثبيت الضمانات الممنوحة لاصحاب الدين  
غير ان المراقبة على ما جرى تخويرها منذ ذاك

امست ادارة سياسية لا مزية لها في تأييد  
الضمانات الممنوحة لحاملي الفراطيس المصرية وم  
حاصلون على ضمانات خصوصية

ولما كان قانون التصفية المعين والمثبت  
للدائنين الضمانات الممنوحة لهم والمصدق عليه  
من الدول لا يعتبر المراقبة في جملة هذه الضمانات  
كانت المراقبة لا تتعلق على الاطلاق بالدول  
الموقعة على قانون التصفية فهي لذلك ليست  
قسماً من الضمانات المعطاة لدائني الحكومة ووجودها  
او الغاؤها يتعلق فقط باتحاد خصوصي بين  
حكومتى فرنسا وانكلترا من جهة وبين الحكومة  
الخديوية من جهة اخرى

وبناء على ذلك رأت الحكومة المصرية  
ان تعرض على الحكومة الانكليزية ( وورد في  
النسخة المرسلة الى باريس على الحكومة  
الفرنسية ) العدول عن تأييد هذه الادارة  
التي لم يبق من سبب يوجب وجودها بالنظر  
الى ارباب الدين

ولم يكن من نية الحكومة المصرية ان  
تعلن في هذا المقام جميع الوجوه غير الملازمة  
التي تنشأ عن وجود المراقبة ولكن ترى  
فرضاً عليها ان تذكر منها ما هو مشهور لدى  
الجميع وهو ان هذه الادارة بصفة كونها مشنوية  
وذات مزاي سياسية قد احدثت نقصاً ادارياً  
وهاجت خواطر المصريين وبعضهم على الاتيان  
بدعيات شرعية وكان من نتائجها ايضاً انها  
مست في بعض الاحوال الارتباكية سلطة  
الحكومة ازاء البلاد

ولذلك فالحكومة الخديوية تأمل ان لا  
تخفى جسامه هذا الخلل عن انظار الحكومة

( البريطانية او الفرنسية ) على ما تعودت من  
الانصاف بوجوب الغاء الامر الصادر في ١٥  
نوفمبر سنة ٧٩ والغاء ما يتعلق بالمراقبة من  
الامر الاخر الكريم الصادر في ١٨ نوفمبر  
سنة ٧٦

ومرّت ايام طوال على المخابرات والاقوال  
الكثيرة في شأن الغاء المراقبة حتى كان اليوم  
الثامن عشر من شهر جناب عام ١٨٨٢ فصدر  
فيه امر خديوي ورد فيه ان قد أُلغي وسبقي  
ملئي منطوق الامر الصادر في ١٨ نوفمبر سنة  
١٨٧٦ المتعلق بالمراقبة العمومية والامران  
الصادران في ٤ سبتمبر و ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩

فورد على اثر ذلك رقيم من الحكومة  
الفرنسية الى الموسيو رندر متوج اعمال الفصلية  
الفرنسية يشير اليه بالاحتجاج على الامر القاضي  
بالغاء المراقبة العمومية قائمئل وتوجه صباح  
٢١ الشهر المذكور الى سراي عابدين وقدم  
للخديو كتاباً مطولاً يقيم فيه الحجة على الحكومة  
المصرية وقد تضمن ذكر الاوامر السابقة التي  
تج لفرنسا حق المراقبة العمومية وتذكر الحكومة  
المصرية بما كان يوم ارادت الغاء المراقبة فلم  
تتمكن منه الا بوجوب الاستعاضة عنه بالوزارة  
المختلطة وانطوى ايضاً على بيان ان الحكومة  
الفرنسية لا تعتبر ما اعتبرته الحكومة الانكليزية  
من ان استغناء مراقبيها جاء كافياً في التسليم  
بوجوب الغاء المراقبة ولذلك نلني على عاتق  
الحكومة المصرية تبعة جميع ما يترتب على هذا  
الالغاء من الشانج

واعجب صدور الامر بالغاء المراقبة سفر  
كل من الموسيو برديف المراقب الفرنسي

والاركيذ دي روسي كاتب سر المراقبة  
وفي ثالث فبراير ( شباط ) عام ١٨٨٢  
رفع شريف باشا رئيس مجلس النظار اذ ذلك  
تقررنا مطولاً الى الخديو ابان فيه ما كان قد  
ترتب على وجود قلم المراقبة في مصر ملتصقاً  
نعيين السير اوكلان كوشن مستشاراً مالياً بالنظر  
الى درايته وعلمه باحوال الديار المصرية في اليوم  
الرابع من ذلك الشهر صدر امر خديوي بتعيين  
المستر الموما اليه مستشاراً مالياً لدى الحكومة  
المصرية وهذا نص كل من التقرير والامر  
المشار اليهما

( التقرير )

مولاي

قد تكرم جنابكم السامي بالتصديق على  
مشروع الامر العالي الذي تشرفت بتقديمه  
لاعتابكم السنية لالغاء الامرين العالين الصادرين  
في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ و ١٥ نوفمبر سنة  
١٨٧٩ بمعنى الغاء ما اشتمل عليه الامر الاول  
من الاحكام المتعلقة بالتنشيش العمومي والغاء  
الامر الثاني بتمامه

فالتماس حكومة جنابكم العالي هذا الالغاء  
قد نشأ عن رغبة في مراعاة حاسيات المصريين  
وخواطرهم وفي تأييد اركان سلطة حكومتكم  
على ان الخدمات التي اتي بها التنشيش منها  
كانت جزيلة فلا ينكر مع ذلك ان التداخل  
في امور النظر الادارية الناشئ عن وجود  
التنشيش العمومي بالكيفية التي كان عليها قد  
عبث بنفوذ نظار دواوين حكومتكم وكان  
مؤدياً لتقل سلطة الحكومة الى ايدي مأمورين  
غير مسئولين لم يكن تعيينهم واستبدالهم متعلقاً

بإدارة ذاتكم العلية وحكومتم فقط

وعدا ما اشرت اليه من المخدورات ما يخص بالنظام الداخلي فان استمرار حضور المنتسبين العموميين في جلسات المجلس مهما كانت المسائل المطروحة للمداولة كان من شأنه ان يؤمن قلم التفتيش وحما سياسياً يتجاوز مقاصد جنابكم العالي

غير انه مع ملافاة هذه المخدورات قد رأت حكومتكم السنية من الصواب ان تستعين الى وقت ما باحد الاجانب تكون درايته عونا لما في حل المسائل المالية

فأرى مولاي ان الشخص الاوربي يكون مأمورا مصرحاً وان يعطى لقب مستشار مالية فيصير انتخابه وتعيينه بعرفة ذاتكم العلية ويكون تابعا لما مباشرة ولا يكون له وظائف ناظر ديوان انا يمكنه الحضور في جلسات مجلس النظار كلما استدعاه لذلك رئيس المجلس وله ان يمتد وينظر في المواد المالية ويعطي رأيه عنها بدون تجاوز الحدود التي يعينها جنابكم العالي ونظار دواوين حكومتكم ولا يكون له الحق في التداخل بأي وجه كان في امور النظر الادارية

فاذا استصوب جنابكم العالي ما رأيته حكومتكم السنية بهذا الشأن فانجاسر ملتصقا بالاتفاق مع رفعتي تعيين السير اوكلند كولنن في وظيفة مستشار مالي لان تضاعفه من معرفة موارد النظر ووقوفه على سير نظام المالية كل ذلك من الصناعات والمزايا التي تجمعها جديراً بفتة جنابكم العالي وحكومتم السنية هذا وانني لولي النعم العبد الخاضع والمحسوب

المناضع

تحريراً في ٢ فبراير سنة ١٨٨٢

رئيس مجلس النظار

( الامضاء ) شريف

الامر

( امر عال )

( محي خديو مصر )

بعد الاطلاع على التقرير المرفوع اليها

من رئيس مجلس نظارنا في ٢ فبراير سنة ١٨٨٢

وبناء على ما عرضه علينا مجلس نظارنا في

٢ فبراير سنة ١٨٨٢ امرنا بما هو آت

المادة الاولى . قد تعين السير اوكلند

كولنن مستشاراً مالياً لدى حكومتنا

المادة الثانية . على رئيس مجلس نظارنا

تنفيذ امرنا هذا

صدر بسراي عابدين في ٤ فبراير سنة

١٨٨٢ ( ٢٦ ربيع الاول سنة ١٣٠٠ )

الامضاء

( محمد توفيق )

بامر الحضرة النخبة الخديوية

رئيس مجلس النظار

( شريف )

هذا ما تم قطعياً في شأن الغاء المراقبة ما

لم يبق بعده سبيل الى الامل بعودها الى ما

كانت عليه

ولستوف ( بعد ايراد الاقوال الرسمية التي

تقدم لنا اثباتها ) ام الاقوال الخارجية التي

جرت بعد ذلك في شأن ذلك الالغاء

ما اوضحه الموسيودوكلر ناظر خارجية فرنسا

في هذا الصدد قوله ان بين فرنسا ومصر

علاقات مرعية منذ القدم ولابناء تابعينا في مصر مصالح ذات شأن مهم توعدها حوادث الايام بالخطر اثر سوء الادارة المنسوب الى الحكومة المصرية فقصت الحالة اذ ذاك بحماية هذه المصالح فاتخذت احتياطات حجة اهمها انشاء لجنة الدين والمراقبة اللتين جرى تنظيمهما باتحاد فرنسا وانكلترا وكان من هاتين الادارتين الدوائيتين وغيرها من التنظيمات ان اتبعت نتائج حسنة واعادت الى مصر الثقة التي فقدتها وخضعت لاوروبا مصالحها ولقد تمت تصفية الدين على احسن حال وافتمت كل دولة بالنظر في خدمة المصلحة العمومية

اما الان وقد وقعت حوادث لم تنسها فانقلبت الحال الى غير ما كانت عليه وتغيرت الاشياء وتبدلت اشكال المسائل ورأت انكلترا ان تداخل في مصر تداخلا عسكريا فأتت فرنسا الاشتراك معها واتبعنا اثناء الحرب سياسة اصدقاء ولم ينصل بيننا تباين عرضي قليل الهمية ولكننا بعد انقضاء زمن القتال وخمود نيران العصيان لم نشعر الا بمحدوث مسائل اخر نظاهرت بها انكلترا في حين كانت فرنسا تعلن بقاء الحالة المتررة وتوقع افتتاح باب السياسة الانكليزية في هذا الشأن

ولما ارادت انكلترا ان تحمل على عاتقها مهمة تنظيم الحالة في مصر دون مساعدتنا استعادت فرنسا حرية العمل لها واثقة بان سياستها ستلقى اذى مجلس النواب واوروبا حسن التبول

وورد في بعض الجرائد الانكليزية ما يتعلق بهذه المسألة ان الغاء المراقبة سيكون

محمود العاقبة وان يكن قد اقام في الحال بيننا وبين الحكومة الفرنسية حاجزا حائجا لما بيننا من علائق الود وهو ما لا نتمناه ولا نتوقعه من قوم لم عندنا مكانة عظي من الاعتبار وبودنا لو تعدل فرنسا عن السخط بعد الرضى فان ذلك لا يجديها نفعا كما ان طلبها للاعتراف بامر لم يعد له اثر في عالم الوجود لا يأتينا بفائدة ونحن في مصر قوم قد اكتسبنا فيها مركزا صدقت عليه اوستريا والمانيا وساثر الدول ولم يعارضن نفوذنا حيا بخير الامة المصرية وسعادتها بل اعترفن به قائما مقام النفوذ المختلط بين فرنسا وانكلترا وهو النفوذ السابق الذي لم يترتب عليه الا قلة الفائدة بل سوء العائدة

وخلاصة القول ان الانكليز باتوا (من اجل الخلاف الذي وقع بينهم وبين الفرنسيين في هذه المسألة) يعتبرون ان انكلترا تفعل بالغاء المراقبة تبعة جديدة تكون بمثابة تعهدا لاوروبا جميعها بانها ستضمن في مصر وجود حكومة قوية الدعائم راسخة الاركان مؤسسة على احكام المواثيق والعهود المبنية في قانون التصفية وانها فضلا عن ذلك تنهض ازاء فرنسا بان افرادها في المراقبة سينال الغاية المقصودة بالذات وهي الغاية التي كانت المراقبة المشوية تسعى في الحصول عليها

وقبل ان صدر الامر الخديوي بالغاء المراقبة وتعيين المستر كولفن مستشارا ماليا جرى على السنة الانكليز ان المراقبة المشتركة لا تسبيل بمراقبة انكليزية محضة وان الخديوي سيطلب الى نظارة المالية تعيين مستشار اوروبي وان المرجح ان ذلك المستشار سيكون من

المصرية بتقديم هذه اللائحة له ولرعيه الفصل  
الفرنسي بالطريقة الرسمية

وهذه اللائحة تشرح الاسباب التي رأت  
الحكومة المصرية من اجلها ان استمرار المراقبة  
موجب للضرر وبعد ان اثبتت ان المراقبة  
ليست فيما من الضمانات الممنوحة للمدائنين ولم  
تنشأ بمقتضى وفاق دولي بل انشئت بمقتضى  
وفاق مخصوص عقد بين مصر من جهة وبين  
فرنسا من جهة اخرى انت على بيان الوجوه  
غير الملائمة التي تنشأ عن وجودها واثبتت ان  
هذه المراقبة قد اوقعت في الادارة العمومية  
خللاً بسبب كونها مشوية وذات مزية سياسية  
ثم دفعت الامة الى مدعيات شرعية وعشت  
بسلطة الحكومة وفوزها ازاء الاهالي

وبناء على اهمية المسألة ورغبة حكومة  
جلالة الملكة في وضعها موضع البحث المدقق  
وبالنظر الى اسباب اخرى ايضا كتبت حكومتها  
الى السير مالت نوزر اليه بان يؤجل تقديم  
هذه اللائحة بالصفة الرسمية

اما حكومة جلالة الملكة فبعد ان بحثت  
في المسألة بالتدقيق رأت ان لا حق لها  
بالاحاج على الحكومة المصرية بتحديد زمن  
التأجيل لعمل له عند سمو الخديو وحضرات  
وزرائه شأن عظيم ولذلك لم يقبل اليوم السابع  
من شهر نوفمبر الفائت حتى قدمت اللائحة تقديماً  
رسمياً لكل من وكلي انكلترا وفرنسا السياسيين  
ولما كان في المسألة عدة اعتراضات على  
تأييد المراقبة والحكومة الانكليزية لا تريد ان  
نقيم حاجزاً دون امانى الحكومة المصرية نعين  
عليها (اي على انكلترا) ان لا تلح باستمرار المراقبة

الانكليزية فادانم ذلك تعين على الحكومة الانكليزية  
الاتي ذاك المستشار في خدمتها بل يجب ان  
تكون وظيفته فاصرة على خدمة الحكومة المصرية  
فاستج الفرنسيون من ذلك بعد صدور  
الامر بتعيين المستشار ان بين انكلترا ومصر  
نواطراً على إلغاء المراقبة وانتخاب المستشار من  
الانكليز

ولما صرح اللورد دفرين للحكومة المصرية  
ان حكومته قبلت ان تأمر مراقبها بالاستعفاء  
اجابة لطلبها صعب ذلك على الفرنسيين  
واخذوا يقولون ان انكلترا قصدت باقالة  
مراقبها من قلم المراقبة إلغاء المراقبة نفسها ليتيسر  
لها ادخال ما تشاء من التدابير والتنظيمات بدلاً  
منها والانفراد في ادارة مالية مصر

وكان اللورد غرنيل قد ارسل الى اللورد  
دوفرين قبل صدور الامر المشار اليه تلغرافاً  
مطولاً في شأن هذه المسألة قال فيه ان في  
جملة المسائل المهمة المتعلقة بتنظيم الحكومة في  
مصر والشاغلة لافكار الحكومة الانكليزية مسألة  
المراقبة المالية التي كان قد قضي بضرورة  
ادخالها على ادارة القطار فتقررت بمقتضى امرين  
خديويين احدهما مؤرخ في ١٨ نوفمبر سنة ٧٦  
والثاني مؤرخ في ١٥ نوفمبر سنة ٧٩ . قال .  
وقد انباء السير مالت في تلغرافه المؤرخ في ٢٢  
اكتوبر سنة ٨٢ ان الحكومة المصرية اصدرت  
لائحة تعلن فيها إلغاء المراقبة الانكليزية  
الفرنسية المشاة بمقتضى الامرين السابقين اليها  
الانباء ثم كتب السير مالت الى انثي بارجو  
انباء بها اذا كان ذلك ينال لدى حكومة الملكة  
قبولاً حتى اذا حاز القبول اهتمت الحكومة

الصادرين في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٦ و ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ وما يتعلق بالمراقبة في الامر الاخر وارجوكم ان تبلغوا هذا القرار للحكومة المصرية وتعلموا ان انكلترة تعترف لفرنسا بما ابدته في الماضي من وفرة الاهتمام بالمراقبة المثوية وبالنوائد التي نجمت عنها الا وهي النوائد التي نشأت عن رغبة انكلترة وفرنسا معا في انهاء ثروة مصر

وان الحكومة الانكليزية على يقين ان فرنسا لا تستملك بامكان ان يستمر نظام موقت بعد ان اعلن فريقان (اي انكلترة ومصر) من الثلاثة رغبتهما في الانفكاك من كل ميثاق مراعاة للاسباب البالغة في الاهمية

وهذا وما سبق للورد غرنفيل من الاقوال في شأن الغاء المراقبة بعث الفرنسيين على قطع رجائهم من الحصول في مصر على منافع من النفوذ ولو كان دون ما يطمنون وحلمهم على القول ان حكومة الملكة تحاول نسيان الميثاق الذي ربطت به بل ثمر تارة بفضل المراقبة وطورا تندد بها وحينئذ توسع خصائصها وآونة تكسوها حلة المراقبة المعينة سنة ٧٦ اثر الموافقة المبرمة بين غوشن وجويرت وقد تبين لنا من خلال ذلك كله ان وزارة غلادستون انت في الاتحاد المنشوي بما لم يجسر اللورد بيكونسفيلد على الاتيان به

وقامت الجرائد الفرنسية على اثر الغاء المراقبة تقول ان انكلترة لما لم تجسر على الغاء المراقبة من تلقاء ذاتها حرّضت الحكومة المصرية على ان تطالب ذلك وتستبدلها بوظيفة مستشار اوريي يحق له الحضور في جلسات الوزراء

ولكنها لا ترى من الحكمة في مثل الحالة الحاضرة ان تحرم الحكومة المصرية من كل مساعدة اورية نعوضها في تحسين ادارتها المالية التي يتوقف عليها انماء ثروة البلاد وقيامها بوفاء تعهداتها الدولية بدون ان تلقى على عوائق الرعية اثقالاً ومن رأي الحكومة الانكليزية ان يعين سمو الخديو بدلاً من المراقبة مستشاراً مالياً اورياً يحضر جلسات مجلس النظار ( لا بصفة ناظر مالية ) عندما يأمره الخديو بالحضور اليه ويخول من قبل جنابه العالي حق البت في المسائل المالية وابداء رأيه فيها من غير ان يكون حاصلاً على حق التدخل الصريح فيما يتعلق بادارة البلاد

والحكومة الانكليزية لا تحاول ان سمو الخدين وحضرات وزرائه يذهلون عن وجوب انتخاب مستشار مالي بهذه الصفة او يعبرونها جانب الالتفات باقل ما اعاقوا اياه يوم ابت انكلترة التصديق عليه وهي من ثم لا ترى من الملائم ان يخصص هذا التعيين باختيار او انتخاب اي الدول الاجبية لذلك المستشار بل هي مع ابعادها الى سمو الخديو باقرار هذا النظام تشير اليكم باعلان كونها تعتبره غير مفيد بغير سلطة الخديو وقد فرضت على نفسها ان تقبل بلهفة ما يعلنه حضرته عن مقاصده في هذا الشأن

وبناء على ما ذكر من الاحتمالات الواجبة اتخاذ في شأن النظامات التي ينبغي ان تقوم مقام المراقبة ترى الحكومة الانكليزية نفسها مستعدة لان تقبل - فيما يخص بانكلترة - ما عرضته الحكومة المصرية من الغاء تمام الامرين

## فصل في الاحكام الصادرة على العربيين

لا يرى من حاجة الى ايراد محاكمة العربيين  
بيانها المذهب وتفصيلها المطول فان ذلك  
وان يكن من خصائص هذا الجزء الا انه سيجي  
موضحاً مستوفى في الاجزاء التالية المخصصة لشرح  
تقاريرهم بحملتها وخلاصات الاحكام فمن مطالعتها  
حكم للقراء باهميتها وبما لم تر موجبا لاي رده  
اكثاء بما سيرد في تلك الاجزاء  
ولذلك رأينا ان تقتصر على ذكر الاحكام  
التي صدرت عليهم بالترتيب وهي  
بعد ان فرغت المحكمة العسكرية من  
محاكمة احمد عرابي وذلك في اليوم الثاني من  
شهر ديسمبر عام ٨٢ التأمّت في اليوم التالي  
(٤ ديسمبر) للنظر فيما ثبت عليه وقما يستوجبه  
من الجزاء وفقاً للقانون العسكري العثماني  
وقانون الجنايات وبعد ان جرت المناقشة  
في هذا الشأن وسمعت المرافعات بحضور جم  
غفير من الوطنيين والاوربيين اصدّرت المحكمة  
قرارها بكونه مستحقاً لعقاب القتل فاصدرت  
بذلك حكماً عليه ووقع على مضبطة هذا الحكم  
كل من رئيس المحكمة وأعضائه

وفي الخميس الواقع في ٢٦ محرم سنة ١٢٠٠  
و ٧ ديسمبر سنة ١٨٨٢ التأمّت المحكمة الموما  
اليها للنظر فيما ثبت على كل من طلبة عصمت  
وعبد الغال حلي ومحمود سامي وعلي فهمي ما  
استد اليهم وقما يستحقونه من الجزاء بالتطبيق  
على القانون العسكري العثماني وعلى قانون

الى ان قالت ولا خفاء ان فرنسا جعلت  
معظم اعتمادها على المراقبة وعلفت بها افقية  
عطية الشأن ولكنها لا ترى الان امكاناً لاثباتها  
لان فريقين من الثلاثة قد اعتمدا على الغائبين  
واصدرا منشورات تدل على عدولهما عنها

وكنا نذكر ان الموسيو غلادستون طالما  
تدد سياسة سلطه وطمع على اعمال الوزير  
السابق الذي كان يرغب ان تتدد سلطة الملكة  
الى جهات مختلفة من الدنيا فكان من عمله ما  
بدا اخيراً من جانب المدالة المصرية

ثم اجمعت على ان الحكومة الفرنسية مصيبة  
بالغاء المراقبة لانها ترى من واجباتها عدم  
التدخل في استخدام امور غير قانونية ومن  
الواجب ان تتبعد فرنسا عن التكتلة وتدعها  
وشأنها تتخلص من اشراك المصاعب التي تصبها  
لنفسها

هذه هي اهم التفاصيل المتعلقة بالمراقبة المثوبة  
التي صدر الامر الحديوي بالغائها الغاء قاطعاً  
اما لائحة اللورد غرنفيل التي صدرت في  
خلال تلك الاحوال فسأتى في الفصل التالي  
للتفصيل المشتمل على بيان الاحكام الصادرة على  
العربيين وهو الفصل الاخير



« ومحمود فهمي ويعقوب سامي المذكورين »  
 « بالقتل اذا رجع الى الاقطار المصرية ولحقائهما »  
 ويتلو ذلك مادة التنفيذ الذي يبط به كل  
 من ناظر الداخلية وناظر البحرية والبحرية

وفد صدرت هذه الاوامر ثلاثة في تواريخ  
 مختلفة فكان ترتيب صدورهما على نحو ما ترى  
 الاول في تاريخ ٢٢ محرم سنة ١٢٠٠  
 و ٣ ديسمبر سنة ١٨٨٢ ( في شأن احمد عرابي )  
 الثاني في تاريخ ٢٦ محرم سنة ١٢٠٠ و ٧  
 ديسمبر سنة ١٨٨٢ ( في شأن طلبه عصمت  
 وعبد العال حلي ومحمود سامي وعلي فهمي )  
 الثالث من تاريخ ٢٩ محرم سنة ١٢٠٠  
 و ١٠ ديسمبر سنة ١٨٨٢ ( متعلق بمحمود فهمي  
 ويعقوب سامي )

وبعد ان صدرت عليهم الاحكام ارناى  
 من مجلس النظار ان تضبط املاكهم المنقولة  
 وغير المنقولة وان يعين لهم مقابل ذلك راتب  
 سوي كاف لمعيشتهم فصدر بذلك امر عال  
 في ١٤ ديسمبر من تلك السنة وهو  
 نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الاحكام الصادرة من  
 المحكمة العسكرية بتاريخ ٢٢ و ٢٦ و ٢٩ محرم  
 سنة ١٢٠٠ الموافق ٢ و ٧ و ١٠ ديسمبر سنة  
 ١٨٨٢ وبعد الاطلاع على اوامرنا الصادرة  
 بتاريخ ٢٢ و ٢٦ و ٢٩ محرم سنة ١٢٠٠  
 الموافق ٢ و ٧ و ١٠ ديسمبر سنة ١٨٨٢  
 وبعد اخذ رأي مجلس نظارنا امرنا بما هو آت  
 المادة الاولى . املاك وموجودات احمد  
 عرابي وطلبه عصمت وعبد العال حلي ومحمود  
 سامي وعلي فهمي ومحمود فهمي ويعقوب سامي

الجنايات فانضج لديها ما يستوجب الحكم عليهم  
 بالقتل ايضاً فاصدرت به حكماً عليهم بعد  
 ان جرى سماع المرافعات على مشهد حافل من  
 الوطنيين والاوربيين

وفي الاحد الواقع في ٢٩ محرم و ١٠  
 ديسمبر التأم أيضاً النظار فيما ثبت على كل  
 من محمود فهمي ويعقوب سامي فكان نظرها  
 فيما يستوجبان من العقاب مثل نظرها فيما استحقته  
 اولئك فنضت عليهما بحكم الاعدام وصدر القرار  
 بذلك على النقط التي سلفت الاشارة اليه

على ان الجناب الخديوي انعطف بعد  
 صدور كل من هذه الاحكام نحو اولئك المنكودي  
 الحظ والولاه من فضله حلاً فانالم نعمة عفو  
 الامراء عند المقدرة فاصدر الاوامر العالية  
 تنطق باثباته بناء على صدور الحكم بعقاب القتل  
 على كل من الاشخاص السابق ذكرهم بما قرر  
 عليه قرار مجلس العسكري بمقتضى حكم المادة  
 السادسة والتسعين من القانون العسكري العثماني  
 والمادة التاسعة والخمسين من قانون الجنائيات  
 وبناء على ما رأت الخديوية من استعمال ما  
 لها من حق العفو عن الاشخاص الذين تقدم  
 ذكرهم آمرت بما هو آت نصه

« اولاً . الحكم الصادر على كل من احمد »  
 « عرابي وطلبه عصمت وعبد العال حلي »  
 « ومحمود سامي وعلي فهمي ومحمود فهمي ويعقوب »  
 « سامي المنتضي جزاؤهم بالنقصان وقع تبديله »  
 « بالنفي على الابد من الاقطار المصرية ولحقائهما »  
 « ثانياً . هذا العفو يبطل وينفع اجراء »  
 « الحكم على كل من احمد عرابي وطلبه عصمت »  
 « وعبد العال حلي ومحمود سامي وعلي فهمي »

منقولة كانت او غير منقولة واملاكهم وموجوداتهم التي اشتروها او وضعوا يدهم عليها ومثيرة باسماء غير اسمائهم وكذلك الاملاك والموجودات التي تصرفوا فيها بالهبة او بالبيع بطريقة مصطنعة صارت ملكا للحكومة

ولا يجوز لم من الان فصاعدا ان يتملك اي ملك من اي نوع كان في الاقطار المصرية بطريق الارث او الهبة او البيع او باي طريقة كانت

ويترب لم سنويا راتب نقدي بقدر الضروري لمعيشتهم

المادة الثانية - املاك وموجودات احمد عرابي وطلبة عصمت وعبد العال حلي ومحمود سامي وعلي فهمي ومحمود فهمي ومنقوبة كانت او غير منقولة يصير يدها وما ينتج من هذا البيع بعد النصفية بمخصص لسداد التعويضات التي ستعطى لمن اصابوا بالحوادث الثورية

المادة الثالثة - على ناظر داخلية حكومتنا تنفيذ امرنا هذا

وجاء في ذيل هذا الامر توقيع كل من الخديو ورئيس النظار وناظر الداخلية

وعلى اثر صدور قراره قررت نظارة الداخلية ان تشكل لجنة مخصوصة في مركز ضبطية مصر تكلف بحصر املاك المحكوم عليهم وتنفيذ احكام الامر الخديوي الى ان تجري نصفية فيها وقررت ان ترد اليها المكاتبات والاوراق التي تقدم فيها يتعلق بحصرها وحقوق اربابها السالف ذكرهم وان تولف هذه اللجنة من رئيس ينتخب من ارباب الرتب وعضوين من ذوي الدراية

والاستعداد

وقد تم ذلك بان عين عثمان بك رئيسا لهذه اللجنة واحمد حشمت افندي وجبران افندي مسكات عضوين لها

وفي اليوم الذي قررت فيه نظارة الداخلية تشكيل هذه اللجنة اصدرت اوامر تلغرافية الى جميع الجهات تبين فيها وجوب حصر ما يوجد في كل منها من املاك الرواء السبعة وهذا نص ما بعثت به اليها

قالت - حيث انه من مقتضى الامر العالي الصادر في ٢ صفر سنة ١٢٠٠ ان املاك وموجودات احمد عرابي وطلبة عصمت وعبد العال حلي ومحمود سامي وعلي فهمي ومحمود فهمي ويعقوب سامي منقولة كانت او غير منقولة واملاكهم وموجوداتهم التي اشتروها او وضعوا يدهم عليها مثيرة باسماء غير اسمائهم وكذلك الاملاك والموجودات التي تصرفوا بها بالهبة او بالبيع بطريقة مصطنعة قد صارت ملك الحكومة فينبغي حصر وحجز ما يكون في جهاتهم من تلك الاملاك والموجودات وبدخل في ضمها ما يكون للذكورين من النفود والديون والحقوق وتبلغ ضبطية مصر ما يحصل النجر عليه للنظر فيه بالتومسيون الذي تشكل بها لهذا الغرض مع اعلان المحكمة الشرعية والمختلطة بعدم قبول مبايعات او تنازل من ذكروا للغير ونصير الملاحظ كذلك الى ان يرسل اليكم منشور بالتفصيل عن هذا الخصوص

على انه بعد ان صدر هذا التلغراف ارسلت نظارة الداخلية الى جميع الجهات تبليغا مفادا القرار الذي تقدم لنا اثباته وهو القاضي بان

ترسل جميع المكاتبات والاوراق الى النظارة  
نوراً وهي توصلها الى اللجنة المشكلة في مركز  
الضبطية

اما المنشور المنصل الذي وعده في  
التلغرافي الآنف الذكر فقد صدر بعيد ذلك  
وأرسل الى جميع الجهات وهذا نصه نوره  
بالحرف انما للقائ

ان منقضى الامر العالي الصادر بتاريخ ٢  
صفر سنة ١٢٠٠ و ١٤ ديسمبر سنة ٨٢ هو  
ضبط جميع املاك وموجودات احمد عرابي  
وطلبه عصمت وعبد العال حلي ومحمود سامي  
وعلى فهمي ومحمود فهمي ويعقوب سامي منقولة  
كانت او غير منقولة واملاكهم وموجوداتهم التي  
اشتروها او وضعوا يدهم عليها ومثمن باساء غير  
اسمائهم وكذلك الاملاك والموجودات التي تصرفوا  
فيها بالهبة او بالبيع بطريقة مصطنعة وبيع تلك  
الاملاك والموجودات وما يتج من هذا البيع  
بعد التصفية يخص لسداد التعويضات التي  
ستعطي لمن اصابوا بالحوادث الثورية وعدم  
التجوز لولاء السبعة الاشخاص ان يملكوا من  
الان فصاعداً اي ملك من اي نوع كان  
في الاقطار المصرية بطريق الارث او الهبة او  
البيع او باي طريقة كانت

فقطيماً للامر العالي المشار اليه قد تشكل  
قوسيون مخصوص وجعلت اقامته في ضبطية  
مصر لضبط وحصر جميع الاملاك والموجودات  
المذكورة ومباشرة بيعها تحت ملاحظة ديوان  
الداخلية وقد تحرر لحضرتكم ( خطاباً الى المحافظة  
او المدير ) قبل امس تاريخه بالتلغراف عن  
ذلك . فلجل الوصول الى هذه الغاية يلزم

اجراء التحريات الدقيقة في المحاكم الشرعية وفي  
جميع انحاء المديرية والمحاكمات عما يملكه  
السبعة الاشخاص المذكورون من عقار او  
منقول سواء كان من المقيدين باسمهم او باسم  
غيرهم او مما تصرفوا فيه بالهبة او بالبيع بطريقة  
مصطنعة مع طلب البيان الوافي عن ذلك بانواعه  
ومقرراته ومشملائه ويدخل تحت حكم المنقول  
ما تحت يدهم او لم تحت به الغير من امتعة  
ونقد وديون فاقضى تحرير لحضرتكم المبادرة  
بالاستعلام من المحكمة الشرعية ومن سائر  
الجهات التابعة لادارتكم عما يكون للمذكورين  
من الاملاك والموجودات الداخلة تحت احكام  
الامر العالي الرقم ٢ صفر سنة ١٢٠٠ مع اخطار  
المحكمة الشرعية ( ذكر في منشورات مصر  
واسكندرية بعد لفظ المحكمة الشرعية لفظ المحاكم  
المختلطة ايضاً بعدم قبول مبايعات عما يملكونه  
وبانهم ممنوعون من الان فصاعداً من امتلاك  
اي شيء في الاقطار المصرية بطريق الشراء او  
الارث او الهبة وتطلب الافادة منها عما قد  
يكونون تصرفوا فيه من الاملاك في منذ سنة  
١٨٨٢ بطريق الهبة او البيع مع ايضاح الدلائل  
المؤدية للحكم اما التهمة وحقيقة البيع او الهبة  
واما باصطناعها وبطلانها وكل ما يرد اليكم  
من البيانات والايضاحات عن هذا الشأن  
يسرع بارساله الى ديوان الداخلية للنظر في  
ذلك واجراء ما يلزم عنه تنفيذ الامر العالي  
السالف ذكره . اهـ .

وفي ١٥ صفر سنة ١٢٠٠ الموافق ٢١  
ديسمبر سنة ١٨٨٢ صدر امر عال بتجريد كل  
من احمد عرابي وطلبه عصمت وعبد العال

حلي ومحمود سامي وعلي فهمي ومحمود فهمي ويعقوب سامي من جميع الرتب والالقب وعلامات الشرف التي كانوا حائزين لها وبمجموع وتزقين أسماؤهم من دفاتر شباط الجيش المصري بمصر مؤيداً

وبعد ذلك صدرت الاحكام المختلفة على بقية العربيين الذين ثبت اشتراكهم في العصيان فتحكم على الاشخاص الاتية اسماؤهم بالاقامة في

بلادهم تحت الملاحظة الضبطية وبدفع تأميمات معينة بان قضى بامر عال على عثمان باشا فوزي بان يقيم في ابعاديته من ضمن تلك الملاحظة وبان يدفع تأميمات قدره اربعة الاف جنيه مصري لمدة اربعة سنوات ولا يستخدم في الدوائر اما بقية الذين حكم عليهم بمثل ذلك وبدفع قيمة التأمين فهم

اسماء	قيمة التأمين	المدة	الموطن
احمد ابانظ	٢٠٠٠ جنيه	٥ سنوات	الشرقية
احمد محمود	٢٠٠٠ جنيه	٤ سنوات	الجيزة
ابراهيم الوكيل	٢٠٠٠	٤	الجيزة
سعداوي الجبالي	١٠٠٠	٣	النيل
سليمان جميعه	٢٠٠	٢	الشرقية
امين الشبي	٥٠٠٠	٤	الشرقية
مراد السعودي	٤٠٠٠	٤	الجيزة
محمد جلال	٢٠٠٠	٢	المنيا
عمر محبوب	٤٠٠٠	٤	المنيا
محمود ابو عمر	٢٠٠٠	٤	اسيوط
للوم السعودي	٤٠٠٠	٤	المنيا

وقد جرد هؤلاء جميعهم من الرتب وما كانوا حاصلين عليه من علامات الشرف والامتيازات وورد فيما يتعلق بالسنة الاشخاص الاواخر وهم امين الشبي ومراد السعودي ومحمد جلال وعمر محبوب ومحمد ابو عمر وللوم السعودي ان عدم اداء كل منهم لقيمة التأمين يستوجب تقيده الى التضييق لمدة مساوية للمدة المحدودة للتأمين

ثم صدر امر عال بتاريخ ١٤ صفر سنة ١٢٠٠ و ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٢ قاضي على الاشخاص الاتية اسماؤهم بالنفي لادانتهم مختلفة لثبوت اشتراكهم في جريمة العصيان وهم

اسماء	مدة النفي	المنفى
جامخان غوري	مؤيداً	في خارج القطر المصري ولحقائه
علي الروبي لولا سابقاً	٢٠ سنة	في مصر تحت الملاحظة

حسن موسى العنادر	٢٠ سنة	في مصوع تحت الملاحظة
عمر رحي	٢ سنوات	في سواكن تحت الملاحظة
علي حسن الباشا مهندس السابق للسكة الحديدية في السويس	٢ سنوات	في سواكن تحت الملاحظة
احمد عبد الغفار قائمقام سابقاً	٨ سنوات	فيما خارج النظر المصري وملحقاته
مصطفى عبد الرحيم ميرالاي سابقاً	٥ سنوات	فيما خارج النظر المصري وملحقاته
عبد محمد ميرالاي سابقاً	كذا	كذا
خضر خضر قائمقام سابقاً	:	:
حسن جاد ميرالاي سابقاً	:	:
محمد الزمر قائمقام سابقاً	:	:
احمد رفعت ناظر قلم المطبوعات سابقاً	:	:
الشيخ عبد الرحمن عيش عالم	:	:
محمد مصطفى الكردي من بني سويف	:	:
محمود احمد صاغقول اغاوي سابقاً	٤ سنوات	:
فوده حسن قائمقام سابقاً	٤ سنوات	:
خليل كامل ميرالاي سابقاً	٤	:
مصطفى النجدي ناظر اسبالية اسكندرية سابقاً	٤	:
مصطفى الاورناؤوطي من دمياط	٤	:
عبد القادر قاضي مديرية القليوبية سابقاً	٤	:
محمد الشجري من الازهر	٤	:
احمد عبد الجواد من المنيا	٤	:
محمد عبد الجواد من المنيا	٤	:
يوسف اسمعيل من المنيا	٢	:
الشيخ يوسف شرايه عالم	٣	:
احمد فرج قائمقام سابقاً	٣	:
الشيخ محمد عبد ناظر قلم المطبوعات العربية سابقاً	٥	:
حسن الشمسي محرر جريدة المنيد واستاذ في المدارس سابقاً	٢ سنوات	:
امين ابو يوسف من دمياط	٢ سنوات	:
ابراهيم اللقاني من مأموري تفتيش الداخلية سابقاً	٣	:
محمد يدبع اعضاء في مجلس الابدائي بمصر سابقاً	٢	:
اسماعيل جودت من مصر	٢	:

احمد رشوان الدشاوي من قنا	٤	قبا خارج القطار المصري والمحطات
آدم الارناؤوطي من النجوم	٣	.
علي حسين من المنيا	٢	.
حسن مطرب من الغربان بالمنوفية	٢	.
محمد محمد المجيدي من بني سويف	١	.
محمد الصدر	١	.

وكل من كان حاصلاً من هؤلاء الأشخاص	محمد عبد الصمد	من المنيا
على رتبة او لقب او منصب او امتياز او علامة	علي ابو يوسف	من المنيا
شرف جرد من كل ذلك جميعه	احمد ابو طالب	من المنيا
ثم صدر امر آخر بان يفيم كل من الأشخاص	علي المكاري	من الشرقية
الاتية اساموهم في اعبادته او بلدة تحت ملاحظة	محمد عبد الله	.
الضبطية من غير اداء او تأمين لثبوت كونهم	ابوزيد غانم	.
قد اشتركوا ايضاً في حوادث العصيان وبان	سليمان محمد	.
الحاضر منهم لرتبة او لقب او علامة شرف الخ	حسان فراج	من النجوم
بجرد منها اما الأشخاص فهم	محروس سيد احمد	من بني سويف
حسين الدرة ملي وكيل الداخلية سابقاً	محمد عبد الله	من المنيا
يوسف برنوما مور الدائرة البلدية باسكندرية سابقاً	محمد منصور	من المنيا
مصطفى نائلي مفتش بردين سابقاً	احمد النقي	من المنوفية
اسماعيل دانش مأمور الدائرة البلدية باسكندرية سابقاً	علي النقي	من المنوفية
جابر بك من مديرية بني سويف	عبد المجيد النقي	من المنوفية
مصطفى نائب استاذ سابق في المدارس وصاحب	محمد المسيري	من النجوم
جريدة المنيد	سليمان جابر بن جابر بك	من بني سويف
مصطفى عبد اللطيف من مديرية الدقهلية	علي كساب	من بني سويف
ابو المعاطي سيد	الشيخ علي نائل	من اعضاء مجلس الجيزة
محمد شلي طوبار	والقليوبية سابقاً	
احمد بطين		
محمد بن شداد		
حسين الاعسر	من الشرقية	
علي عبد الهادي	من المنيا	

وفي ٨ صفر سنة ١٢٠٠ و ٢٨ ديسمبر  
سنة ١٨٨٢ ارست نظارة الحرية الى نظارة  
الداخلية رقباً مشفوعاً بكشف يشتمل على بيان  
اسماء مائتين واثنين من ضباط العسكرية الخلقية

الرتب الذين ثبت عليهم ان لم نداخل واشتركا  
في الحوادث المنو بها في الامر الخديوي الصادر  
في ١٤ اكتوبر سنة ٨٢ وبينت فيه رتبهم  
وبلادهم والجهات التابعة لها وطلبت منها في  
ذلك الرقيم ان تعلن لجميع الجهات التي يقيم  
فيها هؤلاء الضباط بانهم مجردون من رتبهم  
وامتيازاتهم ومحرومون من رتب الاستيداع  
ومعاش التقاعد طبقاً للامر المشار اليه جزاء  
ما اقترفوه من التداخل والاشتراك في تلك  
الحوادث

ورأت نظارة الداخلية ان ثلاثة من  
اولئك الضباط لم يتضمن الكشف بيان الجهات  
التابعة لها بلادهم فكتبت الى نظارة الحرية ان  
تبينها لها وتعلمها بما حكم به عليهم وقد وجدت  
منهم ١٢٤ ضابطاً قاطنين في جهات الاقاليم  
والمحافظات والتناظر الخيرية فكتبت الى تلك  
الجهات بوجوب ان تعلن محلات اقامتهم ومعاملتهم  
كافراد الاهالي ثم وجدت منهم ٧٥ قاطنين  
في المحروسة فكتبت الى ضبطية مصر بما يجب  
في شأنهم ثم ارسلت اليها كشفاً ببيان اسماء  
المجردين جميعاً حتى اذا وجدت احداً من  
الضباط المقيمين في الجهات مقيماً بالمحروسة  
تبعث به الى المديرية او المحافظة التابعة اليها  
بلدته وذلك عملاً بما جاء في نطق الخديين  
وانه اذا وجدت احداً من المقيمين في المحروسة  
من بلاد الربف وكانت اقامته في مصر موفنة  
تعين عليها ان تنبه عليها بالتوجه الى بلد وان  
تبعث بكشف الى نظارة الداخلية يشمل على  
بيان اسماء الذين تجدهم من غير اهالي المحروسة  
وبلادهم ومديرية اقامتهم لتكاتبها بما يجب في شأنهم

ثم كتبت نظارة الداخلية الى نظارة الحرية  
تعلماً بهذا كله وذلك في ١٠ صفر من تلك السنة  
وهذه اسماء اولئك الضباط الذين صدر  
عليهم ذلك الامر المنو به في فصل سابق  
وبيان رتبهم

اسماء	رتب
السيد منير	يوزباشي طوبجي
احمد قنديل	.
حسن علي	ملازم اول طوبجي
احمد حليم	ملازم اول طوبجي
محمد امام	ملازم اول طوبجي
يوسف حلي	يوزباشي بياده
علي راقم	كذا
عبد الفتاح فوزي	.
علي الطامي	.
ابراهيم صديق	.
رزق فرج الله	.
حسين علي	.
محمد امين	.
يوسف فهمي	.
عثمان فرغلي	.
محمد عباس	ملازم اول بياده
محمد سامي	كذا
محمود الجندي	.
احمد كامل	.
بكير صديقي	.
حسين شاكر	.
علي حلي	.
محمود عربي	.
احمد همت	.

یوزباشی بیاده	عثمان فرغی	ملازم اول بیاده	یوسف حسن
ملازم اول بیاده	السید حبشی		یوسف کامل
کذا	سلامه سلامه		عباس و هی
	مصطفی حاتم		شمس الجبالی
	عبد الرحمن حلی		خلیفه ابوشب
	علی بدور		محمد طاهر
	احمد هاشم		ابرهیم غنیم
	علی وصفی		سلیمان شکری
	رجب علی		عبد الله حلی
	حجازی محمد		احمد صادق
	احمد شاهین		محمد صادق
	یوری حسن		عبد الله ذهبی
	عبد العزیز ندی		علی کامل
ملازم ثانی بیاده	مصطفی شفیق		سلیمان حسن
کذا	علی سعید	یوزباشی طوبجی	علی فہمی
	علی مناع	ملازم اول طوبجی	محمد زادر
	محمد رفائی	ملازم اول	عمر رشیدی
	ابرهیم محمد کامل	یوزباشی بیاده	السید داود
	سالم زکی	کذا	عبد الواحد رمضان
	مصطفی حلی		عمر شاکر
یوزباشی طوبجی	مصطفی محمد		علی علوی
ملازم اول طوبجی	شاهین نجم		حسن بکار
یوزباشی بیاده	محمد سلیمان		علی رضی
ملازم اول بیاده	حسین بهج		علی فہم
کذا	احمد صبی		علی محمد
	مصطفی عفت		سید احمد مصطفی
یوزباشی بیاده	محمد عمر		عبد المنعم محمود
ملازم ثانی بیاده	مصطفی الایض		احمد سلامه
کذا	سلیمان طعیمہ		سلیمان رجائی
ملازم اول طوبجی	عبد الرحمن رحیمی		احمد صادق

محمد احمد	ملازم اول طوبجي	غلاب غالب	بوزباشي طوبجي
محمد حسن		محمد العسلافي	ملازم اول بياده
محمد حسب الله		عبد الفتاح سليمان	كذا
محمد قريب		محمد حسن	ملازم ثاني بياده
عبد الله شامل	بوزباشي بياده	وهبه محمد	ملازم اول بياده
عبد المجيد محمود	كذا	محمد ابو الحج	كذا
احمد حجاج	ملازم اول بياده	عباس محمد	ملازم ثاني بياده
علي الليثي	كذا	ابو العينين سيد احمد	بوزباشي بياده
محمد شامل		شلي فواد	كذا
محمد بخيري	بوزباشي بياده	السيد حامد	بوزباشي
محمد عماره	كذا	محمد عبد الفتاح	ملازم اول طوبجي
مصطفى عبد ربه		شاي حرب	كذا
شبي خطير		حسن مكي	
احمد القاضي		عبد المطلب حنفي	
حسن سليمان	ملازم اول طوبجي	محمد ابراهيم	بوزباشي
علي رضى	ملازم اول سوارى	خليل وهمي	كذا
علي عبد الدجال	ملازم اول بياده	حسن ابو العطا	
محمد ابو دراع	كذا	طه الزرقاوي	
ابو العلا حسن		احمد السبيسي	
عبد اللطيف لطفي	بوزباشي بياده	بدوي التجار	
يوسف محمد	ملازم اول بياده	ابراهيم عتاب	
حسين موسى	ملازم ثاني بياده	السيد حبلص	ملازم اول بياده
مصطفى صادق	ملازم اول طوبجي	محمد الديب	كذا
محمد عمار	بوزباشي بياده	عامر حندق	
جاد المولى محمد	كذا	احمد حلي	بوزباشي بياده
محمد علي حسن	ملازم اول بياده	مصطفى الحامصي	كذا
محمد عزعوز	ملازم ثاني بياده	مولي ندا	ملازم اول بياده
احمد سيد احمد	بوزباشي بياده	احمد مصطفى	ملازم ثاني بياده
السيد عبد الرحمن	كذا	حسن بريقع	كذا
منجود محمود		حنناوي عبد اللطيف	بوزباشي بياده

محمود الالبي	بوزباشي بياده	عبد الفتاح ابراهيم	بوزباشي سوارى
يوسف واصف	ملازم اول بياده	السيد زهران	ملازم اول بياده
مصطفى سيد احمد	كذا	علي الحامي	كذا
خايل السعداني	ملازم ثاني طوبجي	غانم عبد الخالق	ملازم ثاني بياده
عبد السيد عطيه	ملازم اول سوارى	عبد الله علي	بوزباشي بياده
عبد الفتاح حمادي	ملازم ثاني سوارى	سليمان مثولي	كذا
احمد عوض	ملازم ثاني بياده	سلامه ناجي	ملازم اول بياده
علي ابراهيم	بوزباشي بياده	احمد حسين	كذا
محمد عبد السلام	.	دسوقي خليل	.
عطيه عوده	.	محمد التركاوي	بوزباشي بياده
احمد حسن	.	سلامه شحاته	كذا
ابراهيم العكس	ملازم اول بياده	صفر ذهب	ملازم اول بياده
عبد الرحمن محمود	بوزباشي سوارى	يوسف الحدي	ملازم ثاني بياده
اخراش الضيري	ملازم اول سوارى	عبد الله عراي	بوزباشي بياده
محمد فريد	بوزباشي بياده	حسن الدري	ملازم اول بياده
رحيل عتبه	.	علي الخولي	ملازم اول سوارى
درويش عقاب	ملازم اول بياده	محمد شرف الدين	بوزباشي طوبجي
ابراهيم عثمان	.	نجاري محمد	ملازم اول
رفاعي محمد	ملازم ثاني بياده	عطيه ابو الزغب	ملازم اول بياده
رضوان مبيب	بوزباشي طوبجي	محمد الليث	ملازم اول بياده
محمد نعمت	بوزباشي بياده	محمد نجم	ملازم اول بياده
رضوان حشير	.	حسن حافظ	ملازم اول بياده
علي جاد	.	ومثل هؤلاء الاختصاص ٥٧ ضابطاً من	
موسى الجزار	.	الذين عفي عنهم وجردوا من رتبهم وحرمانهم	
علي الضياري	ملازم اول بياده	من كل حق في رتب الاستيداع ومعايش النقاد	
علي البلبيل	.	طبقاً للامر الصادر في ٢٤ اكتوبر سنة ٨٢ وم	
سيد احمد الشاف	بوزباشي سوارى	محمد رافت	ملازم ثاني بياده
احمد حمدي	كذا	عبد الرحمن انيس	ملازم اول ورفي الى
علي شرف	.	بوزباشي بياده	
خير الله عامر	.	محمد حسنى	ملازم ثاني ورفي الى اول بياده

علي سلامه	بور باشي بياده	ابراهيم حسين	ملازم ثاني ورقي اول بياده
علي محمد	ملازم اول بياده	محمد رمضان	كذا
ابراهيم احمد	ملازم اول بياده	محمد علي	
فرج محمد	ملازم ثاني ورقي اول طوبجي	علي ابوالحسن	ملازم اول ورقي يوز باشي بياده
ابوالنصر عبد الرزاق	يوز باشي بياده	مصطفى امين	ملازم اول ورقي يوز باشي بياده
عامر يونس	كذا	عبد القادر خيري	ملازم ثان ورقي اول طوبجي
احمد احمد		حموده احمد	يوز باشي طوبجي
حسين مظهر		خايل محمود	ملازم ثان طوبجي
موسى شطاط	ملازم اول بياده	علي ابوشاوي	يوز باشي بياده
مصطفى شريف	ملازم ثاني بياده	محمد طلعت	كذا
السيد النجار	ملازم ثاني بياده	عامر صالح	
احمد عز الدين	ملازم ثاني ورقي اول بياده	محمد الشاذلي	
محمد تديم	ملازم ثاني ورقي اول طوبجي	محمد عبدليب	
محمد عنان	ملازم ثاني بياده	نجيب محمد	
حسن فخري	ملازم اول ورقي يوز باشي بياده	محمد بسيوني	
مصطفى حمدي	ملازم اول ورقي يوز باشي بياده	ابوزيد السيسي	ملازم ثاني بياده
ابراهيم حمدي	ملازم ثاني ورقي اول بياده	علي رضا	ملازم اول ورقي يوز باشي بياده
عبد الله علي	ملازم ثاني ورقي اول بياده	محمد عبد الرحيم	كذا
اسماعيل عزمي	يوز باشي بياده	حسين فني	
عمر احمد	يوز باشي بياده	محمد راشد	ملازم ثان ورقي اول بياده
ابراهيم عطيه	ملازم ثاني بياده	عبد الكريم صبري	كذا
احمد عزت	ملازم ثاني بياده	احمد سامي	
محمد ميره	ملازم اول ورقي يوز باشي بياده	مصطفى الشرقاوي	باش جاويش ورقي الى ملازم
ابراهيم فؤاد	ملازم ثاني ورقي اول بياده	ثان احمد مصطفى	يوز باشي بياده
عبد الفتاح خليل	يوز باشي بياده	وبعد انت صدرت الاوامر الخديويه	
علي اسماعيل	يوز باشي بياده	باجدال حكم القتل الصادر على احمد عرابي	
احمد الزمر	يوز باشي بياده	وطلبه عصمت وعبد العال حلي وعلي فني	
سيد احمد حمدي	ملازم ثاني ورقي اول بياده	ومحمود فني ومحمود سامي ويعقوب سامي	
مصطفى عارف	ملازم ثاني ورقي اول بياده	بالتفي المؤبد من الاقطار المصرية وملحقاتها	
احمد حمدي	ملازم اول سوري	وبعد ان صدر ايضا الامران الفاضيان بخریدم	

من املاكهم وموجوداتهم ورتبهم وبنائهم وما كانوا حاصلين عليه من علامات الشرف والامتياز جرى تنفيذ الامر الثاني فشككت اللجنة التي ورد فيم الكلام عليها واخذت في اعمالها التي تبطل بها بحصر املاك السبعة الروساء وموجوداتهم ثم تم تنفيذ الامر الثالث في خامس وعشرين ديسمبر فأخذوا الى قصر النيل حيث تلا عليهم وكيل الجهادية نص الامر الصادر بتجريدهم من الرتب وغيرها على مشهد كثيرين من رجال الجند وما والصف ضباط والوطنيين والاجاب ثم أعيدوا الى مساكنهم

اما الامر الاول وهو الامر القاضي بتفهم من الفطر المصري فقد اقتضت مراحم الخديو امهال تنفيذه الى ان يتمكن كل منهم من قضاء مصالحه الخصوصية ويعرف من بشا ان يصاحبه من عائلته واتباعه الى مقام فلما تم لم ذلك نفذ الحكم عليهم فاعد لهم ليلة الاربعاء الواقع في ٢٧ ديسمبر فطار خصوصي من قطارات السكة الحديدية لينقلهم الى السويس ومنها الى جزيرة سيلان مقام المعين ثم سبقوا من معابهم الى قصر النيل مستحيين من عائلاتهم من انقبضوا لمرافقتهم الى مقرهم الجديد ثم ركبو الفطار الذي اعد لنقلهم وسار بهم ومن معهم من رجال الحفظ الى السويس فبلغوها في الساعة الثامنة (على الاصطلاح الانجليزي) من صباح الاربعاء الموافق ٢٧ ديسمبر سنة ٨٢

ولما وصلوا اليها اتخذت محافظة المدينة وسائل الحفظ عليهم وهم في الفطار فارسلت الفطار الى الحوض لينتظر فيه دخول الباخرة

المعدة الى سفهم من السويس

اما الباخرة المذكورة المسماة (ماريوتيس) فكان دخولها الى المينا في الساعة العاشرة على قاعدة التوقيت الافرنجية من صباح ذلك اليوم فانزلوا اليها جميعا ثم استقرت الباخرة في المينا الى انتضاء الساعة الاولى بعد ظهر اليوم المذكور وحين ذاك قامت بهم تشق العباب فاصدة جزيرة سيلان

وعقب ان تم ارسال المثيبين الى محل اقامتهم صدر امر خديوي في ٢٢ صفر ١٣٠٢ يناير (كانون الثاني) بالعفو عن جميع الذين كان لهم اشتراك في الحوادث الثورية وهذه صورته

### امر عال

(نحن خديو مصر)

بناء على ما جبلنا عليه من الرأفة والشفقة نحو اهالي الفطر المصري ورغبنا في ايجاد الراحة والاتفاق بين جميع الاهالي بطرح ما حصل في زوايا النسيان والعنوة وبناء على كون رساء المنسبيين في الحلل الذي اورث الفطر الضرر الجسيم صار مجازاتهم ونرى ان سلوك من تبعهم لم يكن الا نتيجة ارهاب او اضلال امرنا بما هو آت

المادة الاولى . قد عفونا عفوًا عامًا عن جميع اهالي الفطر المصري الذين اقترفوا جريمة او خنعة سياسية في الحوادث الثورية التي حصلت اخيراً في الفطر المصري ما عدا اولئك الذين صدرت عليهم لغاية يومنا هذا احكام او اوامر بالعقوبة

المادة الثانية . على نظار دواوين حكومتنا

تنفيذ امرنا هذا كل فيما يخصه

وجاء في ذيل هذا الامر توقيع كل من  
الخديو ورئيس مجلس النظار شريف باشا وناظر  
الداخلية اسماعيل باشا ايوب وناظر البحرية  
والبحرية عمر باشا لطفي وناظر المالية حيدر  
باشا وناظر الخفائية فخري باشا وناظر الاشغال  
العمومية علي باشا مبارك وناظر الاوقاف محمد  
زكي باشا وناظر المعارف خيري باشا

وقد تقدم لنا في الصفحة الثالثة من هذا  
الجزء ان توهنا بتشكيل لجنة مخصوصة في طنطا  
لتحقيق مواد القتل والقتل والنهب وذلك وفقاً  
لتسبيق الحوادث في ٢٦ صفر سنة ١٢٠٠ صدر  
امر خديوي بالقاء تلك اللجنة وتشكيل ثلاث  
لجان مخصوصة لتحقيق ما وقع من الثورة العسكرية  
من حوادث السرقة والقتل والقتل والتعدي  
والنهب والحريق في القطر المصري ما خلا ثغر  
الاسكندرية ورسم بان يكون مركز الاولى منها  
في طنطا وتختص بالنظر في كل ما وقع من  
الامور المذكورة في مديرية الغربية ما خلا  
الحلة الكبرى وفي مديرية البحيرة وسائر مديريات  
الوجه القبلي اذا كان هناك وقائع من هذا  
القبيل والثانية في الحلة الكبرى وتختص بالنظر  
في كل ما وقع في مديرتي البحيرة والمنوفية .  
قال وعلى كل من هذه اللجان تحرير تقرير  
عن كل قضية تنظرها واقامة الدعوى على  
كل شخص تنضم له جناية وان تقرير الدعوى  
والمستندات المرفوقة به يصير تقديمها للمحكمة  
المخصوصة المكلفة بالنظر في الدعوى وتوقيع  
الجزاء وعلى كل لجنة ان ترسل من قبلها مندوباً  
لينوب عنها امام المحكمة المخصوصة في ابداء اوجه

مستنداته في كل دعوى يقدمها وان لكل لجنة  
ان تطلب ضبط اي شخص يقتضي طلب يتقدم  
منه لمدير الجهة المكلفة بتنفيذ هذا الطلب وان  
للفصليات ارسال من يتوب عنهم بالحضور  
في جلسات اللجان ولا يجوز لمن يعينه الاشتراك  
في المداولات بل يكون له حق تبليغ اللجنة ما  
يبدوله من الملاحظة والرأي بواسطة الرئيس  
وعكفت اللجان جميعها على اتمام ما عهد  
به اليها وانار اعمالها ظاهرة في الاجزاء التالية  
وقد تبدل في بعضها الرؤساء والمأمورون فإنا  
رأينا من فائدت في ذكر وقوع التبدل وذكر  
اسماء المستبدلين وانما اقتصرنا على التنويه باسماء  
الرؤساء والاعضاء لدى وقوع التعيين الاول  
وحكمت محكمة الاسكندرية العسكرية على  
سليمان داود مضم ناز الخراب في مباني  
الاسكندرية بعقاب الاعدام فنفذ عليه الحكم في  
ساحة « المتشبة » بين الابنية المخزية وقضي  
على السيد قنديل بالتقي الى سواكن مدة سبع  
سنوات وقضت المحكمة المذكورة ايضاً بالاعدام  
على يوسف ابوديه وحسن الدالي وسيد احمد  
الفرس ومحمد نجم ومحمد الصبان واحمد بركات  
والحاج بكير الجزار وقضي على كثير من غيرهم  
بالاعدام وغيره من انواع العقاب ما هو مدين  
مذكور في التقارير ومضابط الاحكام المثبتة  
جميعها في الاجزاء التالية لهذا الجزء ولم يبق  
مفتلاً من يد الحكومة الا محمد عبيد وعبدالله نديم

## فصل

## في لائحة اللورد غرنفيل

في التي اشرنا اليها في اواخر الفصل  
المخصص بالغناء المرافضة المتنوية نفرد لها هذا  
الفصل المخصوص ونقول

نظمت الحكومة الانكليزية هذه اللائحة أثناء  
الاحوال التالية لاقتضاء الحوادث العسكرية  
وارسلها الى وكلائها لدى الباب العالي وفرنسا  
والمانيا ورومانيا وروسيا وايطاليا فبدت في ذلك  
الوقت موضوعاً مهماً لارباب البصيرة والتفند  
ولكن ما ادرج فيها من شواهد الاعتدال  
وابصاح اليات الصافية جاء ذا وقع حسن  
كان القول اقل ما نالته حظاً وتصيباً

قال فيها اللورد غرنفيل . ان سير الحوادث  
الاخيرة قد اوجب على حكومة جلالة الملكة  
تقع العصيان العسكري في مصر وإعادة الراحة  
والنظام اليها فكانت مهمة وددنا لو شاركتنا فيها  
سائر الدول وقد انقضت والحمد لله وبني  
الجيش الانكليزي مستقراً في مصر فحفظ فيها  
النظام ويؤيد جاب الأمن ولكن الحكومة  
الانكليزية على عزم ان تسترجعه الى بلاده  
منى سمحت بذلك حالة الضر والتعطيلات التي  
تجبري على سننها تأييد السلطة من الخديوي

وان مركز حكومة الملكة اراء الخديوي قاض  
عليها باتخاذ الوسائط التي تكفل باستحسان  
الجميع للنظام الذي ستصير اليه حالة مصر في  
الاستقبال بحيث يكون مفروفاً بالثبات والنجاح  
اما المسائل التي ينبغي البحث فيها للوصول  
الى هذه الغاية فنقسم الى قسمين اولها يتعلق

بالدول الاخر وهو ما يجب المفاخرة في شأنه  
بين الدول الأوروبية والتوافق عليه والثاني  
يختص بالادارة الداخلية دون سواها

ففي شأن القسم الاول اقول ان الحوادث  
الاخيرة نهت الافكار بوجه خصوصي الى ترعة  
السويس . اولاً بالنظر الى الخطر الذي احدث  
فيها أثناء المدة البسيطة التي استحكمت فيها الثورة .  
ثانياً بالنظر الى حلول الجيش الانكليزي في  
تلك التربة واتخاذها اباحاً نقطة للاعمال التي  
انتمى على قصد تعضيد سلطة الخديوي وامداده  
بالقوة . ثالثاً بالنظر الى الملك الذي ملكته  
ادارة شركة التربة وموظفوها أثناء اختلال  
الحالة وانتشاب القتال

وفيما يتعلق بالوجهين الاولين من الواجهة  
الثلاثة التي تقدم ابرادها نظن الحكومة الانكليزية  
ان من مصلحة كل دولة من الدول ان تكون  
الملاحة حرة في التربة على الاشرار بل ان لا  
تكون معرضة للتعطيل او المخاطر في ازمة  
الحروب وقد اتفق ادى الجميع ان النداء  
التي اتخذتها الحكومة الانكليزية اوقاية الملاحة  
واستخدامها للتربة في تقع الجناب الخديوي وإعادة  
سلطته لم يكن فيها ما يعيب بالمبادئ العمومية  
الاتفة الذكر غير ان حكومة جلالة الملكة من  
رأيها ان تنفي الدول العظيمة على قرار النظام  
الآتي الذكر ابتغاء الوصول الى اقرار حالة  
التربة على اساس متين بصونه من كل خطر  
يحصل حدوثه وهي تعتبره نظاماً شأنه ان يعود  
عليهم بالفائدة وسيكون فيها بعد للدول الاخر  
اشتراك فيه اما النظام فهو

اولاً تكون التربة في جميع الازمنة والافاق

حق مباحة لمرور السفن من أي جنس وراية  
ثانيًا في زمن الحرب تعيين المدة التي تضطر  
سفن الدول المتحاربة إلى قضائها في التربة  
ولكن لا يسمح لها بإفراغ مهابت وذخائر حربية  
على ضفاف التربة

ثالثًا لا يرخص لأية دولة كانت في التنبه  
بأمور عدوانية في التربة أو جوارها أو في المياه  
المصرية حتى في الحالة التي تكون الدولة العدائية  
فيها إحدى الدول المتحاربة

رابعًا لا تجري أحكام الشرطين الأولين  
المذكورين في البندين الأول والثاني على الوسائل  
اللازمة للدفاع عن مصر

خامسًا يجب على كل دولة نشأ عن  
سفنها ضرر ما في التربة أن تحمل نفقات  
تعويض الضرر

سادسًا ستخضع مصر جميع ما في استطاعتها  
من الوسائل لمراقبة رعاية الشروط المتعلقة بعدم  
نقل شيء من ضفاف التربة إلى سفن الدول  
المتحاربة أو انزال شيء إليها من ممتلكاتها

سابعًا لا يجوز إنشاء حصون واستحكامات  
على خط التربة أو في جوارها

ثامنًا لا يكون لأحد قط حق استعادة  
النظر في مادت من مواد هذه النسوبة بدعوى  
انها مخزنة بما للحكومة المصرية من حقوق التملك  
وإذا وجهنا النظر إلى التنظيمات المالية التي

كانت موضوع اتحاد الدول لما بينها وبين  
قانون التصفية من العلاقات جاز لنا القول ان  
حكومة الملكة ترى انه من الواجب ان تنظم  
ادارة املاك الدائم السنية وغيرها على طريقة  
أكثر اقتصادًا وسهولة في المأخذ من ذي قبل

وذلك بادخال بعض اصلاحات مفصلة لا تعبت  
بطاينة الدائنين وهي تأمل ان يتيسر لها  
عما قليل بسط آرائها في هذا الشأن

ومن المسائل التي لجميع الدول مصلحة  
فيها وتعلق بالمسألة المالية العمومية أيضًا  
مسألة الناء ضريبة متساوية على كل من  
الاجانب والوطنيين فان حكومة جلالة الملكة  
تنتي بان الدول سيوافقها على قبول أي  
الاقتراحات العادلة التي تترجها الحكومة  
المصرية فيما يتعلق بمساواة الاجانب بالوطنيين  
باعتبار الضرائب التي يوجد الاجانب معينين  
منها في الوقت الحاضر

اما المجالس المختلطة التي انشئت في مصر  
بمقتضى اتفاق دولي لتصل قضايا مدنية تحدث  
بين اجانب ووطنيين فلا تتهملون ان مدة  
نظامها الحالي الذي وقع التوافق عليه في شهر  
جنايو من العام الثالث ستمضي في غرة فبراير  
التادم وقد اشارت حكومة جلالة الملكة على  
الوزارة المصرية بان تؤجل ذلك الى سنة  
أخرى بحيث يمكن بمرور الايام خفض بعض  
اصلاحات يجب ادخالها في القوانين والدعاوي  
التي لم يمكن اجراؤها بسبب ما حدث في  
السنة الحاضرة

هذه هي خلاصة مجمل المسائل التي يتعلق  
بالدول توتوا تقرير قضاياها الدولية

ولقد رأت حكومة جلالة الملكة بالنظر  
الى مقتضيات الحوادث التي اوجبت عليها  
التقدم في ابداء الرأي ان تطلع الدول على  
مقاصدها وتضع امامهن صورتها ليعين فيها  
النظر فلعليها تحوز لديهن قبولاً

وان المسائل المحدودة من الرتبة الثانية  
 فاعلم ما تعلق بتنظيم قوة تصون الراحة  
 العمومية من هجمات الاعداء داخلية كانت او  
 خارجية وقد رأت حكومة جلالة الملكة مراعاة  
 لمخاوف الاقتصاد ان يكون الجيش المصري قليل العدد  
 وان يجعل حفظ الامن متعلقاً بالجند رمة والبوليس  
 وقد طلب سمو الخديو ووزرائه تعيين  
 ضباط انكليز لبعض مراتب في الجيش تحت  
 امرة الرئيس الاعظم وهو سمو الخديو فقبلت  
 حكومة جلالة الملكة ان يعين مثل اولئك  
 الضباط وان يسفروا في مراتبهم الى زمن ما  
 واشترطت بذلك امكان ارتقاء الضباط من  
 المصريين الى الرتب العالية ولا تزال الافكار  
 تحول في ساحة هذا الرأي على ان القواعد  
 العمومية في شأنه قد سبق توضيحها وبيانها فيما  
 تقدم فلا حاجة الى الزيادة

ومن اهم النظم الادارية الحديثة العهد  
 نظام المراقبة العمومية المشتركة بين كل من  
 دولتي انكلترا وفرنسا وهي المراقبة التي كانت  
 من متعلقاتها النظر في ايرادات وتنفقات الحكومة  
 التي فازت بتصديق انكلترا وفرنسا عليها

وسأنا على ذلك رأيت ان اطلعكم على  
 صورة اللائحة الرسمية التي ارسلتها الحكومة  
 المصرية الى وكلاء دولتي فرنسا وانكلترا في  
 سابع الشهر الجاري واقدم لحكومتيكم التي تشفون  
 اليها نسخة عنها وهي تشتمل على الكلام المتعلق  
 بالغاء المراقبة وبعض الاسباب الباعنة على  
 الغائها وان ارسل اليكم من ضمن هذا الرقم  
 صورة التعليمات التي خاطبت بها حكومة جلالة  
 الملكة اللورد دفرين جواباً على تلك اللائحة

ثم أتت بناء على الاسباب الموضحة في هذه  
 اللائحة واعتاداً على تعيين موظف اوروبي  
 يكون في الوقت الحاضر بصفة مستشار لسمو  
 الخديو يظهر ان حكومة جلالة الملكة مستعدة  
 لان تسلم باقتراح الحكومة الخديوية وتطلب من  
 الحكومة الفرنسية الموافقة عليه

وقد اكدت حكومة جلالة الملكة على سمو  
 الخديو باعتماد طريقة ملائمة لانفاذ احكام العدل  
 في البلاد وهي على يقين من انه ستخذ الوسائل  
 اللازمة للحصول على تلك الغاية في زمن يسير  
 وافقت ايضا سمو ما لتجارة الرقيق من  
 الاتار في البلاد المصرية وبازالة الاستعباد من  
 تلك الديار على قدر ما تمكن الاحوال من  
 التعويل على الوسائل الآيلة الى تحصيل هذه  
 الغاية وعند سروح الفرصة لا تقاوم في الطلب  
 من سمو الخديو ان يتخذ الوسائل اللازمة لمنع  
 هذه المخدورات وازالتها من البلاد

وفي علينا ان نأتي على ذكر المسألة  
 المتعاقبة بخبر النظم السياسية في مصر  
 التي تستوجب اذنيها واختلافا دواء شافياً  
 لا غشال الاحوال في مصر وبحسب مدققاً فيها  
 لحكومة جلالة الملكة نظراً ان ادخال بعض  
 النظم التي تجعل في حالة الحكومة الوطنية تحسناً  
 ويهدد القوانين الخديوية سبل الثبات والسلام  
 ويؤيد جانبها ويصونها من الشوائب والعيارض  
 وهي تتنظر ان يرد اليها من وكلائها في مصر  
 اخبار وايضا حات لتسعى وراء الغاية التي تلائم  
 الحالة الحاضرة وتضمن للبلاد مستقبلاً سعيداً  
 وقد رأت حكومة جلالة الملكة ان تجعل  
 الدول على علم بجميع هذه القضايا التي تتعلق

بسلامة النظر المصري وأمنه ونظامه ورأت من واجباتها ان تشير على سمو الخديو باتخاذ الطرق المثلثة لانتفاذ قوته وتوطيد سلطته وإن تكون وثيقة بان الاعمال التي قامت بها تنصدق عليها جميع الدول اللواتي يمتن ترقية مصر وتقدمها وإني اطلب ان تقدموا نسخة من هذه اللائحة الى الحكومة التي اتم لديها . ( غرنفل )

ومما ظهرت هذه اللائحة الى عالم الوجود حتى اجهت بامرها الالسة والاقلام واخذت الجرائد على اختلاف طبقاتها تفيض في شأنها وتعلق الشروح عليها وكان من الصحف التركية ان طفقت تندد بها وتسويئ النيات التي ينبت عليها بالرغم عما جاء فيها من العبارات التي شئت عن نية طاهرة ومقاصد سالمة من شوائب الاطماع فقالت ان جميع الدول تقبضت من لائحة انكلترا وطق مجلس وكلاء الدولة العلية بعد صدور هذه اللائحة يلتم ويتناوض في قضاياها المهمة فقرروا في جلساتهم الابتدائية ان يبحث في كل قضية منها واحدة بعد اخرى .

وتداول اثناء تلك الجلسات الاول فيما اذا كان ينبغي ان يحجب على تلك اللائحة بالطريقة الرسمية فقررت بناء على كل عمل ينفذ في النظر المصري بدون مشورة الباب العالي بحسب ملغيا رأت الوزارة العثمانية من الواجب ان تبحث الى انكلترا بلائحة رسمية جواباً على ما بسطته في لائحتها وإن تقدمها الى كل من الدول .

وارسل وزير الخارجية العثمانية الى بعض الدول الاوربية يطلب اليهم ابداء رأيهم في المسألة فقابلت صحف الاسنانة هذا التلح

بالاستحسان وقالت نعم ما فعل الوزراء فانه من المهم ان نقف على افكار الدول قبل اصدار الجواب وكيف كانت الحال نرى لانفسنا حقاً بالتصرف في المسألة على ما نراه واجب الاجراء فان المسألة مصرية محضة ومصر تابعة للدولة العلية ومما يكن من تعرقل الحالة الداخلية في مصر والتقلبات التي طرأت عليها وتحولت اليها فما يتعلق بنا منها لا يصعب فصله وحله على من نظر اليها من وجهها الشرعي .

وازاء اثبات الجرائد التركية ان الدول ثرت من لائحة انكلترا اكد مكاتب جريدة التمس في وياته ان الدول حلت تلك اللائحة محل التبول والاستحسان .

وقامت حرب اقلام من اجل اللائحة الانكليزية فكانت صحف لوندرة تجتهد باقتناع الجرائد التركية وبعض الصحف المضادة لسياسة انكلترا ان مآل اللائحة يقيد استعداد الحكومة الانكليزية لتضحية ما في وسعها تأييداً للجانب الجواب الخديوي ونعصيده وترقية لمصر وإهلها بدون ان تمس حقوق الباب العالي المفررة في العهود والفرمانات السلطانية وان التدابير المالية الموضحة في اللائحة شأنها ان تبعث على تقدم الاهالي في طريق الحرية والمدنية وإن الاقتراحات المتعلقة بترعة السويس تضمن جميعها ثبات حكومة نقضي بالانصاف

واثناء الجاولات في مضار تلك المناظرات السياسية قصر البحث على بيان ما اذا كانت تلك اللائحة تدل على انصراف عزم انكلترا الى الاستقرار في القطر المصري زمناً طويلاً ام لا فاعلنت الجرائد الانكليزية ان ما ورد في

## استقلال مصر

واعتمدت جرائد باريس لائحة اللورد غرنيل  
حيلة لالغاء ناموس التصفية وحجة تندرج بها  
الى تحصيل غايتها ونوم بقضاياها ان انكثرة  
قد بذلت جهودها واستخدمت جميع الوسائل في  
حيل الاستئصال على رضى الحكومة الفرنسية  
وان اللائحة الموما اليها تعيد ذكر الاسباب التي  
اتخذتها الحكومة الانكليزية حجة للانفصال عن  
الحكومة الفرنسية في مراقبتها للادارة المالية  
المصرية

وارسل الموسيو دوكلر ناظر خارجية فرنسا  
الى انكثرة جوابا على هذه اللائحة بين مصالح  
فرنسا السياسية في مصر ويؤيد حنفا بالمحافظة على  
ما اراعاباها في القطر المصري من المصالح المالية.  
واختلفت الاقوال في جواب الباب العالي  
على لائحة اللورد غرنيل فمن الناس من قال  
انه سيقتض كل ما بسطه اللورد فيها وذهب  
اخرى الى انه سيلم بمبادئها ولكنه يطلب  
تعديلها او انه لا يجيب عليها البتة

ثم جرى على الالسنه ان الدوائر السياسية  
في الاستانة نظن ان الباب العالي لا يجيب على  
اللائحة الآتية الذكر ولكنه سيرفع الحجة عليها  
مجنها بالحصول على عضد الدول اللواتي  
اجبن عليها بمعارضتهن للحكومة الانكليزية فيما  
تريد ان تجري في القطر المصري  
اما جواب الدول على اللائحة فكان على  
ما في الايضاح الآتي

فيلت الحكومة الروسية مآل اللائحة ولكن  
اشتراطت ان يكون لها حق البحث والمفاوضة في  
تفاصيلها

اللائحة بصير جليا الى ان انكثرة غير موجهة  
البتة الى القول في معارضة طريقتة بخلاف  
ما تراه جرائد فرنسا التي تؤكد ان الحكومة  
الانكليزية قد حلت في القطر المصري وضمت  
اليها بقية قسم من اقسام مملكتها وهو معنى  
تعذر علينا استخراج من تلك اللائحة التي لم  
تبحث الا في تنظيم مصر ووقاية الملاحة في  
ترعة السويس شارحة للمواضع المختلفة التي  
تتعلق بتأيد النظام في مصر واعادة الامن اليها  
وقد كان من اعم مباحثها النظر في حالة اصلاح  
الضرائب وجعل الاجانب والوطنيين خاضعين  
لقانون واحد متساوين في الحقوق ثم تحرير  
القانون القضائي وتنظيم الجند والبوليس وتقرير  
حالة الملاحة في ترعة السويس في الزمن  
الحاضر والزمن المقبل

وكان في اعتقاد الجرائد الفرنسية ان  
انكثرة لم تبعث بهذه اللائحة الى الدول الانبسط  
فيها منع سياستها الآتية وترفع من افكار  
الفرنسيين ما تامل في عقولهم من ان انكثرة  
ميالة الى الاستئثار بالامر والاستيلاء على القطر  
دائسة باقدام المطامع حقوق الدول ومصالح  
الامم العمومية

والنت الصحف الفرنسية على سياسة الموسيو  
دوكلر لانه ابان بطريقة ودية عدم ارتضائه  
باقتراحات انكثرة وارنياعه اليها ودفع بذلك عن  
شرف الامة الفرنسية وكرامتها وكانت في خلال  
هذاثناء تحذر انكثرة من الانفراد بمصر وتعلن لها  
انها اذا لم تدعن الى مطالب الحكومة الفرنسية  
تعين على فرنسا ان تقي مصالحها في مصر ولا  
يصعب عليها ايجاد رقيقة لها تمها بالمحافظة على

الآتي بيانه مرتبات الضباط والصف ضباط  
والعساكر المصريين الموجودين تحت السلاح  
وجميع الأشخاص المعيّنين في خدمات عسكرية  
متعلقة بالجيش

رتبة اللواء وله عايفتان الخيول	٦٥٠٠
رتبة المير الای وله عايفتان	٤٧٠٠
رتبة الفائقام وله عايفة واحدة	٢٠٠٠
وان كان حكدار اورطة بيادة او	
الای سوارى او ياوراً فعليقتان	
رتبة البكباشي وله عايفة واحدة وان	٢٥٠٠
كان حكدار بطارية او قوسدان	
سوارى ثان فعليقتان	
رتبة الصاغفول غاسي وله عايفة واحدة	١٥٠٠
رتبة البوزباشي وله تعيين نفرين مطلقاً	٧٥٠
وثن الكساري ما دام تحت السلاح	
رتبة الملازم الاول وله تعيين	
نفرين مطلقاً وثن الكساري ما زال	٤٥٠
تحت السلاح	
رتبة الملازم الثاني وله تعيين نفرين	
مطلقاً ما دام تحت السلاح	٤٠٠
صولفول اغاسي وله تعيين واحد ثم	
ثن كساري ما دام تحت السلاح	
الباشجاويش	٧٠
البلوك امين	٦٠
الحجاويش	٥٠
الاونباشي	٤٠
النفر	٣٠

وصدر في اليوم نفسه امر آخر متعلق  
بمرتبات العساكر مؤداه ان روائب العساكر  
وصف الضباط لغاية درجة الباشجاويش بربة

وكان جواب اوستريا وابتاليا ملائمة  
اشان اللائحة الانكليزية غير خارج عن  
حد الموافقة على موضوعها  
واوضحت المانيا ان ليس لها في مصر مصلحة  
مهمة ولكنها تود ان تكون الدول متوافقة عليها  
اما فرنسا فولكن تكن لم تجب على اللائحة  
جواباً صريحاً شيئاً بجواب كل من الدول  
المشار اليها الا ان مخبراتها مع الحكومة الانكليزية  
بعد صدور اللائحة كانت ناطقة بعدم ارتياحها  
اليها وتسليمها بها ومن ذلك استتجت الجرائد  
الفرنسية ان الموسيودوكر اجاب على لائحة  
الوردغرنيل جواباً سليماً على نحو ما تقدمت لنا  
الاشارة اليه .

واما الباب العالي فقد اخرج على اللائحة  
احتجاجاً صريحاً قائلاً بعد ان دقق البحث في  
محتوياتها رأى انها تعبت بحقوقه وسيادته على  
القطر المصري .

## فصل

### في ذكر احوال عمومية

#### متعلقة بداخلية البلاد

اوردنا في فصل سابق ان الخديو اصدر  
بعد انقضاء الحوادث واستتباب الراحة امراً  
ناطقاً بارجاع مرتبات الضباط والصف ضباط  
الى ما كانت عليه قبل صدور الامر المؤرخ  
في ٢١ جمادى الاولى سنة ١٢٩٨ فبعد صدور  
الحكم على العربيين اصدر في ٢١ مارس سنة  
١٨٩٢ و ١٢ جمادى الاولى سنة ١٣٠٠ امراً  
قاضياً بالغاء الامر المشير الى ارجاع المرتبات  
المذكورة على ما مر بيانه وبان تعتبر على الصورة

كانت او مخرجة او في سلك الجندرية والوالبس  
نصرف لهم ثمنها ولا يستقطع منها اليوم الاحياطي  
وذلك حيث ان استقطاع اليوم الاحياطي  
من موظفي الحكومة كان جارياً في مقابلة ترتيب  
المعاشات التي يستحقونها بعد الاتصال من  
الخدمة الميرية وحيث ان العساكر المصرية وصف  
الضباط الى درجة الباشا وارش لم يكن مقرراً  
لم راتب الا في احوال استثنائية كالمصابين  
في الحروب بمعاقات تجعلهم غير لائقين للخدمات  
العسكرية وكالذين يظراً عليهم عائل وامراض  
تسببهم من تأدية الخدمة او اكتساب المعاش في الخارج  
واصدر مجلس النظار قراراً بالغاء قسم  
الاملاك في نظارة المالية واحالة اعماله على قسم  
الابرادات بالمالية واخذ ما يلزم له من عمال  
قسم الاملاك على قدر الضرورة

واُرسل هذا القرار من رئاسة مجلس النظار  
الى نظارة المالية في ٢٤ مارس سنة ١٨٨٢ ليجري  
العمل على مقتضاه فبمقتضى نظارة المالية الى  
جميع الجهات التي يوجد فيها عقارات تخص  
بالحكومة وهذا نص ذلك القرار

في المجلس المعقد يوم الاحد الموافق ٢  
جمادى الاولى سنة ١٢٠ و ١٨ مارس سنة ١٨٨٢  
صارت المذكورة فيما اذا كان يوافق الاستمرار  
في بيع املاك الميري الحرة او يصير توقيفه ان  
يجري تعديل القاعدة المتبعة الان في البيع  
ولما تلاحظ من ان المصاريف المترتبة على  
اجراءات البيع المذكور تبلغ الان خمس القيمة المتحصلة  
من المباع وان هذه المصاريف جسيمة جداً خصوصاً  
وان الحكومة ليست مضطرة الان الى بيع ما تبقى من  
املاكها المذكورة فتقرر الغاء قسم الاملاك الموجود

بنظارة المالية واحالة اعماله على قسم الابرادات بها  
واخذ ما يلزم لها من عمال قسم الاملاك المذكور  
بقدر الضرورة وانه من الان فصاعداً تبطل  
طريقة الاعلان والنشر مباشرة من طرف الحكومة  
عما يراد بيعه من الاملاك المذكورة انما اذا رغب  
احد مشتري عقار منها وقدم عنه طلب الى  
المديرية او للمحافظة الكائن بدائرتها ذلك  
العقار او لنظارة المالية اذا كان بالمخرصة فنظارة  
المالية تجري طرحه في المزاد واستيفاء الاجراءات  
المخصوص عنها في لائحة البيع الى ان يرى فيه  
المزاد

وفي ٨ ابريل سنة ١٨٨٢ اصدر مجلس  
النظار قراراً محدداً ميعاد ستة اشهر من تاريخ  
ذلك القرار المدائن ارباب المطالبات بالتصفية  
الذين تقررت مطالباتهم بناء على ما تدون في  
الوجه الثاني من البند السادس والستين من  
قانون التصفية الصادر في ١٧ يوليو سنة ١٨٨٠  
لكي يقدموا سندات مطالباتهم ويطلبوا تسويتها  
وبعد مضي الميعاد المذكور لا يقبل من احد  
المدائنين المذكورين طلب بخصوص سداد  
مطلوبه

وقرر ان لا يسري حكم هذا القرار على  
انواع الديون الآتي بيانها وهي  
اولاً الديون الموضوعة موضع القضاء  
والنصل امام المحاكم القضائية  
ثانياً الديون التي قدمت طلباتها ولم تتم  
تسويتها

ثالثاً المبالغ التي ابقى صرفها وقت تسوية  
الطلبات المتعلقة بها

وتمتعت صنف الاستانة في واسط عام

وبناء على طلب المومأ اليهم صار تقليده بها الا  
انه طرأ في مبادئ الحوادث الماضية بعض  
حالات اوجبت اتصال حضرة الشيخ محمد  
الانباري من علماء الشافعية وكذلك تعين معه  
ثلاثة من حضرات علماء المذاهب الثلاثة الاخر

للمشاوره فيما ينظر لزوم التروي فيه معهم  
وبعد انقضاء الحوادث التي تقدم ذكرها  
طلب حضرة الشيخ الانباري المومأ اليه الاقاله  
من تلك الوظيفة لداعي ان الاشتغال بها اخره  
عن التاء الدروس وبناء على ذلك صار ارجاع  
الوظيفة المذكورة الى حضرة الشيخ العباسي كما  
كانت من قبل

هذا واذا فرضنا ان المعارض في مسألة  
مفتي المالكية اورد اعتراضه بناء على ما نظره  
في احد اعداد الوقائع المصرية بخصوص الشيخ  
محمد عيش المالكي فلا وجه له حيث ان  
الشيخ المومأ اليه وان كان موسوماً بسمه مفتي  
المالكية لكن ليس هذا بخفي لحصر الافتاء في  
مذهب الامام الاعظم حسب الاجراءات المقررة  
من قبل ولهذا فان مذهبي الامام الشافعي والامام  
احمد بن حنبل ليس لما وظيفة افتاء كما هو  
صريح في الوقائع المصرية في نفس هذه العبارة  
فعدم وجود وظيفة لما واجراء الاحكام الشرعية  
على مذهب الامام الاعظم واختصاص الفتوى  
بهذا المذهب دون غيره كما تقدم كل ذلك  
ما يؤيد عدم وجود وظيفة افتاء حقيقة لمذهب  
المالكية ايضاً

وحيث ان القاعدة المتبعة في المراتب التي تقل  
عن حضرات العلماء هي ان توزع على المستحقين  
من الموجودين فلما انتقل الشيخ عيش الى دار البقا

١٨٨٤ ان الخديو ابطال وظيفة مفتي المالكية  
ثم تددت بذلك وقالت ان هذا من الامور  
الخلة بالديانة الاسلامية فريدت عليها صحيفة  
الوقائع المصرية وهي صحيفة الحكومة الرسمية  
ونشرت ما يأتي

قالت - حاشا ان جنابه الرفيع يفعل امراً  
مخلاً بالديانة الخمدية المتسك بعراها تسكاً  
لا يعتريه ادنى شائبة اعتراض او يأمر باجراء  
ادنى شيء من هذا القيل ولما عدم علم  
النائل بحقيقة الحال اوجه الى الخوض فيما  
لا يعنيه .

على ان الاحكام الشرعية جارية منذ مئتين  
من السنين في الاقطار المصرية على مذهب  
الامام ابي حنيفة النعمان رضي الله عنه اقتداء  
بما هو جار في الاستانة العلية والولايات التابعة  
لها وظيفة الافتاء خاصة بالمذهب المشار اليه  
دون الثلاثة المذاهب الاخرى ولكن كتب هذه  
المذاهب لم يزل تدريسها جارياً في الجامع الازهر  
المشار اليه بغير انقطاع ولا تعطيل .

ومن مدة تزيد عن العشر سنوات كان  
حضرات علماء الازهر طلبوا تنصيب حضرة  
الاتاذ الشيخ محمد العباسي مفتي السادة الخفية  
شيخاً على الجامع لما هو معلوم فيه من الديانة  
والامانة وامكان القيام باداء وظيفة هذه المشيخة  
التي جل القصد منها مراعاة تقدم العلوم والتدريس  
في كل من المذاهب الاربعة والنظر في شؤون  
حضرات العلماء والمدرسين وتقديم من يستحق  
التقدم منهم وترتيب ما يرى موافقة ترتيبهم  
من التخصصات واستمرار الطلبة على ما يؤهلهم  
آناً فآناً الى الاتصال من درجة الى ارقى منها

أتمت هذه القاعدة فيما كان مرناً له

هذه هي حقيقة الحال ولم يحصل تعطيل في دروس مذهب المالكية ولا المذاهب الأخرى ولا إبطال شيء منها مطلقاً بل إن التدريس في كل من المذاهب الأربعة جارٍ على ما كان عليه من ذي قبل

وقد دعت الضرورة إلى بيان ذلك بالتفصيل حتى تتضح جلية الأمر للجميع ولعلم المعترض أنه لم يصادف في قول سوى نوجه اللوم عليه لما ارتكبه من الخطأ. يواجه فيما لا يدري كنه حقيقته مع أنه كان غيباً عن ذلك لولم يجعل نفسه هدفاً لتلك السهام

ورفع ناظر المالية إلى الخديو تقريراً بين فيه حالة الدين السائر إلى غاية عام ١٨٨٢ وقد ألتحقه بيان أنه مراعاة لمقتضى المادة ٦٦ من قانون التصفية الصادر في ١٧ أيلول سنة ١٨٨٠ رأى أن ينظر ذلك التقرير موضعاً فيه حساب أعمال التصفية إلى آخر شهر ديسمبر سنة ١٨٨٢ إذ ذكر أن نتائج هذا العمل مبينة في جدول إجمالي استخراج أرقامه من دفاتر قيم التصفية قال فالمتدرج من تلك الأرقام في الحانة الأولى من الجدول تحت عنوان بيان الدين السائر إلى آخر سنة ١٨٧٩ إنما هو عبارة عن الأرقام المثبتة في الكتاب الأصفر وهو دفتر مجموع الدين السائر إلى آخر سنة ١٨٧٩ الذي نشرته نقابة المالية أيام شكلت لجنة التصفية وكان تقدير قيمة الدين السائر في ذلك الحين قابلاً بالطبيعة للتعديل فيه تعديلاً مسبباً عن الأحكام الصادرة في القضايا المفاداة على الحكومة وعن القرارات الخصوصية الصادرة في نسوية

بعض ديون حصل الإقرار على صحتها عند التصفية وعما ظهر عند مراجعة سندات الديون من الفروقات بين قيمتها الأصلية وقيمتها المدونة في الكتاب الأصفر

وفي الواقع أن الدين السائر كان مقداره إلى آخر سنة ١٨٧٩ - ١٢٠٦٠٨٧٤ جنيهاً و٤٥ قرشاً و٢٩ بارة وأنه بعد التعديلات التي تقدم ذكرها وحسبان صافي الزيادة فقط بلغ إلى آخر سنة ١٨٠٩ - ١٢٤٤٤٨٠٩ جنيهاً و٦٧ قرشاً و٢ بارات ثم ازداد إلى آخر سنة ٨١ فبلغ ١٢٨٨٤٨٥٩ و٧٤ قرشاً و٢١ بارة كما يتبين ذلك من مجموع الخانة الثانية والثالثة من الجدول

وقية الديون التي تم تسديدها من مدد صدور قانون التصفية الصادر في ١٧ أيلول سنة ٨٠ سواء كانت بإعطاء سندات ممتازة أو بالدفع نقدي أو بطريق المقاصة من متأخرات الأموال أو من ديون أخرى مطالوبة للحكومة من مدائني التصفية تبلغ ١٢٤٤٤٨٧٢ جنيهاً و٢١ قرشاً و٢٢ بارة.

فتبين على ذلك لم يكن باقياً في أول يناير سنة ٨٢ ما ينبغي تسديده سوى ٤٤٠٢٨٦ جنيهاً و٥٢ قرشاً و٢٩ بارة ومن المظنون أن جانباً من هذا المبلغ لا يطالب به البتة لأسباب متنوعة.

ومع ذلك فمن الواجب على أن انتهب لجنابكم العالي (خطابه إلى الجناب الخديوي) بأن هذا المبلغ لا يشتمل على قيمة القضايا التي لم يصدر فيها أحكام إلى آخر ديسمبر سنة ١٨٨٢ لانه يتعذر إذ ذاك تحديدها أما موجودات التصفية إلى آخر ديسمبر

سنة ٨٢ فكانت مؤلفة من المبالغ الآتية

جيد

قيمة الباقي تحت تصرف	}	٨٥.٢٩٥ . . . .
التصفية من اصدار سندات		
المناز ومن سندات الموحد		
يبلغ ذلك ١٠٢٣٠٠٠ ليرة		
قيمة اسمية وباحساب	}	١٤٩٥٥٢ ٧٥ . ٥
سعر المناز على واقع المائة		
٩٠ والموحد على واقع المائة		
٧٠ بلغ القيمة الميئة بمينو		
قيمة نقود تعلق التصفية	}	٩١٩٩٤٨ ٧٥ . ٥
موجودة في خزينة نظارة		
المالية او في البنك العثماني		

وقد خصص بقتضى احكام المادة ٦٣ مبالغ اخرى لتكون تحت تصرف التصفية اذا كانت قيمة الموجودات المتقدم بياؤها غير كافية لسداد الدين

وبما ان صرف الدين السائر تنازل الان كثيراً فخلصاً من حالة مثل هذه ربما تمكث سنين عديدة بدون ان يتيسر فيها سداد الديون قد تقرر من مجلس النظار بتاريخ ٢٤ جمادى الاولى سنة ١٣٠٠ ( ٢ ابريل سنة ٨٢ ) انه يجب على ارباب الدين اصحاب المطوبات بالتصفية ان يقدموا سندات مطالباتهم ويطلبوا تسويتها في ميعاد ستة شهور وانه بعد مضي هذا الميعاد لا يقبل من احد الدائنين المذكورين طلب ما يخص سداد مطلوبه وان حكم هذا القرار لا يسري على انواع الديون الاتي بياؤها وهي

اولاً - الديون المتنام بشأنها قضايا امام

المحاكم النضائية

ثانياً - الديون التي تقدمت طلباتها ولم تنسب

تسويتها الى الان

ثالثاً - المبالغ التي ابقى اصرافها وقت تصفية

الطلبات المتعلقة بها

ومن اهم الاحوال العمومية التي افردنا لها هذا الفصل الخصوص استعفاء دوللو رياض باشا من نظارة الداخلية على اثر ما ظهر له من نيات الانكياز التي انصرفت الى مساعدة عراقي ورفقاءه أثناء محاكمهم فخاصت الجرائد الفرنسية في هذا الشأن وقدرت قدره فيما قالت فنشرت جريدة الديبا فصلاً مطولاً انت فيه على بيان ان استعفاءه من نظارة الداخلية جاء موجباً لسكدر الخواطر لا اعتباراً من افراد رجال مصر الذين لم فيها ما اثر غمراء بانعام التنظيمات الادارية والحرص على حرية الاحكام وانه كان للتحدين المستشار الوحيد الذي قابل بالفكر الناقب وسداد الرأي ودقة النظر كل ما نشأ عن الدسائس والمفاسد الى ان قالت : ولما دعي رياض باشا الى استلام زمام الوزارة بعد سقوط العصاة اخذ يقاوم مطالب الانكياز بما هو معهود به من الغيرة الوطنية التي كانت حفيظة بالنزول الذي ناله في مقاومته العصبة العرابية

واحدث جميع الجرائد الخطيرة فعل رياض باشا في اثاره الاستعفاء على قبول خدمة لا يستطيع فيها اجراء الاعمال الوطنية من غير معارض وعين بدلاً منه اسمعيل باشا ابوب الذي توفاه الله عام ٨٤ ثم استعفى رحمه الله من هذا المنصب بعد بضعة شهور من تعيينه فيه وعين خلفاً له خيرى باشا

وما يتعلق بالقانون النظامي المصري ان  
هذا القانون بعد ان استغرق النظر فيه اياماً  
طويلاً صدر به الامر الخديوي مؤرخاً في ١ مايو  
عام ٨٣ ناطقاً بما يأتي

### الباب الاول

المادة الاولى . بشكل

اولاً مجالس مديريات في كل مديرية مجلس  
ثانياً مجلس شورى القوانين  
ثالثاً جمعية عمومية

رابعاً مجلس شورى الحكومة

### الباب الثاني

( في مجالس المديريات )

المادة الثانية . لمجلس المديرية ان يقرر  
رسمياً فوق العادة تصرفها في منافع عمومية تتعلق  
بالمديرية اما لا تكون قرارات مجلس المديرية  
في هذا الشأن قطعية الا بعد تصديق الحكومة  
عليها

المادة الثالثة . يجب استخراج رأي مجلس  
المديرية في المسائل الآتية قبل الحكم فيها وهي  
اولاً اجراء تغييرات في زمام المديريات  
او زمام البلاد

ثانياً اتقاء طرق المواصلات برّاً او بحراً  
او الاعمال المتعلقة بالري

ثالثاً احدث او تغيير او ابطال الموائد  
والاسواق في المديرية

رابعاً الامور التي نفق القوانين او الامور  
او اللوائح باستخراج رأي فيها

خامساً المسائل التي تستشير فيها جهات  
الادارة

المادة الرابعة . يجوز لمجلس المديرية ان

يبدى رأيه فيما يأتي

اولاً في عمليات الطرق والملاحة والري  
وفي كل امر ذي منفعة عامة يكون للمديريات  
شأن فيه

ثانياً في مشتري او بيع او بدل او انشاء  
او ترميم المباني والاماكن المخصصة للمديرية او  
للعجائز او للسجون او لمصالح اخرى خاصة بالمديرية  
وفي تغيير استعمال تلك المباني والاماكن

المادة الخامسة . لمجلس المديرية ان يبدى  
رغبته من بادئ نفسه في المسائل التي تتعلق  
بتقدم المعارف العمومية والزراعة كتخفيف  
المستغلات وتحسين الزراعات وتصريف  
المياه ونحو ذلك .

المادة السادسة . لا يجوز للشام مجلس المديرية  
الا عندما يطلب المدير انعقاده بمقتضى امر منا  
بتعين فيه ميعاد الاجتماع ومدة .

ويجب انعقاد مجالس المديريات مرة في  
كل سنة بالاقبل وفي اليوم المحدد لاجتماع مجلس  
المديرية ان يتلو المدير عليه امر الانعقاد ويحلف  
اعضاء المجالس المذكورة المستجيدون امام المدير  
بين الصداقة لنا والطاعة للقوانين .

وينوب عن المدير في افتتاح المجلس  
والمدير هو الرئيس لمجلس المديرية وله  
رأي معدود في مداوالاته وعلى ما يهتدس بالمديرية  
الحضور في جلسات المجلس ويكون له رأي  
معدود .

المادة السابعة . لا تكون جلسات مجلس  
المديرية علنية ولا تجوز المداولة فيه الا اذا كان  
حاضراً فيه اكثر من نصف اعضائه

المادة الثامنة . الاعمال او المداوالات التي

تصدر من مجلس المديرية وتكون مختصة بامور ليست داخلية ضمن حدوده القانونية تكون لاجية ولا يعمل بها وإبطال كل عمل او مداولة من هذا القبيل يكون بقرار يصدر من اللجنة الخصوصية المنوطة بها في المادة الثانية والخمسين من هذا الامر

المادة التاسعة . مداولات مجلس المديرية خارجاً عن اجتماعه القانوني تكون باطله بطبيعتها ويقرر المدير بطلان هذا الاجتماع وبطلان اعماله ويتخذ الوسائل اللازمة لنفضه في الحال ويجوز لاعضاء مجالس المديريات ان يناقضوا فيما اجراه المدير امام ناظر الداخلية

المادة العاشرة . مجلس المديرية ممنوع من مخامرة غيره من مجالس المديريات ومن تحرير او نشر محاضر او منشورات

المادة الحادية عشرة . لا يجوز قض مجلس المديرية الا بامر من صدر بناء على عرض مجلس النظار وعند ذلك يشرع في انتخابات جديدة في خلال الشهور الثلاثة التالية لتاريخ قض المجلس

المادة الثانية عشرة . ينتخب الاعضاء المندوبون لمجلس شورى القوانين الآتي ذكره في الباب الرابع من ضمن اعضاء مجالس المديريات ( الباب الثالث )

( في تشكيل مجالس المديريات )

المادة الثالثة عشرة . يكون عدد اعضاء مجالس المديريات بالكيفية الآتية

عدد

٨ لمديرية الغربية

٦ لمديرية المتوفية

٦ لمديرية الدقهلية

٦ لمديرية الشرقية

٥ لمديرية البحيرة

٤ لمديرية الجيزة

٤ لمديرية القليوبية

٤ لمديرية بني سويف

٢ لمديرية الفيوم

٤ لمديرية المنيا

٧ لمديرية اسيوط

٥ لمديرية جرجا

٤ لمديرية قنا

٤ لمديرية اسنا

ويكون انتخاب اعضاء مجالس المديريات بالكيفية والشروط المقررة لذلك في قانون الانتخاب <sup>(١)</sup> الصادر في هذا اليوم

المادة الرابعة عشرة . لا يجوز انتخاب احد لعضوية مجلس المديرية ما لم يكن بالغاً من العمر ثلاثين سنة كاملة وله معرفة بالقراءة والكتابة ويدفع مالا مفرراً على عقارات او اطياف في نفس المديرية قدره خمسة الاف قرش سنوياً وذلك منذ تسعين بالاقبل ويكون اسمه مندرجاً في دفتر الانتخاب منذ خمس سنوات بالاقبل

المادة الخامسة عشرة . لا يجوز انتخاب موظفي الحكومة الملكيين او العسكريين الذين تحت السلاح لعضوية مجلس المديريات

المادة السادسة عشرة . لا يجوز انتخاب شخص واحد عضواً في أكثر من مجلس من

(١) هو القانون المثبت في الصفحات التالية لهذا القانون

## مجلس المديريات

المادة السابعة عشرة . تعيين أعضاء مجلس المديريات هو لمدة ست سنوات ويصير تغيير نصفهم كل ثلاث سنوات ويجوز تكرار انتخابهم ويكون تغييرهم بالقرعة

## الباب الرابع

## (في مجلس شورى القوانين)

المادة الثامنة عشرة . لا يجوز إصدار أي قانون أو أمر يشمل على لائحة إدارة عمومية ما لم يقدم ابتداء إلى مجلس شورى القوانين لأخذ رأي فيه وإن لم تعول الحكومة على رأي فعليه أن تعلق بالأسباب التي أوجبت ذلك لئلا لا يترتب على إعلان هذه الأسباب جواز مناقشة فيها .

المادة التاسعة عشرة . يسوغ لمجلس شورى القوانين أن يطلب من الحكومة تقديم مشروعات قوانين أو أوامر عالية متعلقة بالإدارة العمومية المادة العشرون . يجوز لكل مصري أن يقدم لنا عرضة فالعرائض التي نبعث إلى مجلس شورى القوانين ينظر فيها المجلس ويحكم برفضها أو قبولها .

والعرائض التي تقبل نحال على ناظر الديون المختصة بالأجراء ما يلزم عليها وإشعار المجلس بما يتم في شأنها

المادة الحادية والعشرون . كل عرضة تختص بمخوق ومنافع شخصية ترفض متى كانت من خصائص الحكومة أو لم يسبق تقديمها لجهة الإدارة المختصة بها

المادة الثانية والعشرون . ترسل ميزانية إيرادات ومصروفات الحكومة العمومية إلى مجلس

شورى القوانين في أول ديسمبر من كل سنة وللجس المذكور أن يبدى آرائه ورغباته في كل من أقسام الميزانية ونبعث هذه الأراء والرغبات إلى ناظر المالية الذي يجب عليه في حالة رفضها أن يبين الأسباب الداعية إلى ذلك إنما لا يترتب على بيان مثل الأسباب جواز المناقشة فيها

المادة الثالثة والعشرون . لا يجوز لمجلس شورى القوانين أن يتذكر أو يبدى رغبة ما في تبركو الاستانة والدين العموي وبالجمله فيما التزم به الحكومة في قانون التصفيه أو بمعاهدات دولية

المادة الرابعة والعشرون . تعقد الميزانية في جميع الاحوال بمقتضى امر يصدر منا بناء على عرض مجلس النظار قبل اليوم الخامس والعشرين من شهر ديسمبر في كل سنة

المادة الخامسة والعشرون . يرسل في كل سنة حساب عموم الادارة المالية عن السنة الماضية التي قفلت حساباتها إلى مجلس شورى القوانين لابتداء رأيه أو لمخوطاته فيه ويكون إرساله قبل تقديم الميزانية الجديدة بأربعة شهور على الأقل

المادة السادسة والعشرون . يلتزم مجلس شورى القوانين في أول فبراير وفي أول إبريل وفي أول يونيو وفي أول أغسطس وفي أول أكتوبر وفي أول ديسمبر في كل سنة ويكون الشاه المرق الاول بمقتضى امر يصدر منا وإذا دعت الحال اجتماعه في غير هذه المواعيد فيصير انعقاده بأمر يصدر منا وتنقض جلساته متى فرغ من نظر المسائل المعروضة عليه

### أحد الوكيلين

المادة الحادية والثلاثون . تعيين رئيس مجلس شورى القوانين يكون بأمر يصدر من  
أما تعيين الوكيلين والأعضاء الدائمين فيكون  
بأمر من بناء على عرض مجلس النظار وتربط  
رواتب للرئيس والوكيلين والأعضاء الدائمين  
ولا يجوز عزلهم من وظائفهم إلا بأمر يصدر من  
بناء على عرض مجلس النظار وبمقتضى قرار  
يصدر بذلك من مجلس شورى القوانين برأي  
ثلاثي أعضائه بالأقل

وإذا دعي واحد أو أكثر من الأعضاء  
الدائمين إلى منصب النظارة فيعين البديل من  
النظار المنصلين وقتها

المادة الثانية والثلاثون . تكون مدة توظيف  
الأعضاء المندوبين ست سنوات ويجوز إعادة  
انتخابهم على الدوام ونعطي لهم مصاريف انتقال  
وتخصيص الستة عشر عضواً المندوبين  
يكون على الوجه الآتي

واحد عن القاهرة وواحد عن مدن  
الاسكندرية ودمياط ورشيد والسويس وبورسعيد  
والاسماعيلية والإريش وواحد عن كل مديرية  
من الأربع عشرة مديرية ينتخبه مجلس المديرية  
نفسها

ويكون انتخاب الأعضاء المندوبين بالكيفية  
والشروط المقررة في قانون الانتخاب الصادر  
في هذا اليوم ومن ينصل منهم عن عضوية  
مجلس المديرية عند تجديد الانتخاب بالقرعة  
في منهي الثلاث سنوات ينصل أيضاً عن  
مجلس شورى القوانين وينتخب مجلس المديرية  
أحد أعضائه بدلاً عنه

### ويكون انحلال مجلس شورى القوانين

بأمر يصدر من وفي هذه الحالة تنتخب مجالس  
المديريات الأعضاء المندوبين المستعدين في  
الثلاثة الشهور التالية لتاريخ الانحلال ويكون  
انتخابهم طبقاً لما هو منصوص في المادة الثانية  
والثلاثين أما الأعضاء الدائمون فيبقون في  
وظائفهم في المجلس المستجد طبقاً للمادة الحادية  
والثلاثين

المادة السابعة والعشرون . للنظار الحضور  
في جلسات مجلس شورى القوانين والاشتراك  
في مداولاته ويكون لهم فيها رأي شورى ولم  
أيضاً في بعض المسائل أن يستصحبوا كبار  
الموظفين في نظاراتهم أو أن يستدعواهم عندهم فيها  
المادة الثامنة والعشرون . على النظار  
أن يقدموا لمجلس شورى القوانين جميع الايضاحات  
التي يطلبها منهم متى كان ذلك غير خارج  
عن حدوده

المادة التاسعة والعشرون . لا يجوز  
لأحد الحضور في جلسات مجلس شورى القوانين  
ما عدا النظار والذين يستصحبونهم أو يستدعواهم  
عنهم

### ( الباب الخامس )

#### ( في تشكيل مجلس شورى القوانين )

المادة الثلاثون . يؤلف مجلس شورى  
القوانين من ثلاثين عضواً بما فيهم الرئيس  
والوكيلان

ويكون أعضاء هذا المجلس على نوعين  
أعضاء دائمين وأعضاء مندوبين فالدائمون  
يكونون أربعة عشر ومنهم الرئيس وأحد الوكيلين  
وأثنى عشر عضواً والمندوبون ستة عشر ومنهم

وأحد وكيلى مجلس شورى القوانين المعينين  
بأمر ما يكون من الاعضاء المندوبين

المادة الثالثة والثلاثون - يعين مجلس رئيس  
شورى القوانين العامل للآزمين لتأدية الاشغال  
(الباب السادس)

(في الجمعية العمومية)

المادة الرابعة والثلاثون - لا يجوز ربط  
اموال جديدة او رسوم على مشولات او عقارات  
او عوائد شخصية في النظر المصري الا بعد  
مباحثة الجمعية العمومية في ذلك وقرارها عليه  
المادة الخامسة والثلاثون - تستشار الجمعية  
عما يأتي

اولاً عن كل سلفة عمومية

ثانياً عن اشاء او ابطال اى عرصة واي  
خط من خطوط السكة الحديدية ، اراً ايها في  
جملة مديريات

ثالثاً عن فرز عموم اطيان القطر لثلاثة  
درجات اموالها

وعلى الحكومة ان تخطر الجمعية العمومية  
بالاسباب التي دعنها لعدم التعويل على ما  
ابدته من الاراء ولكن لا يترتب على تبليغ هذه  
الاسباب لها جواز المناقشة فيها

المادة السادسة والثلاثون - للجمعية العمومية  
ان تبدي رأيا في المسائل والشروط التي  
تدبرها اليها الحكومة للبحث فيها

ولها ايضا ان تبدي آراءها ورغباتها من  
بأدى نسبها في سائر المواد المتعلقة بالثروة  
العمومية او الامور الادارية والمالية وعلى  
الحكومة اذا لم تعول على هذه الاراء او الرغبات  
ان تخطر الجمعية العمومية بالاسباب التي دعنها

لعدم التعويل عليها انما لا يترتب على الاخطار  
بهذه الاسباب جواب المناقشة فيها

المادة السابعة والثلاثون - كل قرار تصدره  
الجمعية العمومية ويكون خارجاً عن الحدود  
المقررة في امرنا هذا يكون باطلاً وغير معمول به

المادة الثامنة والثلاثون - لا يجوز لاحد  
الحضور في جلسات الجمعية العمومية ما لم يكن  
من اعضائها

المادة التاسعة والثلاثون - تعقد الجمعية  
العمومية مرة بالاقبل كل سنتين بأمر يصدر  
منها ولها فضاء وتعين بمعاد انعقادها التالي ولها  
ايضاً حالاً

وفي حالة انحلالها يكون اجراء الانتخابات  
الجديدة في مسافة ستة اشهر  
(الباب السابع)

(في تشكيل الجمعية العمومية)

المادة الاربعون - تشكل الجمعية العمومية  
اولاً من النظار

ثانياً من رئيس ووكلي واعضاء مجلس  
شورى القوانين

ثالثاً من الاعيان المندوبين

المادة الحادية والاربعون - يكون عدد  
الاعيان المندوبين ستة واربعين على الوجه  
الآتي -

عدد

٤ من المحروسة

٢ من اسكندرية

١ من دياط

١ من رشيد

١ من السويس واورشليم

اسمه منذ خمس سنوات بالاقبل في دفتر الانتخاب .

المادة الثالثة والاربعون . رئيس مجلس شورى القوانين هو نفسه رئيس الجمعية العمومية  
المادة الرابعة والاربعون . محاضر جلسات الجمعية العمومية يصير محرراً تحت ملاحظة رئيس هذه الجمعية بمعرفة كتاب مجلس شورى القوانين .

المادة الخامسة والاربعون . على الاعيان المندوبين ان يحلفوا في اول جلسة تعقد وقبل مباشرتهم وظائفهم بين الصداقة لنا والطاعة لقوانين القطر

#### الباب الثامن

( في مجلس شورى الحكومة )

المادة السادسة والاربعون . تعيين كيفية تشكيل مجلس شورى الحكومة ووظائفهم في امر يصدر منا فيما بعد

#### الباب التاسع

( احكام وقتية )

المادة السابعة والاربعون . تنفذ احكام المواد الثامنة عشرة والرابعة والثلاثين والخامسة والثلاثين من امرنا هذا من اول مرة يجتمع فيها مجلس شورى القوانين

#### ( الباب العاشر )

( احكام عمومية )

المادة الثامنة والاربعون . لا يجوز لمجلس المديريات ولا لمجلس شورى القوانين ولا للجمعية العمومية ان تتداول في امر الا اذا كان حاضراً في كل مجلس . بها ثلثا اعضائه بالاقبل غير ممنوع من ضمنهم الاعضاء الغائبون باجازة قانونية

١ من العريش والاشميلية

٢ من مديرية الغربية منهم واحد لبندر طنطا

٣ من مديرية المنوفية

٤ من مديرية الدقهلية منهم واحد لبندر المتصورة

٥ من مديرية الشرقية

٦ من مديرية البحيرة

٧ من مديرية الفيوم

٨ من مديرية الجيزة

٩ من مديرية بني سويف

١٠ من مديرية اليوم

١١ من مديرية المنيا

١٢ من مديرية اسيوط منهم واحد لبندر اسيوط

١٣ من مديرية جرجا

١٤ من مديرية اسنا

١٥ من مديرية قنا

المادة الثانية والاربعون . متى نوظف

الاعيان المندوبين هي ست سنوات وتجوز اعادة انتخابهم على الدوام وتعطى لهم مصاريف انتقال

ويكون انتخابهم بالكيفية والشروط المثيرة في قانون الانتخاب الصادر في هذا اليوم

ولا يجوز انتخاب احد لان يكون من

الاعيان المندوبين ما لم يكن بالغاً من العمر

ثلاثين سنة كاملة فأكبر عارقاً للمرأة والكتابة

موثقاً منذ خمس سنوات بالاقبل في المدينة او

المديرية النائب عنها ويركو او بالاً مقررّاً على

عقار او اطيان قدره الف قرش سنوياً متدرجاً

بصفة ويصدر نوره وتعليقه بالكيفية المعادة في  
المدن وفي بنادر وبلاد الوجهين القبلي والبحري  
وذيل هذا الامر بتوقيع كل من الخديوي  
ورئيس الوزارة وسائر الوزراء

اما قانون الانتخاب الملحق اليه في الامر  
السابق فهذا نصه الخديوي

(قانون الانتخاب)

بناء على القانون النظامي المصري الصادر  
في هذا اليوم امرا بما عرفت  
(الباب الاول)

(في من له حق الانتخاب وفي انتخاب)

(المدويين للانتخاب)

المادة الاولى . لكل مصري من رتبة  
الحكومة المحلية بالغ من العمر عشرين سنة كاملة  
حق الانتخاب بشرط ان لا يكون في حال من  
الاحوال المانعة من حق الانتخاب المبينة في  
المادة السادسة

اما رجال العسكرية الذين تحت السلاح  
فليس لهم حق الانتخاب

المادة الثانية . على كل منتخب (بكسر الخاء)  
ان يعطي رأيه بنفسه في دائرة الانتخاب الكائنة  
فيها موطنه السياسي والموطن السياسي لكل  
منتخب (بكسر الخاء) هو محل توطنه الذي  
يجري فيه مباشرة حقوق المدنية ويجوز له نقل  
موطنه السياسي لدائرة انتخاب اخرى بشرط ان  
يعين بذلك كلاً من مدير الجهة الموجود بها  
موطنه السياسي الحالي ومدير الجهة التي يرغب  
نقله اليها

المادة الثالثة . المنتخبون (بكسر الخاء)

المعينون في وظائف مبرمة لم ان يعطوا اراهم

وتصدر باغلبية اقراره فيما عدا الاحوال المنصوص  
فيها وجوب اتخاذ اراء ثلثي الاعضاء واذا تساوت  
الاراء قرأى الرئيس مرجح ولا يجوز لاحد  
من الاعضاء ان يستنيب عنه غيره في ابداء  
رأيه .

المادة التاسعة والاربعون . اذا خلا محل  
احد الاعضاء في احد مجالس المديريات وفي مجلس  
شورى القوانين او في الجمعية العمومية بمرجع في  
انتخاب بدله في خلال شهر واحد لا اكثر ولا تسنم  
منه نوظف العضو الجديد الا حين تجديد  
الانتخابات العمومية

المادة الخمسون . مجلس شورى القوانين  
والجمعية العمومية يجتمع كل منها لائحة مجالس  
المديريات الداخلية فتقرر بامر يصدر منها فيما بعد  
المادة الحادية والخمسون . لا يسري  
قانون او امر من اديكرتو (ديكرتو) ما لم يوقع عليه  
رئيس مجلس النظار والناظر الذي يختص  
بتنظيره ذلك القانون او الامر

المادة الثانية والخمسون . كل خلاف  
يحدث في تأويل معنى احد احكام امرا هذا  
باطل فصلة فصلاً قطعياً بلجنة مخصوصة تولى  
من ناظرين من نظار الدواوين يكون احدهما  
ناظر الحفانية وله الرئاسة ومن اثنين من اعضاء  
مجلس شورى القوانين ومن ثلاثة من اعضاء  
محكمة استئناف القاهرة

المادة الثالثة والخمسون . كل ما كان  
مخالفاً لامرنا هذا من احكام القوانين والامور  
واللوائح والعادات يكون باطلاً وغير معمول به  
المادة الرابعة والخمسون . على نظار  
دواوين حكومتنا تشييد امرا هذا كل منهم فيما

### جريمة الاداب

ثانياً المطرودون من وظائفهم الميرية  
بقضى احكام قضائية انتصيرهم في اداء واجبات  
وظائفهم ولاختلاسهم مال الميري او لقبولهم الرشوة  
او لتعتهم على احد المصريين لمنع من استيفاء  
حقوقه السياسية

ثالثاً المحكوم عليهم بالافلاس والمختور عليهم  
المادة السابعة . يعلق دفتر الانتخاب في  
كل بندر او في كل بلد او في مركز المديرية  
اما في مدينتي القاهرة والاسكندرية فيعلق  
دفتر الانتخاب في مكتب كل ثمن او قسم وفي  
ديوان الضبطية ويعلق في مدن رشيد ودماط  
وبور سعيد والسويس والاسماعيليه والعريش  
في ديوان المحافظة ويكون تعليق الدفتر المذكور  
في كل سنة من اول يناير الى غايته

المادة الثامنة . اذا تراءى لاي مصري  
انه اهل درج اسمه في دفتر الانتخاب فله ان  
يطلب درجه كما انه لكل منتخب ( بكسر الخاء )  
بدرج اسمه في دفتر الانتخاب ان يطلب درج  
اسم كل مصري لم يدرج اسمه غدرًا او رفع اسم  
كل شخص درج اسمه بدون حق

وتقدم هذه الطلبات في كل سنة من  
اول فبراير الى ١٥ منه في المديرية الى  
مدير الجهة وفي مدينتي القاهرة والاسكندرية  
الى مأمور الضبطية وفي باقي المدن الميمنية في  
المادة الخامسة الى المحافظ

ويجعل في كل مديرية دفتر لتيد الطلبات  
المذكورة حسب تواريخ ورودها ويعطى بها  
وصولات لاربابها  
وكل منتخب ( بكسر الخاء ) صارت

في دائرة انتخاب الجهة الموظفين فيها

المادة الرابعة . لا يجوز لاحد من المنتخبين  
( بكسر الخاء ) ان يعطي رأيه في الانتخاب اكثر  
من مرة

المادة الخامسة . في خمسة عشر يوماً  
التالية لتاريخ صدور امرنا هذا يجرى دفتر  
الانتخاب على تسعين بمعرفة مشايخ كل بندر  
او بلد من بنادر وبلاد الوجه البحري والوجه  
القبلي ويكون تحريره على ترتيب حروف الهجاء  
اما في كل ثمن من اثنان القاهرة وكل  
قسم من اقسام ثغر الاسكندرية وكل مدينة  
من مدن رشيد ودماط وبور سعيد والسويس  
والاسماعيليه والعريش فيكون تحرير دفتر الانتخاب  
بمعرفة لجنة تؤلف في القاهرة والاسكندرية من  
مأمور الثمن او من مأمور القسم بصفة رئيس  
ومن شيخ الثمن او شيخ القسم ومن مشايخ الحواري  
وتؤلف في كل مدينة من المدن الاخرى من  
مندوب بعينه المحافظ ويكون رئيساً للجنة ومن  
اربعة من اعيان المدينة ذوي الاملاك بخيارهم  
الحافظ ايضاً

ويشمل دفتر الانتخاب على جميع المنتخبين  
( بكسر الخاء ) المتوطنين او الساكنين في وقت  
تحريره ضمن دائرة الانتخاب المرر عنها ذلك  
الدفتر

المادة السادسة . لا تدرج اسماء الاتي بياهم  
في دفاتر الانتخاب

اولاً المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة او  
السجن او النفي او بحرمانهم من حقوقهم السياسية  
او بالافامة في جهة معينة والمحكوم عليهم ايضاً  
لارتكاب سرقة او احتيال او خيانة او انتهاك

ويسري معمول قرارات اللجان حين ما  
تصدر محكمة الاستئناف حكمها بدون مصاريف  
بعد سماع اقوال النائب العمومي عن المحضرة  
التحديوية

المادة العاشرة . يبعث بصورة من دفاتر  
الانتخاب مغلوماً عليها من الذين حرروها سواء  
كانوا مشايخ أو لجان وبالمحضر المثلث استيفاء  
اجراءات النشر في اليوم نفسه الى مدير اللجنة  
عن المديرية او الى مأمور الضبطية عن  
مدينتي القاهرة والاسكندرية او الى المحافظ عن  
باقي المدن المينة في المادة الخامسة لتوقيع  
عليها منهم وتكون تلك الدفاتر مستديمة ولا  
يجوز اجراء تبديل فيها الا في وقت تعديلها  
السوي المتوخ عنه في المواد السالفة وعلى المدير  
او مأمور الضبطية او المحافظ تصحيح تلك الدفاتر  
طبقاً لقرارات اللجنة او لاحكام محكمة الاستئناف  
والتوقيع على تلك التصحيحات

وصورة اخرى من تلك الدفاتر تحتفظ  
بطرف المشايخ او اللجان بعد ان يصححها حسب  
التصحيحات التي يعلمهم بها المدير او مأمور  
الضبطية او المحافظ

المادة الحادية عشرة . عند تعديل الدفاتر  
في كل سنة يضاف اليها بمعرفة المشايخ او اللجان  
اسماء المصريين الذين يتحقق لهم انهم حازوا  
الصفات المطلوبة قانوناً ويحذف منها اولاً اسماء  
من توفوا ثانياً اسماء من فقدوا الصفات  
المطلوبة

المادة الثانية عشرة . لا يجوز لاحد الاشتراك  
في الانتخاب ما لم يكن اسمه مندرجاً في دفتر  
الانتخاب

المعارضة في درج اسمه بدفتر الانتخاب بصير  
اعلانه بذلك بمعرفة اللجنة المنع عنها في المادة  
الآتية بدون مصاريف وله ان يبدي ملحوظاً  
في ذلك

المادة التاسعة . تحال الطلبات المذكورة  
على لجنة تولى في المديرية من المدير بصفة  
رئيس ومن عضوين من مجلس المديرية ينتخبان  
بافترعة السرية وفي مدينتي القاهرة والاسكندرية  
من مأمور الضبطية بصفة رئيس ومن اثنين  
من اعضاء المحكمة الابتدائية في كل منها وفي  
المدن المينة في المادة الخامسة من المحافظ  
بصفة رئيس ومن اثنين من اعيان المدينة ذوي  
الاملاك مختاران من ضمن المنتخبين ( بكر  
الخاء ) المدرجة اسماؤهم في دفتر الانتخاب

وتحکم كل لجنة في الطلبات التي تعرض  
عليها من ١٥ فبراير الى ١٥ مارت من كل سنة  
والقرارات التي تصدرها اللجان المذكورة  
بالغلبية الاراء تعلن لاربابها كتابة في محلات  
اقامتهم بدون مصاريف بمعرفة جهات الادارة  
في الثلاثة الايام التالية لصدورها

واذا لم تحکم احدى اللجان في احد  
الطلبات المحالة عليها او ابت ذلك فيعتبر  
دعاً رفقاً للطلب المذكور

ويجوز لارباب الطلبات ان يستأنفوا  
قرارات اللجان امام محكمة الاستئناف المقيمين  
في دائرة اختصاصها في الثانية الايام التالية  
لتاريخ اعلانهم بها

اما في حالة عدم صدور قرار احدى  
اللجان او ابطالها لحكم في الطلب فيضاف الى  
عدا المعاد ثلاثة ايام او يسري من تاريخ ١ مارت

المادة الثالثة عشرة . ينتخب ( يفتح الخاء ) من كل فن من اثنان القاهرة ومن كل قسم من اقسام الاسكندرية ومن كل مدينة من المدن المينة في المادة الخامسة ومن كل بندر او بلد من بنادر وبلاد الوجه البحري والوجه القبلي مندوب للانتخاب ووظائفه في المقرة في المواد الانية

المادة الرابعة عشرة . يكون انتخاب المندوبين في اليوم والساعة والمحل المعينة في امر اجتماع المنتخبين ( بالكسر ) بدون التفات لعدد الآراء التي اعطيت ويكون الانتخاب باغلبية الآراء اغلبية نسبية

ويناط امر ملاحظة الانتخاب للجنة تولف من خمسة منتخبين ( بالكسر ) ذوي معرفة بالقراءة والكتابة بخارم المنتخبون ( بالكسر ) الحاضرون واعضاء هذه اللجنة ينتخبون احدهم رئيساً لهم

وتتبعين شروط الانتخابات وكيفية اجرائها ينشور يصدر من ناظر الداخلية كل مرة يصير الشروع في الانتخابات انما ينبغي في ذلك اتباع ما نص في الباب الآتي

ويجوز دائماً لناظر الداخلية ان يعين في اللجنة المذكورة نائباً عنه يكون له رأي محدود ويغذ الناظر المشار اليه الاحباطات اللازمة للملاحظة حرية اعطاء الآراء وضبط عملية الانتخاب

المادة الخامسة عشرة . على المديرين ومأموري الضبطيات والمحافظين ان يتحرروا صحة اجراء انتخاب المندوبين في دوائرهم واذا تراى لهم لزوم اعادة الانتخاب فعليه ان يأمروا

بذلك حالاً مع ذكر الاسباب التي انبى عليها القاء الانتخاب الاول

المادة السادسة عشرة . عند صدور الامر او المنشور المنصوص عنه في المادة الآتية يجب على المديرين ومأموري الضبطيات والمحافظين ان يعطوا الى كل واحد من المندوبين للانتخاب تذكرة اعتداد موضحاً فيها اسم ومحل اقامته كل منهم وذكر محل ويوم وساعة انتخاب اعضاء مجالس المديرين وبتنفيذ هذه التذكرة التي تقوم مقام استدعائه للحضور بحق له الدخول الى المحل الذي سيتم فيه انتخاب اعضاء مجالس المديرين الباب الثاني

( في انتخاب اعضاء مجالس المديرين ) المادة السابعة عشرة . يكون انتخاب اعضاء مجالس المديرين بمعرفة المنتخبين ( بالكسر ) المندوبين وهؤلاء يدعون لهذا الغرض الى مراكز المديرين قبل الانتخاب بثانية ايام بالاقبل .

ويكون اجتماعهم لاجراء الانتخابات العمومية يقتضى امر منا وللانتخابات التكميلية يقتضى منشور يصدر من ناظر الداخلية ويؤدي اعضاء مجالس المديرين وظائفهم بلا مقابل

المادة الثامنة عشرة . لا يجوز للمنتخبين ( بالكسر ) المندوبين الاشتغال بامور خلاف انتخاب اعضاء مجالس المديرين وهم ممنوعون من كل مناقشة ومداولة ولا يجوز لخلافهم الحضور فيها حاملين السلاح

المادة التاسعة عشرة . تناط ادارة الانتخاب في كل مديرية لجنة انتخاب تولف بحضور المدير من خمسة اعضاء ثلاثة منهم منتخبون من

المادة الثالثة والعشرون . على الرئيس ان يثبت ساعة افتتاح الانتخاب وساعة انقضاؤه كل مرة يشرع في عملية الانتخاب

المادة الرابعة والعشرون . ينبغي ان يكون حاضرا حال الانتخاب ثلاثة من اعضاء اللجنة على الاقل وبحسب الكاتب من هؤلاء الثلاثة وحضور الثلاثة معا واجب حال الانتخاب فان لم يوجد هذا العدد فالرئيس يستكمل من المنتخبين ( بالكسر ) الحاضرين وان غاب الرئيس فعلى من يعينه من الاعضاء ان يقوم مقامه وان غاب الكاتب مؤقتا فالرئيس يعين مكانه احد اعضاء المنتخبين ( بالكسر )

المادة الخامسة والعشرون . تكون احكام اللجنة قطعية في جميع المشاكل التي تحدث حال الانتخاب مع عدم الاخلال بما نص في المادة الرابعة والاربعين من امرنا هذا وعليها ان تبين مستندات الحكم وتكون مذاكراتها سرية ولكن رئيسها ينلو القرار علانية

المادة السادسة والعشرون . قرارات اللجنة تكون باغلبية الاراء فاذا تساوت فرأي الرئيس مرجح ويشار الى ذلك بالمحضر

المادة السابعة والعشرون . يشمل محضر اللجنة على جميع الطلبات والقرارات ومع ذلك فان خلا عن ذكرها فلا يعتبر ذلك سببا لابطال الانتخاب

المادة الثامنة والعشرون . يكون احد الاراء سرا من الساعة الاولى بعد طلوع الشمس الى قبل الغروب بساعة

المادة التاسعة والعشرون . يتبدى اعضاء اللجنة باعطاء ارائهم ثم يتنادي احدهم كلا من

صن المندوبين ويعرفتهم ويكونون من العارفين القراءة والكتابة ومن واحد من اعضاء المحكمة الاتحادية الكائنة في تلك المديرية بدائرة اختصاصها ومن مندوب نائب عن ناظر الداخلية ويتخذ الناظر المشار اليه الاحتياطات اللازمة للملاحظة حريصة اعطاء الاراء وضبط عملية الانتخاب

المادة العشرون . يبدأ بتأليف لجنة الانتخاب حسب المنصوص بالمادة السابقة في اليوم والساعة داخل الجمعية للانتخاب بها كان عدد المندوبين الحاضرين

وتختار اللجنة لها رئيسا وكاتبا من ضمن اعضائها وعلى الكاتب تحرير المحاضر وتداولها في اخر الجلسة

المادة الحادية والعشرون . على رئيس اللجنة ان يذكر المندوبين المضمين بما نص في المادتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة من القانون النظامي عما يختص بالصلاوات اللازمة لجواز الانتخاب ويبين لهم كيفية عملية الانتخاب ويؤكد عليهم باعطاء ارائهم بالذمة غير قاصدين سوى المنفعة العمومية

المادة الثانية والعشرون . المحافظة على نظام الجمعية منوطة برئيس لجنة الانتخاب فان لم يراع ما نص في المادة الثامنة عشرة من امرنا هذا بكل دقة فعلى الرئيس ان يسه يحفظ النظام فان لم يصع اليه فله ان يقض الجلسة ويؤجلها الى ساعة اخرى وله ايضا ان لم يبق بإمكانه انفاذ القانون ان يستمد قوة عسكرية من المدير الذي يحق له ذلكا ملاحظة جمعيات الانتخاب والتدخل لحفظ الامن العمومي متى لزم الحال

المندوبين باسمه حسب المندرج في دفتر المديرية العمومي ويعطى كل مندوب رأيه عند المناداة باسمه وتعاد مناداة أسماء المندوبين الذين لم يعطوا آراءهم في أول دفعة ومن لم يعط رأيه من المندوبين لا في الدفعة الأولى ولا في الثانية فلا يمنع من إعطائه إلى آخر الوقت المعين لأخذ الآراء.

المادة الثلاثون على كل مندوب ينادي باسمه أن يقدم للجنة تذكيرة الاعتقاد التي ينده وبكون له آراء بمقدار عدد أعضاء مجلس المديرية المزمع انتخابهم وله أن يخصص آراءه في شخص واحد أو أن يخصصها على جملة أشخاص وإن أخضع تذكرته فلا يمنع من إعطاء رأيه إذا عرفته اللجنة.

المادة الحادية والثلاثون . المندوبون الذين يجتولون الكتابة يعطون آراءهم شفاهاً بحيث يقدم الكاتب آراءهم في الدفتر قرين اسم كل منهم بملاحظة أحد أعضاء اللجنة الذي يختاره المندوب والمذكور أن يعطى رأيه بحيث لا يسمعه غير الكاتب والعضو الذي يختاره.

المادة الثانية والثلاثون . الآراء المعقولة على شرط باطلة وتداول اللجنة قطعياً في الحال في صحة أو إبطال الانتخابات مع عدم الإخلال بما نص بالمادة الرابعة والأربعين من أمرنا هذا.

المادة الثالثة والثلاثون . لا يمكن الانتخاب إلا يوماً واحداً إنما إذا طرأت أحوال استثنائية منعت من الشروع فيه واستمراره أو نهوه فيمكن تأجيله إلى اليوم التالي ويعلن المنتخبون ( بالكسر ) بذلك بالطريقة التي تقرها اللجنة.

المادة الرابعة والثلاثون . متى تم أخذ آراء المندوبين الحاضرين يعلن الرئيس انتهاء عملية الانتخاب ويوقع أعضاء اللجنة والمدير على دفتر الانتخاب ثم يؤخذ في تحقيق عدد الذين أعطوا آراءهم ويعلن رئيس الجلسة ذلك حالاً للجمعية ثم تفرز الآراء ويعمل بذلك مختصر يضيفه أعضاء اللجنة والمدير.

المادة الخامسة والثلاثون . يكون تعيين الأعضاء بأغلبية الآراء أغلبية نسبية وإذا تساوت الآراء بين شخصين فترئيس اللجنة يقتصر بينهما.

المادة السادسة والثلاثون . يعلن رئيس اللجنة أسماء الأعضاء الذين وقع عليهم الانتخاب ثم يمضي جميع أعضاء اللجنة قبل انقضاء الجلسة على مختصر الانتخاب ويرسل هذا المختصر مباشرة مع كافة أوراق الانتخابات إلى ناظر الداخلية في خلال ثمانية أيام من تاريخ الجلسة وتحتفظ نسخة منه مصدقاً عليها من أعضاء اللجنة بمطابقتها للأصل بطرف مدير اللجنة.

المادة السابعة والثلاثون . يرسل ناظر الداخلية بدون تأخير إلى كل من الأعضاء المنتخبين ( بالفتح ) شهادة بانتخابه ( الباب الثالث )

( في انتخاب الأعضاء المندوبين لمجلس ( شوري القوانين ) )

المادة الثامنة والثلاثون . ينتخب المنتخبون ( بالكسر ) المندوبون عن اتمان الناهرة العضو المندوب عن هذه المدينة لمجلس شوري القوانين وينتخب المنتخبون ( بالكسر ) المندوبون عن مدينة اسكندرية العضو المندوب للمجلس

المادة الحادية والأربعون . ينتخب المنتخبون  
( بالكسر ) المندوبون عن الأربع عشرة مديرية  
الخمس وثلاثين عضواً مندوباً للجمعية العمومية  
مع مراعاة العدد المقرر في القانون النظامي  
لكل مديرية .

ويحصل الانتخاب بالكيفية والشروط  
المقررة في هذا القانون لانتخاب أعضاء المديريات  
ويكون الانتخاب بأغلبية الآراء أغلبية نسبية

( الباب الخامس )

( أحكام وقتية )

المادة الثانية والأربعون أحكام المواد  
السابعة والثامنة والتاسعة من أمرنا هذا تعدل  
في الانتخاب الأول كما يأتي

أولاً . يعلق دفتر الانتخاب في كل بلد وفي  
مراكز المديريات مدة خمسة عشر يوماً التالية  
للخمس عشر يوماً المحدودة في المادة الخامسة  
لخبرر دفاتر الانتخاب

ثانياً . يجوز تقديم الطلبات في الثانية أيام  
التالية للخمس عشر يوماً المحددة لتعلق دفاتر  
الانتخاب

ثالثاً . يحكم في هذه الطلبات في الثانية  
أيام التالية للثانية أيام المحددة لتقدمها

رابعاً . اللجنة الموقرة عنها في المادة التاسعة  
تؤلف في الانتخاب الأول من المندوبين المنتخبين  
( بالفتح ) ومن مأموري الضبطية أو المحافظ أو  
مدير الجهة بصفة رئيس ومن اثنين من أعضاء  
الحكمة الابتدائية الكائنة جهة الانتخاب في دائرة  
اختصاصها .

خامساً . الميعاد المضاف عليه ثلاثة أيام  
المصوص عنه في المادة التاسعة للاستئناف في

المذكور عنها وعن الست من الأخر المدينة في  
المادة الخامسة

ويكون إجراء الانتخاب في ديوان ضبطية  
القاهرة عن هذه المدينة وفي ديوان ضبطية  
الاسكندرية عنها وعن باقي المدن  
ويكون الانتخاب بأغلبية الآراء أغلبية  
نسبية .

المادة التاسعة والثلاثون . ينتخب كل مجلس  
من مجالس المديريات الأربع عشرة بالقرعة  
السرية واحد من أعضاءه ليكون عضواً مندوباً  
في مجلس شورى النواب

ويكون الانتخاب بأغلبية الآراء أغلبية  
نسبية .

( الباب الرابع )

( في انتخاب الاعيان المندوبين )

( للجمعية العمومية )

المادة الأربعون . ينتخب المنتخبون ( بالكسر )  
المندوبون عن اثنان القاهرة والمنتخبون ( بالكسر )  
المندوبون عن أقسام الاسكندرية والمنتخبون  
( بالكسر ) المندوبون عن باقي المدن المينة في  
المادة الخامسة عدد الاعيان المقرر في القانون  
النظامي لكل منها ليكونوا مندوبين عنها في  
الجمعية العمومية

ويكون إجراء الانتخاب عن مدينتي القاهرة  
والاسكندرية في ديوان ضبطية كل منهما وعن  
مدينتي دمياط ورشيد في ديوان محافظة كل  
منها وعن السويس وبور سعيد في ديوان  
محافظة السويس وعن العريش والاسكندرية في  
ديوان محافظة الاسكندرية

ويكون الانتخاب بأغلبية الآراء أغلبية نسبية

حالة عدم صدور قرار من إحدى اللجان  
أو إياها الحكم في الطلب ابتداء من اليوم التالي  
لثمانية أيام المحددة لنظر الطلبات والحكم فيها  
المادة الثالثة والأربعون . المدة المقررة  
في المادتين الرابعة عشرة والثانية والأربعين  
من القانون النظامي لدرج الاسماء في دفاتر  
الانتخاب لا تراعى في الانتخابين العموميين  
الأولين المخصصين بأعضاء مجالس المديريات ولا  
في انتخاباتهم التكميلية ولا تراعى أيضاً في الانتخاب  
العمومي الأول المخصص بالأعيان المندوبين ولا  
في انتخاباتهم التكميلية

(الباب السادس)

(أحكام عمومية)

المادة الرابعة والأربعون . كل طعن في  
صححة الانتخابات يقدم في الثانية أيام لرئيس  
المجالس المخصص به والرئيس بعد أن يعلم أعضاء  
المجلس برسله في الثانية أيام التالية إلى رئيس إحدى  
المحاكم التي ذكرها

فالمطاعنات المتعلقة بصحة انتخاب أحد أعضاء  
مجلس شورى القوانين أو الجمعية العمومية تحال  
على محكمة استئناف القاهرة لتحكم فيها حكماً باتاً  
بدون مصاريف بعد سماع أقوال النائب العمومي  
عن الحضرة الخديوية

والمطاعنات المتعلقة بصحة انتخاب أحد أعضاء  
مجالس المديريات تحال على المحكمة الابتدائية  
الكائن في دائرتها مجالس المديرية بحكم فيها  
حكماً باتاً بدون مصاريف بعد سماع أقوال  
النائب العمومي عن الحضرة الخديوية

المادة الخامسة والأربعون . كل ما كان  
مخالفاً لأمرنا هذا من أحكام القوانين والأوامر

واللوائح والعادات يكون باطلاً وغير  
معمول به

المادة السادسة والأربعون : على ناظر داخلية  
حكومتنا تنفيذ هذا القانون ويصدر نشره بالكتابة  
المعتادة وتعليقه في جميع مدن وبناجر والمد  
النظر المصري

وبتلو ذلك توقيع كل من الحضرة الخديوية  
ورئيس مجلس النظر وناظر الداخلية

وبعد أن صدر هذان الأوامر أصدرت  
نظارة الداخلية أربعة منشورات أولها إلى جميع  
مديريات الوجهين البحري والقبلي وثانيها إلى  
الحافظات ما عدا محافظة الإسكندرية وثالثها  
إلى ضبطينية مصر ورابعها إلى محافظة الإسكندرية  
وضبطينتها وكلها جاءت مشتملة على شرح الأعمال  
التي يجب إجراؤها في تنفيذ القانونين النظامي  
والانتخابي

## فصل

في الجندرية والبوليس

والجيش المصري الجديد

وما يتعلق بالجيش المصري الجديد أنه  
بعد أن كان قد صدر الأمر الخديوي (على  
ما سبق التنويه به في فصل سابق) بإلغاء  
الجيش المصري عادت الهمم والأفكار إلى النظر  
في تأليف جيش جديد وتنظيم الجندرية والبوليس  
وبعد أن توجه الاهتمام إلى تنظيم الجيش  
الجديد شكلت لجنة لفرز الضباط برئاسة طه  
باشا فعكفت على إتمام ما عهد به إليها ولم  
يمض عليها زمن يسير حتى رفعت إلى نظارة  
الحربية أربعة «كشوفات» بين أحدها أن

عمر ٥٠٠ رجل من الضباط الذين كانوا في  
الجيش العامل ، يشاركوا مع رجال القوات  
المصرية وإن هم من طبقة حسن المولد ما  
يشهد لهم بالاستقامة فهم لذلك جديرون بأن  
يؤخذوا للوش الجديد وجيش السودان

أما الكشف الثاني فقد تضمن بأن كون  
٢٢٦ ضابطاً صالحين للخدمة يؤخذون قسماً  
بعد استخدام السنة الأولى ، وإبان الكشف  
الثالث أن المئة الثانية وعددها ٢٢٦ المرؤوسين  
يضمون معاشاتهم وأما المئة الثالثة وعددها  
٢٢٦ فيصار رجالها من الخدمة ويجمعون من  
معاشاتهم جراء اشتراكهم في الخدمات

وفي ٥ ديسمبر سنة ٨٢ ورد تلغراف من لندن  
مفيد أن جريدة الشاندرد نشرت تلغرافاً يستفاد  
منه أن الحكومة الانكليزية ألغت أخذ و  
الجنرال أفيلان وود سيكون قائداً عاماً  
للجيش المصري

ويأتي على ورود هذا الخبر روي  
أن رجل البحر الشام في نظم الجيش المصري  
الذي أن يصل إليه الخبر فليفت وود ثم لوكي  
بعضهم أثناء ذلك أن جيش الحول الانكليزي  
سيجرح من مصر بقية قليلة باختيار حصول  
الزيادة في تنظيم الجيش الجديد فكلماً تلت  
مرفوعة وعرفت بإجرائها وقوانينها خرجت فرقة  
من العسكر الانكليزية عائدة إلى بلادها

وعينت الحكومة إلى عمر باشا الثاني بأن  
يؤيد عنها في تقديم الجيش الجديد مع الجنرال  
وود ثم شاع أن سيكون باكر باشا قائداً  
للجيش المصري والعسكري وود لاسلة الشاريس  
الواليين تابعاً في الوظيفة لباكر باشا

وروي المؤيد باشا من الاسكندرية أن  
القاهرة ليست على مع قسم نظام المقايمة في وضع  
نظام الوظائف الذرية وخصائصها بتناول مصر  
والاسكندرية والنزور ويدخل فيه توبر العربات  
وتجبرها وسوقها

ويعد أن تم تنظيم الجندية بلغ عدد الحياطة  
بها ٢٠٠٠ وعدد المشاة ٢٠٠ وقد تقررت  
ميزانيتها ١٧٧٠٠ جنيه

وروي في ذلك الوقت أن ميزانية الجندية  
والواليين والجيش الجديد لا تتجاوز المبلغ الذي  
تقرر لها في قانون التصنية وبذلك لا يزداد  
التفكير بأن العدد الذي سيقدر للجندية  
والواليين والجيش سيكون كافياً لحفظ الأمن  
في جميع البلاد المصرية ولا يدخل في هذا العدد  
جيش السودان

أما ميزانية الواليين فتقررت ١٢٠٠٠٠ جنيه  
بزيادة ٢٠٠٠ جنيه على ميزانية سنة ٨٢ وأما  
عدد الواليين فتقرر نحو ألفين منهم

١٠٠ في الاسكندرية ١٠٠ منهم ٢٦٦ من  
الاوربيين

٨٠ في القاهرة ١٠٠ منهم ٢١٢ من الاوربيين  
٢٢ في بورسعيد ١٠٠ منهم اوروپيون

١١٠ الاسكندرية والواليين ١٠٠ منهم اوروپيون  
وروي بأن يستقر في مصر ١٢٦ رجلاً من

الجندية بين خيالة ومشاة و ١٢ في الاسكندرية  
والمعرض بعد ذلك ضباط الجندية

المصرية الجديدة وشبابها وخيالها على رأي  
الحكومة وفي مقدمتهم باكر باشا وحضر الاستعراض  
في ساحة عشرين أظهر تحريه وهذا الأسلوب  
وكثير من الاحزاب والوطنيين وعدد من

المحيطات الانكليزية وروايات حركات الجند في مصر  
في عتقهم ان رجال الجندوة الجديدة سيكونون  
من اشد العساكر انتظاماً وقد سراً الخديوي بما  
رأى من حسن انتسابهم وكلف ناظر البحرية  
بإبلاغهم سروره الفائق

وفي واسط دسبر وصل الى القاهرة السير  
افيلين وود الثالث العام للجيش المصري وصحراً  
بعيد الله بك فوزي الذي ناب عن الخديوي  
في استقباله فحبرت له حنة لفاء باللغة في الاحتفاء  
واخذ رجال الجيش الجديد يردون يومياً  
الى العاصمة فقررت نظارة الجهادية ان يستقر  
في شعبة العباسية اورطان من فرقة المشاة الجديدة  
مع الاالي الثالث من المشاة

ثم صدر الامر العالي بتعيين الجنرال افيلين  
ود سرداراً للجيش المصري ورئيساً لاركان  
حربه وقيل ذلك فرغ العمال من وضع لائحة  
الجندوة والبوليس

وبعد ان عين الجنرال افيلين وود انشا  
سرداراً للجيش اخذ يتقي الضباط الانكليز فاختر  
بعضهم من كان له معرفة شخصية بهم والتحق  
الاخرين اعتماداً على شهادة الذين وثق بشهادتهم  
وكانوا جميعهم من المتطوعين في تلك الجندوة  
الانكليزية العارفين باللغة الفرنسية

وبلغت نظمات الجندوة المصرية غايةا  
فيما جاء على لسان مكاتب الشمس في القاهرة  
وتعلق بها امران اولهما حفظ الامن في البلاد  
المصرية والثاني ادخال العربان في رتبة الطاعة  
وانذلك وجب ان تقسم الجندوة الى قسمين  
اي الى مشاة وخيالة وان يعضد قسم الخيالة  
فرقة تمنطق الفجين ويضم اليها طابور من

الطوبخية يعبر فرقتين من المستعدين  
في العاصمة الى حين الحاجة قال المكاتب  
كان هذا التنظيم في مصر امر حديت الذي  
انقضى ان توجد ادارته مدة ما الى عتق  
من الاجانب مدربين وذلك ليتم التمكن من  
ضبط نظامه وانقضى ايضاً ان تنشأ مدرسة  
في القاهرة لئلا الغاية الى ان قال : وقد تبين  
ان القطر المصري الذي يحتوي على خمسة  
ملايين من النفوس لا يحتاج لحفظ الامن فيه  
الى اكثر من اربعة الاف رجل من  
الجندوة منهم ٢٠٠٠ يخصصون للمراقبة والحفاظ  
في زمن السلام اما الجندوة الاستعدادية فتتخذ  
بالفرقة من الاهالي ما عدا اورطاني المستعدين  
فان رجالها يتقنون من المواطنين المتطوعين  
الذين يجب ان تعين لهم رواتب كافية والفرقة  
بالحاجة لاستطلاع الحصول على الشخصيات النافعين  
في التمدن والعلم اما البوليس المصري القديم  
والمتحفظ المولف من ١٤٠٠ جندي  
فسيستبدل باللف من الذين درسوا في المدرسة  
الحزبية واما البوليس المدني الذي سوزع في  
مصر والاسكندرية وبورسعيد والاسماعيلية  
فسيولف من ٢٠٠٠ رجل يعززون بقوم  
من الاجانب وبالجندوة السابق الايام اليها  
وذلك لما في بعض هذه المدن من النقاط  
الرعاع الذين يصعب على البوليس دفع اذاعة  
وبناء على ما تقدم يكون مجموع الجندوة  
والبوليس مع الخدمات الذين يدرسون في  
المدرسة الحزبية بمصر العليا ومصر السفلى نحو  
٨٠٠٠ رجل وبقوتهم تبلغ ٢٤٢٠٠٠ ليرة  
قال وفي اليقين انه اذا تمت مراعاة النظام

المذكور بالدقة التامة استندت البلاد المصرية  
من زيادة العساكر الثالثة وانضمت جبال  
عظمى من المقاتلة فلان ذلك لا يكاد من  
النفات الا ١٧٠٠٠ ليرة للعسكرية واجدرة  
والبوليس وهو مبلغ يقل نحو ٥٠٠٠ ليرة  
بدلها لجهة الصحة عام ٨١

اما الاشعة الجندرية والبوليس فقد رفعت  
ان الحكومة الخديوية بعد ان تم تنظيمها في  
معاوية على بيان ان فريق الجندرية يمد الى  
ثلاثة فرق بسلطة قيادة احداها ابراهيم انكليزي  
وعشرة ضباط انكليز وغيرهم من الموظفين  
وبمزاياها ١١٤٥١٩ جيبا مصركا وعدد رجالاتها  
٥٠٠ يوزع منها على اقسام البيراث ١٨٠  
رجل من الخالة و ٥٠ من رجال الوسيقي و ٢٠٠  
نصفه منتدبين و ١٠٠ في المعاصد و ٥٠  
فصل احدا على والفرقة الثانية يمد بزيادة الى  
ضباط وطنيين يكونون بامرة رئيس الفرقة العام  
وبمزاياها ٩٧ ٥٤٠ جيبا وعدد رجالاتها ١٥٥٠  
١١٠٠ متان و ٢٥٠ خالة توزع على الخروسة  
والاكدورية وروسعيد والدويس والاسمعية  
فيكون في الاولى والثانية معظم الفرقة والثالثة في  
الجيش الامير

اما الفرقة الثالثة فتوزع على فصائل  
البحرية

واما البوليس فيقسم بين متان وخيالة الى  
قسمين يعين احداها للناحية وعدد رجاله ٦٠٢  
٥٠٠ من الوطنيين و ١١٠ من الاوربيين  
والثاني للاستعدادية وعدد رجاله ٦٦٧ منهم  
٢٦٢ من الوطنيين و ٤٠٥ من الاوربيين والكل  
فسر منها رئيس اوري وكلاهما برتبة اميرالوا

اوري وبمزايا القسمين ١٠٤٠٠٠ جيبه ويعين  
اوري وسبعة من الاسمعية نحو ٢٠٠٠ رجل من وطنيين  
واوربيين بمزاياها ١٢٨٠٠٠ من البيراث  
المصرية اما الراتب الاوري فكان وسبعون  
جيبا في السنة و ١٠٠ راتب الوطني فاربعون  
واصرفت المدة الى تسلم تنظيم الجيش  
الجديد وفيه يلقى الامر تنظيم الاوربيين الاول  
والثانية من صف ضباط وناظر وقد جعلت  
الاشاة ثاني اورط وتوجد رتبة اربع منها ضباط  
انكليز والاربع الاخر ضباط مصريون

ثم جرى تعديل عساكر القطار (الفرانولات)  
وتشبهها وعين في الناحية حرس الاسمعية من  
عساكر الجندرية الكبار وحرس عابدين من  
عساكر الجيش الجديد واكب السير اقبليت  
وود مع عر المتاحي على تنظيم قوة الجيش  
الى ان تم الاربع من

ونكالت اصطف كبير على هذا الجيش  
الجديد فكان من نظر الجرائد الانكليزية  
سواء ان جميع الترتيبات التي تم اجراؤها في  
مصر والتي ستجري في المستقبل يجب ان  
تساق بالاذن العسكرية او باذن وود باشا  
ونظاماته ومن الواجب على هذا ان  
يظهر في امرين اولهما ان يهتم على الدول  
العسكرية وان يهتم ان يعامل معاملة لائقة من  
حيث مراعاة اربابهم واختلافهم ايم بذلك وجود  
جيش في مصر حتى بان يدعى جيشا منتظما  
وزيد في رواتب ضباط هذا الجيش فعين  
لنهر اللواء ٦٥ جيبا ١ وكان ٦٠ ولناظر  
الا لاي ١٥٧ وكان ٤٠ والثالث نظام ١٤٥ بدلا من  
٢٠ كوالا كاشي ٥٠ كوالا كاشي ١٤٠ بدلا من ١٢٥

وذلك كذلك في رواب الامار وقمة  
السلطان دون ان يستطلع منها اليوم الاحباط  
وهذا لان كل من الراتب الجديد والراتب  
القديم .

القديم الجديد

١٦٠٠	١٥٠٠	الصالح
٥٠٠	١٥٠	الوزير
٥٥٠	٢٥٠	الملازم الاول
٥٠٠	٤٠٠	الملازم الثاني
١٢٠	١٥٠	صاحب قول القاضي
٦٠	٧٠	المجاويز
٤٠	٦٠	البلوك امين
٢٠	٥٠	المجاويز
٢٠	٤٠	الوزير
٢٠	٣٠	النفر

وقد مر بنا ذلك في احوال العمل السابق  
وم بعد ذكره هنا بالترتيب اذا مراعاة للموضوع

## فصل

### ( في المجالس المحلية )

وفيما يتعلق بالمجالس المحلية ان المهمة التي  
يكن لها منها من قوة الرغبة في التنظيم والتحسين  
الى اصلاح هذه المجالس ووضع قانون عادل  
فانواعهم رجال يقضون على زعمها ويبدون  
انها باستغلال التكرار والبربر  
وبانت مسألة تنظيم هذه المجالس ادى  
الجميع موضوعاً منها الدولات والمباحث وقد

انصرف اليها ثم اللورد دوفرين في تقريره المطول  
الذي في هذا الجزء فوافقت الحكومة على وجوب  
الاصلاح في اصلاح هذه المجالس وقرر ان تشكل  
لجنة برئاسة فخري باشا فاعلر الخمانية كذا  
وان يكون اعضاءها كل من مارس باشا غير  
واستعمل باشا مصري وفخري باشا والسيد عبد  
الرحمن الجرجسي ووردني لك والموسى والى  
وغیرهم من اهل الزاوية والعلو الواقع بالعرف  
القائمية

لما خصائص هذه اللجنة في ان  
الرجال الذين يجب ان يكون لهم اليد بالعلم  
والادارة وان تقدمهم كدورات المجالس الطار  
وقد سبق لهذه اللجنة ان اشتغلت كثيراً بمسألة  
المجالس على عهد وزارة رياض باشا

وطالب اللورد دوفرين جميع التوانين المصرية  
ان يدرها وقرر ما اريد في شأنها بتقريره المطول  
على انه قد عود الى اللجنة المذكورة النظر في  
ذلك ايضا وان تضع موضع الاجراء ما تراه  
واجب الامتنان

ثم اتفق نوبار باشا عضواً في هذه اللجنة  
واخذ يخرجها منها وبحث مع زملائه في  
الاصلاحات التي يجب التعويل عليها وكان  
من الاعمال الاولى ان حوت اللجنة  
بعض مواد من قانون العقوبات ثم قررت في  
احدى جلساتها وجوب من قانون للمرافعات  
تختلف عن القانون الذي كان مرعي الاجراء  
في ذلك العهد بالمجالس المحلية وبمثل على  
مناسبة لانت الفلاح والتأملت في غير جادة  
لتقرير قانون الجبلات  
واحد شريف باشا كثيراً بالمجاز الاعمال

والجست القوية وفريق الرجال لجنة التي  
اوربا لتتخذ القضية الذين يجب ان تسلم في  
رئاسة المجلس القوية الجديدة في جريدة الدستور  
على ان ذلك ان كثير المواطنين في مصر يفتقد  
الوظائف من الاوربيين غير ان اثنين للتدريس  
الاربع من الامم باللغة العربية وعادت  
البلاد .

ومن ان كانت اللجنة اعلمنا ومراعى ذلك  
ومن غير يسير وقد نذرت صير المنتظر من تنظيم  
هذا المراكز صدر ارادة في 1٤ يونيو عام  
١٨٨٢ .  
الجنة تريب المراكز الاولية

( نحن خدو مصر )

١٠ على ١٠ عرضة اوراقها بغير الحظية  
ومما راي تريب تدارها اامرها هو آت  
الاحتياط ابتدائية  
( المادة الاولى )

القوانين والامام يكون معمولاً بها في  
جميع القطار المصري عند اعلانها من طرفها  
بواسطة درجوا بالجراند الرئيسة ويجب الاجراء  
بموجبها في كل حيوات القدر المذكور من وقت  
العلم اعلانها وتعتبر تلك القوانين والامام  
مؤمنة لدى جميع اهلها انما بعد اعلانها  
بالجراند الثلاثين يوماً ويجوز نقض هذا الميعاد  
بمضى نص صريح في القوانين او الامام  
المذكورة .

( المادة الثانية )

لا يخل من احد اخطاره بعدم العلم بها  
نصته القوانين او الامام من يوم وجوب العمل  
بمقتضاها .

الجنة باصلاح المحاكم فكان مجلس تريب يوماً بعد  
يوم على الاسرع في المخارها وطلب لهذه المحاكم  
٦٠ موظفاً فتقدم ثلاثان سقافة طالب بهم  
كثيرون من المستعدين

وكان من راي الجراند الانكليزية ان المجلس  
الحالية لا شك انما تسهل لاصحاب الديون  
لتحصيل اموالهم واذا اقتض الامر اكثر من ذلك  
تحدث على التنازع والتمنع يدفع ما عليه وانكها  
استدركت هذا الرأي فوفقاً ان ذلك لتأجيل  
التحدث ولا يحسن لارباب الديون الحصول  
على اموالهم كما لو كانوا يخل من التنازع ويدوا  
الى التنازع ليدى المساعدة

والماول مجلس القطار في شأن المراكز  
الاوربيين في المجلس الحالية وقررت لجنة  
الامم ان يكون في كل مجلس ابتدائي  
اوربان واربعة في كل مجلس ابتدائي وان  
يكون نائب القاضى الوطني في مجلس الابتدائي  
بمصر والاسكندرية اربعين جنيهاً بمصر وارب  
راس المجلس الابتدائي ستون جنيهاً وراس  
الامم في مجلس الامم ٧٥ جنيهاً وراس  
١٠٠ جنيهاً ولائحة المجلس الابتدائي في الوجه  
البحري ٢٥ والرياس ٥٠ ولائحة في الوجه النهر  
٢٠ والرياس ٤٥ وكان ذلك من صالح ارضات  
الجنة الابتدائية

باختلاف اعضاء اللجنة في احدى جلساتهم  
على ما في القابل في قانون القضاة فاعظم  
معهم راي انه يجب ان يكون التنازع الشرعي  
رجوعاً الى راي احد راي القضاة فتقدم من  
الامر على راي احد راي القضاة المظن وقال  
اخرى ان وجوده غير واجب

## ( المادة الثالثة )

لا ندرى احكام القوانين والاوامر الا على  
الحوادث التي تقع من تاريخ العمل بنقضها  
ولا يكون لها تأثير على الوقائع السابقة عليها ما لم يكن  
منها عن ذلك ينص صريح فيها

## ( المادة الرابعة )

لا يبطل نص من القوانين او الاوامر  
الا بنص قانون او امر جديد يقرر بطلان  
الاول .

## ( الفصل الاول )

السلطات المحاكم الابتدائية ومحاكم المواد الجزئية  
( ومحاكم الاستئناف )

## ( الفرع الاول )

( في ترتيب وتشكيل تلك المحاكم )

## ( المادة الخامسة )

ترتيب محكمة ابتدائية في كل من مصر وسينا  
وطبلا والمنصورة واسكندرية وبني سويف  
واسيوط وقنا

## ( المادة السادسة )

تشكل كل محكمة من المحاكم المذكورة من  
خمسة قضاة بالاقل يكون احدهم رئيسا واخر  
وكيلا وتصدر الاحكام من ثلاثة قضاة

## ( المادة السابعة )

يجوز تعيين نواب للقضاة بالمحاكم الابتدائية  
لا يزيد عدد من يتعين منهم بكل محكمة على  
اربعة وهؤلاء النواب يقومون مقام القضاة  
الاصليين عند غيابهم او حصول عذر لهم يمنعهم  
من الحضور

## ( المادة الثامنة )

يترتب في دائرة اختصاص كل من المحاكم

الابتدائية محكمة او اكثر لروية المواد الجزئية  
وتقوم بوظيفة القضاء بها فاضا وتائب بتعريف  
بمعرفة المحكمة الابتدائية وتقوم المحكمة المذكورة  
بحسب اقتضاء المصلحة ان تصير جميع الدعاوى المذكورة  
وتستعوضه بغوره من رفقاؤه

## ( المادة التاسعة )

ترتب محكمتان الاستئناف احدهما بمصر  
والاخرى باسيوط

## ( المادة العاشرة )

يشكل كل من محكمتي الاستئناف من  
ثمانية قضاة بالاقل يكون احدهم رئيسا واخر  
وكيلا وتصدر الاحكام من خمسة قضاة

## ( المادة الحادية عشرة )

يجوز ترتيب محاكم الاستئناف اخرى وزيادة  
المحاكم الابتدائية بنقض امر يصدر منا اذا اقتضت  
المصلحة ذلك

ويجوز لمحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية  
ان تشكل بها دائرتين او اكثر

## ( المادة الثانية عشرة )

تعيين دائرة اختصاص كل من محاكم  
الاستئناف والمحاكم الابتدائية يكون بامر يصدر منا  
المادة الثالثة عشرة

يعين لمحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية  
العدد الكافي من الكتبة الاول والكتبة  
الثواني والمترجمين والحضرين ومبلغون جميع  
ويطاط الحضرين بخدمة الجلسات واعلان  
الاوراق وتنفيذ الاحكام على حسب الشروط  
المفردة في قانون المرافعات في المواد المدنية  
وال تجارية

## المادة الرابعة عشرة

يترتب بالمحاكم المذكورة فلم يأنه عمومية  
يولي رئاسته نائب عمومي

## الفرع الثاني

١ في وظائف المحاكم على العموم

## المادة الخامسة عشرة

تتكم المحاكم المذكورة فيما يقع بين الادعائي  
من دعاوي العمومي مدنية كانت أو تجارية وتتحكم  
انضائية المواد المشروجة للمعذر في احواله  
من المخالفات أو النجس أو الجنابات التي تقع  
من رعائا الحكومة الحرة غير المخالفات أو النجس  
أو الجنابات التي تكون من اختصاص المحاكم  
المختصة بتقضى لائحة ترتيبها تلك المواد التجارية  
المستلزمة القبل قصداً يستثنى فيها كما هو  
مصرح في قانون تخفيض الجنابات وليس تلك  
المحاكم ان تحكم فيما يتعلق بالاملاك الاميرية  
العمومية من حيثية الملكية ولا ان تؤول معنى  
ان يتعلق بالادارة ولا ان توقف تنفيذ افعالها  
تخص ايضا بالحكم في المواد الآتية بانها

ولاً . كانت الدعاوي المدنية أو التجارية  
الواقعة بين الادعائي وبين الحكومة في شأن  
مقررات أو تفارقات

ثانياً . كانت الدعاوي التي ترفع على الحكومة  
تطلب تعديلات نافذة عن اجراءات ادارية  
مع مخالفة للتقنين أو الاوامر العالية (ذكر بشوا)  
ثالثاً . كانت المواد التي تكون من اختصاصها  
تتقضى قوانين أو اوامر عالية (ذكر بشوا) خصوصية

## المادة السادسة عشرة

يس المحاكم المذكورة ان تخطر في المازعات  
الناشئة بالدين العمومي أو بالاساس راسخ الاموال

العمومي ولا في مسائل المتعلقة باسفل الدولة  
ولا في مسائل الانكحة وما يتعلق بها من قضايا  
المير والتفقة وغيرها ولا في مسائل القبة والوصية  
والموارث وغيرها مما يتعلق بالاحوال الشخصية  
ولا يجوز فاما ايضاً ان تؤول الاحكام التي  
تصدر فيها من جهة المختصة بها

## المادة السابعة عشرة

تقوم بمحاكم المواد الجزئية في المواد المدنية  
والتجارية اداء الوظائف المعينة لها في قانون  
المرافعات وفقاً للحكم ايضاً في الحالات المخصوص  
عليها بقانون العقوبات

والاحكام الصادرة من تلك المحاكم تتحكم  
فيما يهاتها المحاكم الابتدائية التابعة لها متى  
استوفت اركانها في الاحوال المقررة بالقانون  
المادة الثامنة عشرة

تخصص المحاكم الابتدائية بالمحکم في كافة  
القضايا المدنية والتجارية غير الدعاوي المختصة  
بمحاكم المواد الحرة وتخصص ايضاً بالمحكم بصفة  
ثاني درجة في الاحكام الصادرة من محاكم المواد  
الحرة وذلك في الاحوال المبينة بالمادة السابعة

## المادة التاسعة عشرة

وتخصص هذه المحاكم بصفة المواد التأديبية  
بالحكم بصفة اول درجة في النجس والجنابات وهدنة  
ثاني درجة في مواد المخالفات

## المادة العشرون

تتكم المحكمة الاستئنافية في المواد المدنية  
والتجارية في الاحوال المقررة بالقانون وتتحكم  
بصفة آخر درجة في النجس والجنابات

## المادة الحادية والعشرون

تتكم المحكمة الاستئنافية مركبة من جميع

امدادها المحضرات بصفة عمومية بصفة  
محكمة نقض وإبرام في المسائل التي ترفع لها  
بتفويض قانون تحقيق الجنايات بشأن عدم  
استيفاء الأصول المقررة أو مخالفة القانون  
وفي حالة ما اذا كان عدد من لم يحضر الحكم  
في القضية من القضاء المركبة منهم الجمعية  
العمومية اقل من عدد من حضر فيضم الى  
الجمعية المذكورة قضاء من محكمة استئناف  
اخرى بحيث يكون عدد من لم يحكم في الدعوى  
منهم من قبل أكثر من عدد من حكم فيها  
( الفرع الثالث )

( في الجلسات )

المادة الثانية والعشرون

تكون المرافعات بجلسات المحاكم علنية الا  
اذا قررت المحكمة بغير على ما يترأى لها ان  
تكون المرافعة سرية مراعاة للآداب او المحافظة  
على النظام العمومي

والاختصاص الحرية في المداخلة عن حقوقهم  
ونظام الجلسة وضبطها يتعلقان بالرئيس

المادة الثالثة والعشرون

اللغة التي تستعمل بالمحاكم هي اللغة العربية  
انما يجوز للاخصام ان يقدموا مع الاوراق  
ونماذج الاقوال ترجمة لها

المادة الرابعة والعشرون

يجوز للاخصام ان يحضروا بانفسهم امام  
المحاكم او بواسطة وكلاء عنهم

المادة الخامسة والعشرون

يجوز لكل محكمة ان لا تقبل في التوكيل  
عن الاختصاص من ترى فيه عدم الياقة والاستعداد  
للقيام بهام التوكيل بحسب اللائق

المادة السادسة والعشرون

كلما التزم احد الاطراف المتعاقبة بمقتضى اجابات  
والدولارات غير التواعد العمومية المبرمة  
عند الملائمة وفي القوانين تنقرر لائحة  
الاجراءات الداخلية بالمحاكم

( الفرع الرابع )

( في الاحكام )

المادة السابعة والعشرون

تصدر الاحكام باحدا بحسب الارواح  
من القواعد المقررة بين اللاتمة وبالقوانين  
المادة الثامنة والعشرون

كلما الاحكام تصدر بتفويض نص من  
القانون وبالمطابق عليه وعلى المحاكم ان تتبع  
القوانين المصرية التي ستشر وكذلك الاولم  
واللوائح الحري العمل بموجبها الان متى كانت  
احكامها غير متخالفة لنص القوانين المذكورة  
والاوامر واللوائح التي تصدر ونشر في بعد  
بحسب القواعد المقررة

وكل اتفاق خصوصي مخالف للقوانين  
المتعلقة بالنظام العمومي والآداب باطل لا  
يعمل به

المادة التاسعة والعشرون

ان لم يوجد نص صريح بالقانون  
بتفويض قواعد العدل فيكون في المواد التجارية  
بتفويض تلك القواعد ايضا وبموجب العادات  
التجارية

( الفرع الخامس )

( في القضية )

المادة الثلاثون

لاجل ان تكون الاحكام واجبة المصير

يتم أن تكون مسبوقة من طرف المحكمة الصادرة  
مها بصيغة التنفيذ الآتية وهي

يجب على المحضرين المطلوب منهم تنفيذ  
هذا الحكم أن يبادروا إلى تنفيذه وعلى النائب  
العمومي ووكلائه أن يساعدوه وعلى رؤساء  
وضباط العساكر وأُمُوري الضبط والربط أن  
يعاونوه على إجراء التنفيذ باستعمال القوة الجبرية  
مضى طلبت منهم المساعدة والمعونة بصورة قانونية  
المادة الحادية والثلاثون

تنفيذ الأحكام والسندات والعهود الرسمية  
يكون بمعرفة المحضرين بالمحاكم بناء على صيغة  
التنفيذ ولا دخول لجهات الإدارة فيه وإنما يجب  
عليها المساعدة إذا طلبت منها بشرط أن لا  
يتربس على تلك المساعدة تدخلها في التنفيذ  
ولا مسؤوليتها فيه

( الفصل الثاني )

( في تعيين قضاة المحاكم وأعيان مستخدميها )  
( وفيما يجب لهم وعليهم وعدم جواز الجمع )  
( بين وظائفهم وغيرها )

المادة الثانية والثلاثون

تعيين رؤساء وقضاة المحاكم عموماً والنائب  
العمومي ورؤساء أقلامه ووكلائه يكون بأمر  
يصدر منا بناء على طلب ناظر الحفانية وموافقة  
رأي مجلس النظار

المادة الثالثة والثلاثون

رؤساء الكتبة والكتبة والمترجمون  
والمحضرون والجملة سائر الموظفين بالمحاكم الذين  
يحلون اليهم يكون تعيينهم وتصلهم عن وظائفهم  
بمعرفة ناظر الحفانية

ولا يقع التعيين إلا على شخص واحد أي

أحد الأشخاص يحصل العرض عنهم بقائمتين تقدم  
أحدهما إلى نظارة الحفانية من رئيس المحكمة  
المطلوب توظيفه بها والآخرى من النائب العمومي  
ويشترط أن يكون الأشخاص المطلوب استخدامهم  
متصنين بالصناعات الميمنة في هذه اللائحة وفي  
لائحة إجراءات المحاكم فإن كان بالقائمتين  
المذكورتين اختلاف فلناظر الحفانية أن يعين  
من يختاره من الأشخاص المطلوب استخدامهم  
ولا يعزل أحد منهم عن وظيفته إلا بناء على  
طلب يتضمن الأسباب الموجبة لذلك يقدم إلى  
ناظر الحفانية من رئيس المحكمة الموظف بها  
أو رئيس قلم النائب بالمحكمة المذكورة

المادة الرابعة والثلاثون

لناظر الحفانية أن يعين عند ترتيب المحاكم  
المذكورة وفي أثناء السنة الأولى من تاريخ  
إندائها في العمل رؤساء الكتبة والكتبة  
والمترجمين والمحضرين بصرف النظر عن الشروط  
المقررة في هذه اللائحة

المادة الخامسة والثلاثون

يجب على كل من قضاة المحاكم ورؤساء  
الكتبة والكتبة والمترجمين والمحضرين أن يخلف  
قبل اشتغاله بوظيفته بأمر يؤدي وظيفته بالذمة  
والصدقة

فقضاة محاكم الاستئناف يحلفون بين يدينا  
بحضور ناظر الحفانية وقضاة كل محكمة ابتدائية  
يحلفون أمام محكمة الاستئناف التابعون هم لها  
والنائب العمومي يحلف بين يدينا بحضور ناظر  
الحفانية ووكلائه ومساعدوه يحلفون أمام ناظر  
الحفانية ورؤساء الكتبة والكتبة والمترجمون  
والمحضرون يحلفون اليهم أمام جلالة علنية

تعتمد بالحكمة المتوظفون بها

### المادة السادسة والثلاثون

كافة الموظفين بالمحاكم بسائر أنواعهم لا يجوز لهم ان يجمعوا بين وظائفهم بالمحاكم ووظيفة اخرى او اى حرفة غيرها

( الفصل الثالث )

( في الشروط والصفات اللازمة )

( للتوظيف بالمحاكم )

( الفرع الاول )

( في قضاة المحاكم )

### المادة السابعة والثلاثون

يشترط في من يتعين قاضياً بالمحاكم الاهلية ان يكون ذا دراية كافية بالقوانين وان يكون متمتعاً بالحقوق المدنية وان لا يكون حكم عليه بحكم مغل بالشرف

ويشترط في من يتوظف قاضياً بالمحاكم الابتدائية ان يكون سنه خمسا وعشرين سنة بالاقل وفي من يتوظف بمحاكم الاستئناف ان يكون سنه ثمان وعشرين سنة بالاقل اما من يتعين رئيساً فيكون سنه اثنين وثلاثين سنة بالاقل

( الفرع الثاني )

( في مأموري المحاكم )

### المادة الثامنة والثلاثون

يشترط في من يتعين بالمحاكم من هؤلاء المأمورين ان يكون سنه احدى وعشرين سنة بالاقل وان يثبت استقامة اطواره وان تكون متوفرة فيه الشروط اللازمة لوظيفته على حسب القوانين والامور واللوائح

### المادة التاسعة والثلاثون

يجب على الكنية الاول والكتابة الثواني والمختصرين والموظفين الاخر الموثقين على نقود وامانات واشياء اخرى ذات قيمة ان يقدموا ضمانات تتعين شروطها في لائحة اجراءات المحاكم وتقدم هذه الضمانة لا يخلي رؤساء الكنية ورؤساء المختصرين التابع لهم هؤلاء المستخدمون من المسؤولية في حالة حصول اهل من الرؤساء المذكورين

### المادة الاربعون

اذا حصل نقصير من المضمون في وظائفه وحكم عليه بسبب ذلك فقيمة الضمانة يدفع منها

اولاً المصاريف القضائية

ثانياً ما يكون مطلوباً للغير

ثالثاً ما يكون مطلوباً لليوري

رابعاً ما يحكم على المضمون بدفعه من الجزاءات النقدية

### المادة الحادية والاربعون

لا يجوز رد قيمة الضمانة او اخلاء طرف الضامن من بعد انفصال المضمون من وظيفته الا بمقتضى قرار يصدر من المحكمة المتوظف بها المضمون بعد استماع اقوال النائب العمومي ولا يسوغ لاي محكمة من المحاكم ان تحكم بردها الا بعد مضي ميعاد ثلاثة اشهر غير مواعيد المسافة بشرط عدم حصول معارضة من احد في اثناء هذه المدة او حصولها وانقضاءها ويبتدى ذلك الميعاد من تاريخ النشر عن الانفصال من الوظيفة باعلان يدرج باحدى الجرائد المخصصة للاعلانات القضائية ويعلق الاعلان المذكور ايضاً مدة شهر باللوحه المعدة لذلك بالمحاكم

١ الفرع الخامس

١ في لجئات الامتحان

١ المادة السادسة والاربعون

كيفية تشكيل اللجئات التي تشارك بالامتحان  
الكتبة الثوابي والمترجمين والمضربين تنقرر بلائحة  
اجراءات المحاكم وكذلك الطريقة التي تتبع في  
الامتحان تنقرر بتلك اللائحة ايضا

( الفصل الرابع )

١ في وظائف تنص بها كتبة المحاكم الابتدائية

١ المادة السابعة والاربعون

يلزم ان يكون بطرف كتبة المحاكم الابتدائية  
مقاتل المرمونات والتسجيل والفيد ويجب عليهم  
تحرير كافة العقود والمشارطات وتكون العقود  
التي يحررونها في قوة العقود الرسمية ويحفظ  
اصلها بقلم كتاب المحكمة

المادة الثامنة والاربعون

يجب ايضا على الكتبة المذكورين ان  
يرسلوا للمحاكم الشرعية صورة ما يحررونه من  
عقود نقل ملكية العقار والعقود المتضمنة ثبوت  
حقوق عينية على العقار

وكذلك يجب على المحاكم الشرعية ان ترسل  
الى اقسام كتاب المحاكم الابتدائية صورة من  
العقود التي تحررها من هذا القبيل

ومن يتأخر عن ارسال تلك الصور  
يكون ملزوماً بالخسائر التي تنشأ عن ذلك  
ويحكم عليه بالعقوبات التأديبية ولكن لا يترتب  
على هذا التأخير بطلان العقود

المادة الثانية والاربعون

حصول المعارضة يكون بتفريدها بقلم كتاب  
المحكمة او باعلانها الى القلم المذكور وعلى رئيس  
نوصيها بقلم النائب العمومي

( الفرع الثالث )

١ في الكتبة الاول والكتبة الثوابي والمترجمين  
١ الخالفين اليقين

المادة الثالثة والاربعون

يشترط في من يتعين بوظيفة كاتب اول  
ان يكون لشغل بوظيفة كاتب ثان مدة  
سنة بالاقبل

ويشترط في من يتعين بوظيفة كاتب ثان  
ان يقدم شهادة من رئيس قلم النائب العمومي  
بانتفاعه بالكتابة في احد مكاتب المحاكم مدة سنة  
شهور وان يكون احسن الاجابة في امتحان اختبر فيه  
كتابة وشفاها عن مسائل المرافعات وترتيب  
المحاكم على وجه العموم

ويشترط في من يتعين بوظيفة مترجم ان  
يكون احسن الاجابة في امتحان اختبر فيه كتابة  
وشفاها بعرفة لجنة يشارك بها ذلك

المادة الرابعة والاربعون

تعيين الميضمين باقلام كتاب المحاكم يكون  
بعرفة رئيس المحكمة بناء على طلب الكاتب الاول  
وموافقة رأي رئيس قلم النائب العمومي

( الفرع الرابع )

١ في المضربين

المادة الخامسة والاربعون

يشترط في من يتعين بوظيفة مخضر ان  
يكون احسن الاجابة في امتحان اختبر فيه شفاهاً  
وتحريراً فيما يتعلق بوظيفة المضربين

## ( الفصل الخامس )

( في عدم عزل قضاة المحاكم من وظائفهم )

( وفي انفصالهم عنها وترقيهم وتعيين )

( محل اقامتهم ورفقهم )

## المادة التاسعة والأربعون

قضاة المحاكم المذكورة استثنائية كانت او ابتدائية لا يعزلون من وظائفهم انما يكون للحكومة الحق في استبدال من ترى لزوم استبداله من قضاة المحاكم الابتدائية في أثناء السنتين التاليتين لافتتاح المحاكم

## المادة الخمسون

لا يجوز انتقال احد من قضاة احدى محاكم الاستئناف الى محكمة استئناف اخرى الا برضاه وبمقتضى امر يصدر منا بناء على طلب ناظر الحفائية وكذلك قضاة المحاكم الابتدائية بعد انقضاء السنتين المذكورتين بالمبدأ السابق لا يصح انتقال احدهم من محكمة الى غيرها الا بالكيفية المذكورة واما ترقيهم وترقي قضاة محاكم الاستئناف فيكون بالشروط المقررة في المادة الثانية والثلاثين والمادة السابعة والثلاثين

## ( الفصل السادس )

( في المحاكم التأديبية )

## المادة الحادية والخمسون

تأديب قضاة المحاكم الابتدائية يختص بمحكمة الاستئناف التابعة لها تلك المحاكم وتأديب قضاة كل محكمة استئناف يختص بالمحكمة نفسها فتتكم فيه حال تشكيلها في هيئة جمعية عمومية

## المادة الثانية والخمسون

اذا قدمت لمجلس التأديب بمحكمة الاستئناف دعوى على احد قضاة المحاكم الابتدائية يلزم ان

يضم اليه عند رؤيتها والحكم فيها اثنان من قضاة محكمة ابتدائية

## المادة الثالثة والخمسون

العقوبات التأديبية التي تترتب على قضاة المحاكم في التويع والانداز فالانداز يكون صدوره لقضاة كل محكمة من رئيسها ولرؤساء المحاكم الابتدائية من رئيس محكمة الاستئناف التابعين لها ولرؤساء محاكم الاستئناف من ناظر الحفائية وكل فعل يزري بشرف القضاة او يخل بكمال حريتهم في آرائهم يكون جزاءه عزل مرتكبه ( المادة الرابعة والخمسون )

تأديب المأمورين يختص بالمحكمة الموظفين بها والعقوبات التأديبية التي تترتب عليهم ( خلاف الانذار الذي يجوز في كل الاحوال صدوره من رؤساء المحاكم الاستئنافية او الابتدائية )

هـ

اولاً قطع المرتبات مؤقتاً

ثانياً التنزيل من وظيفة الى اخرى

ثالثاً العزل

وجوز توقيف المأمور المقام عليه دعوى تأديبية عن اداء وظيفته مؤقتاً بمقتضى امر من مجلس التأديب

## المادة الخامسة والخمسون

يحكم في جميع القضايا التأديبية في جلسة علنية وباغلبية الاراء

## المادة السادسة والخمسون

تتربى مجلس التأديب بكل محكمة وكيفية سير الدعاوي فيه بقران في لائحة اجراءات المحاكم الداخلية

## المادة السابعة والخمسون

ملاحظة وتأديب أرباب قلم النائب العمومي  
بمجان ناظر الحفائية والنائب العمومي  
(الفصل السابع)

أ في قلم النائب العمومي  
(الزعم الاول)

أ في تشكيله ووظائفه

## المادة الثامنة والخمسون

يترتب تحت إدارة النائب العمومي القدر  
الكافي من الوكلاء بمحاكم الاستئناف والمحاكم  
الابتدائية لتأدية الخدمة المكلفين بها في الجلسات  
وفي قلم النائب العمومي

## المادة التاسعة والخمسون

نعيين جهة إقامة كل من الوكلاء يكون  
بمعرفة ناظر الحفائية بعد أخذ رأي النائب  
العمومي

## المادة الستون

على النائب العمومي إدارة الضبطية القضائية  
وأقامة الدعوى الجنائية والتأديبية إما بنفسه أو  
بواسطة وكلاءه وللمحاكم الاستئناف تكليف قلم  
النائب العمومي بأقامة الدعوى الجنائية أو التأديبية  
وكذلك للمحاكم الابتدائية تكليفه بأقامة الدعاوي  
التأديبية فيما يتعلق بالمأمورين الموظفين بها

## المادة الحادية والستون

موظفو الحكومة المأمورون قانوناً بأعمال  
الضبطية القضائية يكونون تحت إدارة قلم النائب  
العمومي فيما يتعلق بالمأمورية المذكورة

## المادة الثانية والستون

على النائب العمومي ملاحظة وتنشيط المحرمين  
وغيرها من المخالفات التي تستعمل للفساد مع

مراعاة الحدود المقررة في ذلك بالقوانين واللوائح  
ويجب على أخبار ناظر الحفائية بالأمور المخالفة  
التي يراها وبكافة المسائل التي يقتضيها التنشيط  
المكلف به

## المادة الثالثة والستون

لقلم النائب العمومي إدارة الأعمال المتعلقة  
بنفوذ المحاكم وملاحظة وتنشيط صندوق الأمانات  
والودائع ولكن لا يجوز خروج هذه الأمانات  
والودائع من الصندوق إلا بمقتضى أمر من  
المحكمة أو من أحد قضاتها وعلى القلم المذكور  
أيضاً ملاحظة وتنشيط أقاليم الكتبة والمضربين  
مع بقائها تحت إدارة رؤساء المحاكم

ويجوز له أن يطلب من يتعلق به ذلك  
اتخاذ الإجراءات التي يراها له لزومها في هذا  
الشأن

## المادة الرابعة والستون

يجب على النائب العمومي أن يحضر هو  
أو وكلاءه بالنيابة عنه في جلسات أي محكمة  
من المحاكم الأهلية عند النظر في القضايا الواجب  
دخولها فيها بمقتضى القوانين وله أن يحضر أيضاً  
في الجمعيات العمومية التي تعقد بالمحاكم

## المادة الخامسة والستون

أعضاء قلم النائب العمومي فائزون للأفصال  
عن وظائفهم وهم مأمورون بأعمالهم وناظر  
الحفائية فقط

ويجوز مع ذلك للمحاكم أن تقدم لناظر  
الحفائية أي شكوى في حق النائب العمومي إذا  
وقع منه أمر يوجب ذلك فيما يتعلق بوظيفته  
فإذا كان الأمر واقعاً من أحد وكلائه تكون  
الشكوى إلى

## المادة السادسة والستون

سائر المستخدمين بقلم النائب العمومي يكون تعيينهم بمعرفة ناظر الحفائية أو النائب العمومي على حسب الاحوال ولا يكونون تابعين إلا للنائب العمومي تحت امر ناظر الحفائية ويجوز انفصالهم عن وظائفهم بمعرفة من يعينهم (الفرع الثاني)

(في الشروط اللازمة للتوظيف بقلم)

(النائب العمومي)

## المادة السابعة والستون

يشترط في من يتعين وكيلاً عن النائب العمومي أن يكون عمره ثلاثاً وعشرين سنة بالاقبل وأن يكون قد أقام سنة بالاقبل بصفة مساعد باحد اقلام النائب العمومي أو أن يكون استحصل على اجازة في علم القوانين (ليسانسيه) أو على شهادة ثوم مقامها

## المادة الثامنة والستون

لا يجوز ترقى احد وكلاء النائب العمومي لوظيفة رئيس قلم النائب المذكور باحدى المحاكم الابتدائية الا اذا اقام في وظيفة التوكيل مدة سنتين وكذلك لا يجوز ترقى اقدم لوظيفة رئيس القلم السابق ذكره باحدى محاكم الاستئناف الا اذا اقام في وظيفته مدة اربع سنين

## المادة التاسعة والستون

لناظر الحفائية ان يلحق بقلم النائب العمومي مساعدين ويشترط فيمن يتعين في هذه الوظيفة أن يكون عمره احدى وعشرين سنة بالاقبل وأن يكون قد استحصل على اجازة في علم القوانين (ليسانسيه) أو على شهادة ثوم مقامها أو شهادة من مجلس الادارة بمصر بأنه ذو كفاءة

ولكن في هذه الحالة الاخيرة يجب خلاف ١. ذكر ان يكون التحقق في اشغال قلم النائب العمومي مدة سنة بالاقبل

## المادة السبعون

عند ترتيب المحاكم الاهلية يجوز تعيين اعضاء قلم النائب العمومي بصرف النظر عن الشروط المبينة قبل

(الفصل الثامن)

(في ادارة نفود المحاكم)

## المادة الحادية والسبعون

تقدم ميزانية المحاكم من طرف ناظر الحفائية وتدرج ضمن ميزانية عموم الحكومة

## المادة الثانية والسبعون

كافة اذونات الصرف تصدر في كل محكمة من رئيس قلم النائب العمومي بها

## المادة الثالثة والسبعون

مقتضات الغرامات وسائر انواع الرسوم المقررة بالتعريفات في المواد المدنية والجنائية وكذلك الامانات والودائع يكون تخصيصها وحفظها وصرفها بمعرفة الكتبة الاول والكتبة الثانوي والموظفين المعيّنين لذلك تحت ادارة قلم النائب العمومي وملاحظة نظارة الحفائية

## المادة الرابعة والسبعون

ان لم تكلف ايرادات المحاكم لمصارفها فالحكومة تصرف لها التكلفة بناء على طلب يقدم من النائب العمومي لناظر الحفائية

فان زادت ايراداتها على مصاريفها تورد الزيادة في آخر الشهر لخزينة المالية بعد ابقاء المبالغ المنظور صرفها في الشهر التالي وفي آخر السنة كل زيادة في الايرادات عن المصروفات

## ( الفصل العاشر )

١ في الخلاف الذي يقع في الاختصاص

المادة الثانون

إذا وقع خلاف في الاختصاص بين إحدى جهات الحكم في الأحوال الشخصية وبين إحدى المحاكم الأهلية فبحال النصل في هذا الخلاف على مجلس يتشكل تحت رئاسة ناظر الحفانية من قاضيه من المحاكم الأهلية يعينها رئيس محكمة الاستئناف بمصر ومن شخصين يعينهما الجهة المختصة بالحكم في الأحوال الشخصية المذكورة

المادة الحادية والثانون

الجهة المختصة بالحكم في الأحوال الشخصية أو المحكمة الأهلية تقدم طلب اختصاصها برؤية الدعوى لناظر الحفانية وهو يرسله إلى المحكمة أو إلى الجهة المنظورة فيها تلك الدعوى فتحكم في الطلب وترسل صورة من قرارها للمحكمة أو إلى الجهة المدعية بالاختصاص على يد ناظر الحفانية فإن كان القرار صادرًا برفض الطلب فالجهة المدعية بالاختصاص في مدة خمسة عشر يومًا من بعد وصول القرار إليها خلاف مدة المسافة أن ترفع دعوى الاختصاص بمذكرة تقدمها لناظر الحفانية وهو يحيل المسألة في الحال على المجلس المنوط بالفصل فيها

المادة الثانية والثانون

إذا وقع اختلاف في الاختصاص بين إحدى المحاكم الأهلية وبين إحدى جهات الإدارة بحال النصل في ذلك على مجلس يتشكل تحت رئاسة ناظر الحفانية من اثنين يعينهما رئيس محكمة الاستئناف بمصر من قضاة المحاكم ومن اثنين من رجال الحكومة يعينهما رئيس مجلس النظار

بمدير نوريتها بنظامها بحرية المالية

المادة الخامسة والسبعون

سائر الأحكام والأجرائات الأخرى المتعلقة بإدارة نفوذ المحاكم تنفرد في لائحة أجزائها الداخلية

## ( الفصل التاسع )

( في الجمعيات العمومية )

المادة السادسة والسبعون

لكل من محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية أن تمنع في هيئة جمعية عمومية المداولة في كافة المواد المتعلقة بنظامها وأموالها الداخلية علاوة على المواد المنصوص عليها في هذه اللائحة

المادة السابعة والسبعون

عند الجمعيات العمومية بكل محكمة للمداولة في المواد المتعلقة بنظامها وأموالها الداخلية يكون بمعرفة رئيسها سواء كان من تلقاء نفسه أو بناء على طلب اثنين من قضاة المحكمة بالأقل أو بناء على طلب النائب العمومي أو واحد وكلالة

المادة الثامنة والسبعون

تتركب الجمعيات العمومية من - اثني عشرة  
المحكمة الحاضرين بها وينضم اليهم رئيس قلم  
النائب العمومي أو وكيله في حالة ما إذا كان  
الغرض من عقدتها المداولة في مادة من المواد  
المتعلقة بالنظام والأموال الداخلية ويكون رأي  
الرئيس المذكور أو من يتوب عنه معدودًا في  
المداولة

المادة التاسعة والسبعون

بأقي التواعد المتعلقة بالجمعيات العمومية  
تنفرد بلائحة أجزائها المحاكم الداخلية

تنفيذ هذه اللائحة والاعجراء بموجبها يصدر عنها  
امر آخر

### المادة الثامنة والثمانون

على ناظر الحفانية حكومتنا تنفيذ امرنا هذا  
صدر بسراي رأس الدين في ١٤ شعبان سنة  
١٢٠٠ ( ١٤ يونيو سنة ١٨٨٢ )

« الامضاء »

( محمد توفيق )

بامر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

« الامضاء » « شريف » ناظر الحفانية

« الامضاء » « حسين فخري »

وبعد ان صدر الامر الخديوي بترتيب  
المحاكم على مقتضى هذه اللائحة صدرت الاوامر  
العالية ايضاً بكل من القانون المدني وقانوني  
التجارة البرية والبحرية وقانون المرافعات وما  
يتعلق بها في المواد المدنية والتجارية وقانون  
تحقيق الجنايات وقانون العقوبات

ثم شكلت محكمة الاستئناف في مصر والمحاكم  
الابتدائية فيها وفي الاسكندرية وبها وطلطا  
والمقصورة وعين روساوها واعضاؤها وكتبها  
وروساء اقسام النيابة العمومية فيها وجعلت  
دائرة اختصاص محكمة مصر الابتدائية شاملة  
لانحاء مدينة القاهرة وبلاط مديرية البحيرة وقراها  
ودائرة اختصاص محكمة بندا شاملة لبلاد وقرى  
القليوبية والمنوفية ودائرة اختصاص ططا  
شاملة لانحاء مديرية الغربية وجعل مثل ذلك في  
المقصورة شاملاً لمديرتي الشرقية والدقهلية  
ودياط وبور سعيد والاسكندرية وبور السويس  
والخفت بمحكمة الاسكندرية رشيد ومديرية

### المادة الثالثة والتمانون

الخلاف في عدم الاختصاص يقدم بمعرفة  
ناظر الحفانية الى مجلس الفصل في دعاوي  
الاختصاص بناء على طلب من اولى الشأن  
يرفق به كافة الاوراق والمذكرات المستند عليها  
ويتشكل المجلس المذكور بالكيفية السالف  
ذكرها على حسب الاحوال

### المادة الرابعة والتمانون

تسبغ الاوضاع والمدد المقررة في المادة  
الحادية والثمانون في سائر احوال الخلاف في  
الاختصاص وترفع دعوى الاختصاص في الحالة  
المبينة عنها في المادة الثانية والثمانون بمعرفة الناظر ذي  
الشأن في الدعوى المذكورة بواسطة ناظر الحفانية

### المادة الخامسة والتمانون

الجهة التي يحصل الافرار على اختصاصها برؤية  
الدعوى بعد صدور قرار مجلس الفصل في  
مسائل الاختصاص تحكم فيها ولاوجه لها بعد  
ذلك في التفتي عن اختصاصها بها

ورفع دعوى الاختصاص يوقف سير  
النضية في جميع الاحوال ولا يجوز رفع دعوى  
الاختصاص بان حكم صادر في قوة حكم  
انتهائ

### ( الفصل الحادي عشر )

### ( احكام ختامية )

### المادة السادسة والتمانون

كل ما كان مخالفاً لهذه اللائحة سواء كان  
من نصوص القوانين او الاوامر او اللوائح يعتبر  
لاغياً ولا يعمل به

### المادة السابعة والتمانون

الاحكام الخصوصية او الوقفية التي يتضمنها

وضرب في مصر والاسكندرية اطناباً بعد  
ان فتك باهالي الريف فتكا ذريعاً فهاجر  
كثيرون من نزلاء النطر الى سورية والبلاد  
الاوربية واقاموا فيها الى ان من الله على اهل  
الديار المصرية بدفع عنهم وتطهير النطر من  
دسسه وارجاب

وقد من اوريا قوم من الالمان برئاسة  
الدكتور كوخ وجمعية من الاطباء ورجال  
الكيمياء الفرنسيين انابا الموسوي باسنور الفرنسي  
الكيمي الشهير وارسلها الى الاسكندرية اتبعت في  
اصل الداء وقد روى ايضاً الى الثغر  
الاسكندري لهذه الغاية فثبت لديهم جميعاً انه  
وافد من اسيا لا موضعي الا الدكتور دورديو  
بك وبعض من انجد آرائه فانهم جزموا بكونه  
مصرياً محلياً فعارضهم كثيرون من رجال الطب  
والعلم والاخبار ثم اتهم المجلس الصحي بالاهمال  
على غير سند صحيح

وكانت الحكومة الانكليزية من اشد الدول  
معارضة لاقامة المحجور الصحية حتى انها عارضت  
الحكومة الايطالية فيما ارادت ان تتخذ من  
وسائل الصيانة واسباب الوقاية الصحية واحتج  
معهده انكلن الصحة في الاستانة على مثل ذلك  
وكاد باحتجاجه بقول ان المصلحة الانكليزية  
المنجربة منفصلة على وقاية الارواح وهو ما زاد  
اليقين بكون الوباء اسبورياً وافداً من الهند

ولسنا نطيل القول في هذا الفصل  
ونسهب الشرح فيما كان من نتائج التوقي في  
مصر فان عناية الحكومة بالنظهير والتنظيف  
جعلت في النطر ائراً محدوداً  
وكان الحديوي يتفقد في الاسكندرية بنفسه

النجية وسبوه وجعلت محكمة مصر الاستثنائية  
متنولة جميع الجهات الداخلة في دوائر اختصاص  
الحاكم الخمس السابق ذكرها وهي محاكم مصر  
وبنها وطنطا والمنصورة والاسكندرية

## فصل

### في الهواء الاصفر

في صيف عام ١٨٨٢ ظهرت جراثيم هذا  
الوباء في دمياط فقلق الناس لظهوره واوجسوا  
خيفة من شره الويل واختلفت الاقوال في  
حقيقة منشأه واسبابه فتم من قال انه داء  
موضعي وهو الرأي الذي استعمله الانكليز  
ومنهم من ذهب الى انه اسبوري وافد من الهند  
وهو الرأي الارجح الذي اثبت وقوع احد  
وقادي السفن التي وفدت من الهند قبيل  
ظهور الوباء في دمياط ويذكر محمد خليفة  
العطشي (اي الوفاة) كما ثبت ذلك بالتقارير  
والبحث الدقيق فانه بعد ان وصل الى بور سعيد  
توجه الى دمياط حيث ظهر الوباء وتقام خطبه  
وامتد منها الى كثير من انحاء النطر فعنت  
الحكومة باتخاذ التدابير اللازمة والاحتياطات  
الواقية من فعله المائل واقبت المحجور الصحية  
وانشئت اللجان في مصر والاسكندرية لترى  
وسائل الانتفاء لاضراره وارسلت الاطباء الى  
المنصورة وغيرها غريب ظهوره فيها ليعتول  
بالمصابين وما مضت على ذلك مدة حتى عم  
البادر وكثير من القرى

عظيماً وهي التي انصرف اليها هم الباب العالي وبانت شغلاً شاعراً لافكار الانكليز من كبار رجالهم وكتبة جرائدهم بالنظر الى اجتماع الخواطر في مصر على وجوب حلها بالسرعة الممكنة .

ورفع لمسألة السودان في تلك الاثناء شأن خطير فان الانكليز بعد ان رأوا من سير حوادثها واحوالها ما لا يمكن معه الفوز بالمقصود بعد انفضال الجنرال هيكنس في الحملة التي توجه بها الى كوردوفان واختفاء اثره في تلك الاقطار قرر واخلاء السودان فلم يصادف هذا القرار قبولا لدى شريف باشا رئيس مجلس النظار اذ ذاك فاصر الانكليز ومن ذهب مذهبه على وجوب الاخلاء واستمسك شريف باشا برأيه علماً منه بان اخضاع السودانين واعادة الراحة الى تلك الديار وحفظها لمصر كل ذلك من الامور التي لا تخرج عن حد الامكان خصوصاً وان في بقائها تابعة لاملاك الحكومة المصرية حفظاً لاثري من اثار الاجتهاد الخالد الذكر للغفور له محمد علي باشا الكبير فلما رأى دولته اصرار الفئة المضادة لرأيه على وجوب الاخلاء استقال من رئاسة مجلس النظار فكانت لذلك مسألة الاخلاء في السبب في استغاثته من منصب الرئاسة فولي نوبار باشا مكانه وعكف على النظر فيما ترك سلفه من المهام ذلك الرأي .

اما مسألة السودان فقد عولنا منذ بادئ الشروع في كتابة هذا التاريخ على عدم ذكرها في هذا الجزء بالنظر الى كونها تستغرق جزءاً مخصوصاً فجعلناها لذلك من خصائص الجزء الاول حيث تأتي على تاريخ الاقطار السودانية

شوارع المدينة واحياءها ومساكنها ومستشفياتها وبصدر الاوامر المشددة بالمواظبة على تنظيف الطرق وتغييرها بالمواد الكيماوية كالاسيد فنيك وغيره وبذل الحكام في كل جهة من جهات مصر مثل هذه العناية وانبرى الاطباء يحررون المغالات المطولة في العلاج الواقي ويعينون كتيبة الاحتراس من الاصابة بالداء وخاضت جرائد النظر وغيرها من الجرائد الاجنبية في منشاء العلة وراح اكثرها يؤيد اقوال اهل الرأي الثاني بحيث ثبت لدى الجميع ان الوباء لم ينشأ في مصر وانما جاء من الهند ضعفاً غير محتم وانشئت في مصر لجنة لاعانة الموبئين اقبل عليها اهل المبرة والخير فامدوها بالاموال الكثيرة التي بذلت في سبيل اسعاف المصابين والعيال التي افقدها الوباء اركانها فتكل نساءها ويتم اطفالها

وبلغ عدد الذين استأثر بهم الداء منذ انتشاره في القطر ثلثاً وستين ألف نسمة بمقتضى التقارير الصحية

—————

## فصل

### في استعفاء شريف باشا

وانقضى عام ١٨٨٣ واحوال مصر غير مستقرة على قرار فالمسألة المالية ومسألة السودان وسائر المسائل الادارية كلها استمرت موضوعاً للمباحثات والمداولات ومبادلات الاراء وكانت مسألة جلاء الجيش الانكليزي من اهم المسائل التي اخذت في عالم البحث السياسي مكاناً

اليوت التجارية وقعت في خسائر جسيمة بسبب  
الحوادث العارضة فلم يتمكن للحكومة ان تسرع  
في ادايتها لتداول الناس النقود ودارت حركة  
التجارة .

ولبت حالة الامن العمومي في داخلية  
النظر على غير ما يرام بالرغم عن اجتهاد  
الحكومة بازالة الاسباب الخلة بالراحة فان  
وقائع السلب والنهب والتعدي ثابعت في انحاء  
الريف وكثر اللصوص وازداد تمردهم وبلغ منهم  
البغي منهائهم فوقوا عقبات في طريق عباد الله  
يهيئون السابلة ويقطعون السبل ولا رادع  
يردعهم ولا يعش بخمنهم حتى بلغت مطالبهم  
حد التطاول الى سلب اماكن الحكومة نفسها  
واكبر دليل على ذلك سرقة المحكمة الاهلية في  
القاهرة فقد سطوا عليها وسرقوا منها نحو اربعين  
الفاً من الترنكات

واجمع الرأي العمومي على ان سبب تكرار  
اللصوص في الارياف وغيرها واقدامهم على  
السرفات جهراً انما هو رفع السلطة من ايدي  
المديرين والحكام بعد تنظيم الشرطة الجديدة  
وعدم استخدام الوسائط القديمة التي بدونها لا  
يمكن كبح جماح المعتدين وإبقائهم عند حدودهم  
ورأت الحكومة بسبب كثرة التعدي والنهب  
ان ترسل الى كل مديرية اربعين رجلاً  
من رجال الشرطة علاوة على من لديها منهم  
ثم شاع انها ستنفذ بمحاكمة الجانين لدى مجلس  
عسكري فدعا ذلك بعض الناس الى القول  
بان الحكومة عازمة على وضع الوجه البحري تحت  
الاحكام العسكرية ولم يكن لذلك اثر من  
واقع الامر على انه شكلت لجان التحقيق بعد

مستطرق منة الى تاريخها الحديث مستوفين الكلام  
على ما صارت اليه احوالها وما طرأ عليها من  
التقلبات الى هذه الايام .

## فصل

### في بعض كلمات على داخلية

#### مصر

وما لا بد من تقريره ان احوال مصر لم  
تزل عليها يوم من حين انقضاء الحوادث العارضة  
الى انقضاء باب الكلام عليها في هذا الجزء  
بدون ان يتذمر الناس من الضيق الذي دق  
في البلاد او تاده ورفع فوق ارجائها اعلامه  
فقد تعطلت فيها اسباب الرزق بما طرأ على  
التجارة من حالة التوقف والكساد حتى اصبحت  
اثراً بعد عين وبما صارت اليه حالة الأمن  
والطمأنينة ولم يكن ذلك ناشئاً الا عن فقد الثقة  
في التجارة ومعاملاتها وتوقف ارباب الزراعة  
عن سداد ما عليهم التجار وتأخير صرف التعويضات  
الى اصحابها وتوقف ارباب الزراعة عن السداد  
فانه كان من اعظم الاسباب الموجبة لتوقف  
الحركة بالنظر الى كون الفلاح والتاجر مرتبطين  
ببعضها ارتباطاً شديداً فلا يستغني احدهما عن  
الاخر وفي ساءت المعاملة بينهما تعطلت اشغال  
كل منها .

وكذلك تأخير صرف التعويضات فانه  
جاء داخلاً من ضمن اسباب الكساد لان اغلب

## فصل

في الخلاف الذي وقع بين نوبار باشا

والمستر كليفور لويد

المستر كليفور لويد هو وكيل نظارة

الداخلية على عهد نوبار باشا وسد هذا المنصب  
اليه فاخذ يدير اموره واعماله على ما استوقع  
انتقال التنديد عليه

ولما سمعوا القول في شأن هذا الرجل  
فان الخلاف الذي وقع بينه وبين نوبار باشا  
رئيس مجلس النظارة كاف ليظهر اللئلا انه من  
الرجال الذين لم يتركوا لهم في مصر اثرا محمودا  
وذكرا مشكورا

فمن اثار اصلاحاته ان ادارة البوليس في  
داخلية القطر كانت مسلمة الى مشايخ البلاد  
قبل حلول الانكليز وكانت الحكومة المصرية  
تلقى عليهم تبعة كل خلل يس الراحة العمومية  
ولم يكن لفرق البوليس المنظمة وجود الا في  
المدن الكبرى كالاسكندرية والقاهرة بسبب  
وجود عدد كثير من الاوربيين فيها اما الجندرية  
فلم توجد في داخلية البلاد الا لتسوق محاييس  
احدى المديرات الى مديرية اخرى وتعنى بجمع  
رجال العسكرية ايام المعايمة النظامية فكانت  
هاتان الفرقتان اي فرقة البوليس وفرقة الجندرية  
اذ ذاك تابعين في المرجع النظامي الى نظارة  
الداخلية

فهذا النظام الذي وضع لسد احتياجات  
البلاد من طريق الاقتصاد كان للمستر لويد  
اليه الطولى في تبديله فان داخلية النظر المصري  
خسرت به ثمانية الاف شيخ من مشايخ البلاد

ذلك في الوجين الثقل والجري لغاية القضاء  
بالعقاب الشديد على الجائين من تلك الفئة  
الباغية .

واشتد على خزينة مصر في تلك الايام  
الضيق المالي حتى ان بيت مال الحكومة كاد  
يعجز عام ١٨٨٤ عن تقديم الحاجة اليومية من  
النفقة اللازمة فتد مبلغ الخمسمائة الف جنيه  
الذي اخذ من البنك العثماني والثلاثمائة الف جنيه  
المستلفة من بنك الانكلو اجيبان والمائتان  
والخمسون الف المستدانة من البنك العمومي  
والمائتا الف المأخوذة من اموال الاوقاف  
والخمسون الف المصروفة من واردات بيت المال  
والسعمائة الف جنيه من الاموال المخصصة للتصفيه  
والسعمائة والخمسون الف المستترضة من محل  
روتيلد .

ونقص ٩٩ في المائة من محمول البواخر  
القائمة بخدمة الشحن بين الاسكندرية والاسنانة  
فقالت جرائد العاصمة العثمانية ان هذا النقص  
في صادرات النظر المصري يعزى الى احوال شأن  
الفلاحة والزراعة فيه وابانت ذلك بقولها ان  
فلاح مصر لم يزرع في عامي ١٨٨٢ و ١٨٨٣ الا  
ما ينتج له كفاؤه من المونة الضرورية وقالت  
ان هذا الفشل لم يعهد في مصر الا من يوم  
وطنتها اقدام الانكليز .

الذين كانوا قاضين على زمام الراحة في  
الوجوه الجري والقطي وذلك بوضع النظام  
الجديد الذي عين بتمتصاء النا رجل من  
رجال البوليس النظاميين برواتب ثقلت على  
كاهل المالية المصرية وكانت من قبل عديمة  
الوجود فانشى قلم مخصوص برئاسة رجال من  
الانكليز بصفات فادحة ومرتبات حسنة بعد  
ان كان امر البوليس القديم منوطاً بنظارة  
الداخلية رغبة في الاقتصاد

والبحث في الاقتصاد الذي كان ناشئاً عن  
الحالة السابقة لا يتناول الكلام فقط على مسألة  
الميزانية بل على حالة مصر المالية من جميع وجوهها  
فان التنظيمات الاخيرة قوضت اركانها في حالة  
كونها مستلزمة لما يكون أكثر من النظام  
السابق اقتصاداً بالنظر الى ما هو مقضي عليها  
به من وفرة العناية والاهتمام باحوالها السياسية  
هذه عذرة من شذور الاصلاحات المنسوبة  
الى كليفور اويد التي وقعت موقع آفة من  
آفات الاقتصاد

واختص هذا الرجل نفسه انشاء اعماله  
الاقتصادية بثمة آلاف جنيه راتباً سنوياً بعد  
ان كانت النأ واحدة وادخل في وظائف الحكومة  
المصرية عدداً كبيراً من مجازيه حتى كان  
منه ان تطاول بعد ذلك الى الاستبداد بالرأي  
والاستقلال في العمل بانفاذ ما يريد واجراء  
ما يشاء من غير استشارة مجلس النظار فوقع  
بينه وبين نوبار باشا من اجل ذلك خلاف  
شديد واستحكمت الفتنة بينهما بحيث كاد رئيس  
النظار (نوبار باشا) يستعفي من منصبه فكثرت  
الاقوال في شأن ذلك وفاضت الصحف في

هذا الموضوع ووردت الاخبار من القاهرة  
على الاسكندرية تنبي بانفاذ جمعيات عالية  
وتبادل مخابرات مهمة في الدوائر السياسية  
فذهب قوم الى انه لا بد من انفصال المستر  
كليفور وقال غيرهم بل تشكل نظارة جديدة  
وكنا نحن من ذهبوا الى ان في الامر ما  
ربما نشاء عنه انقلاب وتغيير مهمان في احوال  
مصر وسياسة انكسرة

ثم استقر الامر على بقاء نوبار باشا في  
منصب رئاسة النظار وبقاء المستر كليفور لويدي  
في وكالة نظارة الداخلية مشروطاً عليه ان  
لا يتجاوز حدود وظيفته وان يبقى ضمن دائرتها  
كسائر وكلاء النظارات الاخر

الا ان ذلك عند اذ ذاك تسوية مؤقتة  
استناداً الى انه لا يحصل التوفيق بين الاراء  
المضاربة المتباينة التي اوجبت ذلك الاضطراب  
وبالرغم من حصول هذه التسوية ذهب  
بعضهم الى ان الفتنة لا تزال ممكنة بين الرئيس  
والوكيل الموما اليها وانه لا بد من سقوط  
الوزارة وتشكيل وزارة جديدة برئاسة عبد  
القادر باشا على ان ذلك لم يكن قرين الثبوت  
وكان من شروط تلك التسوية ان لا  
يحضر المستر اويد في اجتماعات مجلس النظار  
وان لا يصدر قراراً من غير ان يعرضه على  
رؤسائه

وسافر السير بارنج والجنرال غرام في  
خلال ذلك الى لوندرة مدعويين اليها لاعطاء  
الجواب الثاني عن السياسة التي سلكها سيليها  
وكان سفرها فحجأة اذ لم تسبق له مقدمات تدل  
عليه فاختلعت الظنون اثر ذلك وعلى الخصوص

انتما ورد بالتغراف من ان وزارة لوندرة  
عرضت على الدول ان يشكل مؤتمر او لجنة  
دولية مختصة للنظر في امر المسألة المصرية  
ولم تترأى فلائل على انقضاء الخلاف  
بين نوبار باشا والمستر كليفلاند حتى استعفى  
المستمر من منصب وكالة الداخلية وسافر عائداً  
الى لوندرة فتوجهت عناية نوبار باشا بعد انفصال  
المستر لوبد الى عزل من بقي في نظارة الداخلية  
من الموظفين الانكليز قصد ان لا يكون للوكيل  
السابق اثر يذكر الموظفين الوطنيين باستبداده  
الذي اودى بانصرافه عن الديار المصرية  
غير مذكور بما يحرك في الصدور عاطفة  
الشوق اليه



## فصل

### في الحماية الانكليزية

بعد ان استقرت اقدام الانكليز في مصر  
وحال بين استقرارهم فيها وجلاتهم عنها موانع  
وعوائق من المحاولات السياسية اخذت جرائدهم  
توغز الى حكومتها بتقرير الحماية الانكليزية على  
مصر فاشتد لذلك قلق المصريين وبدت من  
جانب الباب العالي مظاهر الاحتجاج على هذه  
الخطوة الجديدة بعد حلول الانكليز في وادي  
النيل اعادة اسلطة الخديو وتأبيداً للراحة  
والنظام .

ولم تغفل عيون الوطنيين عن هذا الامر  
في كل مرقطار فيها من وراء رماد المطامع

شرار هذه النية بحيث بات الانكليز على حذر  
من التطوح في المسألة مخافة ان يفسأ عنها ما  
يقعهم في اشراك المعارضات الدولية  
على ان الجرائد الانكليزية استمرت تخرص  
حكومتها على تقرير الحماية فقامت تناقضها جرائد  
اخرى ووزارة غلاستون مترددة في الامر تقدم  
رجلاً وتؤخر اخرى لا لعللة التردد فقط بل  
انتظاراً لما سيكون من الدول المراقبة عند  
شعورها بذلك واستطلاعاً لمقويات الباب العالي  
والجمهورية الفرنسية حتى اذا رأت ان الموانع  
التي يمكن ان تعترضها في امر تقرير الحماية غير  
غير مستعصية عمدت الى تقريرها وايدت رأي  
الفائلين بها واوجبه من اوجه عديدة والا  
انحازت الى رأي الفائلين بعدم الحماية مكشوفة  
بنود الكلمة وحق التسلط المعنوي على مصر

واشاع البعض اواسط عام ١٨٨٤ ان  
الخديو دعا اليه اكابر العلماء وخبرهم في امر  
الحماية وانهم اجابوه ان ليس لهم قول ولا رأي  
بل ان القول كله في ذلك منوط بالحضرة  
السلطانية ثم كذبت هذه الاشاعة وتلاها غيرها  
مؤداها ان بعض الناس يسعون لدى مشايخ  
البلاد واعيانها وعمدها في تخميم معاضد تطوي  
على الناس وضع الحماية على النظر المصري على  
ان ذلك لم يكن فيه شيء من الصحة وانما  
الذي قرب بومثلي من جانب التصديق ان  
بعض الاهالي مشايخ كانوا او غيرهم قدموا الى

(١) اي اذا رأت ان الدول وفي مقدمتها  
الباب العالي وفرنسا سيعارضنها معارضة عنيفة  
لا تقوى على ردها

حتى الفراغ من كتابة هذا الفصل ولن نقرر  
ياذن الله ومعاذ الله ان نكون من المخبرين بها  
في هذا التاريخ

## فصل

### في مؤتمر لوندن

في اواخر افريل ( نيسان ) عام ١٨٨٤  
اقترحت الحكومة الانكليزية عقد مؤتمر للنظر في  
مسألة مصر المالية فقبلت جميع الدول هذا  
الاقتراح الا فرنسا فانها تمتعت من قبوله بادئ  
بدء ما لم يتناول بحث المؤتمرين جميع مسائل  
مصر الداخلية

وقيل أن توافق الدول على ذلك الاقتراح  
طلبت ان تجعل انكليزية قيو امتيازات مهمة وكان  
الامان والفرنسيس على اتحاد اراء سياسة الحكومة  
الانكليزية في هذه المسألة

اما الدولة العلية فاعلنت في بادئ الامر  
انها لا تقبل أن يكون البحث في جلسات المؤتمر  
فاصراً على مسألة واحدة من مسائل مصر  
العمومية بل ترغب في جعله متناولاً لاطراف  
جميع الاعمال التجارية في القطر المصري لتتوصل  
بذلك الى استرداد حقوقها التي تنازعها عليها  
السياسة الانكليزية ثم طلبت استثناء الخراج  
واستبدال الجيش الانكليزي المستقر في مصر  
بجيش عثماني وطلبت ايضاً ان يعقد المؤتمر في  
الاستانة

واعلنت احدى الرسائل البرقية ان من

سير اقبالين وود سردار الجيش المصري  
يراض تشك من سوا تصرف بعض المأمورين  
ان ذلك حداثهم الى التماس اجراء العدالة  
والانصاف فظن بعض الناس ان الانكليز هم  
الساعون في ذلك وان لم سعاة مخصوصين  
مفسرين في البلاد يحسنون للاهالي امر الحماية  
يدعونهم الى التماسها

وجاء في ذلك الوقت مروياً عن بعض  
من الاخبار ان اللورد ديفون سفير انكليزية  
في الاستانة أمر بمخابرة الباب العالي في هذا  
المسألة و بان يعرض على الختام السلطاني ان  
الحماية لا تمنع بقاء القطر المصري تحت سيادتها  
ولا تغير شيئاً من الاحوال المقررة لمصر في  
ملاقاتها مع متروعيها الكرم وان حقوق السلطان  
القدس تبقى على ما كانت عليه

واستمر انشغال الخواطر من جراء ذلك  
خذلاً في الازدياد واقوال الصحف المختلفة  
متعلقة باطراف هذه المسألة حتى كان من  
قوال بعض الجرائد المضادة لتقرير الحماية ان  
بانت ما يشأ عن الحماية من الخطر على مصالح  
الانكليز في الاقطار العربية فقالت : لو تعلم  
جرائد انكليزية وفي مقدمتها التمس ما وراء  
الحماية الانكليزية لما اكثرت من الاحتجاج على  
الوزارة باعلانيها فان تقريرها بتفويض القطر  
من ظل السيادة العثمانية لا يبعث السودانين  
لفظ على الازدياد ثورة وهياجاً بل انه يضر  
بما الثورة فيما هو باق في حالة السكون من  
جهات السودان والبلاد العربية وربما اتصل  
شرارها بالهند

على ان هذه الحماية والحمد لله لم تقرر

وبعد ان جرت المخابرات طويلاً بين  
انكلترة وفرنسا في شأن المؤتمر اتفقا على عقد  
واشتراك الحكومة الفرنسية فيه وهذه خلاصة  
اعماله التي انتهت على غير نتيجة كما سيجي بيانه  
جلسة ٢٨ يونيو سنة ١٨٨٤

بناء على انعقاد عزم كل من دول المانيا  
واستراليا وهنكاري وفرنسا وبريطانيا العظمى  
وايطاليا وروسيا والدولة العثمانية على الاجتماع  
فيما اذا كان من الضرورة اجراء بعض التحوير  
في قانون التصفية المصري ثم النظر في ماهية  
التغييرات التي يجب ادخالها عليه عند جواب  
الدول المشار اليها مؤتمراً في لوندرة اجابة  
لدعوة الحكومة الانكليزية في المشور الذي  
ارسلته اليها وعقدوا جلستهم الاولى في الساعة  
الثالثة ( على الاصطلاح الافرنجي ) من مساء  
٢٨ يونيو سنة ١٨٨٤ في نظارة الخارجية  
الانكليزية فكان الوكلاء السياسيون فيها على  
ما في البيان الاتي

لالمانيا الكونت مونستر . للنمسا والمجر  
الكونت كارولي . لفرنسا الكونت واندكتون  
لانكلترة الكونت غرانفيل والمستر شيلدرس .  
لايطاليا الكونت فيغرة . لروسيا البارون  
دي ستال . لتركيا موزوروس باشا

وبعد ان تبادلوا ابضاح كونهم حاصلين  
على التفويض المطلق بالنيابة عن حكوماتهم  
اقترح سعادة موزوروس باشا ان يعهد برئاسة  
المؤتمر الى اللورد غرنفيل ناظر خارجية انكلترة  
فقابل اللورد هذا الاقتراح بالسرور وشكر  
لحضرة معتمد الدولة العلية ثقتهم بيوثم اعلن عن سروره  
باجتماع نواب الدول من حوله ملين دعوة

ية انكلترة ان تتحاشى ذكر مسألة الحماية الانكليزية  
في المؤتمر لان فرنسا من اشد الدول معارضة  
لها ثم ورد على اسان بعض الاخباريين ان  
انكلترة لا يمكنها ان تقدم ضمانة قطعية لدفع  
قوائد الدين المصري ما لم تنقرر حمايتها على  
مصر ولكن سيعتاض عن هذه الضمانة بانشاء  
لجنة مراقبة دولية ينوب فيها عن كل من  
فرنسا وانكلترة وايطاليا من يرأب بمصلي  
الرسوم والاموال الاميرية ونفقات الحكومة  
المصرية في هذه الطريقة يمكن لفرنسا ان تسترجع  
ماضي نفوذها او ثماً متفوه النفوذ الذي اضعته  
بالغاء المراقبة الفرنسية الانكليزية

ولما استقرت اراء الدول على الاشتراك في  
المؤتمر بسطنا بلسان جريدتنا حاجة البلاد الى  
معتقد ينوب عنها في تلك الحياة الدولية ورجونا  
ان ينتخب لهذه المهمة احد وزبرينا الشهيدين  
رياض باشا وشريف باشا او كلاهما ويخا نحن  
نعالي الامال بالحصول على هذه النية اذا  
باخبار القاهرة نبي ان سيعين لهذه النية  
الوطنية نوبار باشا رئيس مجلس النظار ثم اعلنت  
الانباء عدول الحكومة عن هذا العزم من  
وجه عدم الاستغناء عن رئيس النظار المشار اليه  
في مثل الحالة الحاضرة اذ ذاك

وفي خلال ذلك صرح شريف باشا انه  
يقبل ان يكون نائباً عن الحكومة المصرية في  
المؤتمر اذا عقد في الاستانة ولما في عاصمة  
الانكلترة فلا ثم انباءت اخبار القاهرة ان في  
عزم الحكومة ان تدعو رياض باشا الى قبول  
هذه النية ولكن لسوء الحظ لم يظهر ذلك الى  
عالم الفعل والاجراء

حكومة . وبعد انعقاد الجلسة دعي الى الحضور فيها كل من المستشارين الماليين بلوم باشا وبيفران باشا وعهد بكتابة اسرار المؤتمر الى الموسو فيليب كوري واليكونت دويقي بناء على طلب الرئيس ولما انتظم عند تلك الهيئة الدولية انطلق لسان رئيسها اللورد بالكلام فقال

لقد اقتصرنا اليوم على تشكيل هذه الهيئة فمن الضرورة ان ندعو المستشارين الماليين الى تأليف لجنة والاجتماع فيها بما يمكن من السرعة لمخصص القضايا التي ستطرح اليهم . واني لمتنع ان حضراتكم ستراعون كثرة الامور التي تدور عليها مذاكراتنا بالنظر الى اهميتها السياسية والمالية وهكذا اعتقادي بسائر الاشخاص الذين سيحضرون جلسات المؤتمر من خولوا حتى حضورها وارمل ان هيئة هذا المجلس الدولي ستعطي في تعيين اليوم الذي ستعقد فيه جلستنا القادمة

وبعد ان اتم اللورد كلامه جرت بين اعضاء المؤتمر مباحثة دار فيها الحديث على وجوب معرفة الوقت الذي ينبغي ان نشرع فيه اللجنة المالية في الاعمال المتعلقة بها فعند ذلك رأى اللورد غرنيل ان تعقد هذه اللجنة جلستها الاولى في غرة لولبو ( تموز ) فتلقى فيها المحررات اللازمة وتبادل بعض الملاحظات وذلك بناء على ان المؤتمر يحتاج الى الوقوف عاجلاً على نتائج اجاث اللجنة

وعرض اثناء تلك المباحثة بذكر تقرير متعلق بحالة مصر المالية اذ ذاك نظمت اللجنة التي تألفت من السير افيلين بارنغ والسير واي والسير ريفرس وبلسون والسير كارميشايل

وكان التعريض به مبيناً على نية تقديمه الى اللجنة المالية فطلب المرخصون ان يترجم الى اللغة الفرنسية ليسهل على المستشارين الماليين فهمه والبحث فيه . وعقب انتهاء هذه المباحثة كلف المستر شيلردس مرخص انكاتف الثاني بتعيين ساعة انعقاد اللجنة في نفس الساعة التي التأم فيها المؤتمر ثم تولى المرخصون لرئيس الهيئة وهو اللورد غرنيل عن حق تعيين الوقت الذي يجب ان يعقدوا فيه جلستهم الثانية ووقع كل منهم على اعمال هذه الجلسة

واضيف الى لائحة هذه الاعمال بيان القضايا المتعلقة بماية مصر لتكون مدار الاجاث المؤتمر فكانت كما ياتي

اولاً . تضمن انكثرة سلفة ثمانية ملايين من الجنيهات الانكليزية تعقدتها الحكومة المصرية لسد احتياجاتها الضرورية وتكون فائديها والقيمة التي ستعين لاستهلاكها بالغتين معاً  $\frac{1}{2}$  في المائة وتكون لها الافضلية على سائر الديون التي تستوفي فوائد لها اموال استهلاكها من ايرادات مصر

ثانياً . يخفض نصف في المائة من فوائد القروض المصرية المختلفة وفي جملتها قرض شركة السويس المخصص بانكثرة

ثالثاً . يوقف اداء الاموال المخصصة لاستهلاك جميع هذه الديون

رابعاً . يقسم ما يفيض عن الابراد السنوي الى ما يأتي : ينقل نصفه الى ميزانية السنة التالية ويخصص لنشاء مستلزماتها ويخصص النصف الاخر لاستهلاك القروض الاخرى التي منها القرض الجديد المكتول

خامساً لا تتجاوز مبيعات الجيش الانكليزي

المتبوي ثلثمائة الف جنيه في كل سنة

واضيف اليها لائحة اخرى وهي

مشروع ميزانية المصاريف

للادارة (وفي جملتها الجزية) ٤٦٦٢.٠٠٠

جنيه مصري

جنيه مصري

١.٩١.٠٠٠ فائدة الدين المتناز

٠.٦٢.٠٠٠ المال المعين لاستهلاكه

٢١٨٤.٠٠٠ فائدة الدين الموحد

١٦٤.٠٠٠ قرض التربة

١٥.٠٠٠ المقابلة

٠.٢٤.٠٠٠ الدائرة الخاصة

٣.٠٠٠.٠٠٠ الدائرة والدومين (عجزها)

القرض الجديد

٢٥١.٠٠٠ فائده واستهلاكه في كل سنة

٢٩٣.٠٠٠ نفقات الجيش المتبوي

٩٣٣١.٠٠٠ الجمله

ما افترح تخصيصه من فوائد الديون

من فائدة الدين المتناز نصف في المائة

والمجموع ١.٠٩.٠٠٠ من الجنيهات المصرية . من

فائدة الدين الموحد نصف في المائة والمجموع

٢٧٢.٠٠٠ جنيه . من فائدة دين الدائرة نصف في

المائة والمجموع ٤٢.٠٠٠ جنيه . من فائدة دين التربة

نصف في المائة والمجموع ١٩.٠٠٠ جنيه من استهلاك

الدين المتناز ٦٢.٠٠٠ جنيه . وجمله المنقص

٥١١.٠٠٠ جنيه . والفائض عن الايراد

١٢٥.٠٠٠ جنيه

الايرادات

جنيه مصري

٤٩١٨.٠٠٠ الضرائب العقارية

١٤٤.٠٠٠ رسوم شجر النخل

٢٤٨.٠٠٠ رسوم اخرى مقرر

٢.٩١.٠٠٠ رسوم غير مقرر

(السكك الحديدية (وفي جملتها

١٢٢٨.٠٠٠ سكة حلوان) والتلفرافات ومباني

الاسكندرية

١.٠٠٠.٠٠٠ الواسورات الحديدية

٠.٩٤.٠٠٠ واردات الادارات الاخر

٠.٨٢.٠٠٠ اجور املاك الحكومة

٠.٥٢.٠٠٠ واردات مختلفة

٠.٦.٠٠٠ استقطاعات لحساب التقاعد

٨٨٥٥.٠٠٠ الجمله

(تذييل) استطاع ايضا زيادة ٧٥.٠٠٠ جنيه

على القيم المنخفضة من فوائد الدين بتخفيض نصف

في المائة من قرض الاملاك وتوقيف استهلاكه

وذلك في الحالة التي يستنسب المؤثر فيها

اعتبار هذا القرض في عداد القروض التي

يجري عليها حكم ذلك التخفيض

جلسة ٢٢ لولايو سنة ١٨٨٤

عقدت هذه الجلسة برئاسة اللورد غرنفيل

وحضور معلمي الدول الاتني الذكر

والمستشارين الماليين وهم الموسيو دي ديريتال

الاماني والبارون دي فينسيبرا النمساوي والموسيو

باربر والموسيو دي بلينيار الفرنسيين والموسيو

بارافيلي الايطاليين والموسيو فيرفو الروسي

وكل من السيد جامس كارميشال ويلوم باشا

يقترح الثانية الملايين ما لا حاجة الى التطويل  
في ابراده بالنظر الى انتهاء مسألة القرض على  
نحو ما هو مثبت في الملحق الذي شنعنا به هذا  
الجزء متعللاً بمسألة التعويض

جلسة ٢٤ لوليس

اجتمع المعتمدون في هذه الجلسة وبعد ان  
تليت اعمال الجلسة السابقة طلب الرئيس من  
الموسيو وادنكتون عما اذا كان لديه ما يلقيه الى  
الهيئة فوضح الموسيو وادنكتون ان لديه لائحة  
شأنها ان تكون اساساً لوافق مالي فارتأى  
الرئيس ان يؤجل الجدل فيها ولكن الكونت  
يغرا طلب ان تنلى تلك اللائحة الاساسية فتليت  
وكانت مضادة لقضايا اللائحة الانكليزية

وعند ذلك قام الموسيو شيلدرس واباع  
المؤتمر ما أدخل من التحويل على اللائحة الانكليزية  
وحينئذ اظهر اللورد غرنتيل انخيازه الى ما جاء  
في اللائحة الفرنسية . وبعد ذلك ختمت الجلسة  
ولكن اعمالها جاءت مطولة مقتصرة في الجواب  
على لائحة انكلترا ما يستغرق بيانه صفحات  
كثيرة وهو ما كان في الود ابراده بمحله لو لم  
يبتئ المؤتمر على غير نتيجة ولو لم تنقلب مسألة  
القرض الى حلها الاخير

وانا لم ثبت بالايجاز ملخص اعمال هذه  
الجلسات الا مراعاة للتذكير التاريخي

جلسة ٢٨ لوليس

اذكر الرئيس فيها اعضاء المؤتمر بان  
الكونت يغرا عرض ان يبحث في القضايا المختلطة  
التي قدمت للمؤتمر ثم ابان ان الحكومة الانكليزية  
غير ميالة الى العدول عن اقتراحاتها بالرغم  
عن قضيتين اخريين عرضتهما على المؤتمر تحويراً

وتيفران ياشا وبعد ان وقع المعتمدون على  
محضر الجلسة الماضية قرأ الرئيس رسالة تلعراقية  
واردة من لجنة ارباب التعويضات في الاسكندرية  
تطلب اللجنة فيها التعجيل في اداء الاموال  
التي قررتها لم لجنة التعويض المختلطة ثم كلف  
المسار شيلدرس بان يلقي على مسامع الحضور  
نتائج اعمال اللجنة المالية فلي التقرير الاتي

قال المستشارون

وان تكن اللجنة قد تلقت من الحكومة  
الانكليزية منشور مؤرخ في ٢٤ يونيو عدة قضايا  
متعلقة بدين مصر العمومي الا انها قصرت  
بحثها على ميزانية الواردات والمصاريف الاصلية  
التي شنع بها ذلك المنشور ولم تقتصر على البحث  
في هذه الميزانية الا اعتقاد ان حق النظر في  
المسائل المتعلقة بالدين محفوظة للمؤتمر

وانتد بلغت اللجنة التقرير الذي نظمته اللجنة  
الانكليزية بمتنضى التعهد الذي تم في الجلسة  
الاولى فهذا التقرير تضمن البحث في انواع  
الاياردات والمصارفات من غير نظر الى تخفيض  
فائدة الدين وجاء مديلاً بنتيجة ان في الايراد  
عجزاً قدره ٢٧٦٠٠٠ جنيه في كل سنة وانطوى  
على بيان ان فائدة الدين الجديد والمقدار  
المخصص لاستهلاكه يبلغان ٢٥١٠٠٠ جنيه في  
كل سنة وان نفقات جيش الحلول الانكليزي  
تبلغ سنوياً ٢٩٢٠٠٠ جنيه

ثم اتى المستشارون على بيان الخلاف الذي  
وقع بين المعتمدين الانكليز والفرنسيين في  
شأن التعديلات المالية التي جاءت في نظر  
المعتمدين الفرنسيين غير كافية  
واحتوى مقالهم على تفاصيل حجة متعلقة

لما تقدمها فتعزى الكونت مولستر وقال انه  
يجب ان يؤخذ رأي زميله الفرنسي فلي  
الموسيو وادنكتون هذا الطلب وقال ان الخلاف  
بين فرنسا وانكلترا يكاد ان يقتص في الضرائب  
العقارية وهي مسألة غير سهلة المآل فمن الواجب  
ان توضع موضع البحث الدقيق والآن استمرت  
الشكوك مكتنفة ثقة مصر المالية

وتعلق مقال الموسيو وادنكتون بهذه  
المسألة وافاض فيها كثيراً حتى انتهى الى بيان  
وجوب النظر في توزيع هذه الضرائب بدلاً  
من تخفيضها

فرد الموسيو شيلدرس على ذلك واصراً على  
وجوب تخفيض الضرائب استناداً الى كونها  
ثقيلة على قسم من الاراضي المصرية وخفيفة على  
قسم آخر منها

وعاود الاعضاء البحث في جميع فروع  
المسألة المالية وانقضت الجلسة على غير نتيجة  
وكما اثناء انعقاد هذا المؤتمر قد تقدمنا اليه  
باسمان صميمتنا الوطنية في الناس ان ينظر  
ارباب تلك الهيئة الدولية في ثنائي قضايا هي  
اماني مصر والمصريين قلنا ان خير مصر فيما  
يعتقد كل مصري خير يقتص في المسائل  
الانية وهي

أن تستقل مصر وتجعل تحت حماية الدول  
جميعاً فلا تنفرد فيها دولة واحدة او دولتان  
منها .

وان يعتبر فرمان ١٨٧٣ بكل قضايه نافذاً  
مرعي الاجراء

وان تكون حكومة مصر مصرية وتكون  
ادارة البلاد وما ليتها هيذين قبول موظفين

اوربيين في وظائف معينة

وان تستأنف اعمال قانون التصفية بواسطة

لجنة دولية تواف من معقدي الدول

وان تخفض فائدة الدين العام الى ثلثة في

المائة ويؤسس تنظيم الميزانية على اساسات

جديدة ويعدل توزيع الضرائب ويوضع لكيفية

استيرادها نمط قويم

وان يباط امر المراقبة والملاحظة وانفاذ

القرارات بمجلس دائم يكون حائراً ايضاً لوظيفة

تقرير الميزانية في كل سنة

وان يكون هذا المجلس مؤلفاً من مأموري

صندوق الدين العام وبعض كبار الموظفين

الاجانب او الوطنيين

وان ينظر في اقرب الوسائل واسهلها لحسم

نازلة السودان

هذه هي الاماني الوطنية التي رجونا ان

تعال حظ الالفئات ولكن المؤتمر انحل على غير

نتيجة فلم يقض في انعقاده امراً

وذهب بعضهم قبيلاً انعقاد المؤتمر الى انه

اذا نجحت انكلترا في حمل الدول على قبول

مشروعاتها التي يقصد بها تسوية المسألة

المصرية كانت نتيجة ذلك القبول تشكيل لجنة

دولية مالية في القاهرة تخلص انكلترا من مشاكل

التدبير المالي واستقرار الجيش الانكليزي ثلاث

سنوات اخر في وادي النيل ومواني البحر الاحمر

وادخال كثيرين من موظفي الانكليز في وزارات

الحكومة المصرية وبقاء العاصمة الانكليزية

مصدر كل شاغلة رسمية

وبيناً لقضايا اللائحة الانكليزية تأتي في

هذا الفصل على ملخصها ونقول

حقوقهم ووقاية أموالهم ومعارضة كل اسقاط وتخفيض من القيم التي قررتها لجنة التعويض وانفردت ألمانيا عن بقية الدول في موافقة انكلترة على تخفيض فوائد الديون اعتماداً على ضمانات انكلترة لها في حالة كون زميلاتها كثيراً ما اعان عزمهن على معارضة ذلك بحيث ثبت لدى البعض انه لا بد من ان ينشأ عن هذه المعارضة خلاف شديد بين الدول ينفي الى الشقاق

والى الموسيو دي بلينيار الفرنسي في بادئ الامر ان يقبل وظيفة مستشار مالي للموسيو وادنكتون في المؤتمر الا بشرط ان يكون له حق الدفاع عن ارائه الخصوصية التي عرضها سابقاً على الوزارة الفرنسية ثم اعتب ذلك ان فوضته حكومته تفويضاً تاماً بتقديم مشروعه الاصلاحى للمؤتمر والاستمساك بوجوب اعتماده مضادة لمشروع الحكومة الانكليزية

ومن تفاصيل اعمال الجلسات التي اشراها اليها ان الهيئة الدولية شعرت فيها ببعد كل من السير بارنغ والموسيو دي بلينيار من حد التوافق والارتضاء فابانت الحكومة الانكليزية ان انسلاها من المؤتمر وعدوها عن الاشتراك فيه لاقرب من ارتضاءها بما يبطل مسألة تخفيض الضرائب العقارية ويجعلها تمهيداً لتخفيض فوائد الدين رعاية لشأن الاقتصاد المالي في النظر المصري فعند ذلك اوضح معتمدو الدول ان اللائحة الانكليزية لم تحي مشتملة على التصريح الواجب بل لم تأت ناطقة ببهات مقنع ان دليل منم يوجب ذلك التخفيض على ان الموسيو دي بلينيار ايان في تقريره

فسمت الحكومة الانكليزية ميزانية مصر الى قسمين قضيت اولها الكلام على مصلحة فوائد الدين والخراج المتعين على الحكومة المصرية اداؤه في كل سنة الى الباب العالي وجعلت الثاني مختصاً ببيان مصاريف الحكومة المصرية العمومية واوضحت ان كلاً من هذين القسمين يحتاج لتسديده مبلغ مائة وعشرين مليوناً من الفرنكات فتكون جملة ما يحتاج الاثنان ٢٤٠ مليوناً

ثم ابانت ان جعل الموازنة بين ميزانية هذين القسمين يجب ان يتم بواسطة اضافة المصاريف العسكرية والمصاريف الناشئة عن حالة السنين الاخيرة الى ميزانية صندوق الدين وهي النفقات الداخلة في ميزانية المصارفات العمومية فبذلك تكون الزيادة الطارئة على ميزانية الدين بالغة اربعة في المائة

ومن احكام هذا المشروع اسقاط ١٥ في المائة من اموال التعويضات التي حكم بها للمصايين ببلايا الحريق والنهب في الحوادث الاخيرة

ولاجل منع حصول العجز في الموازنة العمومية وتقرير الموازنة بين الدخل والخرج وضيت (اي انكلترة) بتخفيض فائدة اسهم ترعة السويس الانكليزية وصرحت بانها ستطالب فيما عدا ذلك تخفيض فوائد الديون والقاء المصاريف المعروفة في الموازنة بعنوان مطالبات المقابلة وتخفيض سائر النفقات العمومية . اهـ

وجزم كثيرون بمعارضة المؤتمر لقضايا هذا المشروع بقولهم ان الدول كثيراً ما وعدت ارباب التعويض من رعاياها بتأييد

ان سوء الحالة الحاصلة في مصر لم ينشأ عن حوادث الثورة الماضية بل عن سوء التنظيمات الادارية التجارية في مصر التي تطلبها في الحال تبعة الحكومة الانكليزية ومدخلاتها

واجتمعت آراء المستشارين الماليين على انه لا يمكن في الظروف الحاضرة ان يعتبر المشروع الانكليزي دستوراً للاجراء القطعي في تسوية المسألة المالية فانهم رأوا ان حاملي الاسهم المصرية اذا عملوا الان انقال النفعية المالية بالتسامح في تخفيض فوائد الديون يكون لهم في المستقبل حق الحصول على ما تنجمه الاصلاحات الآتية من المنافع بتوفير اسباب الدخل والاقتصاد من النفقات وهذا مما لا يرضى به انكليزاً فان غايتها منصرفة الى جعل التخفيض امراً قطعياً لا يبدل بنفع او فائدة لحاملي الاسهم اذا تحسنت احوال المالية وخففت فوقها علم الاصلاح

وبالنظر الى اعتبار المؤتمر للقطر المصري قطراً زراعياً يضر تخفيض ضرائب الاطيان باستقباله الزراعي رأى طلب انكثرة المتعلق بهذا التخفيض امراً لا يصدق عليه ولكنه قرر في احدى جلساته ان تمسك اللجنة المالية عن تقرير شيء متعلق بمطالب الحكومة الانكليزية ثم عد كل من معندي الدول الى كتابة تقرير مطوّل في هذا الشأن وارساله الى وزارته

وتقرر في الاذهان ان الحكومة الانكليزية اذا عدلت عن مطالبتها بوضوحاً لحكم المؤتمر لا تعدل عن رغبتها في تخفيض فوائد الديون الا بعد ان تضيّق ذرعاً عن الجدال وتبحث ملياً في الاسباب الاصلية التي حملت المؤتمر

على رفض مطالبتها

ولقد انتفض المؤتمر على غير وفاق حتى حسبنا المؤثرات اثر انتفاضه اموراً جعلت لتفضية الاوقات على غير طائل وحتى خلنا الناس بضمربون بها الامثال فيقولون ابعد من مؤتمر الاستانة عن الفائدة وادنى الى العيب من مؤتمر لوندرة

اما مؤتمر الاستانة المنعقد عام ٨٢ فهو الذي اعتبه رمي الاسكندرية بنار المدافع واما مؤتمر لوندرة فهو الذي ابقى حالة مصر على ما هي عليه بل زادها صعوبة واشكالا

وقد باتت الوفاق الانكليزي الفرنسي بعد اختناق المؤتمر كانت لم يكن وهو الوفاق الذي اندرج فيه حكم جلاء الانكليز عن مصر في اول عام ١٨٨٨

## فصل

في اهم محتويات الكتاب الاصغر الفرنسي

الصادر عام ١٨٨٤ مشتملاً على

الرسائل المتعلقة بالمؤتمر

والمسألة المصرية

في ١٩ افريل سنة ١٨٨٤ ارسل اللورد غريفيل ناظر خارجية انكلترة الى اللورد ليونس سفيرها في باريس الرسالة الآتي معربها قال . انقل اليكم باختصار في هذا الرقيم بيان الحالة المصرية في القطر المصري فاقول

ان حكومة الملكة تستدعي في الحال انتباه الدول الاوربية الى هذه المسألة سواء كانت

بسبب اشتراكها المهم في التسويات الخصوصية التجارية على مقتضاها احوال المالية المصرية او بسبب ما لها من من المنفعة المشتركة في تقدم النظر المصري ونجاحه

اما الاسباب التي جرّت المالية المصرية الى المصاعب الحاضرة فهي

اولاً - نقوض مياثي الاسكندرية بما طرأ عليها من توازل الخراب ايام الثورة والاموال التي قررتمها لجنة التعويض لمكوفي تلك الحوادث وفي الاموال التي بلغت ما يتف على اربعة ملايين وربع مليون من الجنيهات الانكليزية ثانياً - النفقات المجهولة المقدار التي نشأت عما بذلته الحكومة المصرية من الاجتهاد في سبيل تأييد سطوتها في السودان والمساكن التي صرفت لقمع الثورة في تلك الاصفاع والمصائب التي المت في اكتوبر الماضي بالعساكر المصرية والوسائل التي وجب اتخاذها درءاً للاخطار الناجمة عن هذه الحالة

فالاموال التي انقثت والتي ستنتق دفعاً هذه الملمات لا يمكن ان تنقص عن مليون ونصف مليون من الجنيهات

ثالثاً - المصاريف الادارية المتجاوزة منذ بضع سنين دخل الحكومة المصرية ثم الضرورة الفاضية باتفاق المبالغ الجسيمة على اعمال الري فحكومة الملكة ترثي لذلك ادخال بعض التخوير على قانون التصفية مقابلة لتلك النفقات التي يقتضيها واجب تأييد النظام وراحة الحكومة المصرية من المتاعب الحاضرة وإنفاذ اليهود المبرمة مع خيرية مصر

وقصارى القول انها تقترح عند مؤتمر في

لوعده او الاستانة ليظهر فيما اذا كان من الضرورة اجراء مثل ذلك التخوير ثم في الكيفية الواجبة الاعتماد تقريراً لهذا الاجراء فاكلتكم بارسال نسخة عن هذا الرقيم الى وزارة الخارجية الفرنسية واقبلوا الخ « التوقيع » ( غرنيل ) ومن اهم تلك المحتويات ملحق أرسل الى السفير على اثر ذلك الرقيم صادراً من نظارة المالية وهو

#### نسوية لجنة التصفية

عام ١٨٨٠

في سنة ١٨٨٠ عدلت لجنة التصفية بالاتفاق مع الحكومة المصرية نفقات البلاد الادارية بمبلغ اربعة ملايين وتسعمائة الف جنيه سنوياً من ضمنها الخارج السنوي المفروض على الحكومة المصرية اداة للباب العالي وهو الخراج الذي تبلغ قيمته ٦٧٨٠٠٠ جنيه وقدرت فائدة اسهم خليج السويس الانكليزية بمبلغ ١٩٤٠٠٠٠ جنيه وقيمة الاعانة المخصصة للدائرة علامة على وارداتها بمبلغ ٢٤٠٠٠٠ جنيه ومطالب المقابلة بمبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه وبعد ذلك اوجدت دخلاً خصوصياً لتسديد النفقات التي ثقلت على دين التوفصيل وهو الدين الذي كان مؤلفاً من الدين الممتاز وقدره ٢٢ مليوناً وخمسمائة وسبعة وثلاثون ألفاً من الجنيهات والدين الموحد وقدره ٥٧ مليوناً و٧٧٦ الف جنيه فتمنعت للدين الممتاز واردات السكك الحديدية والتلغراف وميناء الاسكندرية وللدين الموحد رسوم الكارك وواردات اربع مديريات وهي الغربية والمنوفية والبحيرة واسيوط فما يدفع للدين الممتاز في كل سنة يبلغ مليوناً و١٨٧٠٠٠ جنيه وهو معدل خمسة في المائة مع قسم مخصوص

النتائج المالية منذ عام ١٨٨٠

أ الدين

وجاءت نتائج تسويات الدين التي أجرتها  
لجنة قانون التصفية في سنة ١٨٨٠ بما يأتي  
دين مستهلك

موحد	ممتاز	
جنيه مصري	جنيه مصري	سنة
٧٥٢٠٠٠	٥٨٠٠٠	١٨٨١
٢٩٧٠٠٠	٦٢٠٠٠	١٨٨٢
٧٢٢٠٠٠	٦٥٠٠٠	١٨٨٣
١٧٨٢٠٠٠	١٨٦٠٠٠	الجملة

من ذلك يظهر ان اصل الدين الممتاز  
تحول في ثلاث سنوات من ٢٢٦٨٧٠٠٠ الى  
٢٢٤٠١٠٠٠ جنيه والدين الموحد من  
٥٧٧٧٦٠٠٠ الى ٥٥٩٩٢٠٠٠ فتكون جملة  
ما تخفص من اصل الدين مليوناً وتسعمائة وتسعين  
الفاً من الجنيهات المصرية

وفي ميزانية ١٨٨٤ زيادة تبلغ اربعة  
الف جنيه تخصص لشراء كمية جديدة من اسهم  
الدين الموحد ما عدا القيم المخصصة لحساب  
الدين الممتاز

ب نفقات الادارة

سنة ١٨٨١

اذا ابتدأنا من سنة ١٨٨١ وجدنا ان  
الاموال التي كانت باقية في الصندوق الى غرة  
يناير (كانون الثاني) عام ١٨٨٢ كانت بالغة  
٥٤٧٠٠٠ جنيه

جنيه

٤٤٥٤٠٠ ايراد سنة ١٨٨٢

٤٦١٥٠٠ مصاريف سنة ١٨٨١

لاستهلاك هذا الدين بحيث يتم استهلاكه في  
مدى ستين سنة ابتداء من عام ١٨٨٠

وفي الحالة التي لا تكون فيها هذه الواردات  
كافية لتسديد الاموال المخصصة للدين الممتاز  
يستوفي العجز من الدخل المخصص للدين الموحد  
اما الدين الموحد فذو فائدة ٤ في المائة  
مكفولة من الحكومة في الحالة التي لا تكفيها  
بها الواردات المخصصة لها . ولاستهلاك طريقة  
تم بشراء اسهم في البورصة بما يفيض عن الاموال  
التي تدفع سنوياً له وللدين الممتاز

وفي الحالة التي لا تحيى الزيادة فيها ( بعد  
استيفاء كل هذه الاموال ) كافية لاجداد مبلغ  
٢٨٨٠٠٠ جنيه يستهلك به الجزء المعين  
من الدين الموحد تكون الحكومة مضطرة في احوال  
معينة لتسديد النقص

واما الواردات غير المخصصة للدين الموحد  
والدين الممتاز فهي للحكومة تنصرف فيها بما تسد  
به احتياجات الادارة وهي الاحتياجات المثقلة  
بالنفقات الآتية

جنيهات مصرية

٦٧٥٠٠٠	الخارج المعين للباب العالي
١٩٤٠٠٠	( المعين لانكثرة لحساب اسهم خليج السويس )
٣٤٠٠٠	الاعانة المخصصة للدائرة
١٥٠٠٠٠	الاموال المخصصة للمقابلة

وعليها ايضاً ( اي الحكومة المصرية ) ان  
تسد من هذه الواردات كل عجز يطرأ على  
الاموال المخصصة لقائد الدومين وراضي الدائرة

بيان المصاريف	جنيه مصري
للجيش الانكليزي المتبوء	٤٢٥٠٠٠
تفقات الحملة السودانية	٥٠٠٠٠٠
عجز وارادات الدومين	٠٨٠٠٠٠
عجز وارادات الدائنة	١٨٠٠٠٠
تفقات لجنة التعويض	٠١٢٠٠٠
اموال قررتمها اللجنة للمستعفيين	٢٠٠٠٠٠
ودفعت باعتبار ٢٠٠ جنيه	
الكل طالب بما دون	
تسديدا لهذا العجز عثدت قروض وغيرها	
يبلغ مليون واربعائة واربعين الفا من الجنيهات	
ثم بلغت قيمة القروض ونحوها في نهاية السنة	
مليونين وثلاثمائة الف جنيه دفع منها مليونان	

سنة ١٨٨٤

ابتدأت هذه السنة بدين سائر قدره مليونان وثلاثمائة الف جنيه وهو غير الدين الذي يجب على الحكومة المصرية استقراضه لاداء مبلغ ٢٩٥٠٠٠ قيمة الاموال المقررة لارباب المطالب التي لم تدفع الى الان والتفقات اللازمة لاخلاء السودان وقدرها مليون من الجنيهات ولاذخار ما يلزمها من الاموال التي يجب انفاقها قريبا على اشغال الري ولا يوجد مقابل هذه التفقات الا ما يوتن من الجنيهات في الخزينة

بيان

جنيه مصري	
الواردات المقدرة لسنة ١٨٨٤ من	٤٢٢٨٠٠٠
ضمنها ٥٠٠٠٠٠ جنيه قيمة معدل	
الضرائب الجديدة الموضوعة على	
املاك الاوربيين	

٢٨٦٠٠٠ الموجود في الصندوق الى غاية ٨١  
١٦١٠٠٠ الزيادة في المصارفات  
ابتدأت سنة ١٨٨٢ بمبلغ في الصندوق  
قدره ٢٨٦٠٠٠ جنيه

٤٢٩٧٠٠٠ ايرادات سنة ١٨٨٢  
٥٢٤٧٠٠٠ مصاريفها  
٠٨٥٠٠٠ الزيادة في المصاريف

ومن ضمن مصاريف هذه السنة ١٧٤٠٠٠  
جنيه للجيش الانكليزي المتبوء و ٩٨٠٠٠٠ جنيه  
لتسديد العجز الذي طرأ على وارادات الدومين  
اما مصاريف الميزانية الاعيادية فقد طرأ عليها  
وحدها عجز جسم بلغ ٥٧٧٠٠٠ جنيه والماور  
ان مشأ هذا العجز وفق المصاريف والتفقات  
المقررة في عهد عراي

ومقابلة لهذه التفقات الكثيرة نخصات الحكومة  
على مبلغ ٨٦٠٠٠٠ جنيه بسلفة عثدتها وتأخير  
دفع الاموال المستحقة فكانت الميزانية في نهاية  
السنة بالغة ٢٩٦٠٠٠ جنيه نفوذا

سنة ١٨٨٢

وما تين نضع ان سنة ١٨٨٢ ابتدأت  
بدين سائر قدره ثمانية وستون الف جنيه  
وامال في الخزينة مبلغة ثمانية وستة وتسعون  
الف جنيه

جنيه مصري	
٤٢٢٧٠٠٠ مصاريف سنة ١٨٨٢	٥٠٧٢٠٠٠
المصاريف المقررة	
العجز	
١٦٢٥٠٠٠	

٥٢٥٠٠٠ المصاريف

٥١٢٠٠٠ العجز

أما المصاريف المعدلة لها فيها ٢٦٠٠٠٠  
جنيه للجيش الأنكليزي المستقر و ١٧٠٠٠٠٠  
جنيه لتسديد العجز الذي يحتمل ان يطرأ على  
واردات الدومين والدائرة  
معمل الحالة

وإذا نظرنا الى الحالة نظراً اجمالاً رأينا  
الحكومة المصرية مضطرة الى ايجاد ثمانية ملايين  
من الجنيهات تقوم مقام العجز والتنفقات الطارئة  
على كل من سنة ١٨٨١ و ١٨٨٢ و ١٨٨٣  
من ضمنها المصاريف اللازمة لآعمال الري في  
حالة كون ميزانية عام ١٨٨٤ تشكو عجزاً  
قدره خمسمائة الف جنيه <sup>(١)</sup> أما الواردات التي  
ليس للحكومة المصرية حق المراقبة عليها فيظهر  
انها ستأتي بزيادة قدرها ١٠٠٠٠٠٠ جنيه

#### احتياجات المستقبل

ومن كل ما اوردناه يتضح ان حالة مصر  
تستلزم امرين وهما - استقراض نحو ثمانية ملايين  
من الجنيهات وجعل الدخل والخرج متوازنين  
في الاستقبال

الاول . استحصلاً لتلك الملايين يجب  
اصلاح قانون النصفية برضى الدول والباب

<sup>(١)</sup> اوضح الموسو فتس جerald مراقب قلم  
الحسابات العمومي ( اذ ذاك ) انه بالنظر الى  
ما هي عليه حالة البلاد من الارتباك وقد  
الاعمال المنجزة فيها تكون ميزانية الواردات  
لسنة ٨٤ غاية في الملاءمة وعلى ذلك يستوي  
العجز والزيادة

العالى . ومن لائحة المراقبين العموميين <sup>(١)</sup>  
يتضح ما عدلاه من ان الفطر المصري يحتاج  
الى سلفة قدرها ثمانية ملايين من الجنيهات  
وانه لا يستطيع عقد هذا الفرض بدون من  
قانون النصفية وباقتراضها انه لا يتم الا بفائدة  
٢ في المائة اشارة باقتصاد مائة الف جنيه من  
ميزانية الحرية لتكون ضمنية الى مبلغ ثلثائة  
وثمانين الف جنيه يتم به اداء هذه الفائدة <sup>(٢)</sup>  
وباستيفاء هذا المبلغ اي ( ٢٨٠٠٠٠ ) من  
الواردات المقررة يمنع الاستهلاك

وفي الرقم الصادر من نظارة الخارجية  
الفرنسية بتاريخ ٤ سبتمبر ( ايلول ) صرح  
الموسو دوكلرك بقبول دولته لاقتراحات  
المراقبين العموميين ولم تبدر بقبول الدولة  
اعتراضاً عليها

الثاني . ولا مر معلوم ان مصاريف الحكومة  
المصرية يصعب تخفيضها الى الدرجة التي  
تساوى معها الواردات حتى في نفس الحالة  
التي لا تحجب فيها نفقات الديون كافية لتسديد  
حساباتها السنوية ففي سنة ١٨٨١ وهي سنة  
الواردات الوفيرة التي لم يكن فيها اثر للتنفقات  
الخصوصية كان العجز بالغاً ١٦٠٠٠٠ جنيه

<sup>(١)</sup> المراقبان هما السير اوكلان كولن  
والموسو بريديف ولائحتها هي اللائحة التي  
الحقت برقيم السير ادوارد مالت الصادر بتاريخ  
١ اغسطس ( آب ) سنة ١٨٨٢ والمبلغ للدول  
في غرة ايلول من السنة نفسها  
<sup>(٢)</sup> بمعنى ان فائدة هذا الفرض تكون  
اربعمائة وثمانين الف جنيه في السنة

تقدمته مما جرى تبادلها بينها وهذا معرب ذلك  
الرقيم .

قال السفير

تقبلت لاثمكم التي بعثتم الي بها موهبة  
في سادس عشر الجاري ( يونيو الماضي )  
وامعت النظر فيما ابتغوه من رغائب حكومة  
الملكة ومطالبها المتعلقة بالمسألة المصرية وعلمت  
منها وقوفكم على الايضاحات التي بسطتها في  
لائحة المرسلة اليكم بتاريخ ١٥ الشهر في القسم  
الاول من لاثمكم تكلمتم على مسألة حلول  
الجيش الانكليزي في القطر المصري ومسألة  
جلائه عنه ثم جاءت نتيجة قولكم مينة في تعهد  
الحكومة الانكليزية باخراج جيشها من مصر في  
بداية عام ١٨٨٨ بشرط ان تكون الدول  
معتمدة ان اخلاء مصر منه لا يضر بنظام الراحة  
العمومية فيها

ثم اتيم على البحث في الاعتبارات المتعلقة  
بالنظام المالي فذكرتم اصل المراقبة الفرنسية  
الانكليزية واسباب نشأتها والوجه المختلفة التي  
تقبلت عليها ومرت بها

فجواباً على ذلك اقول ان حالة المراقبين  
التبادلة واهمية وظيفتها ربما حملتني على ان  
ان الزم بعض الاحتفظ والتحرز في الكلام عليها ولكنني  
اقتصر على اذكاري ان كلا المراقبين لم يتفادوا  
في زمن اعمالهم مركزاً فقد كانا متساويين رتبة  
ورانياً .

وقد اعترفتم بوجوب الريادة في سلطة لجنة  
الدين ضماناً لحسن ادارة الامور المالية في مصر  
واقترحتم اجراءها وفقاً للقضايا الآتية  
اولاً . بعد ان تقرر الميزانية السنوية تضيف

ومن بعد تلك السه زيدات المصاريف زيادة  
فاحشة من قبل عراقي اولاً ثم من قبل  
الجناب الخديوي الحالي وفوق العجز الذي يبلغ  
في سنة ١٨٨٢ مبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنية انقست  
الحكومة الخديوية ٥٠٠٠٠٠ جنية ايضاً على  
مشروع استرجاع السودان وربما انقست على  
ذلك اكثر من هذا القدر فكان فعلها مسبباً  
للاستئبال زيادة في قائمة المصاريف تبلغ مائتي  
الف جنية في كل سنة

فبناء على كل ذلك رأت حكومة الملكة  
ان تسعى في ايجاد طريقة تخفف بها مصاريف  
الادارة فعنايتها لذلك منصرفة في الحال الى  
احداث المصارعة المالية منها كانت الضخمة . اد  
وراء على هذا الايضاح المالي المسوق  
برسالة اللورد غرنفيل الى اللورد ليونس المينة  
فيما تقدم ارسل الموسيوفرني رئيس الوزارة  
الفرنسية في ذلك العهد الى الكونت دويوني  
( موليخ اعمال السفارة الفرنسية في لوندرة )  
رفياً اوضح فيه حلول الاقتراحات الانكليزية  
الدى الحكومة الجمهورية محل القبول ولكن  
حلولاً ابتدائياً يتوقف بلوغه المبلغ النهائي على  
مخابرات خصوصية تجري بين الدوائين قبل  
الانتهاء المؤتمر

ثم جرت بعد ذلك مخابرات كتابية بين  
الموسيو وادتكشون سفير فرنسا في لوندرة واللورد  
غرنفيل ناظر الخارجية الانكليزية تضيق الصحف  
الواسعة دون استيعابها ومع ذلك لم تر بداً  
من اثبات الرقيم الذي ارسله السفير الى اللورد  
بتاريخ ١٧ يونيو الماضي فانه منظر على ما  
يؤخذ منه بالفرينة موضوع الرسائل التي

مستفلاً بمقتضى الاساسات والمبادئ التي اتخذت  
لجيكها

ثانياً . مشروع اباحة ترعة السويس للدولة  
بمقتضى الشروط والقواعد المينة فيه منشور  
الصادر بتاريخ ٢ يناير ( كانون الثاني ) عام ١٨٨٢  
فالحكومة الفرنسية ثلثت بمزبد الرضى  
والقبول اقتراح هذين المشروعين واني الان  
مكلف بان اوضح لكم ان حكومة الجمهورية قبلت  
الاقتراحات المتعددة التي اشتملت عليها الاثنتي  
المؤرخة في سادس عشر الشهر فجاءت مبينة شروط  
الوافق المحاصل بيننا

واراني سعيداً بان اثبت في ختام هذا  
الرقم ما اتمرج بمخبرائنا ومذاكرائنا من عواطف  
الود وشعائر الاعتدال فالحكومة الفرنسية  
لذلك مقتنعة بان ما نشأ عن هذه العواطف  
من الوفاق سيزيد صلات الدولتين تمكيناً  
( التوقيع ) ( وادنتون )

## فصل

في قدوم اللورد نورثبروك

في اوائل اغسطس ( آب ) عام ١٨٨٤  
اعلان المستر غلادستون اعتقاد عزم الحكومة  
الانكليزية على ارسال اللورد نورثبروك الى  
القطر المصري مأموراً بالنظر في المسألة المالية  
واحوال الادارة الداخلية وان وظيفته في مصر  
تكون موفقة ولا تغير شيئاً من مركز السيد  
افيلين بارفغ وان الحكومة الانكليزية لا تنفذ

لجنة الدين الى خصائصها الجارية حتى المانعة  
في تقرير نفقة ما شأنها ان تزيد المصاريف  
المقررة في الميزانية ما عدا في الحالة القاضية  
بانفاقها وقاية لراحة البلاد من الخطر . وهذا  
الحق نشك اللجنة في المرة الاولى على اثر ميزانية  
عام ١٨٨٥ وفي الميزانية التي تنوي الحكومة  
الانكليزية طرحها الى المؤتمر واني ستكون بوجه  
ما ميزانية مصر الاساسية

ثانياً اعداداً لميزانية عام ١٨٨٦ والسنتين  
التالية يكون للجنة الدين رأي استشاري وفي كل  
سنة يلقي اليها مشروع الميزانية في الوقت الملائم  
فتبدي ملاحظاتها ولكن لا تستطيع احداث  
تغيير او تخوير فيها بسلطة مطلقة

ثالثاً . بعد خروج الجيش الانكليزي  
من مصر يكون للجنة الدين حق التفتيش المالي  
بنوع يضمن استيراد الدخل وجمع الواردات  
بالدقة والضبط

رابعاً . سيكون رئيس اللجنة انكليزياً

وسيبذل لكم بعد اطلائكم على هذا الرقم  
ملاحظة نعلمون بها اني سرودت قضاياكم ازيادة  
الابضاح على ترتيب مخالف قليلاً للنقط الذي  
اعتمدتموه في اللائحة واني اضفت الى الفضية  
الثانية فقرة يثبت فيها ماهية رأي اللجنة الاستشاري  
وهذه الفقرة عرضتها عليكم في احدى مفاوضاتنا  
الدايقة واستحسنتموها

وفي القسم الثالث من اللائحة تعهدتم بان  
ننترحوا على الدول والباب العالي الامرين  
الآتين ( سواء كان اثناء المحلول الانكليزي  
في مصر او في فرصة الاخلاء ) وها

اولاً . مشروع جعل القطر المصري منفرداً

وسيلة قط من الوسائل القطعية الا بعد ان  
يرد اليها تقرير اللورد الموما اليو

وفي اوائل ستمبر ( ايلول ) من السنة المذكورة  
وقد اللورد على النظر المصري يصحبه القاضي  
الهندي سميع الله خان بناء على رغبة اللورد في  
انتخاب قاض مسلم يرافقه الى مصر ويكون  
شريكا له في المهمة التي احيلت اليه

١٠. اللورد نورثبروك فهو توماس جورج  
بارنغ دي نورثبروك ولد عام ١٨٢٦ وانتم دروسه  
في مدرسة اوكنفورد العالية حيث نال الاجازة  
ورتبة الشرف عام ١٨٤٦

وبعد خروجه من المدرسة عين كاتب  
السرايا الخاص للموسيو لا بوشير في مكتب التجارة  
وكائنا للسير جورج كراي في نظارة الداخلية  
والسير شارل وود في نظارة الهند ثم في نظارة  
البحرية الى عام ١٨٥٧ وهو الزمن الذي انتخب  
فيه نائبا في مجلس العموم باراء ارباب الانتخاب  
من اهل برين وفالموث واستمر في هذه الوظيفة  
اي في عدد نواب الحزب الحر الى سنة ١٨٦٦  
التي عد فيها نييلا من نبلاء الامة خلفا لايو

واقام في جملة نبلاء البحرية من شهر ماين  
( ايار ) عام ١٨٥٧ الى قريه ( شياط ) من  
سنة ١٨٥٨ الى ١٨٦١ ووكيلا لنظارة البحرية  
من سنة ١٨٦١ الى ١٨٦٦ وعندما تقلد المستر  
غلادستون رئاسة الوزارة عين من اخرى وكيلا  
لنظارة البحرية ثم عين خلفا للورد مايو ( المتنول )  
في حكدارية الهند عام ١٨٧٢ وفي سنة ١٨٧٦  
استبدل باللورد ليتون

وبكافاة لحده مع نائب اليمكونت بارنغ  
دي لي في كونتية كونت وارل ( اي امير ) دي

نورثبروك في كونتية سوتامبتون

واما القاضي الهندي فهو محمد سميع الله خان  
قاضي علي غار وهو ابن محمد عزيز الله خان  
الذي وظف في معية الملك « محظوظه » عام  
١٨١٨ وعين وكيلا سياسيا لدى حكومة ناحوم  
فلما اترى اعتزل الاشغال وتوفي عام ١٨٥٤  
في « دلي » مقام عائلته المتازة حيا ونسبا

اما ولده ( اي القاضي الموما اليو ) فيعرف  
متازا بعلم الدين ودرس الآثار الشرقية ولما  
كان قد عكف على علم الحقوق اجازت له  
الحكومة الدخول في مجمع الهامين فصار عضوا  
معه لدى محاكم « سردار ديرسالي في اغره »  
ثم اخذ يترقى حتى صار محاميا لدى المجلس الاعلى  
في « الله اباد »

وفي سنة ١٨٧٢ اُحيلت اليه الوظيفة التي  
يتولاها الان وهي من ارفع الوظائف التي  
يتقلدها الهنود الذين لا يبالون الشهادات  
المدرسية في لوندرة وقد أرسلته الحكومة  
الانكليزية مرارا كثيرة الى جهات مختلفة من  
النواحي الشمالية الغربية لاجراء بعض اصلاحات  
فيها فكان ينال فيها يقضيه ثناء الدوائر العالية  
غير ان حكومة تلك النواحي لما رأتها على غير معرفة  
تامة باللغة الانكليزية صرحت باستبعادها على اضطرارها  
الى عدم قبوله اليها

واشتهر في معارفه الاصلاحية الآتية الى  
تحسين احوال بلاده الاجتماعية وكان عوناً  
ومساعداً لصديقه واحد انسيانو السيد احمد  
خان بهادر في انشاء المدرسة المعروفة بالمدرسة  
الاسلامية الانكليزية الشرقية في « علي غار »  
وهي اكبر المدارس الوطنية المؤسسة في الهند

المعدودة من طرازها

وفي عام ١٨٨٠ تسوح في اوربا واتى انكثرة  
فمعرف فيها بالبرنس دي غال ووكيل نظارة  
الهند وكثيرين من كبار اهل الوظائف ورجال  
الحكومة في ذلك العهد وبعد رجوعه الى بلاده  
اخذ يبت فيها مبادئ الغرب وافكار اهل وينشر  
بين ابناء جلدته تعاليمهم وعاداتهم

واتفق ايام وفود اللورد نورثبروك والقاضي  
الهندي على مصر ان قدم الجنرال ولسلي اليها  
ايضا وصدر الامر باقرار العارة الانكليزية في  
مياه الاسكندرية فوم قوم ان انكثرة قررت  
وضع مصر تحت حمايتها والا لما كان من موجب  
لارسال الجنرال ولسلي رجل الوقائع الحربية  
ايام الحوادث العارية واقرار العارة خشية ان  
ينبعث عن افاد ذلك التقصد ما يدعو الى  
ازدحام سفن الدول بجانيها وما كان من داع  
الى ارسال القاضي الهندي محققا بالافتناع  
والارشاد مبرهنا على ما يكون المصريين من  
استقامة الحال تحت لواء الحماية الانكليزية بما  
يعلم هو من مثلها في بلاده

وعلم بعد قدوم اللورد ان سيناط به  
اصلاح الاحوال الداخلية وادارة الاعمال السياسية  
وبالقاضي اصلاح الشؤون المتعلقة بنظارة  
الحفانية وبالجنرال ولسلي اصلاح الامور الحربية  
ولما كانت قد عييد باللورد اصلاح  
الاحوال الداخلية رفع اليه اصحاب التعويض  
عريضة استرحامية واسكها لم تلق نجاحا  
وطلب اللورد من الجناب الخديوي قناعة  
باساء الموظفين الوطنيين لتكون لديه في جملة  
الامور التي رغب في الوقوف عليها

وعزى اليه العزم على التصرف باملاك  
الوقف ولكن ذلك كان بعيدا من جانب  
الصحة فان سياسة الانكليز في بلاد المسلمين  
تنضي بعدم مس التقليدات المتعلقة بالعقائد  
الاسلامية وقد دلت وقائع الاحوال بعد ذلك  
على بعد هذا الخبر من الحقيقة

وتوجه عزم اللورد الى الغاء الجيش المصري  
واستبداله بجيش من رجال الشرطة فباينت  
الاقوال في شأن ذلك ثم علم ان ذلك العزم  
لم ينصرف الا الى الاكتفاء من الجيش بقوته  
واعترضت الحكومة على مسألة الغاء الجيش  
فحل اعتراضها لدى اللورد محل الاعتبار وتقرر  
تخفيضه الى ثلثة الاف جندي بحيث يقتصد  
بذلك ١٥٠٠٠٠ جنيه

واجتمع اللورد نورثبروك في وياته بالكونت  
كالنوكي ناظر خارجية النسا فدارت بينهما  
محادثة شفت عن كون مهمة اللورد مبنية على  
ما يأتي

اولاً . بذل ما في الوسع والطاقة لانقاذ  
الجنرال غوردون ثم تقرير نسوية وقية او  
قطعية لعلاقات مصر مع السودان اذا كان ذلك  
في الامكان

ثانياً . إيجاد طريقة ممكنة لضمان قرض  
يعقد لاداء اموال التعويض التي ترغب انكثرة  
في تصفية حساباتها بما امكن من السرعة  
ثالثاً . البحث في مسألة الوسائل الصحية  
وارضاء خواطر الدول الاوربية البحرية في  
تقريبها

رابعاً . واخيراً . انشاء حكومة في القطر  
المصري مستقلة بذاتها عن التداخل الدولي

الى العناء وخاطبتهم بقوله ان نلى اغنياء البلاد  
ان يقبلوا على اسعاف حكومتهم ومواطنيهم الفقراء  
بند الاحياجات الطارئة  
وبعد ان قضى اللورد اياما باحثا مستعملا  
عاد الى بلاده حيث نظم تقريرا مطولا ورفع  
الى حكومته فلم يحز قبولا فتسحبت عليه عناكب  
النسيان

## فصل

### في توقيف الاستهلاك

لما رأت الحكومة المصرية نفسها غير قادرة  
على القيام بالتمديدات وبذل النفقات الضرورية  
وكانت الاحوال توجب اتخاذ الوسائل الكائنة  
في جانب الاستطاعة فتمت اللاتقال المالية ونقاديا  
ما عساه ان يزداد بسبب العسر من طوارئ  
الصعوبات رأت ان تعد الى توقيف استهلاك  
الدين الموحد بالرغم عما في ذلك من مس  
قانون التصفية فان خوارق العادات تقضي  
خرق القوانين والضرورات تيج المخطورات  
وبناء على ذلك اصدرت نظارة المالية  
تقريرا في هذا الشأن وهذا نصه

الى حضرات ما موري الدين العموي  
اجتمع مجلس النظار مرات عديدة للبحث في  
الوسائل المالية التي يستطيع اعتمادها لتسديد  
ما يطلب من خزينة الحكومة بما هو يمكن مهم من  
الضرورة الفاضية بتسديد وهو المحصور مع ما  
لدى الحكومة من الدخل الحاصل في البيان الاتي

المحصر في حيث تكون مصالح الدول في مصر  
مرعبة الجانب مصنوعة على السواء او الاشارة  
على الاقل الى الاساسات التي ستشاد عليها  
اركان تلك الحكومة لارضاء الدول وذلك  
باحترام الحقوق الخصوصية التي حصلت عليها  
انكسرة في وادي النيل

وسار اللورد الى الصعيد متجولا في انحاء  
متشلا في ام بلاده وقبل ان يسافر اليه قضى  
يومين في تفقد الاحوال ونعهد الاعمال فزار  
مجلس الاستئناف في العاصمة وتحدث وقتا طويلا  
مع اربابه فصر ما لقي من استعدادهم وما شاهد  
من الانتظام

ثم اجتمع بمدير الشرقية وطلب منه بعض  
ايضاحات مفصلة عن حالة مديريته وعن الاسباب  
التي حملت كثيرين على الشكي للتفصلية  
الجزالية الانكليزية من محكمة الزقازيق  
الافلية وبعد ذلك حصلت بينه وبين  
رئيس مجلس النظار مقابلة طويلة دار فيها الكلام  
على احتياج الدول على مسألة توقيف الاستهلاك  
الاتي ذكرها وعلى الدعوى التي رفعها مأمورو  
صندوق الدين الى المحكمة المختلطة ثم تباحث مع  
زكي باشا في مسائل الاوقاف الادارية ومع  
باكر باشا والموسى جونسون في منغلات  
الشرطة

وبعد ان عاد من الوجه القبلي اوضح  
للخديو ان نتائج رحلته في بلاد الصعيد جعلته  
يقنع بآزوم تخفيض الضرائب في تلك الجهات  
وزار القاضي الهندي كثيرين من العلماء  
والفقهاء وحادثهم طويلا في شأن الاحوال  
الحاضرة اذ ذاك والاسباب التي ساءت المصريين

جنيه مصري	الايراد	مصارفات
١٤١٧٤١	الباقى في الخزينة العمومية والمديريات	جنيه مصري ٢٢٩٠٠٠ مصارفات ادارية
٢٢٠٠٠٠	ايرادات	٠١٢٧٤٧ وبركى
١٩٨٥٨٨	عجز	٢٥٢٧٤٧
٥٥.٢١٩		

## المصاريف

جنيه مصري	مصاريف ادارية	وبركى
٢٢٩٠٠٠	كوبونات الدائع الخاصة (اول اكتوبر)	٠٦١٩٢٢
٠١٢٤٠٠	قيمة ما سيدفع في لوندرة من مال الويركو في ٧ اكتوبر وهو ما يقتضي ان يعد له النذر المطلوب هنا قبل نهاية الشهر الحاجي (١)	١١١٩٩٧
١٠٠٠٠٠	الى البنك جنرال والكريدي ليونيه	
٠٢٠٠٠٠	قيمة ما ينتق في اخر الشهر على ادارات المديريات	
٥٥.٢١٩		

واندر حالة الخزينة في شهر اكتوبر  
القادم على نحو ما يأتي  
ايراد

جنيه مصري	واردات	عجز
٢٢٠٠٠٠		٢٢٧٤٧
٢٥٢٧٤٧		

(١) سبتمبر عام ١٨٨٤

ويظهر من هذا البيان كما يترون ان الاموال  
التي يجب اداؤها في نهاية شهر اكتوبر القادم  
لم تدخل في جملة المصارفات المبينة فيه ،  
ومجلس النظار لم يجد في امكانه ان يحدث  
وسائل جديدة يحصل بها على الاموال التي  
تقتضيها الحاجة حتى كاد ان يوقف اداء رواتب  
المستخدمين ومصارفات الادارة الدائقة سداً  
لهذا الاعواز ولكنه رأى ان ليس في الاستطاعة  
اعتماد هذا الفرار

ولقد اعترفت الحكومات التي اشتركت في  
لجنة التصفية الدولية بضرورة ضمانه السير المنتظم  
للالعمال الادارية وفي الواقع ان المادة الثانية  
من الامر العالي الصادر بتشكيل هذه اللجنة  
تنطق بما يأتي

( يعين القومسيون ما يمكن تخصيصه من  
الايرادات لارباب الدين المنتظم والدين السائر  
انما يجب ان يراعى قبل كل شيء بالاتفاق مع  
مجلس نظارنا والمفتشين العموميين لزوم انهاء  
النصرف التام للحكومة في المبالغ الضرورية  
لتأمين واستدامة سير مصالحها العمومية فلذلك  
نقدم له ميزانية السنة التي يجري فيها وظائفه وما  
يلزم له من موازين السنين الماضية لاجل وقوفه  
على حقيقة لوازم الخزينة المصرية )

ومن جهة اخرى لم يستطع مجلس النظار

ودفع الكوبون واستناداً الى رأي المراقبين  
العموميين ورأي معتمدي الدول في المؤتمر  
الاخير قرر مجلس النظار ان يرسل مديرو  
المديريات التي خصصت وارادتها للدين  
الاموال المعينة لشراء اسهم الموحد الى نظارة  
المالية الى غاية ٢٥ اكتوبر وان يرسلها مديرو  
السكك الحديدية والتلغرافات ومينا الاسكندرية  
اليها الى غاية ١٥ مئة . وبعد هذين الميعادين  
يعودون جميعهم الى توريدها لصدوق الدين  
واني لمنتفع انكم لا ترون في هذا القرار  
الذي استمدته حكومة الحضرة الخديوية الا  
طريقة قصديها ملافاة مضاعف الحالة المستثناة  
بضرورة اتفاده من غير امهال . اهـ

فمن هذا التقرير يتضح ان الحكومة لم تعمد  
الا الى اخف الضررين بتعويلها على توقيف  
الاستهلاك بدلاً من توقيف رواتب الموظفين  
التي تسكن بتوقيفها حركة اعمال الحكومة ويتأخر  
سير مصالحها فكان لذلك رأي مجلس النظار  
حسناً في بابه خصوصاً وأنه اعتمد فيما قرر ما  
ظهر من ارتياح خواطر مرخصي الدول في  
مؤتمر لوندرة الى توقيف الاستهلاك وما نص  
عليه المراقبان العموميان

وتوالت الاخبار والتلغرافات بعد ذلك  
متبنة بعزم الدول على الاحتجاج فروي بعضها  
ان المانيا والنمسا وروسيا وبعض مدن عمل فرنسا  
في مصراي عملها الاحتجاجي وافاد غيرها ان  
هذه الدول ستقمن الحجّة على توقيف الاستهلاك  
وان الحكومة الايتاليانية ستقندي يهن ولكن  
ذلك لم يرع احداً من الناس اعتقاد ان الدول  
لا يجملن ان في توقيف الاستهلاك صيانة

الوقوف عند رأي توقيف اداء الوبركو الذي  
بضمن اداؤه نظام مصلحة القروض المختلفة  
فبالنظر الى كل ذلك رأي المجلس ان يعتمد  
الطريقة التي اشار باتخاذها المراقبان العموميان  
في تقرير قدماه لحكومتها عام ١٨٨٢ وذلك  
صيانة لمصلحة الجميع وخدمة لها

اما الطريقة المذكورة فهي توقيف الاستهلاك  
الجاري بواسطة شراء اسهم القرض الموحد  
وقد اشار بالتعويل عليها الموسيو كولنثين  
والموسيو بريديف المراقبان الموما اليها اثر  
نظروا فيما ستصير اليه حالة المالية اذ ذاك  
وارتابا ان استخدامها سيكون نافعا للمصلحة  
ارباب الدين

وما جاء في التقرير الذي ضمناه الكلام  
على هذه المسألة قولاً « أليس ان احدى  
مصالح ارباب الدين المصري قائمة بحفظ  
ديونهم حتى في الحالة التي يضحون فيها بعض  
النفع ولا سيما اذا كان هذا النفع المضحى لا يصيب  
( على كونه ضامناً لايرادتهم ) الا اهل السلافة  
القادمة من حالي الاسهم فيحكم الانظام لذلك  
في مراتب هذه الاراء نرى من الممكن ان  
يصير الانتفاع بالابرادات التي خصصتها لجنة  
النصفية للاستهلاك »

وما عدا ذلك فقد وضعت هذه المسألة  
موضع البحث الرسمي في المؤتمر الذي التأم في  
لوندرة ومما كان من امر اختلاف الاراء في  
المباحثات التي دارت فيه لم ينشأ عن مسألة  
توقيف الاستهلاك معارضات بل استحسنها جميع  
مرخصي الدول الا القليل منهم  
فرغبة لذلك في وقاية سير المصالح العمومية

## فصل في المعرض القطني

قررت الحكومة في اواخر عام ١٨٨٤ إنشاء معرض وطني للاقطان قاصدت نظارة الداخلية لائحة عمومية في تعيين يوم افتتاحه وبيان تنظيمه وإدارة اعماله فكانت كيفية ترتيبه كما يأتي على ما جاء في نص تلك اللائحة

يدعى الى الاشتراك في هذا المعرض جميع المزارعين والتجار من الوطنيين والاجانب وتكون اللجنة الزراعية مكلفة بترتيبه وإدارته وتشكل لجنة تنفيذية تكلف باستدعاء جميع المزارعين والتجار الى الاشتراك فيه وتؤلف من مدير المعمل الكياوي الخديوي وعضوين من اعضاء اللجنة الزراعية وعضوين من شركة الاقطان بالاسكندرية وعضوين من لجنة التجارة البلدية فيها وثلاثة من الاعيان القاطنين بالمحروسة ومندري الاقاليم التي يزرع فيها القطن وعمدة من كل مركز في زراعة القطن ووكيل تجاري من كل مدينة مشهورة بالوجه البحري ثم تبين في لائحة خصوصية وظيفة اللجنة التنفيذية في اثناء مدة المعرض ويجب على المزارعين والتجار الوطنيين والاجانب الذين يرغبون الاشتراك فيه ان يقدموا طلباً الى حضرة مدير المعمل الكياوي وينبغي ان يكون كل طلب مرفوقاً بكشف عن بيان الاشياء المعدة للعرض وتوضيح مساحة المحل الذي يحتاجه تلك الاشياء وينبغي ايضاً توصيل هذه الطلبات ممضاة على حسب الاصول في ٢٠ نوفمبر سنة ٨٤ على الأكثر وتعمل اللجنة الزراعية رسماً للمعرض ويكون

لمصالح ارباب الدين بأن يجعل الادارات مستمرة على السير في طريق تام الانتظام لا تنزل فيه الاقدام

وابلغت الحكومة الانكليزية جميع الدول انها تعتبر اعمال الحكومة المصرية ونسويتها غاية في الصواب بالنظر الى حالة المالية في مصر كأنها ارادت بذلك ان تفي مصر من احتياج الدول على توقيف الاستهلاك

ورفع مأمور الدين الى المحكمة المختلطة في القاهرة دعواهم على الحكومة وعلى كثيرين من الموظفين المصريين فسأل المدعون التعجيل في فصل القضية فأبى المحامون ذلك وعرض الموسيو شارل دي روكاسيرا محامي الحكومة بذكر العمل السياسي الجاري (اي عمل المؤتمر) وقال انه ربما انصرفت به المسألة فلا يكون ثمت من موجب للتداعي فاجلت المحكمة لذلك نظرها في الدعوى الى شهر واحد

ثم مرت الايام على ذلك وانقضى الاجل المعين لتوريد اموال السكك الحديدية والمديريات المخصصة للدين الى خزانة الحكومة وقضت الحكومة مطلوبها ثم اعقبه ان قضت الاحوال السياسية بسقوط الدعوى واندفاع الاحتجاج

موضوعاً تحت تصرف نظارة الداخلية في مكان المعرض وتنقسم المحصولات الى اقسام يكون ترتيبها على طريقة واحدة تعيينها اللجنة التنفيذية وتقرر اللجنة الزراعية بياناً رسمياً دالاً على جميع المحصولات المعروضة موضعاً فيه اسماء العارضين ونوع المحصولات المعروضة ومحل تلك المحصولات ولا يمكن اخذ اي محصول حصل عرضه قبل قفل المعرض بدون اذن خصوصي ولا بدون كتابة تصريحية من اللجنة التنفيذية ولا يتكاف الأشخاص العارضون بمصاريف خصوصية لاجل تركيب وزخرفة وبسط وصيانة ونظافة المحصولات وتختب اللجنة الزراعية من اللجنة التنفيذية سبعة أعضاء وتؤلف منهم جمعية العدول وبنائاتها توزيع المكافآت ويكون لمدير المعمل الكيماوي الخديوي ملاحظة عموم المعرض ويساعده في تأدية وظيفته هذه عضوان مندوبان من اللجنة الزراعية ولا يقبل في المعرض من المحصولات الا ما كان داخلاً منها في نطاق الصناعة الداخلية . اهـ

وعينت الجمعية الزراعية ثلثي عشر دكتور عام ١٨٨٤ موعداً لانقضاء الاجل الذي قبل في خلال مدته اصناف الاقطان وكانت قد عينت لذلك ٢٠ توفير فترات المدة نسبياً لمن يروم من الاجانب الاشتراك في المعرض بإرسال اقطانهم اليه . وقررت ايضاً ان يقبل فيه القطن المخلوج وغير المخلوج وانواع الاقشة والاثمار والزيوت والصابون وغيرها وان تكون عينات القطن المخلوج مصحوبة بعينات ما هو غير واضح منه وانه يجب على المشتركين في عرض هذه الاقطان ان يذكروا ما اذا كانت

العينات من المحصول الاول او الثاني او الثالث ويجب ايضاً ان ترسل العينات المعروضة ضمن لفتاقين يكتب على اولاهما عنوان «مدير المعمل الكيماوي الخديوي» وعلى الثانية اسم المرسل والملاح واسم القرية والمديرية التي زرع فيها ولما كان صدور هذا الجزء واقعاً بعد انقضاء عام ١٨٨٤ وكان افتتاح هذا المعرض قد تم في اوائل عام ١٨٨٥ ولم يكن بعد هذا الجزء تالٍ يخدوي على غير وقائع تلك السنة رأينا بالرغم عن حصر هذا الجزء في حوادث ١٨٨٤ ان نورد بيان افتتاح هذا المعرض نكالة للقائده التاريخية وهو ما جربنا على مقتضاه في مسألة التعويض التي جعلنا لها في آخر هذا الجزء ملحقاً مخصوصاً

نقول - تم افتتاح هذا المعرض الوطني في السبت الموافق ٢٤ يناير عام ١٨٨٥ بحضور الخديو والنظار ورجال الهيئة القنصلية في القاهرة وروساء الدوائر العالية ونفر من الوطنيين يتقدمهم بعض عمد البلاد ومشائخها وكثيرون من اعيان مصر والاسكندرية وسائر مدن القطر المهمة . وبعد انتظام الحفلة التي رئيس النظار نوبار باشا خطباً وجيزاً ابان فيه الغاية التي اعتمدتها لجنة المعرض في اعداد حفلة ثم عرض على الخديوان بدخل قاعات المعرض حيث جمعت عينات الاقطان من حاصلات البلاد فاجابة الخديو الى ذلك ودخل تلك القاعات التسبعة متبوعاً من كبار الزائرين فسرّه ما شاهد من حسن الترتيب في عرض تلك العينات وما عاين من جودة الاصناف التي امتازت منها معروضات كل من الموسيقيين والموسيقى

البحث والتدقيق وشككت لها اللجنة نظمت تقريراً مطولاً  
تضمن الكلام على التغيرات التي ستطرأ على  
المسكوكات الذهبية والفضية فاستبشر الناس  
بذلك وعللوا الآمال بقرب التخلص من شر  
النقود الزائفة التي كثر تداولها في مصر  
والاسكندرية والارياق

وقد علم ان التغير والتعديل الذي سيجري  
في آت النقود الرائجة في القطر المصري سيكون  
اقل في الليرة العثمانية اى الجنيه المجدي وفي  
الريال المجدي والليرة الفرنسية ورسخ في الظن  
ان قيمة هذه النطع ستزداد لانها على حد تعريفها  
السابقة غير بالغة سعرها الحقيقي بالنسبة الى  
غيرها من اصناف النقود

ثم عرف ان تجزئة قطع النقود المصرية  
السلطانية ستكون على غير ما هي عليه الان  
وان سيترك قطعة جديدة فضية تعرف بالتوقيفية  
وضرب النجائب بعد ذلك على هذه المسألة  
ولم تعد دوائر الحكومة الى الكلام عليها والى  
يوم الفراغ من كتابة هذا الفصل الاخير لا تزال  
النقود المصرية القديمة على ما هي عليه

ميتكوفيتش ( من حاصلات كنز الزيات ) والمسيح  
مايزون والشركة الروسية والخواجات بلانتا  
وخريري ويناتي

ثم انتقل الزائرون الى قاعات الآلات  
فأعجبهم منها معروضات كل من مدرسة الفنون  
والصنائع ومحل الن الدرس ومحل اونوفاج  
اخوان في الاسكندرية

واستمرت الزيارة نحو ساعة ونصف ساعة  
وانقضت على ما كان فيه مسرة الحضور ولكن  
الزائرين الوطنيين كانوا قليلي العدد في حالة  
كون المعرض وطنياً



## فصل

### في النقود الجديدة

اهتمت الحكومة المصرية باستبدال النقود  
القديمة بنقود جديدة فوضعت مسائلها موضع

## الخاتمة

هذه في الحوادث والاحوال التي مرت بنا من منذ دخول الانكليز الى مصر بعد موقعة النيل الكبير الى انقضاء عام ١٨٨٤ مرساها فصلاً فصلاً على قدر ما وصل اليه الامكان من الاجاز في المواضيع التي قصد بها حفظ ال اثر التاريخي والتطويل في المسائل المهمة التي لا بد من شرحها شرحاً وافياً واستيعاب ما يتعلق بجميع اطرافها من الآراء العمومية والاقوال الخصوصية

ويرى القراء في الفصل المتعلق بصدور الاحكام على العراقيين اننا لم نأت فيه بكلام خصوصي او ملاحظات من عند انفسنا واجبة الابداء فذلك لاننا اكتفينا اولاً بما ورد من التقارير التي أخذت في لجان التحقيق واشتت

في الاجزاء التالية لهذا الجزء وثانياً لاننا جعلنا الكلام السياسي على مسألة الحوادث العسكرية واسبابها من خصائص المقدمة المطولة التي سيجي مستفزة نحو النصف من الجزء الاول وهو الجزء الذي اخرنا اصداره مع الجزءين الثاني والثالث بناء على ما قضي علينا من وجوب تقديم الامم من اجزاء هذا التاريخ على مهمها كما ابنا ذلك في مقدمة كل من الجزء الرابع والجزء الخامس السابقين

وقد اتينا على بيان ذلك في مقدمة هذا الجزء وأعدناه في هذه الخاتمة بياناً للأسباب التي قضت علينا بالاجاز والتطويل اللذين نسال ان يكون لهما محل واسع من القبول والاستصواب لدى ذوي الالباب

## ملحق

## بالفصل المختص بمسألة التعويض

نذيل هذا الجزء بما وعدنا به في الفصل المختص بمسألة التعويض ونشر للقراء صورة الامر الخديوي الصادر بفتح القرض الجديد البالغ تسعة ملايين من الجنيهات وهو القرض الذي تم باتفاق الدول عليه كما هو مبين في نص الامر المشار اليه ونفتح كل ذلك بما آلت اليه مسألة التعويض جرياً على حكم الحال التي قضت علينا باستثناء ما يتعلق بهذه المسألة المهمة بالنظر الى صدور هذا الجزء بعد انتهاء السنة التي حصرت حوادثها فيه

نقول . بعد ان تم الوفاق الدولي واجمعت الخطوط على عقد هذا القرض وجوباً صدرت اسمه في لوندرة وباريس وبرلين وبذل المال الوافر في الاكتاب بحيث ان تغطيته في لوندرة وحدها بلغت ثلاثة اضعاف المطلوب وهو الدليل الكافي على ان هذا القرض جاء رأساً لغاية الفروض الدولية ولا عجب في ذلك فقد ضمت الدول جميعاً ضمانة جمعات الثقة العمومية فيه امراً واجب الحصول

وكان من الحكومة المصرية بعد ذلك ان عينت من أموري لجنة الدين البرنس موروسي الروسي والبارون دي ريشنوفن الالماني لاداء اموال التعويض في الاسكندرية فقدموا اليها واستقروا في دار المحافظة فبحصون اوراق الطلب ويعينون الاوقات لاداء الاموال المقررة

## لارباب التعويض

وقد تم ذلك بما لا مزيد عليه من السرعة والدقة فتداولت ايدي الناس الدرهم الوضاح وانخلت قيود العسر وراجت الاعمال على قدر ما سمحت برواجها الاحوال

وفي علينا - ساعة تحرير هذه الحروف - ان لجنة الاداء على وشك الفراغ من اعمالها فهي لذلك تكون قد دفعت لارباب التعويض «حق النهاية» مجموع المبالغ الآتي بيانها

فرنك

للموطينين	١٦٥.٩٢٦٢
للألمان	١٧٤.٦٥
للمصريين والمصريين	٦.٦٥٢
للملجيكين	٠.٢٢٦.٠٠
للبرازيليين	١١٤٧.٠٠
للدانمركيين	٤٩.٠٠
للاسبانيوليين	١.٩٥١.٠٠
للأمريكان	٢٢.٢٠
للفرنسيين	١٦٥٥٥٩٥٤
للالنكليز	٥٤٧٢٥٢.٠٠
للليونان	٢١.١.٨٦٢
للتاليان	١٧٨٧٤.٠٧
للهولنديين	٥٤٦٦.٠٠
للابراتيين	٥١٦٨.٠٠
للمبرتوغاليين	٢١٥.٠٠

٢٢٦٦٥٠٠ للروبيين

١٤٢٣٥٠٠ لللاسوجين والروبيين

٩٣٠٦٤٣٣٥ الجبلة

هذا مجموع ما قرره لجنة التعويض  
لاصحاب المطالب ولا يدخل الفراء انه يجب  
ان يخرج منها مبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه الذي دفع  
لاصحاب المطالب الصغيرة عام ٨٢ على ما هو  
مبين في الفصل السابق الذكر  
واما الامر الحديوي الصادر بعقد الفرض  
الجديد فهذا نصه

### نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على قانون التصفية الصادر  
في ١٧ يوليو سنة ١٨٨٠ وعلى الاتفاق المفعود  
في ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ الشامل لافرار الخسرة  
السلطانية على عمل سنة قدرها ٩ ملايين ليرة  
استرلينية

وحيث ان دول المانيا والنمسا مع المجر  
وفرنسا وبريطانيا العظمى واثاليا والروسية  
أعلنت قبولها احكام امرنا هذا وتعهدت بان  
تبلغه سوية الى الدول الاخرى التي اشتركت  
في ايجاد المحاكم المختلطة بالنظر المصري وان  
تطلب منها قبولها بهذه الاحكام وبناء على ما  
رفعه الينا مجلس نظارنا امرنا بما هو آت

المادة الاولى قد تصرح لناظر مالية حكومتنا  
بان يصدر سندات بالفدر اللازم للاستحصال  
على مبلغ لا يتجاوز قيمة الحقيقة ٨٧٢٥٠٠٠ جنيه  
مصري ثمانية ملايين وسبعائة وخمسة وسبعين  
الف بقائة لا تزيد عن ثلاثة ونصف في المائة  
اما فائدة السلفة وشروطها وتاريخ اصدار سندات

فيصير تقريرها بامر يصدر منا فيها بعد

المادة الثانية تدفع كوبونات هذه السلفة  
ذهبا في النظر المصري وفي لوندرة وفي برلين  
وفي باريس في اول مارث وفي اول سبتمبر من  
كل سنة

اما الدفع في باريس فيكون بواقع حساب  
الجنيه الافرنجي خمسة وعشرين فرنكا لا زيادة  
ولا نقصاناً وفي برلين يكون الدفع بسعر الكامبيو  
الجاري في السوق

المادة الثالثة لا يسوغ تقرير رسم ما على  
سندات هذه السلفة لجانب حكومتنا

المادة الرابعة يؤخذ قبل كل شيء تحت  
الضمانة الناتجة من الاتفاق الدولي المؤرخ في ١٨  
مارث سنة ١٨٨٥ مبلغ قدره ٢٠٧١٢٥ جنيه  
مصري ( ٢١٥٠٠٠ ليرة استرلينية ) سنوياً من  
الايادات المخصصة للدين المتنازل والدين الموحد  
ويخصص هذا المبلغ لتسديدات السلفة المذكورة  
المادة الخامسة ما يبقى من المبلغ السنوي  
المذكور بعد سداد الفائدة يخصص لاستهلاك  
السلفة المضمونة ويحصل هذا الاستهلاك بمشترى  
سندات السلفة بالسعر الجاري في السوق فاذا  
كان سعر السوق زائلاً عن المائة مائة فيحصل  
الاستهلاك بواقع المائة مائة بطريق الترخع

المادة السادسة تسديدات السلفة المضمونة  
تجري بمعرفة صندوق الدين بعين الشروط المتبعة  
في تسديدات الدين المتنازل والدين الموحد

المادة السابعة قبل حلول ميعاد كل قسط  
بخمسة عشر يوماً يجب على ما موري صندوق  
الدين العمومي ان يرفعوا لنا تقريراً خصوصياً  
عن حالة الايرادات المخصصة لتسديدات السلفة

ويشتر التفير المذكور في الجربة الرسمية

المادة الثامنة جميع المبالغ الناتجة من السلفة  
تخصر في صندوق الدين العمومي

المادة التاسعة مصاريف نقل النقود  
والمصاريف الاخرى المتعلقة بعملية السلفة تؤخذ  
من نقود السلفة وما مورر صندوق الدين العمومي  
يحفظون من قيمة السلفة المضمونة المبلغ اللازم  
لتتم دفع تعويضات اسكدرية في دفعوتها  
لاربابها تسديدا عن حكومتنا بمقتضى كشوفات  
التخصيص الصادرة بها من قومسيون التعويضات  
الدولي وهذه التعويضات تدفع بتمامها بدون  
احساب فوائد عن مدة التأخير

وما يتبقى من نقود السلفة المذكورة يسلمه  
مأمور الصندوق لنظارة المالية اول بارول  
حسب احتياجاها وما يتبقى بعد اخذ قيمة  
التعويضات فيصير تخصيصه مع الابرادات  
الموضوعة تحت تصرف نظارة مالية حكومتنا  
بمقتضى المادة الرابعة والعشرين من امرنا هذا  
للتسديدات الاتية

جنيه مصري

انسوية عجز سنة ١٨٨٤ والسنين السابقة	٢٦٥٢٠٠٠
اعداد عجز ميزانية سنة ١٨٨٥ المقدرة بهذا المبلغ	١٢٠٠٠٠٠
لاعمال الري	١٠٠٠٠٠٠
لمشتري حقوق في المعاش باعطاء تعويضات مرة واحدة بدلا عنها	٥٥٠٠٠٠
مبلغ احتياطي لزوم الخزينة	٥٠٠٠٠٠
	<hr/> ٥٩٠٧٠٠٠

المادة العاشرة كل ما يتبقى من هذه  
السلفة بعد التسديدات والمبينة يستعمل لمشتري  
سندات بالشروط المقررة في المادة الخامسة  
من امرنا هذا ويصير اعدام هذه السندات  
المادة الحادية عشرة . على مأموري صندوق  
الدين العمومي ان يرفعوا اليها في آخر كل سنة  
اشهر تقريراً مبيناً فيه كيفية استعمال النقود  
المتحصلة من السلفة المضمونة وذلك على حسب  
المستندات المقدمة لم عنها ويشتر التقرير المذكور  
في الجربة الرسمية

المادة الثانية عشرة . يقرر رسم قدره خمسة  
في المائة على قيمة كوبيونات الدين المتأز والدين  
الموحد انما لا يسوغ اخذ هذا الرسم الا على  
قيمة الكوبيونات التي تستحق كل سنة اشهر في  
سني ١٨٨٥ و ١٨٨٦

وعند دفع الكوبيونات يعطى لحاملي السندات  
شهادات دالة على ما يحمل وجوده من الحق  
لهم في استرجاع قيمة الرسم المذكور  
وبعد انقضاء الميعاد المذكور اذا تراءى  
لحكومتنا لزوم الاستمرار على اخذ الرسم المقرر  
في هذه المادة سواء كان لمك بعض سنين او  
على الدوام فلا يجوز لها استمراره الا بعد ان  
تشكل بالاتفاق مع الدول قومسيوناً مائلاً  
للقومسيون الذي حضر قانون التصفية يعهد  
اليه اجراء تحقيق عمومي عن حالة القطر المالية  
وبعرض لنا القومسيون المذكور ما يترأى له  
من الطرق المستعينة لتوزيع ابرادات القطر  
توزيعاً جديداً  
اما تشكيل كيفية هذا القومسيون فتقرر  
بالاتفاق مع الدول

المادة الثالثة عشرة . اذا اقتضى الحال ان تؤدي حكومتنا اعانة للدائرة السنية في سنتي ١٨٨٥ و ١٨٨٦ طبقاً لاحكام مادتي ٤٤ و ٤٧ من قانون النصفية لتكملة فائدة دينها فستنزل من هذه الاعانة مبلغاً معادلاً لقيمة رسم الخمسة في المائة على كامل مقدار فائدة دين الدائرة باعتبار اربعة في المائة بحيث انه لا يتجاوز هذا الاستنزال قيمة الاعانة نفسها

المادة الرابعة عشرة . ويكون الاجراء كذلك فيما يخص بالاعانة المحتل تأديتها لمصلحة الاملاك الميرية لتكملة فائدة المائة خمسة المضمونة لها من طرف حكومتنا

والشهادات المنوه عنها في المادة الثانية عشرة تعطى بالشروط عينها لحاملي سندات الدائرة ومصلحة الاملاك الميرية

المادة الخامسة عشرة . لا يصير اخذ رسم ما على كويونات ديني الدائرة ومصلحة الاملاك اذا كانت الايرادات المخصصة لهذين الدينين كافية لتسديداتها

المادة السادسة عشرة يصير توقيف استهلاك الدين الممتاز والدين الموحد ابتداء من يوم التوقيع على الاتفاق الدولي ما عدا ما يتعلق بالحالة المنوه عنها في المادة ٢٢ من امرنا هذا واستهلاك مبلغ ٤٢٥٠٠ ليرة المنوه عنه في المادة الرابعة من الاتفاق الرقيم ١٤ ابريل سنة ١٨٨٠ المعقود بين حكومتنا والخوارج روتشيلد يصير توقيفه كذلك بالقيد المذكور آنفاً

المادة السابعة عشرة تعتبر زيادة في ايرادات المديرية والمصالح المخصصة للدين العمومي المبالغ التي تحصل من الايرادات المربوطة

بالميزانية من اي نوع كانت المخصصة لتسديدات الدين المذكور بمقتضى احكام المادتين الثانية والتاسعة من قانون النصفية وذلك بعد اخذ المبلغ اللازم للتسديدات الانية وهي اولاً للتسديدات السنوية المقررة للسنة المضمونة وقدرها ٢٠٧١٢٥ جنيه مصري ( ٢١٥٠٠٠ ليرة استرلينية )

ثانياً فائدة الدين الممتاز باعتبار خمسة في المائة

ثالثاً فائدة الدين الموحد باعتبار اربعة في المائة<sup>١٥</sup>

وذلك بعد ان يستنزل فيما يخص بهذين الدينين الآخرين الرسم المقرر على حسب الشروط المنوه عنها في المادة الثانية عشرة من امرنا هذا المادة الثامنة عشرة الزيادات في ايرادات المديرية والمصالح الغير مخصصة للدين العمومي تقرر على الوجه الاتي

يضاف على ايرادات الميزانية من اي نوع كانت المخصصة في المديرية والمصالح المذكورة المبالغ المرخص لحكومتنا باخذها لمصاريف الادارة او الاستغلال على اجمالي ايرادات المديرية والمصالح المخصصة للدين ويستنزل من مجموع ما ذكر مبلغ ٥٢٢٧٠٠٠ ليرة مصرية قيمة المصاريف التي تقرر احسابها على الايرادات الغير مخصصة للدين

والفرق بين المبلغين يعتبر انه قيمة الزيادة في الايرادات الغير مخصصة

وحيث انه صار تقدير ميزانية مصاريف السكك الحديدية بما فيها سكة حديد حلوان بمبلغ ٥٥٥٠٠٠ ليرة مصرية ضمن مبلغ المصاريف

البادي المذكور في المعلوم انه في حالة الانقضاء  
يعل على مبلغ ٥٢٢٧٠٠٠ المبلغ اللازم لابلان  
الاعتمادات المتنوعة لمصروفات السكك الحديدية  
الى ٤٥ في المائة من اجمالي ايراداتها ويعل  
ايضاً على مبلغ ٥٢٢٧٠٠٠ جنبه مصري المذكور  
قيمة الاعلانات التي تدفعها نظارة المالية لصندوق  
الدين والدائرة ومصلحة الاملاك الميرية تطبيقاً  
لاحكام المواد الحادية عشرة والرابعة والاربعين  
والسابعة والاربعين من قانون التصفية والاتفاق  
المؤرخ في ٢١ أكتوبر سنة ١٨٧٨ المعقود بين  
حكومتنا والخوارج د روتشيلد

المادة التاسعة عشرة حساب الزيادات  
في الابرادات المخصصة للدين بصير قطعه لغاية  
٢٥ أكتوبر من كل سنة

المادة العشرون اذا انقصت ايرادات  
المديريات والمصالح غير المخصصة عن مبلغ  
المصاريف المقرر في المادة الثامنة عشرة من  
مرنا هذا وجب على صندوق الدين ان يأخذ  
من زياداته المقدار اللازم لتكاملة المبلغ المذكور  
ويورده لنظارة المالية

واذا زادت ايرادات المديريات والمصالح  
الغير مخصصة عن مقدار المصاريف المذكورة  
قبلاً فيصير توريد الزيادة لصندوق الدين

المادة الحادية والعشرون الزيادات التي  
تظهر في سنة ١٨٨٥ و ١٨٨٦ في مجموع الابرادات  
المخصصة والغير مخصصة بعد القيام بتسديدات  
الديون بانواعها والمصاريف العمومية على  
حسب الشروط المبينة في المادتين ١٧ و ١٨  
المذكورتين قبلاً تبقى كمبلغ احتياطي في صندوق  
الدين لغاية ١٥ ابريل سنة ١٨٨٧

وفي ذلك الحين تنوزع هذه الزيادات  
بعرفة قومسيون صندوق الدين بين حاملي  
الشهادات المبينة في المادة الثانية عشرة والرابعة  
عشرة

فان فاض شيء منها يخصص لسداد الاستقطاع  
الحاصل باعتبار نصف في المائة على فوائد  
اسهم قنال السويس

اما اذا كانت الزيادات غير كافية للقيام  
بجميع هذه التسديدات بنامها فيخصص لهذا  
الشان زيادات السنوات التالية

وكافة الزيادات التي لا تستعمل في  
التسديدات المذكورة توزع بالمناصفة بين ميزانية  
مصروفات ادارة الحكومة وبين خدمة الاستهلاك  
المادة الثانية والعشرون يخصص من  
التقود المعينة للاستهلاك بموجب المادة السابقة  
مبلغ قدره ٨٧٧٥٠ ليرة مصرية ( ٩٠٠٠٠ ليرة  
استرلينية ) يستعمل خاصة في استهلاك السلعة  
المضمونة

وما زاد عن المبلغ المذكور يخصص لاستهلاك  
الديون الاخرى على الشروط التي تقرر في  
قانون التصفية وفي الكونترات المعقودة بين  
حكومتنا والخوارج د روتشيلد

المادة الثالثة والعشرون كافة الديون  
المثبوتة عنها في مادة ٦٦ من قانون التصفية  
يجب مطالبة حكومتنا بها قبل اول يناير سنة  
١٨٨٦ والا فيسقط الحق من المطالبة بها

وما يكون من هذه الديون غير مطالب  
به في التاريخ المذكور مطالبة مثبتة بواسطة  
تقديم دعوى امام المحاكم او بشهادة وصول معطاة  
من المصلحة ذات الاختصاص او بورقة مخضر

ويتبع ذلك مادة التصفية بتلوها توفيع  
الحديو وتواقع كل من نوبار باشا رئيس  
مجلس النظار وعبد القادر باشا حلي ناظر  
الداخلية والحرية والبحرية ومصطفى باشا فهمي  
ناظر المالية وعبد الرحمن باشا رشدي ناظر  
الاشغال العمومية والمعارف موقتا

وقد اعقب هذا الامر صدور امر اخر  
بتاريخ ٢٨ لوليو و ١٦ شوال مقررًا قائمة السلفة  
وبيان الاكتتاب بها وهو : قال

بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٢٧  
يوليو سنة ١٨١٥ وبناء على ما عرضه علينا  
مجلس نظار حكومتنا امرنا بما هو آت

المادة الاولى لاجل الاستحصال على السلفة  
المقتضى عملها بموجب امرنا الرقم ٧ يوليو سنة  
١٨١٥ المذكور قبلاً بصير ايجاد سندات بالقدر  
اللازم منتجة على حسب سعر الايميسيون ( اي  
الاكتتاب ) مبلغاً حقيقياً قدره تسعة ملايين ليرة  
استرلينية بفائدة قيمتها ثلاثة في المائة سنوياً

المادة الثانية بصير اكتتاب السلفة في  
لوندرة وفي برلين وفي فرانكفور ( الواقعة على  
نهر المين ) وفي باريس في ٢٠ يوليو الجاري  
بعدل خمسة وتسعين ليرة وعشرة شلينات  
استرلينية عن كل مائة ليرة استرلينية قيمة اسمية  
تخصب الفائدة عليها من اول يونيو سنة ١٨١٥  
ويكون توريدها بالكيفية الاتية

ثلث ليرة

٥٠ وقت الاكتتاب

٢٠ عند التخصيص

٢٥ في اول ستمبر سنة ١٨١٥

يسقط الحق فيه قطعياً ولا يجوز ان نحصل  
بشأنه ادنى مطالبة ضد حكومتنا

المادة الرابعة والعشرون سندات الدين  
المناز والدين الموحد المودعة الان في صندوق  
الدين وهي من ضمن موجودات التصفية تبقى  
م محفوظة في الصندوق المذكور لاجل سداد  
ديون التصفية التي لم تدفع لغاية الان وجميع  
ما يزيد من موجودات التصفية بحسب تكوينها  
بمقتضى المادة ٦٢ من قانون التصفية يبقى تحت  
نصرف حكومتنا مخصصاً للتسديدات الميمنة في  
المادتين ٩ و ١٠ من امرنا هذا

وما يبقى من السندات في صندوق الدين  
بعد تسديد كافة ديون التصفية فيجري اعدامه  
المادة الخامسة والعشرون الترخيص المعطى  
لناظر ما لبنا بموجب المادة ٢٧ من قانون  
التصفية باستقراض نفود بحساب جارٍ قد صار  
تحديده وحصره في مبلغ لا يتجاوز مليوناً واحداً  
من الجنيهات المصرية

المادة السادسة والعشرون المحاكم المختلطة  
لا تنظر في الدعوى المقامة من مأموري صندوق  
الدين العمومي على الحكومة المصرية ورئيس  
النظار وناظر المالية والمدبرين وروساء المصالح  
المخصصة للدين بصفتهم الرسمية والشخصية لتكليفهم  
بسداد المبالغ المخصصة للاستهلاك التي صار  
توريدها مباشرة لخزينة المالية في شهري ستمبر  
واكتوبر سنة ١٨١٤

المادة السابعة والعشرون ينشر امرنا هذا  
في الجريدة الرسمية ويكون نافذ الاجراء من  
يوم نشره بدون التفات الى كل ما يخالفه من  
نصوص القوانين او الاوامر المتبعة الان

١٥ كوبون عن فائدة الثلاثة اشهر ولما  
الكوبونات الاخرى فيكون دفعها كل سنة  
اشهر في اول مارث وفي اول ستمبر من  
كل سنة  
ويتبع ذلك المادة الرابعة وهي مادة التنفيذ  
تليها التواقيع

٢٥ في ٦ أكتوبر سنة ١٨٨٥  
١٠ في ١٠ نوفمبر سنة ١٨٨٥  
مع جواز نوريد النقود قبل حلول مواعيدها  
بواسطة خصم ثلاثة في المائة سنوياً اعتباراً من  
تاريخ اصدار السندات الموقفة  
المادة الثالثة بدفع في اول ستمبر سنة